

بحاشية شيخ الإسلام

تكملة الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

بشرح الإمام المحلي على جميع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

محمّد طه مرعي الخن

مفتي وتعليق ودراسة

عبد الحفيظ بن طاهر هلال الخزازي

الجزء الثاني

مكتبة الرشيد

تأليف

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الخن

تحقيق وتعليق ودراسة

عبد العفيف بن طاهر هلال الجزائري

الجزء الثاني

مكتبة الشريعة
ناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



مكتبة الرشد - للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض
شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٢٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٢٢٨١
E-mail: alrushd@alrushdyyh.com
Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٢٠١
فرع مكتبة الكريمة - شارع الطلائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦
فرع النبوة للنشر - شارع أبي نو الهادي - هاتف: ٨٢٨٢٤٢٧ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
فرع جدة - مقابل ميدان الطائفة - هاتف: ٦٧٧١٢٣١ - فاكس: ٦٧٧٢٢٥٤
فرع القصيم بريدة - طريق المدينة - هاتف: ٢٢٤٢٣٦٤ - فاكس: ٢٢٤١٢٥٨
فرع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢١٧٢٠٧ - فاكس: ٢٢١٧٢٠٧
فرع الدمام - شارع الخزان - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٨١٨٤٤٢٢
فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٢٧٤٦ - فاكس: ٥٢٢٢٧٤٦
فرع الأحساء - هاتف: ٥٨١٢٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٢٠١٥

مكتباتنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - فاكس: ٢٧٤٤٦٠٥
بيروت - هاتف: ١/٨٥٨٥٠١ - فاكس: ٣/٥٥٤٢٥٢
دمشق - هاتف: ١/٨٥٨٥٠٢ - فاكس: ١/٨٥٨٥٠٢

الجزء الثاني

الحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

[تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ]

لِلْحَقِيقَةِ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً.

(الحقيقة لفظ مستعمل فيها وضع له ابتداء) فخرج عنها اللفظ المهمل، وما وضع ولم يستعمل، والغلط كقولك: خذ هذا الفرس مشيراً إلى حمار، والمجاز.

[مباحث^(١) الحقيقة والمجاز. قوله: (لفظ)^(٢) قبل^(٣): أولى منه «قول»، لأنه جنس أقرب، ويرد^(٤): بأن القول يشمل الاعتقاد، وليس مراداً، «لفظ» أولى^(٥). قوله: (فخرج عنها اللفظ المهمل) الخ، أي خرج بمستعمل اللفظ المهمل، وهو ظاهر، وما وضع ولم^(٦) يستعمل، لأن اللفظ قبل استعماله^(٧) لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز، ويقول (فيها وضع له) الغلط، ويقول (ابتداء) المجاز، فإنه موضوع وضعاً ثانياً، ولم يقل كغيره^(٨): في اصطلاح التخاطب؛ لإدخال الحقيقة الشرعية،

- (١) في الأصل (مسألة)، والمثبت من فيه، «فج»، ولعله الأصح، لكثرة ما تفرع عن هذه المسألة.
(٢) انظر: تعريف الحقيقة لتلك في: «المقدمة» (١/١)، «الحصول» (٢٨٦/١)، «الإحكام» للأمدني (٢٧/١)، «شرح القصيدة» (١٣٨/١)، «شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٢)، «نهاية السؤل» (٢٧٧/١)، «التنبيه» (٢١٩/١)، «البحر» (١٥٢-١٥٣/٢)، «الغيث» (١٣٨/١)، «التلويح مع التوضيح» (٦٩/١)، «التصريح» (٣٨٣/١)، «الضياء» (٢٧٧/٢)، «الزهر» (٣٥٥/١)، «التقرير والتصريح» (٣/٢)، «التيسير» (٢/٢)، «نشر البوذية» (١٢١/١)، «غاية المأمول» (ص ١٣٩).
(٣) هذا القول للإسنوي وابن العراقي والمرداوي، انظر «نهاية السؤل» (٢٧٩/١)، «الغيث» (١٧٣/١)، «التصريح» (٣٨٥/١)، وهو قول المصنف (ابن السكيت) في «الإيضاح» (٢٧٧/١)، ويظهر أنه اختار آخر (اللفظ) بدل (القول)، كما هنا في جميع الجوامع.
(٤) انظر هذا الرد كذلك في «الضياء» (٣٢٧/٢).
(٥) وهو عبارة معظم الأصوليين، انظر «شرح المفصلة» (١٣٨/١)، «الإيضاح» (٢٧٩/١).
(٦) نسخة «ب»: [ع/٨٣].
(٧) نسخة «ب»: [الاستعماله]، وهو خطأ.
(٨) أي كالأمدني، والبيضاوي، انظر «الإحكام» (٢٨/١)، «نهاية السؤل» (٢٧٧/١)، «فوائح الرحمن» (٢٧٠/١).

والعرفية، لأنها داخلان بدونه، لأن ما وضع له ابتداء شامل لابتداء كل اصطلاح، ولهذا عقب ذلك بقوله (وهي لغوية وعرفية / وشرعية)، وبه علم أن الوضع الابتداء يشمل الوضع الشخصي وأحد قسمي الوضع النوعي: وهو ما دلّ اللفظ فيه [بنيانه]^(١) دون مادته، من غير اعتبار قرينة كالمشتق، والجمع والمصغر والمنسوب^(٢)، وأورد^(٣) على التعريف: الأعلام فإن أخذ صادق عليها، وليست بحقيقة، كما أنها ليست بمجاز^(٤)، وبجواب: يحمل هذا على أعلام صدرت ممن لا يعتبر وضعه كما هو الغالب، أما الصادرة ممن يعتبر وضعه: غير حادثة ومجاز.

وهي لغوية وعرفية وشرعية، ووقع الأوليان، وتفنن قوم: إمكان الشرعية، والقاضي وابن القشيري: وقوعها، ...

(وهي لغوية): بأن وضعها أهل اللغة باصطلاح أو توقيف، كالأسد للحيوان للفرس، (و عرفية)، بأن وضعها أهل العرف العام: كالذابة لذوات الأربع كالخمار، وهي لغة لكل ما يذب عن الأرض، أو الخاص: كالفاعل للأسم المعروف عند النحاة، (وشرعية) بأن وضعها الشارع: كالصلاة للعبادة المختصة، ...

قوله: (وشرعية بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المختصة) هو ما عليه الجمهور، خلافا لمن قال: إنها عرفية للفقهاء، فإذا وجدت الصلاة والزكاة ونحوهما - في كلام الشارع، محتمة للمعنى الشرعي، والمعنى اللغوي، حملت على الشرعي عند الجمهور، وعلى اللغوي عند غيرهم^(١).

(١) في الأصل [لحيانه]، والمشتق من «ب»، «ج».

(٢) انظر هذا الكلام في حاشيتي التتاراني والبرجاني (١٤٠/١)، وانظر التفصيل عند المطاوعة في حاشيته على شرح جمع الجوامع (٣٩٤/١).

(٣) هذا الإيراد والاعتراض هو للإسوي في «نهاية السؤل» (٢٧٧/١)، وانظر الجواب عنه كذلك في «التصحيح» (٣٨٧/١).

(٤) في «ب»: (مجاز) وهو خطأ.

(١) انظر شرح العبد مع حواشيه (١٦٣/١)، «البحر» (١٥٨/٢).

اللفظ (ووقع الأوليان) أي اللغوية والعرفية يقسمها جزئاً، وفي خط المصنف الأولتان بالفوقانية مشي الأولى، وهي لغة قليلة جرت على الألسنة، والكثير الأولى، كما ذكره النوري في مجموعه، فمشاه «الأوليان» بالتحتمانية مع ضم الهمة. (ونفس قوم^(١) إمكان الشرعية) ...

اللفظ قوله: (أي اللغوية والعرفية يقسمها جزئاً) تبع - في الجزم بوقوع [العرفية]^(٢) - الزركشي^(٣)، قال العراقي^(٤): «وهو مسلم في العرفية الخاصة، أما العامة فأثبناها»^(٥) قوم^(٦) كالشرعية. قوله: (ونفس قوم إمكان الشرعية) هو كما قال^(٧)، وأما قول الإمام^(٨).

- (١) انظر الإيجاز (٢٧٦/١)، الشيف (٢٢١/١).
- (٢) في الأصل (العربي)، والجب من «ب»، «ج»، والمطارة (٣٩٥/١)، حيث نقل كلام الشيخ زكريا كما أثبت.
- (٣) قال الزركشي في التفتيش (٢٢١/١): «لا خلاف في وقوع اللغوية والعرفية».
- (٤) انظر الفيت (١٧٤/١).
- (٥) نسخة «ب»: (٨٤/س).
- (٦) انظر البحر (١٥٧/٢).
- (٧) انظر الفحص (١٨/١)، التفتيش (٢٢١/١)، الفيت (١٧٤/١)، «القياد» (٢٣٠/٢)، «غاية المأمولة» (ص ١٤٢).
- (٨) هو الرازي، انظر المحصول (٢٩٨/١)، واللفظ المذكور له.

اللفظ بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مائة من نقله إلى غيره. (و) نفس (القاضي) أي بكر الباقلاني^(١) (وابن المشيري^(٢)) وقوعها).
قالاً: ولفظ الصلاة مثلاً مستعمل في الشرع في معناه اللغوي: أي الدعاء بخير، لكن اعتبر الشارع في الاعتداد به أموراً، كالتركوع وغيره.

اللفظ والآمدي^(٣): «إنها ممكنة اتفاقاً»، فلمعها لم يطلما على قول الثاني، ولم يعتبره^(٤).
قوله: (بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة) الخ، جازي على قول المعتزلة^(٥) دون غيرهم^(٦)، كما يعلم مما يأتي على الأثر^(٨).

- (١) انظر «الفرق» (٣٨٧/١)، وانظر لزاماً مقدمة التحقيق للأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو زيد (١٠٤/١) وما بعدها.
- (٢) هو العلامة عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو نصر، أحد أبناء أبي القاسم عبد الكريم القشيري، كان منظرًا أدبيًا متكلمًا واعظًا، من مصنفاته: «السير» في التفسير، والمرشد، توفي سنة ٥١٤ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٥٩/٧).
- (٣) نقله عنه كذلك الزركشي في «البحر» (١٦٠/٢).
- (٤) لفظ الآمدي هكذا: «لا شك فيه». انظر الإحكام (٣٥/١).
- (٥) انظر «البحر» (١٥٩/٢).
- (٦) أي في التصحيح والتصحيح، والتعديل بالمصالح والمفاسد، انظر «البحر» (١٦٠-١٥٩/٢).
- (٧) انظر المرجع نفسه.
- (٨) قوله «على الأثر»: أي على ما بعده، يقال: يخرج في أثره وأثره أي يعلمه، انظر «القاموس» (٤٨٩/١).

الشيخ وقال قوم: وقعت مطلقاً، وقوم: إلا الإيمان. وتوقف الأميدي، والمختار وفقاً لأبي إسحاق الشيرازي والإمامين، وابن الحاجب: وقوم الفرعية لا الدينية.

الشيخ (وقال قوم: وقعت مطلقاً وقوم: وقعت إلا الإيمان) فإنه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي: أي تصديق القلب، وإن اعتبر الشارع في الاعتداد به التلفظ بالشهادتين من القادر كما سيأتي. (وتوقف الأميدي^(١)) في وقوعها. (والمختار وفقاً لأبي إسحاق الشيرازي والإمامين) -إمام الحرمين والإمام الرازي- (وابن الحاجب وقوع الفرعية)^(٢) كالصلاة. (لا الدينية) كالإيمان، فاتى في الشرع مستعملة في معناها اللغوي.

المختار قوله: (وقال قوم: وقعت مطلقاً)، هو قول جمهور الفقهاء والمكتلمين والمعتزلة^(٣)، واختلفوا في كيفية وقوعها، فقالت المعتزلة^(٤): إنها حقائق وضعها الشارع مبتكرة، لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي أصلاً، ولا (للعرف)^(٥) فيها تصرف، وقال غيرهم^(٦) إنها مأخوذة من الحقائق اللغوية، بمعنى أنها استعير لفظها للمندول الشرعي لعلاقة، فهي على هذا مجازات لغوية، حقائق شرعية، وهذا والمختار عند المصنف ما سيذكره^(٧).

(١) انظر الإحكام (١/٣٣-٤٤).

(٢) انظر شرح العنصرة (١/١٦٦).

(٣) انظر العنصرة (١/١٨١). ميزان الأصول (ص ٢٧٧)، «البحر» (١٦٢/٢)، «التشبيب» (٢٢١/١)، «الغنيمة» (٢٣١/٢)، «التحبير» (٤٩٢/٢)، «فرائح الروح» (٣٠٦/١).

(٤) انظر قولهم في العنصرة (١/١٨١)، «البحر» (١٦٢/٢)، «فرائح الروح» (٣٠٦/١). (٥) في الأصل (العرف)، «الغنيمة» (٢٣١/٢)، «التحبير» (٤٩٢/٢)، «فرائح الروح» (٣٠٦/١). حيث نقل كلام الشيخ نفسه كما أنه.

(٦) وهو اختيار الرازي انظر المحصول (٢٩٩/١) وما بعده، وانظر «البحر» (١٦٢/٢).

(٧) في «ع»: (ستذكره).

الشيخ

الشيخ

الشيخ قوله: (كما سيأتي) أي في فن أصول الدين.

قوله: (لا الدينية)^(١) / أي المتعلقة بأصول الدين، كالإيمان والكفر، والمؤمن والكافر^(٢).

وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ : مَا لَمْ يَسْتَفِدْ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُنْدُوبِ وَالْمُجَازِ .

[تَعْرِيفُ الْمُجَازِ]

وَالْمُجَازُ : اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ بِوَضْعٍ ثَانٍ لِعِلَاقَةٍ ،

(والمجاز) المراد عند الإطلاق وهو المجاز في الأفراد، (اللفظ المستعمل) فيما وضع له لغة أو عرفاً أو عرفاً، (بوضع ثانٍ) خرج الحقيقة، (لعلاقة) بين ما وضع له أولاً، وما وضع له ثانياً، خرج العلم المنقول كفضل، ومن زاد كاليائنين مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له أولاً، مشى على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معاً

قوله: (في الأفراد)^(١) اختاره عن المجاز في الإسناد وسيأتي^(٢) . قوله: (المستعمل بوضع) خرج به المجهول، وما لم يستعمل، والغلط. ولم يتعرض الشارح لذلك اكتفاء بما قدمه في حد الحقيقة^(٣).

(ومعنى الشرعي) الذي هو مسموع ما صدق الحقيقة الشرعية: (ما) أي شيء. لم يستفد اسمه إلا من الشرع: كالحنية المسماة بالصلاة، (وقد يطلق): أي الشرعي (على المندوب والمباح)، من الأول قوله: من التوافل ما تشرع فيه الجماعة أي تندب، كالعبدن، ومن الثاني قول القاضي الحسين^(١): لوصل التراويح أربعة بتسليم لم تصح، لأنه خلاف المشروع، وفي شرح المختصر بدل المباح الواجب^(٢)، وهو صحيح أيضاً، يقال: شرع الله تعالى الشيء أي أباحه، وشرعه أي طلبه وجوباً أو ندباً، ولا يخفى مجامعة الأول لكل من الاطلاقات الثلاثة.

قوله: (ومعنى الشرعي ما لم يستفد اسمه) أي وضع الاسم له (إلا من الشرع)، سواء كان الموضوع له حقيقة شرعية، أم مجازاً شرعياً، وإنها اقتصر الشارح على الحقيقة لأن الكلام فيها.

قوله: (ولا يخفى مجامعة الأول): أي تفسير الشرعي بما لم يستفد اسمه إلا من الشرع، لكل من الاطلاقات الثلاثة في الشرع، أي على الواجب، والمندوب، والمباح، أو يصح أن يطلق على^(٣) الشيء، أنه شرعي، بمعنى أن اسمه لم يستفد إلا من الشرع، وأنه شرعي، بمعنى أنه واجب، أو مندوب، أو مباح^(٤).

(١) انظر تعريف المجاز كذلك في: «المعصوم» (٢٨٦/١)، «الإحكام» للأمامي (٢٨٨/١).
«شرح المفيدة» (١٤١/١)، «الإبهاج» (٢٧٣/١)، «نهاية السؤل» (٢٨٠/١)، «رفع الحاجب» (٣٧٧/١)، «البحر» (١٧٨/٢)، «شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤)، «التحقيق» (٢٢٤/١)، «الغياض» (٢٣٥/٢)، «التحيز» (٣٩١/١)، «التلويح مع التوضيح» (٦٩/١)، «التفريق والتبصير» (٤/٢)، «التيسير» (٣٢/٢)، «غاية المأمول» (ص ١٤٥).
(٢) انظر (ص ٤٢/٢).
(٣) انظر (ص ٥/٢).

(١) نقله عنه التوحي في «الروضة» (٣٣٤/١).
(٢) انظر «رفع الحاجب» (٣٩٥/١).
(٣) نسخة «ب»: [٨٤/ع].
(٤) انظر «التشبيب» (٢٢٤/١)، «الغيت» (١٧٧/١-١٧٨)، «الغياض» (٢٣٤/٢)، «المطارة» (٣٩٩/١).

فَعُلِمَ وَجُوبُ سَبَبِ الْوَضْعِ ، وَهُوَ اتِّفَاقٌ ، لَا الِاسْتِغْنَاءَ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ .
قِيلَ : مُطْلَقًا ، وَالْأَصَحُّ لِمَا عَدَا الْمَصْدَرُ ،

(فتلهم) من تقييد الوضع، دون الاستعمال بالثاني (وجوب سبق الوضع) للمعنى الأول (وهو) : أي وجوب ذلك (اتفاق) : أي متفق عليه في تحقق المجاز، (لا الاستعمال) في المعنى الأول، فلا يجب سبقه في تحقق المجاز، فلا يستلزم الحقيقة كالعكس - (وهو) أي عدم الوجوب (المختار) : إذ لا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً. وقيل^(١) : يجب سبق الاستعمال فيه، وإلا لعربى الوضع الأول عن الفائدة.

وأجيب بعصرها باستعماله في ما وضع له ثانياً، وما ذكر من أنه لا يجب سبق الاستعمال، (قيل : مطلقاً، والأصح) تفصيل للمصنف اختياره مذهبه،

وقول المصنف (لا الاستعمال) عطف على الوضع الواقع في حيز قوله : (فتلهم)، ومفاده : أن وجوب سبق الاستعمال لم يعلم من التقييد المذكور، وليس مراداً، بل^(٢) المراد أنه علم أنه لا يجب سبقه، كما أشار إليه الشارح^(٣) . قوله : (كالعكس) أي كما لا [تستلزم]^(٤) الحقيقة المجاز اتفاقاً، وللإلتفات عليه جعله أصلاً مشبهاً به^(٥).

(١) انظر «شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤)، «التشيف» (١/٢٢٥).

(٢) نسخة «ج» : (٢٦٦/١).

(٣) انظر «الفباه» (٢/٢٣٥)، «والآيات النبوية» (١/١٢٣).

(٤) في الأصل : [تستلزم]، والتبت من «هـ» «ج».

(٥) انظر «التصريح» (١/٤٣٨)، «الفباه» (٢/٢٣٥).

كما قال في شرح المختصر^(١)، وهو أنه لا يجب (لما عدا المصدر)، ويجب لمصدر المجاز، فلا يتحقق في المشتق مجازاً، إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة، وإن لم يستعمل المشتق حقيقة، كالترحن لم يستعمل إلا لله تعالى وهو من الرحمة. وحقيقتها : الرقة والخزن المستحيل عليه تعالى. وأما قول بني حنيفة في مسيلة : رحمان اليمامة، وقول شاعرهم فيه^(٢) :

سموت بالمجد يابن الأكرمين أبنا وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا

قوله : (والأصح تفصيل للمصنف^(٣) اختاره مذهبه)^(٤) إلى آخره، نبه به - تبعاً لشيخه اليرماوي^(٥) - على أنه من عندياته، وإن أوهم كلامه أنه خلاف منقول، وقول العراقي^(٦) إنه مختاره تبعاً للأمدى سهوً، فإن الأمدى لم يذكره، فضلاً عن أنه اختاره، وإنها اختار عدم الوجوب مطلقاً^(٧)، وهو الذي اختاره المصنف مقيّداً له بما صححه. فالعراقي نظّر إلى لفظ المختار،

(١) انظر «رفع الحاجب» (١/٣٨٥).

(٢) البيت من السبيد، وهو لأحد شعراء بني حنيفة، أورده الزحرفي في كشافه (١/١٠٩).

(٣) في «ب» : (المصنف).

(٤) ما اختاره المصنف خالف فيه الجمهور الفالين بالمجاز مطلقاً، وقول الجمهور اختاره أبو الحسين البصري، وابن المصماني، والرازي، والبيضاوي، وابن الهمام، وقيل بالفتح مطلقاً، وهو قول الأمدى. انظر «التحفة» (١/٢٨٨)، القواطع (١/٢٦٩)، «المحصل» (١/١٨٣)، «الإحكام» (٢/٢٢٢)، «نهاية السؤل» (١/٢٨١)، «التقرير والتحرير» (١/١٨٢)، «التشيف» (١/٢٢٥)، «البحر» (٢/٢٢٢)، «التحير» (١/٤٣٨-٤٤٠).

(٥) انظر «شرح ألفيته ووقفه» (١/٩١).

(٦) انظر «الغيت» (١/١٧٩)، وما ذكره العراقي تبع فيه الزركشي حيث قال في «التشيف» : «والمختار عند الأمدى والمصنف عدم الاستغناء» انظر «التشيف» (١/٢٢٥).

(٧) انظر «الإحكام» (١/٣٤٤).

[وَقَوْعُ الْمَجَازِ]

وَهُوَ وَاقِعٌ، خِلَافًا لِلْأَسْتَاذِ وَالْفَارِسِيِّ: مُطْلَقًا، وَلِلظَّاهِرِيَّةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(وهو) أي المجاز (واقِع) في الكلام، (خِلَافًا لِلْأَسْتَاذِ) أي إِسْحَاقَ الْإِسْرَائِيلِيِّ^(١) (و) أي علي (الفارسي)^(٢)، في نفيها وقوعه (مطلقًا).

قَالَ وَمَا يَظُنُّ مَجَازًا نَحْوَ رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي فَحَقِيقَةً. (و) خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ فِي نَفْيِهِمْ وَقَوْعَهُ (فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)^(٣)، قَالُوا: لِأَنَّهُ كَذِبٌ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي الْبَلَدِ: هَذَا حِمَارٌ، وَكَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ مِتْرَةٌ عَنِ الْكُذْبِ. وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ لَا كَذِبَ مَعَ اتِّعَارِ الْعِلَاقَةِ، وَهِيَ فِي مَا ذَكَرَ الْمَشَابِهُةَ فِي الصِّفَةِ الظَّاهِرَةِ، أَيْ عَدَمِ الْفَهْمِ.

.....

- (١) تبع المصنف (ابن السكيت) في نسبة القول لأي إسحاق الأمدي، وهذا هو المشهور، لكن قال إمام الحرمين، والغزالي: الظنُّ بالأستاذ أَنَّهُ لا يصح عنه، انظر التلخيص ١٩٢/١-١٩٣ فقرة ١٢٢، المنقول (ص ٧)، «الإحكام» (٤٥/١)، «البحر» (١٧٩/٢-١٨٩).
- (٢) هو العلامة الحسن بن أحمد بن عبد القادر النحوي، أبو علي، إمام عصره في علوم العربية، من مصنفاته: الإيضاح، والمقصود والممدود، توفي سنة ٣٧٧ هـ. انظر ترجمته في: وفیات الأعيان (٨٠/٢).
- (٣) تبع المصنف كذلك ابن الصلاح في نسبة القول لأي علي الفارسي، فقد نقله عنه ابن الصلاح في فرائد رحلته كما ذكر الزركشي، وقال: فيه لغو، لأنَّ تلميذه أبا الفتح ابن جني أعرف بملعبه، وقد نقل عنه في كتاب الخصائص عكس هذه المقالة. أي القول بالوقوع، انظر الخصائص (٤٤٩/٢)، و«التشفي» (٢٢٥/١-٢٢٦).
- (٤) انظر «التشفي» (٧٢٦/١).

أَي ذَا رَحْمَةٍ، قَالَ الرَّعْشَرِيُّ: «فَمَنْ تَعْتَمِدُ فِي كُفْرِهِمْ»: أَيْ أَنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ غَيْرُ صَحِيحٍ، دَعَاهُمْ إِلَيْهِ لِمُجَاهِدِهِمْ فِي كُفْرِهِمْ، بِزَعْمِهِمْ نِيَّةَ مُسْلِمَةٍ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا لَوْ اسْتَعْمَلَ كَافِرٌ لَفُظَةُ اللَّهِ فِي غَيْرِ الْبَارِي مِنْ أَهْلِهِمْ. وَقِيلَ: إِنَّهُ شَاذٌ لَا اعْتِدَادَ بِهِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْتَدٌ بِهِ، وَالْخِصَصُ بِاللَّغْوِ بِالْعَرَفِ بِاللَّامِ.

وَهَذَا عَتَبَ بِهِ كَمَا مَرَّ، وَقَوْعٌ فِي السَّهْوِ، ثُمَّ مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ وَقْفَةً^(١)، إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْمُسْتَقْبَلِ مَجَازًا، وَجُوبُ سَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ مَصْدَرُهُ [حَقِيقَةً]^(٢). وَقَوْلُهُ (لَا يَجِبُ لَهَا عَدَا الْمَصْدَرِ). لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَقْهُومِهِ^(٣): أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا اسْتَعْمَلَ مَجَازًا، يَجِبُ سَبْقُ اسْتِعْمَالِهِ حَقِيقَةً^(٤).

بَلْ إِنَّهُ / إِذَا اسْتَعْمَلَ مُسْتَقْبَلًا مَجَازًا، يَجِبُ ذَلِكَ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ^(٥) [٥٩/مرا] بقوله (ويجب لمصدر المجاز) الخ.

قَوْلُهُ: (فَمَنْ تَعْتَمِدُ فِي كُفْرِهِمْ)^(٦) الخ أَي فَخَرَجُوا بِمِثْلِهِمْ فِي كُفْرِهِمْ عَنْ مَنَهِجِ اللُّغَةِ، حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا الْمُخْتَصَّ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِهِ.

- (١) وترقب عنه كذلك الكوراني حيث قال: أما اختياره المصنف لا يساعده عقل ولا نقل وانظر بقية كلامه في «الآيات البينات» للمباني (١٢٢/٢)، وانظر «المطالع» (٤٠/١).
- (٢) زيادة من «ب» «ج».
- (٣) في «ج»: (مقهوره).
- (٤) نسخة «ب»: «[٨٥/س]».
- (٥) انظر المباني (١٢٢/٢)، «المطالع» (٤٠/١).
- (٦) انظر الكشف للزحرفي (١٠٩/١)، حاشيتي التنازلي والمطرجاني على الصفح (١٥٥/١)، المباني (١٢٤/٢-١٢٥)، «الباني» (٣٠٨/١)، «الشرعي» (٣٠٧/١).

[أَسْبَابُ الْعُدُولِ إِلَى الْمُجَازِ]

لَنْ يَنْتَهِ بِعُدُولِ إِلَهِهِ، لِثِقَلِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ بِسَاعِيَتِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ بِبَلَاغَتِهِ، أَوْ شُهْرَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،

وإنما يعدل إليه) أي إلى المحرر عن الخفية لأصل. (لثقل الحقيقة) عل
لسان، كحقيقته: سم يدهيه، يعدي عه إلى موت مثلاً (أو شاعته)
كالخبرة، يعدي عنها من العائد، وحقيقته لمكان شخص، (أو جهله)
لمبكم أول المحاربين دون المحرر، (أو ملاغته) نحو ربه ضد فإنه نوع من
شجاع، (أو شهرته) دون خفته، (أو غير ذلك)، كبحانه لمعاد عن غير
لتحاطب- يحس بالمحرر، دون الخفية، وكإقامه لورن ونقاعة وجمع
به، دول الخفية

بإنيته قوله (كالحقيق) هو معجمه مفتوحه، ثم يوز ساكنه، ثم و،
مفتوحه، ثم قاف مكسورة بعدها ياء ساكنة ثم قاف. قوله: (إلى الموت مثلاً)
أي كالناتية^(١) والحادثة^(٢)

(١) وهو اسم للفاحشة كما ذكر الشارح، انظر «مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٥٣/٢)،
والصحا- (١٤٧٠: ٤)

(٧) في الج: (كالكائنة) وهو محرم.

(٣) انظر أسباب العدول إلى الجواز في: «نهاية السؤل» (٣١٨/١)، «الإيجاج» (٣١٧/١)، «التشيع» (٢٢٩/١)، «المزهر» و «علم القلة للشيخ ط.» (٣٦٠/١)، «الفتح» (٤٣٧/١).

[المَجَازُ لَيْسَ غَالِيًا عَلَى اللُّغَاتِ]

لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْغَلِيظِ وَالرَّحِيمِ، وَلَا تَفْخَرُ عَلَى الْغَالِيَةِ عَلَى الْغَالِيَةِ إِلَّا بِمَا جَاءَتْ بِهِ

البرج (وليس) نحن (عالمنا على اللغات، خلافا لابن حني) "سكون به،
معرب كي، بين الكاف و حيه في قوله : إنه عاب في كل به على خفيه، أي
ما من لفظ، إلا ويستعمل في الغالب على مجاز

قائمه قوله: (حلاها لاس حتي مسكون الباء معرب كتي) ^(٣٠) أي ولبس الباء
بلسه قوله: (أي ما من لفظ، ولا يشتمل في العالب على مجاز) لا يضمن أن
هد (لا) ^(٣١) بوني مدعي ^(٣٢) س حتي، من أن لمحار عذب عن الحقيقة ^(٣٣)
{بصدده} ^(٣٤) ساواي ^(٣٥)

(١) هو العلامة شهاب بن جني الموصلِي الحوْري الفُوري، تلميذ أبي علي المازني، وأحد أئمة العربية بعدد، وصاحب التصانيف القيمة في النحو والصرف والأدب، ولد سنة ٢٣٠ هـ وتوفي سنة ٢٩٢ هـ. من تصانيفه: الخصائص، مَرّ الصناعة، التناقب، انظر ترجمته في [معجم الأدياء (١٢/٨١-١١٥)، تاريخ بغداد (١١/٣٩١)]

(٢) انظر رأي ابن جني في الخصائص (٤٤٧/٢)، وهو خلاف رأي جمهور العلماء حيث قالوا: إن المجاز ليس بآليات، وانظر المحصول (٣٣٧/١)، والبحر (١٦٨/٢)، والزمهر (٣٥٧/١)، والتجويد (٤٦٠/١)، العبادي (١٢٨/٢).

(۳) (کے) : ماقبلہ ص: باب ۱۰

(٤١) في الأصل (الآن)، وهو خطأ. والمثبت من نسخة ١٢٩٠، حيث نقل كلام الله كما أنه

(5) في وقت (عدم)

(٦) ورد في الأصل زيادة في قوله (نصفه) هي . (وكذا دليله المذكور عقبه) [ولا داعي هنا، والمثبت قول المؤلف في ٥٠، ٥١، ٥٢، والمبايع (١٢٩/٢)].

(٧) في الأصل (بصدقته)، وللتبسيط من قية، قير، والمبادي (١٢٩/٢).

(A) في (ب) (ج) (د) (هـ)

الفتح تقول مثلاً: رأيت زيداً وصبرته، وافرغني واهضوبت بعضه، وإن كان متأماً بالضرب كله.

مماثلته [فالأول الاستدلال بالثاني، والآخر الاستدلال بالإمام في المحصل] (١) ومن أن قام زيد [مفيداً] (٢) للمصدر، وهو يشمل جمع واحد، [كما رده] (٣) بك، وكذا، لأن المصدر لا يدل على [أفراد الماهية] (٤)، بل على القدر المشترك.

قوله: (وإن كان متأماً بالضرب كله) أي فإنه لا يجمع اشتغال صيرت زيدا على المجاز، من حيث إن المضروب بعضه لا كله، لأن الكلام في نسبة لضرب، الذي هو أساس الجسم بالآلة، لا في نسبة التأمل، الذي هو أثر الأساس (٥).

المثنى وَلَا مُعْتَمِدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

الفتح (ولا معتمداً حيث تستحيل الحقيقة، خلافاً لأبي حنيفة) (١) في قوله حدث، حيث قال، فيمن قال لعبد الذي لا يولد مثله مثله: هذا ابني، إنه يعتق عليه، وإن لم يولد له من قبل، هو لازم لكونه. صواب للكلام عن الإلزام، والغنياء كصحة (٢) دلالة الآية إلى نصحيته بها ذكر.

أما إذا كان مثل العبد يولد لمثل السيد، فإنه يعتق عليه اتداعاً من غير معروف النسب من غيره، وإن كان كذلك فأصبح الوجهين عدلاً (٣)، كموهم. إنه يعتق عليه مواخذة باللام، وإن لم يثبت المزوم.

ثانيه قوله (ولا معتمداً) أي عنه في العمل (٤) قوله (إدلا صرورة إلى نصحيته بما ذكر)، أي يجوز تصحيحه بغير العتق، كالشفقة والحنو، ولك (٥) أن تقول: هذا أيضاً مجاز، فلا يتم قوهم (ولا معتمداً حيث تستحيل) (٦) الحقيقة بهذا الدليل (٧)، إلا أن يقال قوله: (بما ذكر) ليس للاحتراز بل لحكاية كلام المخالف، بقرينة قوله: (والغنياء).

(١) انظر «المطبعة للمرجعي» (٥٢/٢)، «القرير والتحرير» (٣٩/٢).

(٢) انظر المرجع نفسه.

(٣) انظر «مجمعة المحتاج» لابن حجر الميمني (٤٧٠/١٣).

(٤) الجار غير معتمد حيث تستحيل الحقيقة ويكون له، وهو قول الجمهور، وخالف أبو حنيفة، انظر «التشبيب» (٢٢٧/١)، «الغنياء» (٢٤٣/٢)، «القرير والتحرير» (٣٩/٢).

(٥) نسخة «هـ»: [٨٥/ع].

(٦) في الأصل: (يستحيل) والمثبت «هـ»، «ج»، وشرح المحل.

(٧) انظر العمادي (١٣١/١).

(١) في الأصل: (وأقرب منه) بدل المثلث - كما بين المقوفين، وهو من «هـ»، «ج».

(٢) في الأصل: (ما)، والمثبت من «هـ»، «ج».

(٣) انظر «المحصول» (٣٣٧/١).

(٤) في الأصل: (مفيد)، والمثبت من «هـ»، «ج»، «هـ»، و«المحصول».

(٥) في الأصل: (تم بركة)، والمثبت من «هـ»، «ج».

(٦) في الأصل: (أفرد كالمهية)، والمثبت من «هـ»، «ج»، و«المحصول».

(٧) بعد «هـ» بكلام في «الشبه» (٢٢٧/١).

ثَلَاثَةٌ وَهُوَ وَالتَّقْلُّ خِلَافُ الْأَصْلِ.

الشيخ (وهو) أي المحار (والتقل خلاف الأصل). فإذا حمل بمقتضى معنى المجازي، أو المنقول عنه وإليه فالأصل -أي الرجح- جملة على الحقيقي، لعدم الحاجة فيه إلى تزييه أو على منقول عنه، فصحاها بما صح له ولا. مثالها: رايت اليوم أسداً وصليت، أي حيواناً مفترساً ودعوت بخير، أي سلامة منه، ويحتمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية.

ثالثية قوله: (مثالها) إلى آخره، جملة إذا كان التعاطب بالعرف اللغوي. د. د. د. بغيره قدم على اللغوي، كما يعلم مما سيأتي^(١)

(و) لمحا - من (أولى من الاشتراك)، قد احتسب بعد من حقيقته في معنى أن يكون في آخر حقيقة، أو مجازاً، أو حقيقة ومنقولا، فحمله على المجاز أو المنقول أولى من جملة على الحقيقة المؤدي إلى الاشتراك، لأن المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء، والحمل على الأغلب أولى. والمنقول لأفراد مدلوله قبل لغيره وبعد، لا يسع حمل به. واشتهر ك بعد مدونه لا يحمل به إلا بقرينة تعين أحد معنيه مثلاً، إلا إذا قيل بحمله عليها، وما لا يستتبع العمل به من من عكسه دلالة: كسكح حقيقته في العقد، محار في بوءه، وفيل بعكس، وقيل: مشد بهي، فهو حقيقته في أحدهم محتمل للحقيقة والمحار في الآخر. واثار كتركاة حقيقته في ساء، أي إرباده محتمل في مخرج من المال، لأنه يكون حقيقة أيضاً: أي لغوية ومنقولا شريفاً.

ثالثة فقه (قبل والمجاز) مع. ل. ل. د. د. [المحار هنا] مطعنه لنفسه محققه. من محار حاصل، وهو محار الذي ليس بوضيعة، وإلا فالأصل محار أص. وهذا يقتصر من المحار^٢ على ذكر التعارض من [لاشترك]^١ والمجاز^(٥) /.

- (١) في الأصل (ها بالمحار)، والمثبت من أ. ب. ح. والبياني (١٣٦/٢)، حيث نقل كلام الشيخ زكريا كما أثبت.
- (٢) هذا الكلام الذي ذكره الشيخ زكريا، هو للإسموي، انظر «نهاية السؤل» (٣٧٧/١).
- (٣) انظر «شرح المصنف» (١٥٧/١).
- (٤) في الأصل (الاشتراط)، وهو تحريف، والمثبت من أ. ب. ح. ٩.
- (٥) إذا تعارض الاشتراك والمجاز، الأصح تقديم المجاز كما ذكر المصنف، وهو قول حماد الأصمعي بعد أبيه السؤل (٣٨٨/١)، إلا ب. ح. (٣٢٦/١)، ورفع المحار (٣٨٧/١)، «شرح المصنف» مع حاشيتي السعد والحرجاني (١٥٨/١)، «المحرر» (٢٤٤/١)، «الفتاوى» (٢٤٧/٢).

(١) انظر «نهاية السؤل» (٣١٥/١)، «الإيج» (٣١٤/١)، «المبصر» (١٩٩/٢)، «التحجير» (٤٧٩/٢).

الشيء (قيل: و) لمحد، والرس أول (من الإصهار)، وإد، احتمل الكلام لأن يكسبه مجازاً وإصهاراً، أو نقل وإصهاراً، فقيل: حمله على المجاز أو النقل أول من حمله على الإصهار، لكثرة المجاز وعدم احتياج النقل إلى قرينة، وقيل: الإصهار أول من المحار، لأن قرينته متصلة، وأصح أنها سب، لا احتياج كل منهما إلى قرينة. وأن الإصهار أول من النقل، لسلامته من سب المعنى، لأول من الأول قوله لعبده الذي يولد مثله لثله - المشهور بالنسب من غيره - : هذا سي، أي عتيق، تعبيراً عن اللازم بالمعلوم فيعتق.

للثانية قوله: (لأن قرينته متصلة) أي به، أي سب عتقه، لا لابد منه، لا بالإصهار، فقرينة الإصهار كون ما يحتاجه لا يذكر إلا به، بخلاف قرينة المجاز فإنها مفصلة حادثة عنه، والأصح أن سب يحتاج كل منهما إلى قرينة (وأن الإصهار أول من النقل، لسلامته من سب المعنى الأول)، لأنه من سب الملاحة بخلاف لن، وكلامه ما حذر من قول لمصنف في (ومن الإصهار)، مصرح بجريان خلاف في تعارض النقل والإصهار قال الزركشي^(٢٢) والعراقي^(٢٣): والمعروف بتقديم الإصهار^(٢٤).

- (١) إذا تعارض المجاز والإصهار فيه ثلاثة مناهج: قيل: تقديم المجاز لكثرة، وجزم به الرازي في المحام، وقيل العكس، والثالث: تساويها قاله الرازي في «المحصل»، وثبته الصيادي. انظر شرح المعاني (٢١٢/١)، «المحصل» (٣٥٩/١)، «نهاية السؤل» (٣٣٢/١)، «الإيجاع» (٣٣١/١)، «البحر» (٢٥٠/٢)، «التشبيه» (٢٢٨/١)، «الغيت» (١٨٣/١).
- (٢) انظر «التشبيه» (٢٢٨/١).
- (٣) انظر «الغيت» (١٨٣/١).
- (٤) انظر «نهاية السؤل» (٣٣٠/١)، «الإيجاع» (٣٣٠/١)، «البحر» (٢٥٠/٢)، «التشبيه» (٢٥٠/٢).

أو مثل سي في أشمعه عنه، فلا يعتق. وهما وجهان عندما كما تقدم ومثله في أنه يعتق ﴿وحرّم أكرهوا﴾^(١) «اعت سي: أي أحده، وهو زيادة في سب د ه هـ من مثلاً. وقد أسقطت صبح سبج وترفع الإثم، وقال غيره نقل الرضا شرعاً إلى العقد، فهو وسد وإن أسقطت الزيادة في صوره المذكورة مثلاً، والإثم فيها باق.

حاله فإنه (وهما وجهان عندما كما تقدم) أي مع ترجيح العتق، وورجح العتق^(٢) فيه^(٣) من جهة رجحان المجاز، لا^(٤) لكونه مجازاً حتى يقال: [أه] ينص سب ححه عن (أص)، بل لكونه في محل ينص أمر^(٥) شتاف شح عنه، ذلك خاص بهذا محل، لا يطرده عنه، عن أن لمحد في الروضة أنه لا يحكم بعتقه بمجرد: هذا سي، بل لابد من بية العتق^(٦).

(١) سورة البقرة: (٢٧٥).

(٢) روافد من «سب».

(٣) في «سب» (ل)، وهو خطأ.

(٤) سبج: «ع/٢٦».

(٥) روافد من «سب».

(٦) في «سب» (عمل).

(٧) نسخة «سب» (٨٦/٨).

- (٨) لا يوجد به الروضة، وإنما هو في أول «الروضة» كما قال الإسوي في «التمهيد» (ص ٢٠٧)، ورت على عدم وجوده في «الروضة»، كذلك الشيخ شهاب عميرة كما نقله عنه السيد في «أنايب النيات» (١٣٣/٢). فلا في قال لمبد وهو أقدم سباً: أنت لبي، بعد عدم رجحه. فلا في لصاحبه والملاكية والشافعية والحنبلية، انظر: «المداينة» (٢٦٦/٢)، «القول في المعية» (ص ٣٧١)، «التمهيد» (ص ٢٠٧)، «الغيت» (٢٤٨/١٤).

لأنه ومثل ذلك يجري في قوله (أو قال غيره) في كشافه. ذلك أن (نقل
الربا شرعاً إلى العقد)، فعلى من يرجح نقل على الأصل، مع أن رجح
عكسه، (خرج لا يكون معلاً من المخرج خاص، وهو تطهير الربا ببيع في
قوته معال حكايه عن الكفر: ﴿إِنَّمَا اتَّخَعْتُمْ مَثْرَئِزًا﴾ فبأنه قد ورد في
العقد، ولهذا رده عليهم بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ تَخَبُّعًا وَحَرَّمَ تَرْوَأً﴾.
وربما يصدق بحمل الآية الربا على العقد، ومثل ذلك يجب تجري في معال
التخصيص ولما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ شَرُّ اللَّهِ
عَلَيْهِ﴾ (٧).

والتخصيص أولاً منها.

(والتخصيص أولاً منها). أي من لحاظ النقل. وقد احتل الكلام لأن يكون
فيه تخصيص ومحرر أو عخص ونس، فحمله على تخصيص أول، أم في
الأول: فلتعين الباقي من العام بهذا التخصيص، بخلاف محار. فإنه قد لا يعنى
بأن يتعدى ولا قرينة تعين، وأما في الثاني: فإسالة التخصيص من نسخ المعنى
لأول، بخلاف نقل مثال الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ شَرُّ
اللَّهُ عَلَيْهِ﴾. فقل حسي في محام سقط بالتسمية عند دفعه، وحصى منه
الناسي ما فعل دفعه، وقد عره أي علم يدع، بعرض عن نسخ ما يفرضه
عالم من اسمه. فلا حل دفعه معمد، يركبها على الأول دون شيء ومثل
انسان قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ تَخَبُّعًا﴾ فبين هو لمادة مطلق، وحصى منه
العالم لعدم حقه، وقيل: نُقِلَ شرعاً إلى المستجمع لتروط الصحة، ...

لأنه قوله (والتخصيص أولاً منها) أي ومن لا شراك والإصهار، كما يأتي
عنه في تخصيص في الأعداء، أم التخصيص في الأعداء وهو لرح
فالأربعة أو من منه، ويفرق بينهما بأن دلالة ما حص في الأول باقية في
الحكمة. وفي كشافه نفع قوله (وقال غيره) أي عام يدع، أوله
بالمائة، والأنسب تأويل بعضهم: بما ذكر اسم غير الله عليه، أي عما ذبح
للأصنام وسجودها، ليعلم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ شَرُّ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (٧).

[١٠٠/١]

(١) في (أو) بدل (أو)

(٢) عند التخصيص تحريم الربا هو محرم أخذ الربا، لأن أصل الربا الربا، فإذا سقطت الربا صبح
العقد، وهذا الجمهور (بأنه وبالشبهة والجملة): الربا نقل إلى العقد المشتق عن الربا،
فالهي عنه هو من العقد، فيصده سواء انتفا عن الزيادة أم لا، انظر: (البينة ٢٣٨/٧)،
الكافي لأبي عبد الله (٣٠٢)، مع المحتاج (٢٦٣/٢)، المعنى لأبي قدامة (٣٦٣/٢)، أحكام
القرآن لأبي الحارث (٣٢٠/١)، أحكام القرآن لمصطفى (١٨٣/٢).

(٣) في (أو) بدل (مع)

(٤) في (أو) بدل (بظن).

(٥) سورة البقرة (٢٧٥)

(٦) في (أو) بدل (أو)

(٧) سورة الأنعام (١٢١).

(١) سورة الأنعام: (١٢١).

(٢) سورة البقرة (٢٧٥).

(٣) انظر: (بينة السولة ٣٢٩/١-٣٣٣)، (الإيجاع ٣٢٥-٣٣٥)، (نحو ٢٤٤/٢)

(٤) (٢٤٥)، (الشيف ٢٢٩/١)، (الحث ١٨٣/١)، (الفتاوى ٢٤٨/٢-٢٥٠)

(٥) هذا الكلام الذي ذكره الشيخ ذكره في (بينة السولة ٣٣٤/١)

(٥) سورة الأنعام: (١٢١).

الزوج وهما مولود للشافعي^١، فهو شك في استحبابه هائل ويصح على الأول، لأن الأصل عدم فساده، دون الثاني لأن الأصل عدم استحبابه، ويؤيد عدمه من أولوية التحصيل من محل لأولى من الاشتراك، والمأوى للإخص من التحصيل أولى من الاشتراك والأصل، وأن الأصل، وأن من الاشتراك من ذكر المحار هل النقل أنه أولى منه، ولكن صحيح... وجه لأحد سلامة المحار من سبب لمن الأول، بخلاف الثاني.

ملحظة [و] قوله في آية أخرى «أَوْفَتْقَا أَمَّنْ لَغَيْرِ اللَّهِ هـ»^٢

قوله (ومن ذكر المحار قبل النقل أنه أولى^٣ منه)، سبب أحد من ذكر المحار قبل النقل، لأن مصنف لم يصرح بأولوية شيء يوجب منه ذلك [و] يصرح^٤ بأولوية الإحصار للمأوى للمحار عن النقل^٥

(١) بط ٢٠٥ ر ٩١ ٦٩ ٦٢

(٢) زيادة من فتح

(٣) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٤) قال حميد: مذكور التسمية في المذاهب عند لا يؤكل لحوم الآيات، ووافقهم المالكية والحنابلة، وقال الشافعية: يستحب التسمية، وأولوا الآية بالمينة أو المذبوح للأصنام ونحوها، انظر «الباقية» (١٣٩/١٠)، «القوانين الفقهية» (ص ١٨٧)، «حاشية النجمل» (٢٣١/٥)، «الملي» (٣٩٠/١٣)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٢٧١/٢)، «أحكام القرآن» للبخاري (١٧١/٤)

(٥) نسخة ابن: [ع/٨٦]

(٦) في الأصل زيادة (هـ) منه (ب) ولا داعي لها لاستعانة النبي فوقه، والكتبت دون زيادته من (هـ)، (ع)

(٧) في الأصل (ن) صرح... ولكتبت من (هـ)، (ع) ولكتبه النصوات

(٨) انظر «الإيج» (٣٣٠)

وقد تم هذه الأربعة عشرة التي ذكروها في تعارض ما يحل بالمهم، مثال الأول في معنى «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^١، فقال ابن أبي شيبة ما وطئوه، لأن النكاح حقيقة في الوطء، فيحرم على الشخص منعه أبيه، وقال الشافعي: أي ما عقدوا عليه، فلا تحرم، ويلزم الأول لأنه... من أن يحكم حقيقة في العقد، لكنه اسم به، حتى به... من غيره... أي في غير محل السبع نحو: «حَقَّقْ نِكَاحَ رُوحًا عَقْرَهُ»^٢، «فَتَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ»^٣.

ملحظة فوه (وقد تم هذه الأربعة عشرة التي ذكروها) (ع) أي وهي مرتبة من خمسة هي ذرية لصف أعني المحار، وسهل، والاشترار، والإحصار، والخص، لأن كلامها يحدد مع ما بعده سبع عشرة^٤، وقوله (في تعارض ما يحل بالمهم) أي يعني لا ينفي^٥، وهم خمسة آخرى محل سببه، وهي السبع، والتفدية، والحد، ونحو الأعراب، والنصر، والمحار، ولعلني، ونحو كيصف على خمسة الأول بكثرة وقوعها، ونحوه انظر مع استنها^٦

(١) س ١٥٤ (٦٦)

(٢) س ١٥٤ (٦٣)

(٣) س ١٥٤ (٦٣)

(٤) منها خمسة منه

نحو (٢) س ١٥٤ (٦٦)

نحو (٣) س ١٥٤ (٦٣)

نحو (٤) س ١٥٤ (٦٣)

(٥) انظر «الإيج» (٣٢٤/١)، «السر» (٢٤٣/٢).

(٦) انظر «الصادق» (١٣٤/٢).

(٧) انظر «التبعية» (٢٢٩/١)، «العت» (١٨٣/١)

[العلاقة بين المجاز والحقيقة]

للشكك وقد يكون بالشكلي، أو صفة طاهرة،

أي (وقد يكون) أحد من حسب علاقة (بالشكك) كالمدرس، وهو به مشوشة،
(أو صفة طاهرة) كالأستاذ لمجرد تشجيع، دون الدخول لأحد، عليه.
الشجاعة دون البخر في الأسد المعترض، -

حيث فيه، أو لم يكون للمحاراة مع محسن^(١) قوله (من حيث العلاقة) أي
المعنى - بمعنى مدح أو ذم ولا وجه صريح له ثاب وحقيقته أمر يتصل
بالمعنى ليتقل ذهن من المعنى الأول إلى الثاني، وهي شرط للمجاز،
والعمدة فيها الاستقراء. وقد ضطها المصنف^(٢) بأربعة عشر نوعاً^(٣)
قيل: ترجع إلى ثلاثة عشر يرجع الأخير منها إلى الثالث،

الفرق ويلزم ثاني تنحيص، حيث قال: محل مرحل من عقد عنها أنه فاسد،
بناء على تناول العقد للفاسد كالصحيح، وقيل لا يتناوله.

ومث الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾^(٤) أي في مشروعه، لأن
به يحصل الانكشاف عن النفس، فيكون خطيب عمداً، أو في القصاص نفسه حكمة،
الفن، لمقتضى دفع شر القاتل الذي صار عدو له، فكان خطيب محبباً،
ومثال ثاب قوله تعالى: ﴿وَشَقِيَّ آفَرِيَّةٌ﴾^(٥) أي هيب، وهيب عربة حقة في
الأهل كالأسيه المحتمة فيه لأنه وعد بها، نحو: ﴿فَلَوْلَا كُنْتَ فَرِيَّةً، أَمِيتٌ﴾^(٦)
ومثال مع قوله تعالى: ﴿وَلِيْمُوهُ، الصَّلَوةُ﴾^(٧) أي عبادة محصورة، فصل هي
بحار فيها عن الدعاء بخير، لاشتغالها عليه، وقيل: بقلت إليها شرعاً

لثابتية قوله. (مثال الأول) أي من الأربعة المذكورة، وهي تعارض التنحيص
والاشتراك. [تعارض التنحيص] - والأصل: معارض الأصل، لاشتهار
معارض المحار ونقل قوله (سأع على تناول العقد للفاسد كالصحيح) هو،
صعب عدداً، وصحيح به لا يوه^(٨)، وهو ما عهده المخرج بمثله^(٩) وقيل
لا يتناوله، بل جزم به في الروضة كأصلها في كتاب الأتيان^(١٠) وغيره^(١١)

(١) سورة بقره: (١٧٩)

(٢) سورة يوسف: (٨٢)

(٣) سورة يونس: (٩٨)

(٤) سورة البقرة: (١٧٣)

(٥) ما بين معقوفين سابق من الآية.

(٦) هذا المالكية والشافعية لا تثيب بالزنا حرمة المصاهرة، خلافاً للحنفية والحنابلة انظر
المداية (٥٢٧/٢)، القوانين الفقهية (ص ١٢٠)، «الروضة للفروي (١١٣/٧)، المقاييس
(٥٢٧/٩)، «مداية لمجتهد» لابن رشد (٩٩٢٣-٩٩٢٣)

(٧) انظر «الروضة» (١٨/١١)

(٨) انظر «الوسيط للمزالي» (١٠٧/٥) «الروضة» (١١٣/٧)، «التمهيد للإسوي» (ص ١٩٠)

(٩) قال المصنف: «أي تكون المجاز بهذا المذكورات كثير لا قليل»، انظر «الآيات
شكك» (١٣٤/١)

(١٠) نسخة د، ص ١٧

(١١) - من جهة هذا خلاف من المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وذكرها المصنف أربعة
عند ما عهده عرفت في «نهاية السؤل» (٣٠٣/١)، «الإيضاح» (٢٩٩/١)، «البحر»
(١٦٣)، «شيف» (٢٣٠)، «الغيب» (١٨٨/١)، «التحصيل» (٢٩٨/١)، «الفياء»
(٢٥٥/٢)، «الطراوي في علوم البلاغة» (٦٩/١)، «والإشارات والتنبيهات» (ص ٢٠٦)،
«خزهر سلافة» (ص ٢٩٢) وما بعد «معاينة المأمور» (ص ١٥٢)

اللائحة قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْخَنَازِئِيِّ الَّذِي وَعَدَ﴾^(١) في صحتها، والمعنى: من كسفت ثيابه، ولأن ذلك من الكسبة التي هي: أوسع من انصراف، صحتها إثبات الشيء بدليله، كما في قولهم: «مثلك لا يجل»، إذ المعنى: من كان مثلك فهو لا يجل. فكيف أنت؟^(٢) والمعنى: ها مثل مثله من غير فكيف مثله؟ وأيضاً مثل مثل مثله، فدم من عنه نفسه، أي: مثل قد بان من النقص، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آتَيْنَاهُمْ﴾^(٣) والمعنى: ها من مثل نفسه شيء.

والنقصان) بحر «وشغل القرية»^(٤): في أمها، بعد محو، أي توسع ردة كسبة أو نقصها، وإن لم يصدق على ذلك حد المجاز السابق، وفي يصدق عليه، حيث سعيه يعني مثل مثل في معنى مثل، ومثل قرية في سؤال أهلها، وليس ذلك من المجاز في الإسناد.

فمنه قوله: وإن لم يصدق على ذلك حد المجاز السابق: أي ليس من مجاز السابق على الأصح^(٥)، بل حزم به السعد التفاضلي^(٦).

فقال: «إطلاق لفظ المجاز مقول عليه، وعلم المجاز السابق بطريق اللانتهائية أو شبهه عن ما ذكر في صياح^(٧)، والتعريف المذكور، أنه هو المنحدر الذي هو صفة بعد الاعتدال، استعماله في المعنى الثاني، لا منحدر بعده، والنقصان، الذي هو صفة [لا عرب، أو صفة^(٨)، المنقط^(٩)]، لا غير بعد حكم إعداده قوله: (حيث استعمل في مثل المثل)، إلخ، لا حاجة لذكره النهائي في الأول، ولا السؤال في الثاني^(١٠)».

(١) سورة يوسف: (٨٢)

(٢) لغة العرب: المعنى (ص ٦٤)، «الإيجاد» (٣٠٧)، «البحر» (٣٣ ٨٤)، «التعريف» (٢١٣/١).

(٣) انظر التلويح (٧١/١).

(٤) في «هج»: (الإيضاح) بدل (الفتح)، وهو خطأ.

(٥) لغة العرب: المعنى (ص ٦٨)، «البحر» (٢٧٠).

(٦) ما بين معقوفين ساقط من «ج».

(٧) ما بين معقوفين ساقط من «ب».

(٨) ما بين معقوفين بعدد في الترتيب في نسخة «ج»، عوف جحف في الترتيب كما أشرب إليه صاعاً.

(١) بعد المعنى ساقط من «ج»
(٢) لغة العرب: المعنى (ص ٦٨)
(٣) نسخة «ب» (٨٧ ع)
(٤) (هي) ساقطة من «ج»
(٥) سورة البقرة (١٣٧)

لَا تَكُنْ وَفَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ خِلَافًا لِقَوْلِهِ.

الشرح (وقد يكون) لمجاز (في الإسناد) بأن يستدل الشيء لغير من هو له - فلا يسهل نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ ثَلَّثْتُمْ عَنْهُمْ آيَاتَهُمْ وَفَعَلْتُمْ بِهِمْ مَا تَكِيدُونَ﴾ - فهي فعل الله تعالى - إلى الآيات، تكون لأرب لتلوه من عاده. (خلافا لقوم) في فهمهم المجاز في الإسناد، فمنهم من يجعل لمجاز في مسند من في مسند ومنهم من يجعله في المسند، فمنهم من يذهب على الأول - وهو - وعن بعض زادهم الله تعالى، إطلاقاً للآيات عليه تعالى، الإسناد فعله إليها.

للتأنيب (وقد يكون المجاز في الإسناد) مراد من هذا مصنفه. لا ما ذكره من مر (٣)، وكما يسمى مجازاً في الإسناد يسمى أيضاً مجازاً في التركيب. ومجازاً عقلياً، ومجازاً حكيمياً، ومجازاً في الإنشاء، وإسناداً عمارياً^(٤٢)، سواء كان الطرفين حقيقين^(٤٣)، أم مجازيين^(٤٤)، أم مختلفين، كما هو مقرر في محله^(٤٥).

قوله (بأن يستدل الشيء لغير من هو له) أي عدم من يحصى فعل مسنده إليه، يعني غير الفعل في شيء متفاعل، وغير متفاعل في الشيء المتفاعل.

(١) سورة الأنفال: (٢).

(٢) انظر أمجاز العقلي (الأسادي) في: المصنوع (٣٢١/١)، شرح تنقيح المصنوع (ص ١٥)، وأسرار البلاغة (ص ٣٧٠)، والإنباح (٢٩٤/١)، وهما نهاية السؤل (٣٠٠/١)، والبحر (٩٠٨-٩٠٧)، والطرارز لمعاري (٧٤/١)، والشئب (٣٣٣/١)، والبيت (١٩٠/١)، الصب (٢٦١/٢).

(٣) أي المجاز المعنوي؛ وهو «النظر المتعمل بوضع ثاب لملاقة» كما سبق تعريفه.

(٤) انظر تعدد أسانيه في: شرح مختصر التلخيص للتصانيف (٢٣١/١)، والبحر (٩١/٣)، والتصميم (١٤٤٧/١).

(٥) في أدب (حقيقين).

(٦) في أدب (مجازي).

(٧) انظر أشرح التنخيص (٢٤٨-٢٥٠)، معجم المصطلحات البلاغية (ص ٥٩٤).

لَا تَكُنْ وَفِي الْأَفْعَالِ وَالْخُرُوفِ، وَفَقَالَ لَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالنَّقَشَبَانِي.

الشرح (أو) وقد يكون مجاز (في الأفعال والخروف، وفاء لابن عبد السلام) والقشوراب، ^(١) في لافل * ونادى أضحك نخة * ^(٢) في يدي. * وأغفوا ما نشؤ شيطين * ^(٣) أي سه، وفي خروف. * فهل يرى لهم من نافية^(٤) - أي ما ترى

حاشية (١) (ومنهم من يجعل المجاز فيها يذكر منه في المسند) أي كس حاشية (٢) (ومنهم من يجعله في المسند إليه) أي كس كتي^(٥)، فربه يجعل المسند إليه في ذلك استعارة بالكناية^(٦).

(١) في كتابه الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، (ص ٢٠).

(٢) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(٣) سورة الأعراف: (٤٤).

(٤) سورة النخلة: (٨).

(٥) انظر المتن: (ص ٢٦١)، وشرح المصنوع (١٥٤/١).

(٦) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(٧) انظر المتن: (ص ٢٦١)، وشرح المصنوع (١٥٤/١).

(٨) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(٩) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(١٠) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(١١) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(١٢) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

(١٣) هو عبارة عن بيت من قصيدته في: شرح تنقيح المصنوع (ص ٢٧٢).

الشيخ

الشيخ (ومنع الإمام) انوري^١ (الحرف مطلقاً) "يُقَالُ: لَا يَكُونُ هَذَا وَد لَا بَادَات وَلَا سَاع، لِأَنَّهُ لَا يَمُدُّ إِلَّا نَصْبَهُ إِلَى عَدِهِ، فَإِنَّ هَذَا فِي سَعِي صَمْتِهِ إِلَيْهِ، فَهُوَ حَصْفَةٌ، أَوْ إِلَى مَا لَا يُسَمَّى صَمْتَهُ لَهُ، فَصَحَّحَ تَرْكِيبَ قَوْلِ الْقِسْطَانِيِّ: مَنْ أَمْسَ أَنْتَ بِحَرْفِ تَرْكِيبٍ^٢، بَلْ ذَلِكَ النَّصْبُ قَرِيبَةٌ عَنِ الْإِفْرَادِ، لَعَنَهُ قَوْلُهُ يَعْنِي: ﴿وَلَا تُصَنِّعْكُمْ فِي حُدُوعِ التَّخْلِ﴾^٣، يَنْعَبُ

للأشبه قومه، (ومنع الإمام انوري الحرف مطلقاً) "لِحَدِّهِ كَيْفَ هُوَ فِي الْحَصْفَةِ... حَرْفٌ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ عِنْدَ بَادَاتٍ" "يُقَالُ: لَا يَمُدُّ، كَيْفَ سَاعٌ فِي عَدِّهِ قَوْمُهُ"^٤: "فَوَيْلٌ لِمَنْ يَدَّعِي صَمْتَهُ لَهُ فَحَصْفَةً، أَوْ لَا يَمُدُّ فِي سَاعٍ لَا فِي الْمَعْرُوفَةِ، وَكَلَامُهُ"^٥ يَخْتَلِفُ لِكَلَامِ مُصَنِّفِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْوَسِ، سَاعٌ لَا يَمُدُّ فَيَنْبَغِي دَحْوُهُ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ بَادَاتٍ كَمَا فِي: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ نَاقِبَةٍ﴾^٦، وَبَالِغٌ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُصَنِّعْكُمْ فِي حُدُوعِ التَّخْلِ﴾^٧، وَبِإِسْنَادٍ مُطَابِقٍ

(١) انظر «المحصل» (٣٢٨/١).

(٢) سُرَّاجُهُ، (٧١).

(٣) انظر «المحصل» (٣٢٨/١)، وَتَعْنِي الْيُسَارِي وَالْإِسْوِي فِي «التَّحْقِيقَةِ» (ص ١٩٨)، انظر «تَهْجَاتُ السُّوْلَى» (٣١٢/١).

(٤) (الزَّوَارِ): سَاقَطَةٌ مِنْ «سَاعٍ».

(٥) أَيِ الْإِسْنَادِ بِعَنْ «المحصل» (٣٢٨/١).

(٦) فِي «ج» وَكَلَامُهُ.

(٧) انظر «الآب» - إِلَى الْإِيجَازِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمَجَازِ: لِلشَّيْخِ الزَّيْنِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ص ٢٠)، «الْإِبْجَادُ» (٣١٢/١)، «تَهْجَاتُ السُّوْلَى» (٣١٢/١)، «الْبَحْرُ» (٩٧/٣)، «التَّحْقِيقَةُ» (٢٣٤/١)، «تَهْجَاتُ السُّوْلَى» (٢٦٤/٢) نَسَبُهُ (١١٠/١).

(٨) سُرَّاجُهُ، حَقَاقَةُ (١٨).

(٩) سُرَّاجُهُ، (٧١).

(١٠) فِي مَذَاهِبِ الْحَرْفِ انظر (ص ١٢٢).

(١١) فِي «س» [إِصْبَاحُ] سَعَدَ حَرْفُ الْخَاءِ مِنْ تَكْنِيفِهِ (جَد).

حَصْفَةٍ قَوْمُهُ (بَلْ ذَلِكَ النَّصْبُ قَرِيبَةٌ عَنِ الْإِفْرَادِ) «وَحَقُّهُ» «نَحْوُ حَرْفٍ لَا يَمُدُّ وَلَا يَمُدُّ» «يَكُونُ بَادَاتٍ» «يُقَالُ: لَا يَمُدُّ، كَيْفَ سَاعٌ فِي عَدِّهِ قَوْمُهُ» «فَوَيْلٌ لِمَنْ يَدَّعِي صَمْتَهُ لَهُ فَحَصْفَةً، أَوْ لَا يَمُدُّ فِي سَاعٍ لَا فِي الْمَعْرُوفَةِ، وَكَلَامُهُ» «يَخْتَلِفُ لِكَلَامِ مُصَنِّفِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْوَسِ، سَاعٌ لَا يَمُدُّ فَيَنْبَغِي دَحْوُهُ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ بَادَاتٍ كَمَا فِي: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ نَاقِبَةٍ﴾^٦، وَبَالِغٌ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُصَنِّعْكُمْ فِي حُدُوعِ التَّخْلِ﴾^٧، وَبِإِسْنَادٍ مُطَابِقٍ

لِلْأَشْبَه قَوْمُهُ، (ومنع الإمام انوري الحرف مطلقاً) "لِحَدِّهِ كَيْفَ هُوَ فِي الْحَصْفَةِ... حَرْفٌ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ عِنْدَ بَادَاتٍ" "يُقَالُ: لَا يَمُدُّ، كَيْفَ سَاعٌ فِي عَدِّهِ قَوْمُهُ"^٤: "فَوَيْلٌ لِمَنْ يَدَّعِي صَمْتَهُ لَهُ فَحَصْفَةً، أَوْ لَا يَمُدُّ فِي سَاعٍ لَا فِي الْمَعْرُوفَةِ، وَكَلَامُهُ"^٥ يَخْتَلِفُ لِكَلَامِ مُصَنِّفِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْوَسِ، سَاعٌ لَا يَمُدُّ فَيَنْبَغِي دَحْوُهُ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ بَادَاتٍ كَمَا فِي: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ نَاقِبَةٍ﴾^٦، وَبَالِغٌ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُصَنِّعْكُمْ فِي حُدُوعِ التَّخْلِ﴾^٧، وَبِإِسْنَادٍ مُطَابِقٍ

(١) مَسْخُوفَةٌ: [٨٨/م]

(٢) (أَوْ) سَاقَطَةٌ مِنْ «سَاعٍ»

(٣) انظر توجيهه كذلك في «الإيجاد» (٣١٢/١).

(٤) مَسْخُوفَةٌ: [٢٧/ع].

(٥) فِي الْأَصْلِ (سَوِيلٌ)، وَلَقَدْ مَرَّ «سَاعٍ»، وَأَشَارَ مُصَنِّفُ سَعَدِ الْأَصْلِ فِي حَقِّهِ (سَوِيلٌ).

(٦) فِي الْأَصْلِ (سَكْرٌ) فِي «س» (سَكْرٌ)، وَلَقَدْ مَرَّ «سَاعٍ»، وَتَعَادَى (١٣٩/٢).

حَسْبُ مَعْنَى كَلَامِ السَّخَرِ تَرْجُمَ كَيْفَ أَكْتَفَى

الصحيح: (ومع الإمام) برأيي^١ (الحرف مطلقاً) في دار لا تحبوه منه شيء
لا بالذات ولا بالنتيج، لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره. و- سمى من سمي
صمته إليه، فهو حقيقة، أو إلى ما لا ينبغي صمته إليه، فمجاز تركب قال
القشوي: من أين أنه عاز تركب؟ بل ذلك الصم قرية عاز الإمراد بعد
قوله سمي: **وَلَا تُصْنَعُكَ جِدْوَعٌ تَسْخَرُ** ^٢ في عيب

[illegible]

بالبع كفوله * ولأصغركم في جُذوع الخشب * . . .

١) بعد التوصل الى

$$(V) : \text{المادة (٧)}$$

(٣) ج. الموصول (٣٢٨/١)، وقبحه الريشاي والإسوي في «التبليغ» (ص ١٩٨)، انظر
سنة القول (٣١٢/١).

[illegible]

(5) اے مری مگر یہ سچ ہے کہ (۳۲۸)

(٦) ١٠٠ : ١٠٠٠

(٧) بعد الانتهاء من الأعمال المشار إليها في الفقرة (٦) من هذا المرسوم، يرفع مدير المصفاة تقريراً عن سير العمل في تنفيذ هذه الأعمال إلى مدير عام المصفاة.

١٠) تاريخ: ٢٤ / ١ / ١٩٦٧ ، باب: ٣١٨ ، المجلد: ٩٧ / ٣ ، الشيفرة: ٢٢٢ / ١
الصفحة: ٢٦٢ ، المحرر: ٢٥ / ١

(4) $\text{CH}_3\text{COOH} \rightleftharpoons \text{CH}_3\text{COO}^- + \text{H}^+$

(9) ۱۹۹۰ م. و ۱۹۹۱ م.

(١٠) في باب الخروج ط (ص ٢٢٢)

(۱۱) فی ہذا ایضا اسناد سے لائحہ عمل پر یکجہ (جو)

(一)

يسمى إليه ، ويجازى التركيب (إسناد الفعل أو) ^(١٤) معناه إلى غير من هو له (تأول) ^(١٥) .

و- *والأصغر في جَدْعِ النَّخْلِ • و عِدْهَا سَعْدٌ "يَا" أُمِّي
مَرْفُوعَةٌ مَسْمُومَةٌ هِيَ مَرْفُوعَةٌ كَمَا هِيَ حَذْوٌ كَتَمْتُكَرًا أَهْلًا وَ

قِي طَرَفَهُ

في طرفه

[2. 3. 4. 5.]

(٧) (٦) (٥) : سابقا

(۲) این کتاب در ۱۳۸۵ هجری قمری در ۱۳۸۵ هجری قمری

$$r = (2049.4 - 1.75 \times 10^{-4} \times t) \times (1 - 0.000175 \times t)$$

(5) في الأصل (متأول)، وثبت من سنة حج، في نادر مصحح سعة الأصل في حاشية (متأول).

١٦ في الأسبوع (سبتمبر) في السنة (الحكمة) التي كتب من (١٣٩٢) هـ،
 حيث يقع كلامه في (١٣٩٢) هـ

[لَا يَدْخُلُ الْمُجَازُ فِي الْأَعْلَامِ]

لَا يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ، خِلَافًا لِنِعْمَتِي فِي مَتْلَحِ الصَّفَةِ .

التج (ولا يكون) بحر (في الأعلام)، لأنها ليست مدحاً، ثم يفسر مدحاً
غير العلمية كسماد، أو مقولة غير مناسبة كمصل فواصح، أو لثابة، كم
سمى ولده بمارك، لما طه فيه من البركة، فكذلك لصحة الإطلاق عند رواها،
(خلافاً للفرقي في ملتحص الصفة)^(١) - نعمت المم الثابة - كالحارث.

الْمُتَعَلِّقُ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسِقْ لَهَا اسْتِعْمَالُ / لِغَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ)^(٢٧) تَعْرِيفُ لِلْمُرْجَلِ، وَهُوَ مُشْهُورٌ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ لِهَدْفِهِ بِهَا اسْتِعْمَالُ عَلَمًا، ثُمَّ نَقَلَ عَلَيْنَا أَيْضًا كَأَسَاسَهُ، فَإِنَّهُ اسْتَعْمَلَ عِلْمَ جِنْسٍ، ثُمَّ بَقِيَ عِلْمُ شَخْصٍ، مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لَا مُرْجَلٌ، قَالُوا هَدَفُوا لِغَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ كَأَنَّهُ أَوَّلُ وَأَحْصَرُ^(٢٨). وَتَعْيِيرُهُمْ بِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ جَرَى عَنِ الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْمُنَاسِبُ لَهَا مَرَّةٌ^(٢٩)، مِنْ أَسْرِ الْوَاجِبِ فِي تَحْقِيقِ^(٣٠) الْمَجَازِ سَبْقِ الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ، لَا سَبْقِ الْاسْتِعْمَالِ، أَوْ يُقَالُ: لَمْ يَسِقْ لَهَا وَضْعٌ.

(١) انظر : المستعصر (١٧٩ ١٧٨)

(٢) ذهب محمود إلى أنه الأحلام لا يندمجها الحجاز، وذهب العراقي إلى أنه يدخل في الأحلام
 للرخصة لصفة دون غيرها انظر «النصي» (٦٧٩/١)، «المحصل» (٣٢٨/١)،
 «المعتمد» (٢٧١/١)، «التبليغ» (٢٣٥/١)، «الغنية» (١٩٢/١)، «التجريد» (٤٤٢/١)،
 «الفيضاء» (٢٦٤/٢)، «البيان» (٣٨٥، ٣٨٣)، «الطراز» (١٣١/١)، «نهاية السؤل»
 (١٣١/١)، «البيان» (٨٤/١)، «الغنية» (٩٩٣/١).

(٣) ندر: صحاح المعاني: (١٢٣/١)، الترحيم: (١١٩/١)، حاشية الخضر: (٦٥/١)

(٢٢) (٢٣)

(2) 17-1 (عقود)

رجع معان إليه عجاظاً لأنه لا يراذمه الصفة وقد كان قبل العلمية موضوعاً لها، وهذا خلاف في التسمية، وعدمها أولي

المجاز عند العرب^(١١) في متلح الصفه كعبره في مدلول العلم، وهو الذي منه
عده... فإطلاق... على... فإطلاق... على...
بعد تشبيهه في الحدود، وإطلاق أي طب على معنى بعد تشبيهه في الكفر،
فمجاز^(١٢)، لكونه استعارة تصرية^(١٣). قوله: (وهذا خلاف في
اسمية... لا... له (أو عدها) أي عده
نسبة مجاز^(١٤) (أول): أي إلحاقه بالأكثر من المثل، وما نقل (لا)^(١٥) سنة.
ولأن وضع العلم شععي، ووضع المجاز نوعي^(١٦).

(١) رهاقه من امه، وح، وخرم محرم

(٧) انظر المضمّن (٦٧٩/١)

[p/ΛΛ]: $\lambda_{\text{eff}} = 4\pi\mu_{\text{eff}}$ (7)

(21) أي المشهور، انظر تعليل (٧) من الصفحة (١٤/٢)

(٥) في الأصل (اللفظ) والخبر من باب

(٦) في السبب: (مجانر).

(٧) الاستعارة التورية هي: ما هيته فيها اللفظ الواحد

(ص ٢٨٢)، مجمع المصطلحات اللغوية (١٩٣٠)

(A) نظر المادتين (1/2 و 2/3)

(۹) و اینه: [الا] و هو محمد

(١٩٤٠) (١٩٤١) (١٩٤٢) (١٩٤٣) (١٩٤٤) (١٩٤٥)

[عَلَامَاتِ الْمَجَازِ]

الْمَثَلُ وَيُعْرَفُ بِتَأْدِيرِ غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ،

اليد (ويعرف) المجاز: أي المعنى المجازي للملفظ. (تشافر غيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة)، ومن المصحوب بها المجاز الراجح - ساق - ويؤخذ مما ذكر: أنَّ التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة

لمتحة قوله. (أي المعنى المجازي) فسر به أحد بني من المفضل. يتضح عند انضمام إليه فيما يلي، وهو صحيح بالفعل. في بعضه، ولا فهم شيء عن صاعده في لامي، كعبه^(١). (وجمع على خلاف جمع الحقيقة والتبرم تعينه) قوله (ومن المصحوب بها المجاز الواجب) لأن سائر المعنى المجازي من اللفظ إنما هو بواسطة القرينة، لا من اللفظ دونها، فهو مجاز لا حقيقة قوله: (ويؤخذ مما ذكر أنَّ التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة)، قد^(٢) يقال^(٣): يَرُدُّ عليه المشترك، فإنه حقيقة مع عدم^(٤) التادر. ويجاب^(٥): بأنَّ العلامة لا يشترط فيها الانعكاس^(٦)

(١) انظر العلامات التي يحرف بها المجاز من الحقيقة في: المحصول (١٦/٢٤٥-٢٤٩)، «الإحكام» للأمامي (٣٠/١)، «شرح المصنف» (١٧٣/١)، «البحر» (٢٣٤/٢-٢٤٠)، «الشف» (٢٣٦/١)، «المبتدأ» (٩٣)، «مجمع» (٢٤٥)، «المعجم» (٢٤٠)، «المعجم» (٣٦٣/١)، «نهاية السؤل» (٣٢٢/١)، «شرح المصنف» (١٤٠)، «معجم» (٣٨١-٣٧٨)، «التفريع والتحرير» (٢٤/٢)، «المصنف» (٣٧٢)

(٢) أي الآتي انظر (ص ٢/٥٠)

(٣) في «ج» و«ب» (الوار): (وقد)

(٤) هذا الافتراض لأن المجاز، انظر «شرح المصنف» (١٤٧/١)، «وقول المجازية» (٣٧٩/١)

(٥) (عدم): ساقطة من أدب

(٦) انظر الجواب على هذا الافتراض كذلك في: بيان المحصر (١٩٦/١)، «البحر» (٢٣٥/٢)، «التحرير» (٤٧٧/١)، «التفريع والتحرير» (٢٥/٢)، «المصنف» (٢٢٢/١)

(٧) نسخة «ج»: (٢٨/س)

وَصِحَّةُ النَّفْيِ، وَعَدَمُ جُوبِ الْأَطْرَادِ، ...

اليد (وصحة النفي) كفي في نفي في السيد، هذا حذر. فإنه يصح نفي خبر عنه. (وعدم وجوب الأطراد) في نفس عنه. بأن لا يفرد. كفي في «وتشأن» الْقَرِينَةُ: أي أهلها، فلا يقال: وأصل البساط: أي صاحبه

حينه منه (وصحة النفي) أي صحة نفي خبر حقيقي في نفس الأمر، لا صحته لغة، بصحة ما أنت بإنسان لغة، والصحة اللغوية لا تقتضي صدق الكلام في نفس الأمر. وعنه من «على هذه العلامة» بأنه يرمع عيب لتور. سوفهم عن «أحد» ليس من^(١) معنى حقيقة. وكونه ليس «مها» سوفهم عن كونه «ووجب» «ب» «نفي»: «ب» صحته باعتبار ساقط. لا باعتبار أن يعلم كونه «ب» «نفي». وبأن الكلام ليس في معنى جهل كون لعمري حقيقة ومخارفة. بل في معنى أن يصح حقيقة أو محارفة، ولم يعلم أيها^(٢) المراد، فيعرف بصحة النفي كونه «ب»

(١) هذا لأدب من «س» «ب» «ج» «د» انظر «شرح المصنف» (١٤٥/١)، «معجم» (٣٧٨/١)

(٢) نسخة «د»: «ب» «س».

(٣) انظر «شرح» على هذا لأدب «س» في «شرح المصنف» (١٤٦/١)، «بيان المحصر» (١٩٥/١)

(٤) في الأصل: [نفيته]. والمثبت من «ب» «ج» «د» «والمعنى الصواب».

(٥) في «ب»: [أنها]

[يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْمُجَازِ النَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ]

وَالْمُخْتَارُ اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي نَوْعِ الْمُجَازِ، وَتَوْقُفُ الْأَمِيدِ.

الشرح

(والمختار اشتراط السمع في نوع المجاز)، فليس لنا ان نتجمل في نوع منه. كـ...
للمصبيب، إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلاً. وقيل: لا يشترط ذلك، بل
يكفي بالعلاقة التي بطروا إليها، فيكفي السماع في نوع، فصحته نحوي في عكسه
مثلاً، (وتوقف الأميدي) في الاشتراط وعدمه. ولا يشترط السماع في شخص
المجاز إجماعاً، بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملتها العرب فيها

فما فيه قوله^(١). (ولا يشترط السماع في شخص لمجاز إجماعاً)^(٢)، فلهذا في
[أن] (١) نقل غيره^(٣) كـ صاحب^(٤) خلاف غيره، ولا يشترط النقل
في الأحاد عن الأصح، محمود على غير الأشخاص، ثم حمله على نصف
في شرح المختصر^(٥)، حيث قال: «عمل الخلاف آحاد الأنواع، لا
الأشخاص»، إذ الشخص الحقيقي لا يصح كونه عمل [خلاف]^(٦)،

لأن حد لا يقول لا أطلق لأحد على هذا [السمع]^(٧)، «إلا إذا أطلقته
عليه العرب بعينه»^(٨)، في بيان ذلك، ثم قال «فقد تجوز أن يخلف
في لأخرج، لا في شخص، ولا في جنس السمع الواحد»^(٩) وسقف إلى ذلك
[القرافي]^(١٠).

(١) لا خلاف.

(٢) مخالفة من أمه.

(٣) انظر «التفصيل» (٢٣٧/١)، «التحصيل» (٤٢٢/١)، «الضياء» (٢٧٠/٢).

(٤) زياده من أمه، «ج».

(٥) نظر شرح «نحو» (٢٢١/١).

(٦) نظر «شرح العقدة» (١٢٣/١).

(٧) نظر «رفع الحديث» (٣٧٦/١).

(٨) في الأصل [خلاف]، «والتب من أمه»، «ج»، «ويعدي» (٢٢٩/٢)، حيث نقل كلام

الشيخ وكرها معه كما أتت

(١) في الأصل [رجل الشجاع]، «والتب من أمه»، «ج»، «ويعدي» (٢٢٩/٢)، حيث نقل كلام

(٢) في «ج» (وخيال) وهو تحريف

(٣) انظر «رفع الحديث» (٣٧٦/١)

(٤) في الأصل (العرمي) وهو تحريف «وما أتت من أمه»، «ج»، «ويعدي» (٢٢٩/٢)، حيث نقل كلام

ماتن لأصول شرح «المحصل»، ويقفه عنه الأسوي في «نهاية السؤل» (٣٠٤/١)

[يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْمُجَازِ النَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ]

وَالْمُخْتَارُ اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي تَوْعِ الْمُجَازِ، وَتَوَقُّفُ الْأَمْدِيِّ.

والمختار اشتراط السمع في نوع المجاز، فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه، كالسبب للمصيب، إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلاً. وقيل: لا يشترط ذلك، بل يكفي بالعلاقة التي نظروا إليها، فيكني السماع في نوع، لصحة التجوز في عكسه مثلاً، (وتوقف الأمدي) في اشتراط وعدمه. ولا يشترط السماع في شخص المجاز إجمالاً، بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملتها العرب فيها.

للإمام / قوله^(٢١): (ولا يشترط السماع في شخص المجاز إجمالاً)^(٢٢) فيه إشارة إلى [٨٣]

غيره^(٢٥) - كابن الحاجب^(٢٦) - الخلاف بقوله: (ولا يشترط النقل

الأصلي) - بن محمد علي في الملل لأشخاص - كما جله عليه المصنف.

في شرح المختصر^(٢٧)، حيث قال: (عمل الخلاف آحاد الأنواع، لا لأشخاص) - إذ اشخص حقني لا يصح كونه محل خلاف^(٢٨).

(١) انظر الأحكام (٥٢/١)

(٢) قوله: - ملاحظة من -

(٣) انظر التلخيص (٢٣٧/١)، التلخيص (٤٢٢/١)، النباهة (٢٧٠/٢).

(٤) زيادة من أم -

(٥) انظر شرح التلخيص (٤٢١/١)

(٦) انظر شرح المفيد (١٤٣/١)

(٧) انظر دفع الحاجب (٣٧١/١)

(٨) في الأصل (الخلاف)، والمثبت من أبيه، حج، والعمادي (١٤٤/٢)، حيث نقل كلام

الشيخ وكرها معه كتب أبيه

.....

الشيخ

لأن أحد لا يقول لا أطلق لأسد على هذا [نشاع]^(٢١)، إلا إذا أطلقته عليه العرب بعبارة وأطلق^(٢٢) في بيان ذلك، ثم قال: (قد نح أن خلاف في الأنواع، لا في الجنس، ولا في حركات السوح الواحدة)^(٢٣) وسبقه إلى ذلك [الفراي]^(٢٤).

[أن]^(٢٤) نقل

في الأصل -

(١) في الأصل: (الرجل الشجاع)، والمثبت من أبيه، حج، وبعض دفع الحاجب

(٢) في حج، (والخالف) وهو تحريف

(٣) انظر دفع الحاجب (٣٧١/١)

(٤) في الأصل: (المعاني) وهو تحريف، وما أثبت من أبيه، حج، هو الصواب، وقوله الفراي في

مفاتيح الأصول شرح المحصول - ونقله عنه الإسوي في «نهاية السؤل» (٤/١ - ٢).

الامتن والأقران متفقان قبل الاستعمال، ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ الْمُحَاطِبِ.
فَقِيَ الشَّرْعُ الشَّرْعِي، لِأَنَّهُ عُرْفُهُ، ثُمَّ الْعُرْفُ الْعَامُ، ثُمَّ اللَّغْوِي ..

(والأمران) أي الحقيقة، المجاز (متفقان) عن اللفظ (قبل الاستعمال)، لأنه مأخوذ في حذوها، وقد ينشأ (ثُمَّ هُوَ) أي يُنْفَضُ المَحْمُولُ عَلَى عُرْفِ الْمُحَاطِبِ - بكسر الطاء - اشترع، أو أهل العرف، أو اللغة، (فقي) خطاب (الشَّرع) المَحْمُولُ عَلَيْهِ مَعْنَى الشَّرْعِي، لِأَنَّهُ عُرْفُهُ، لَمْ يَلَمْشْ عَرَفَ الشَّرْعِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَلَمْشْ بَعَثَ سَبَابَ شَرَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَعْنَى شَرَعِي، أَوْ كَانَ وَصَرَفَ عَنْهُ صَارَفَ، فَالْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى (العرفي العام): أي الذي يَعْرِفُهُ جَمِيعُ النَّاسِ، بَلْ كَانَ مَعْنَى مَحْمُولٍ وَاسْتَمْرَ بَلْ كَانَ مَعْنَى إِرَادَتِهِ، لِنَبَادُوهُ إِلَى الْأَذْهَانِ، (ثُمَّ) إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَعْنَى عَرَفِي عَامَ، أَوْ كَانَ وَصَرَفَ عَنْهُ صَارَفَ، فَالْمَحْمُولُ عَلَيْهِ لِمَعْنَى (اللغوي)، لَعْنَتُهُ حَيْثُ

الْمُتَّفِقَةُ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْعَرَفِي الْعَامُ ثُمَّ اللَّغْوِي) أورد عليه^(١) - [يخالف]^(٢) قول الفقهاء: ما لا حذله في الشرع ولا في اللغة، يرجع فيه إلى تعريف الألفاظ بأحد العرف عن اللغة^(٣)، وأجاب عنه بسكتي^(٤)، وعده سلكاً من الأدبوسيين، ما إذا عارض معنى اللفظ في لغة والعرف، وتنفذه ما إذا يعرف حذله في لغة، وقد قلنا: كذا ما ليس به حذله لغة، وهو يتوهم معتنى. قوله: (واستمر) أي إلى وقت الحمل.

(١) محمد بن أحمد بن أبي السيف (٢٢٠) وأجاب (١٩٨)

(٢) في الأصل (يخالف)، والمثبت من نسخة ٢٠٤، والمرجع السابقين.

(٣) مع الأشياء والنظائر للمصنف (أبي السبكي) ٥٦/١٦، وأرفع الحاجة (٤١٠/٣) مع الأشياء، وصار من أبي (١٩٧) وهو في القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد صديقي الله (ص ٢٣٣)

(٤) عنه عنه ولدته مصطفى في ٢٠٤ (ص ٣١)

(٥) مع التبيين، ٢٢٠٦، ٢٢٠٦، ٢٢٠٦

(٦) نسخة ٢٩ [ص ٢٩]

فحصل من هذا: أن ماله مع المعنى الشرعي له معنى عرفي عام، ومعنى لغوي، مع، مع، ولا عن - عني وإن ماله مع معنى عرفي عام، ومعنى لغوي، حصل أولاً عن العرفي العام.

فحصل من هذا: أن ماله مع المعنى الشرعي، له معنى عرفي عام، مع، حصصه - لا يستل من معنى من معاني ثلاثة ما بعده، إلا لا يضر حده على حقيقته ومجازته، والعرف الخاص كالعرف العام في ذلك، فإن جتمع فالظاهر تقديم العام على الخاص^(١) [٢].

(١) مع الأصل، وصار من أبي (١٩٧) وهو في القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد صديقي الله (ص ٢٣٣)

(٢) مع التبيين، ٢٢٠٦، ٢٢٠٦، ٢٢٠٦

بَلَدٌ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمْدِيُّ : فِي الْإِنْسَانِ الشَّرْعِيُّ ، وَفِي النَّفْسِ ، الْغَزَالِيُّ :
مُجْمَلٌ ، وَالْأَمْدِيُّ : الْغَفْوِيُّ .

الشرح (وقال الغزالي^(١) والأمدئي^(٢) فيما له معنى شرعي ، ومعنى لعدي بحسنه أي
الإنسان الشرعي) ، وفي ما تقدم ، (وفي النفي) ، عبارتي «لهي» ، «وعدن» عنه
مع إرادته - لماسة الإنسان ، قال (الغزالي) استغف (مجمّل) أي لم تصح المرد
منه ، إذ لا يمكن حمله على شرعي ، لوجود لهي ، لا على لعدي ، لأن
الشيء ﷻ بحث لبيان لشعاب ، (و) قال (الأمدئي) بحسنه (للغوي) ، سدر
لشرعي بالنهي وأجب بأن المراد بالشرعي ما يسمى شرعاً بذلك الاسم ،
صحيحاً كان أو فاسداً ، يقال : صوم صحيح ، وصوم فاسد ، ولم يذكرنا غير هذا
القسم ، مثال الإنساق منه حدثت منه عن عائشة أدخل عليّ لبي بيبي ذات
يوم ، فقال : هل عندكم شيء ؟ فتب : لا ، قال : فأتى دن صائم^(٣) . فمحل عن
الصوم الشرعي ، فيعيد صحته ، وهو مقل بنية من النهار ، ومثال النهي منه :
حديث صحيح أن ﷺ : «نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر»^(٤) .
وسبق في بحث الجمل ، خلاف في تقديم المحار شرعي على المسمى بالمعوي

بناحية قوله : (ولم يذكرنا^(٥) غير هذا القسم) أي ما له معنى شرعي ومعنى لعوي ، أمّا
لفساق لأحبران ، وهما ما به معنى شرعي ومعنى عربي ، وما له المعاني الثلاثة
علم يذكرهما .

(١) نظر المستصفى (٦٩١/١) - ٦٩٢ .

(٢) انظر الإحكام (٢٣/٣) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصوم ، باب حراز صوم الثلاثة بنية من النهار (١١٧٠/٣) ،
(رقم ١١٥٤) .

(٤) سنن ترمذ .

(٥) أي الإمامان ، الغزالي ، والأمدئي ، انظر المستصفى (٦٩١/١) - ٦٩٢ ، «الإحكام» (٢٣/٣) .

الإنساق

الشرح

حاشية قوله (ومثال الإنساق منه) أي من القسم الذي ذكره قوله (وهو معل) ،
حالة معترضة ، وقوله : (بنية [من النهار]^(١)) متعلق بـ «صحته» ، ويجوز
تعلقه بـ (نفل) ، ويجوز تنازعهما فيه .

(١) ما بين مقولتين ، منسحب في آت

[تَعَارُضُ الْمَجَارِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ]

مَنْ فِي تَعَارُضِ الْمَجَارِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ، أَقْوَالٌ، ثَلَاثُهَا الْمُخْتَارُ مُجْمَلٌ.

البرج (وفي تعارض المجار لراجح، والحقيقة المرجوحة). قال ابن سبغويه (ص ٣٨٠) (أقوال) قال أبو حنيفة: حسمه أبو بكر بن محمد لأصحابه... (ص ٣٨٠) لمجار أولى بعينه. (ثالثها) المختار فقط (مجمّل) لا حسب من حدهم ولا بقربيه. بر حجاب كل مذهب من جهة، مثله حجب لا يربط من هذه الجهة.

لأشبهه قوله: (خلاف في تقديم المجار الشرعي) أي في مذهب سبغويه بعد قوله: (ثالثها: المختار مجمّل) (١)، لو عبر (٢) عن (٣): بـ «متساويان» كان أولى، لآ (٧) يأتي عقبه.

- (١) انظر التوضيح مع التلويح (٩٥/١)، «التيسير» (٥٧/٧)
- (٢) هو العلامة يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أبو يوسف القاضي. صاحب أبي حنيفة، وأشهر من أن يعترف من مصنفاته: كتاب الفرائج والأمل، توفي سنة ١٨٦ هـ انظر ترجمته في: «مع التراجيم» (ص ٣١٥)
- (٣) هذا هو صحيح مع حديث (٩٥)، سنة ٢١٠ (٥٧)
- (٤) إذا تعارضت حقيقة المرجوحة مع المجار الراجح، يجمّل النمط عن أخذه عند من حسمه وحده ابن أبي حنيفة، ويحسم عن المجار عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن. واحد من الطرفين، لا يصف (بين السكّين) فاختار أنه يجمّل تبعاً للزاري واليفساري. فانظر المسألة وتفصيلها في: شرح للملأ (١٨٧/١)، «شرح المصنف» (٣١٤/٢)، «نهاية السؤل» (٣١٥/١)، «الإيج» (٣١٥/١)، «شرح تنقيح الفصول» (ص ١١٨-١١٩)، «البحر» (٢٢٧/٧)، «التنقيح» (٢٤١/١)، «الفتاوى» (٦٨٠/٢)، «شرح التوضيح مع التلويح» (٩٥/١)، «التيسير» (٥٧/٧)

(٥) نسخة «ب» (ص ٩٣)

(٦) أي كالفيساري، انظر «نهاية السؤل» (٣١٥)

(٧) في «ب» (ج)

البرج

والحقيقة لمتعادله الكرخ مع نفسه، كما فعل كثير من برعه. والمجار ليعالج اشرب مع نفسه كالأداء، ولم يوشيك، فهو حث - لأول دون الثاني، أو انعكس، أو لا يبحث بواحد منها^(١)، «الأفون» فإن هجرت حقيقة قدم بحار عدينا انقلب - كمن حلف لا يأكل من هذه سحبه، فيبحث بشده دون حشده، الذي هو احسنه المنجور، حيث لا يسه، وب تساو ب قدّمت حقيقة لثاق، كما أنه كتب عامة

لأشبهه قوله: (أو لا يبحث بواحدة منها): أي ساء على أنه يجمّل، وهذا قد يؤهم لاسبابه عن بحار المصنف إنه اندهب، وليس مرد، بل المذهب أنه بحث بكل منها عملاً بالعرف^(٢).

(١) حلف لا يشرب من هذا البحر. فبه تحسم الكرخ مع (أي اشرب مع) من موصيه) ولا بحث بالشراب من لأوي لمؤلفه مع عبد أبي حنيفة، وعبد أبي يوسف ومحمد بن الحسن والجمهور المعتمد من ذلك والسامية وحسنه بحث بكل مذهب، انظر «نهاية» (٧١٣/٢)، «البرص» (٢٤١/١)، «الفتاوى» (ص ١١٦-١١٧)، «والفتاوى» (٢٤٧/١)

[ثُبُوتُ حُكْمِ الْخِطَابِ إِذَا تَنَاقَزَتْ عَلَى

وَجْهِ الْمَجَازِ، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرَادٌ بِالْخِطَابِ]

الْمُتَنَزِّلُ وَثُبُوتُ حُكْمِهِ مِثْلًا يُمكنُ تَوْبَهُ مُرَادًا مِنْ خِطَابٍ مَجَازًا، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْهُ، بَلْ يَبْقَى الْخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَالتَّبْصِرِيِّ.

الشيخ (وثبوت حكم) - (إجماع) - مثلاً يمكن كونه، أي حكم (مراد من خطاب)، لكن يكون الخطاب في ذلك مراداً (مجازاً، لا يدل على شيء) - (على أنه أي الحكم هو المراد منه). أي من حديث: (من يفتي الخطاب على حقيقته، يعدم الصارف عنها، (خلافاً للكرخي) من جهة (والتبصري) من عبدالله^(١٢٣) من معبرته في قدمه يدل على ذلك، ولا يسمى حديث على حقيقته؛ إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره، مثاله: وحبوب التيمم على المحامع بعد ذلك، إجماع، يمكن كونه مراداً من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَعْنَتُمْ لَتَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١٢٤). لكن على وجه الحدس، لأن الملامسة حسية في الحس بالنسبة لمجرد في الإجماع، فعلاً: المراد الإجماع، لا يكون إلا بعد الإجماع؛ إذ لا مستند غيرها ولا للذكر.

للغنى

الشيخ وقد على نفسه توصيوا. وإن قامت قرينة على إرادة الإجماع أيضاً، بناءً على - (حجج به يصحح أن يراد باللفظ حقيقة ومجازه معاً، دلت على مسأله لإجماع أيضاً، وقد قلنا شافعي يدلها عليها، حيث حمل كلامه فيها على الحس باليد واللوطة.

محمّد فربه (وإن قامت قرينة عن إرادة الإجماع أيضاً) إجماع، بين أنه أن محس خلاف المذكور. ثم يسمي فربه على ذلك، ليدفع به قول تركشي^(١) "ومن نفعه" - وأن الخلاف مفرغ عن امتناع استعمال اللفظ في جمعته ومجازه كما صرح به لأصحاب^(٢)، فإن حمل عليه فلا بأس، فكان يسمى للمصنف التنبية على ذلك، فإن^(٣) كلامه مفرغ عن مرجوحه. - سهر

للدبابة

(١) نفعه عنه كلف تركشي في "المصنف" (١/٢٤٢).

(٢) هو الحسن بن علي، أبو عبد الله البصري المعتزلي، شيخ المتكلمين والمعتزلة، من مصنفاته: شرح الأصول خمسة، توفي سنة ٢٦٩ هـ. انظر ترجمته في: طبقات المعتزلة (ص ٣٢٥).

(٣) نقله عنه أبو الحسن البصري في "المصنف" (١/٢٨٨).

(٤) سورة البقرة (٦).

(١) انظر المصنف (١/٢٤٣).

(٢) انظر "المصنف" (١/٢٢٧-٢٢٨)، والجمع (٧/٢٨١-٢٨٢).

(٣) ذكر ذلك في الكشاف عن المحصور كما نقله عنه تركشي في "البحر" (٢/٢٢٧-٢٢٨).

(٤) في "المصنف" (١/٢٨٨) وهو خطأ.

لأنَّ: مسألة: الكِنَايَةُ: لَفْظٌ اسْتَعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ مُرَادًا مِنْهُ لَأَزِمِ الْمُعْنَى، فَبِهِ حَقِيقَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ الْمُعْنَى، وَإِنَّمَا عَزَّرَ بِالْمُرُومِ عَنِ الْأَزِمِ، فَهُوَ مُجَازٌ

الشرح مسألة: الكناية: لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، أي جاز التجاد، مراداً منه طويل القامة، إذ طوله لازم لطول التجاد: أي حائل السيف، (فهي حقيقة) لاستعمال اللفظ في معناه وإن أريد منه اللآزم...

ملحظة مسألة^(١): (الكناية لفظ) أي جاز، كما في قوله لا صاحب بيت يفتخر بغيره ومحمد بن حمزة في قوله^(٢) قسمه أسيرين يصرح بجاهه وخصه في كلامه في هذه المسألة هم، واحتج في الكناية عن معه قول حمزة بن حنبل، وإليه مال ابن عبد السلام^(٣)، الثاني: أنها مجاز^(٤)، الثالث: [أنها]^(٥) لا ولا^(٦)، وإليه ذهب السكاكي^(٧).

(١) بعد مال كناية في «فتح العلوم» للسكاكي (ص ٥١٢)، «الإيضاح» (ص ٢٢٩)، «مجموع» لقرطبي كذلك (ص ١٥٥)، «البحر» (٢/٢٤٩)، «البيان» (٢/٢٤٣)، «البيان» (٢/٢٤٧)، «البيان» (٢/٢٨٧)، «التحبير» (٢/٢٨٥)، «مواهب» (٢/٢٨٥)، «مجموع المصطلحات اللغوية» (ص ٥٦٨).

(٢) في نسخة: (الأصول) وهو نحن من الناس.

(٣) انظر (ص ٥/٢) وما بعدها.

(٤) انظر «جواهر البلاغة» (ص ٢٤٥).

(٥) انظر هذا القول في: «البحر» (٢/٢٥٠)، «البيان» (٢/٢٨٧)، «التحبير» (٢/٢٨٥).

(٦) انظر «كتاب» الإشارة إلى المجاز» (ص ٦٣).

(٧) حذر المعنى في: «نظم» (١/١٩٧).

(٨) زيادة من نسخة: «مع».

(٩) أي لا حقيقة ولا مجاز.

(١٠) في نسخة: (الكناية) وهو خبر.

(١١) انظر «المصباح» (ص ٥٢٢، ٥٢٥).

الشرح (فإن لم يرد المعنى) أي لم يرد المعنى، وإشبا عَزَّرَ بِالْمُرُومِ عَنِ الْأَزِمِ (هو)، أي سقط حيزه (مجاز)، لأنه استعمل في غير معناه: أي الأول.

الشرح صاحب التحصيل: «... الرابع: وهو حيز لمصنف سعد بن وهبة»: أنها نسبة إلى حيزه، أي كد في... والمعروف ما قصر عليه محققون ومهم السكاكي وصاحب التحصيل، أنها حقيقة غير صريحة، وأما نسبة الرابع لمصنف سعد بن وهبة، فهو محاراً عندنا (اللفظ)، لا في (الكناية) كما صرح به الشارح^(١)، وقوله^(٢) (مراداً منه لازم المعنى): أي ذاتاً، والأقصد مراداً من قوله (سقط في معناه) فهو مراداً أصلاً^(٣)، لكن لا حيزه، وقوله (الآزم لمعنى) أي عذراً أو عذراً، سواء استعمل إليه من المروم أو غيره، أم يدوب، ومثل لشارح بن ثابت قوله (محو)^(٤)، ويد طويل التجاد، ومثال الأول.

(١) هو العلامة محمد بن عبد الرحمن بن عمر المجلد القزويني، كان حجة الله عليه في شعبة.

(٢) عار، لأنه قد مر في مصنف سعد بن وهبة ولا يصح وعنده في نسخة ٧٣٩.

(٣) انظر ترجمته في «الذخيرة الكافية» (٢/٢٤).

(٤) انظر «التحصيل» (ص ١٥٩).

(٥) نقله عنه السويطي في «الإنقاذ» (١/١٦٣)، والمرداوي في «البحر» (١/٢٨٦).

(٦) قاله الشيخ في «نظم» (١/٢٤٣)، «البيان» (٢/٢٨٧).

(٧) انظر «البيان» (٢/١٦٨)، «البيان» (٢/٢٨٧)، «البيان» (٢/٢٨٥)، «التحبير» (٢/٢٨٥).

(٨) نسخة: «مع» (٩٣).

(٩) في نسخة: «مع» (أي معناه مراداً).

(١٠) نسخة: «مع» (أي معناه مراداً).

لِللَّحْنِ قَوْله: فَلَاحٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ، وَهِيَ كَيَاةٌ عَنِ كَرَمِهِ، وَهِيَ سَقِيٌّ عَنِ كَثَرِ الرَّمَادِ، أَيْ كَثَرَةُ الطَّبِيخِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الصِّيْفَانِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الْكَرَمِ.

قَوْله: (كَأَنَّهُ غَضَبٌ) أَيْ كَيْفَ اخْتَبَهُمْ أَنْ يَحْدُثَ بَعْضُ مَعَهُ، فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَعْصَبْ لِعَادَةِ عَدُوِّهِ^(١)

[التَّعْرِيفُ]

لِللَّحْنِ وَالتَّعْرِيفُ: لَفْظٌ اسْتَعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِيُلَوِّحَ بِغَيْرِهِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبْدًا.

وَالْتَّعْرِيفُ: لَفْظٌ اسْتَعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِيُلَوِّحَ بِغَيْرِهِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبْدًا. قَوْله: (فَلَاحٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ) هِيَ كَيَاةٌ عَنِ كَرَمِهِ، وَهِيَ سَقِيٌّ عَنِ كَثَرِ الرَّمَادِ، أَيْ كَثَرَةُ الطَّبِيخِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الصِّيْفَانِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الْكَرَمِ. قَوْله: (كَأَنَّهُ غَضَبٌ) أَيْ كَيْفَ اخْتَبَهُمْ أَنْ يَحْدُثَ بَعْضُ مَعَهُ، فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَعْصَبْ لِعَادَةِ عَدُوِّهِ^(١) كَوْنِ أَهْلِهِ، لَمْ يَعْصَبُوا إِذَا عَصَوْهُ، مِنْ عَجَرٍ كَبِيرٍ مَا عَنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ: أَيْ كَرِ صَفَاوَهَا، فَضْلًا عَنِ غَيْرِهِ، وَالْإِلَهَ لَا يَكُونُ عَاجِزًا، (فَهُوَ): فِي التَّعْرِيفِ (حَقِيقَةٌ أَبْدًا)، لِأَنَّ اللَّفْظَ فِيهِ لَمْ يَسْتَعْمِلْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ، بِخِلَافِهِ فِي الْكَلَامَةِ كَمَا تَقَدَّمَ

قَوْله: (تَلَوَّحًا لِقَوْمِهِ الْعَدِيدِينَ هَا) بَعْدَ قَوْلِهِ (سَبَّ الْفِعْلَ إِلَى كَبِيرِ الْأَصْنَامِ) قَوْلُهُ: فِي التَّعْرِيفِ^(٢) (فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبْدًا): أَيْ سَالِسُهُ لِمَعْنَى الْأَصْلِيِّ، أَمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى التَّعْرِيفِيَّةِ فَلَمْ يَقْنَطِ الْمَعْنَى، وَإِنْ أَعَادَهُ سَبَقَ الْكَلَامَ، ثُمَّ مَا قَالَهُ، وَقَبَّعَهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ، فَخَالَفَ كَلَامَ «نَسْكَكِي»^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤) مِنَ الْبَيَانِيِّينَ.

(١) س. د. لَابِيَا، (٦٣).

(٢) عَدُوٌّ مَعْنَاهُ التَّعْرِيفُ: فِي مَصْنُوحِ «نَعِيمٍ» (٥٢١)، النَّحْصُ (ص ١٥٨)، «الْبَحْرُ» (٢٥١)، «النَّصَبُ» (٢٤٤ ٢٤٣)، «الْعَيْشُ» (٢٠١)، «بَحْرُ» (٢٨٩ ٢٩٠).

(٣) «الْبَحْرُ» (٢٨٩ ٢٩٠)، «مَعْنَى مَصْنُوحَاتِ سَلَاة» (ص ٥٧٩).

(٤) «الْبَحْرُ» (٢٨٩ ٢٩٠)، «مَعْنَى مَصْنُوحَاتِ سَلَاة» (ص ٥٧٩).

(٥) «الْبَحْرُ» (٢٨٩ ٢٩٠)، «مَعْنَى مَصْنُوحَاتِ سَلَاة» (ص ٥٧٩).

الثانية فإنهم قالوا: التعريف بالنسبة للمعنى الأصلي قد يكون حقيقة، وقد يكون مجازاً، وقد يكون كناية، لأنه إن^(١) استعمل في معناه الأصلي فحقيقته، أو في غيره فمجاز^(٢)، أو^(٣) فهما حيث فكناه به، أو كلام عنيهاً مستوفى في محله^(٤)

[الْحُرُوفُ]

(١) (ر) استعملته من أمه

(٢) لي أمه (مجاز)

(٣) لي أمه، ومع (واو) بدل (أو)

(٤) انظر شرح التلخيص، (٢٧٠-٢٧٣)، «الإيضاح» (١٤٧/٣)، «تقرير الشرح» (٣٣٥-٣٣٦)

[مَعَانِي «إِذْنُ»]

لَمِنْ الْخُرُوفِ: أَخَذَهَا: «إِذْنُ»: قَالَ سَبِيئَةُ: لِلْخَوَابِ وَالْحَزَاءِ، قَالَ
الشُّلُوبِينَ: دَائِمًا، وَالْفَارِسِيِّ: غَالِيًا.

الشرح (الخروف) أي حد محدث حروف، التي جاح عتيقه إلى معرفة معانيها،
تكثره ويرعى في الأدلة، لكن سباني منها أسماء، ففي المعنى بها، تغليب
تكثر في حد المصنف عده بالمعلم اهدي اختصار في الكثرة، وفي بعض
لنسخ بالعلمه شهاد، ويشرح عليه له صوحه (أجلها إذن) من يوصف
المصارع (قال سبيويه: للخواب والحزاء) لح

للثبته الخروف: (لكن سباني منها أسماء) أي ك «وإذا» الظرفيين، و «أي» تشددة،
و «كل»، ففي التعبير بالخروف (تغليب للأكثر) كما قال، هذا وقد قال
العصفار (٢٤١)، في شرح كتابه سبيويه (٤٤): «الحرف يظلمه سبيويه على لاسمه
والعلم» وعليه فلا تغليب فونه: (إذن من نواصب المصارع) (٥)، أي من
شأنه ذلك، لا «أب (نصفه)» دنتي، كما يعلم عي يابي في (٨) كلامه

(١) انظر الكتاب لسبيويه (٣١٢/٢)

(٢) هو العلامة قاسم بن علي بن محمد الأنصاري بصري من لدن بصرى صاحب
الشلوبين، وابن عصفور، له شرح حسن عن كتاب سبيويه بولي سنة ١٢٣٠هـ [انظر
برحمته في سنة برعه (٣١٠/٢٥٦)]

(٣) نسخة عنه - كثير في نسخة (٢٤٥)

(٤) نسخة (٩٤) من

(٥) انظر معاني حرف (ذن) في «نصف» (٢٤٥/١)، «الحرف» (٣١٨/٢) «المت»
(١٠-٢٠)، «كتاب سبيويه» (٣١٢/٢)، «حي الداني بصرى» (ص ٣٩٤)، «معني
بصري» (ص ٣٠)

(٦) نسخة (٢٨) ع

(٧) في الأصل (نصفه)، «المت» من «أب» «أب»

(٨) في «أب» (من) «أب» (في)

[مَعْنَى «إِنْ»]

بين الثاني : «إِنْ» : لِلشَّرْطِ وَالنَّهْيِ وَالزِّيَادَةِ.

«إِنْ» (الثاني إِنْ) بفتح حاء مكسرة ومكسر عا، (للشرط) أي بمعنى حصول
مضمون حقه حصول مضمون آخر، نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ
سَلَفَ﴾. (والنهي) نحو ﴿إِنْ أَكْفَرُوا بِإِلَهِ عِزِّي﴾. «إِنْ» أُرْدَتْ إِكْلَافُ
تَحْتَمُنُ ﴿١﴾ (و الزيادة) نحو ما رأيت في قوله تعالى: «وَأَنْتَ أَعْلَمُ

بِحَالِهِ» (الثاني إِنْ) بفتح حاء مكسرة ومكسر عا، (للشرط) أي بمعنى حصول
مضمون حقه حصول مضمون آخر، نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ
سَلَفَ﴾. (والنهي) نحو ﴿إِنْ أَكْفَرُوا بِإِلَهِ عِزِّي﴾. «إِنْ» أُرْدَتْ إِكْلَافُ
تَحْتَمُنُ ﴿١﴾ (و الزيادة) نحو ما رأيت في قوله تعالى: «وَأَنْتَ أَعْلَمُ

الذي قال الشلوبين^١ : دائن. (و) «إِنْ» (العارضي) «إِنْ» عا . وقد استقصى
للجواب، فإذا قلت، لمن قال أزورك : إذن أكرمك، فقد أحيت، وحملت
إكرمك جزاء زيارته، أي : إن زرتني أكرمتك وإذا قلت لمن قال أحبك : إذن
أصدقك، فقد أحيت فقط عند العارضي . ومدخول «إذن» فيه موقع لاسم
استقباله الشرط في نصها، ويتكلف الشلوبين في حمل هذا مثلاً للجزاء
أيضاً، أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك، وسيأتي عذها من مسائل
العلّة، لأن الشرط علّة للجزاء .

للثانية قوله : (قال الشلوبين) «إِنْ» هو صريح بالام وجهها، «إِنْ» لا تدل على وهو
بلغه الأندلس الأبيض الأشقر .

قوله : (وسياتي عذها في مسائل العلة) أثبتته في بعض النسخ
تكون طريقاً للعلة، وبعبارة (لأن الشرط علّة للجزاء) [أي أنه لا يبي
سببها] (١) دائن، وإن [حمل] (٢) اعتبار، وإلى أن ذكرها في [٥] «إِنْ» هي
عن ذكرها ثم

(١) انظر جين الثاني لمرادي (ص ٣٦٤)، ومعني الفيب (ص ٣٠)

(٢) انظر «حسني» لمرادي (ص ٣٦٤)، ومعني الفيب (ص ٣٠)

(٣) هو العلامة أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأودي الأشبلي السجوي، كان إمام عصره في
عمره، ودرس علومها بجزء من مئتين سنة، توفي سنة ٦٤٥ هـ، من مصنفاته : تعليقات على
كتاب سيويه، وخطبه في النحو وعبارة (انظر ترجمته في معجم الزبارة) (٢٢٤)

(٤) في الأصل (انظر لسان المعجم)، والمثبت من «إِنْ» «وَلَمَّا لَعَنَ الْعَرَبُ

(٥) في الأصل (استغف)، وثبت من «إِنْ» «وَجِئْتُكُمْ

(٦) سقطت (لا) من نسخة لأصل، و«إِنْ» «وَلَمَّا لَعَنَ الْعَرَبُ» من «إِنْ»

(١) سورة الأسماء : (٣٨).

(٢) سورة النور : (٢٠)

(٣) سورة النور : (١٠٧)

(٤) انظر معاني حرف (ال) في التلويح (١٢٠١) والبحر (٢٧٨/٣) والشف (٢٤٦/١)

(٥) البيت (١٢٠٣) «إِنْ» «وَلَمَّا لَعَنَ الْعَرَبُ» من «إِنْ» (ص ٣٣-٣٤)

القول (الثالث أو) من حرف لعطف (الشك) من الشك، نحو «قَالُوا بَيْنَمَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(١)

ملحظة قوله «(الثالث: أو)» ذكرها شبيه معي^(٢)، وذكر من هشام^(٣) متأخرين ذكروها «شي»^(٤) عشر معنى، فرادوا «(أ)» أي به عده التي ح بعده - وكونها للشرط نحو «لأضربنه عاش أو مات» أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، - وكونها لبعض نحو «وَقَالُوا^(٥) كُونُوا هَؤُلَاءِ أَوْ تَصْنُرُوا^(٦)» وكونها بمعنى «(أ)» نحو «لأقتلنك أو سلمه». وكان المصنف استعمل عن هذه^(٧)، وذكره كوكبا بمعنى «(أ)» على قول برصبي^(٨) وغيره. أن معينين يرجعان إلى شيء واحد. ثم قال ابن هشام^(٩) «واستعمل أهل موضوع لأحد الشئين، أو لأشياء، وهو ما عده المتقدمون وقد سألني بمعنى «(أ)» ويعني «الواو» وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها انتهى.

(١) سورة نكهت (١٩)

(٢) انظر معي (أو) في «شرح صحيح لقصود» (ص ١٠٥) «توبخ» (١٠٨١)، «نحو» (٢٨٢-٢٨٨)، «الشمس» (٢٤٧)، «الشمس» (٢٠٣)، «الشمس» (١٦٥٩٢) «التقرير والتحيرة» (١٥/٢)، «جنى الداني» (ص ٢٢٨-٢٣٠)، «معني اللب» (ص ١٨٧)

(٣) انظر «معني اللب» (ص ٨٧).

(٤) في الأصل (أنا)، والثبت من «(أ)».

(٥) نسخة «(أ)» [٩٤ ع]

(٦) سورة بقره (١٣٥)

(٧) في الأصل (أ)، والثبت من «(أ)» «معني اللب» (ص ٩٣)

(٨) في الأصل «(أ)» (هنا)

(٩) انظر «شرح كوكبا» (ص ٣٩٩/٢)

(١٠) انظر «معني اللب» (ص ٩٥)

القول (الثالث أو) من حرف لعطف (الشك) من الشك، نحو «قَالُوا بَيْنَمَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(١)

ملحظة قوله «(الثالث: أو)» ذكرها شبيه معي^(٢)، وذكر من هشام^(٣) متأخرين ذكروها «شي»^(٤) عشر معنى، فرادوا «(أ)» أي به عده التي ح بعده - وكونها للشرط نحو «لأضربنه عاش أو مات» أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، - وكونها لبعض نحو «وَقَالُوا^(٥) كُونُوا هَؤُلَاءِ أَوْ تَصْنُرُوا^(٦)» وكونها بمعنى «(أ)» نحو «لأقتلنك أو سلمه». وكان المصنف استعمل عن هذه^(٧)، وذكره كوكبا بمعنى «(أ)» على قول برصبي^(٨) وغيره. أن معينين يرجعان إلى شيء واحد. ثم قال ابن هشام^(٩) «واستعمل أهل موضوع لأحد الشئين، أو لأشياء، وهو ما عده المتقدمون وقد سألني بمعنى «(أ)» ويعني «الواو» وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها انتهى.

(١) انظر «شرح المعنى» (ص ٨٧-١٠٠)

(٢) انظر «الشمس» (٢٠٣)

(٣) انظر «توبخ» (١١١) «نحو» (١٠٨١)، «الشمس» (٢٤٧)، «الشمس» (٢٠٣)، «الشمس» (١٦٥٩٢) «التقرير والتحيرة» (١٥/٢)، «جنى الداني» (ص ٢٢٨-٢٣٠)، «معني اللب» (ص ١٨٧)

الْبَيْتُ (والإيمان) على السامع. نحو: «أَتَتْهَا أَتْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا» (والتحجير) بين
المعطوفين، سواء امتنع الجمع بينهما، نحو: «حد من ماي ثوب أو ديب». أم
جاء نحو: «جالس العلماء أو الوعاظ»، وقصر ابن مالك^(٢) وغيره^(٣): التحجير
عن الأول، وسموا الثاني بالإباحة (ومطلق الجمع) كالقول: «نحو»^(٤).
وقدر عمت ليل يأتي فاحر لنفي نقاها أو عليها محورها أي: وعليها

للأشياء وقول لمصنف كعبه: (والإيمان)، بفتح عينه أنف بالشكك، والمادة سمعه
على المحاطب، مع علم المتكلم بالخال، فشكك من جهة اليك، والإيهام
من جهة السامع، كما ذكرهما الشارح.

قوله: (وسموا الثاني بالإباحة) ليس المراد بالإباحة: [نشره]^(٥)، بل
العقلية أو العرفية، لأن الكلام في معنى أو فعل قبل ظهور الشرع، في أي وقت
كان [و]^(٦) عند أي قوم كانوا.

حيث وأعمه أنه سأل بالإباحة من معاني صيغة الأمر، من قدر ومن معانيها نصا
الحية. ومثله هو من مثل به الشارح، بتقدير كونه من معاني «أو»^(٧).
ويجب من ذلك من هشام^(٨)، وأجيب عنه^(٩) بأنه لا يجب كون كلاهما
للملامته صيغة الأمر، [و]^(١٠) «أو» يضاف إلى الصيغة بـ «و» أو «أو» أخرى،
فحيث مثل بذلك للصيغة، قطع الطريق عن «أو» أو بالعكس فبعكس^(١١)

(١) صورة يونس (١٢٤)

(٢) نظم شرح السهيل (٣٦٤، ٣)، وشرح الكفاية الشاهد (٣/ ١٢٢٠)

(٣) انظر «التحجير» (٦٦٠، ٢)

(٤) البيت من «طوبى»، وهو قوله: «حذر» بفتح دونه (ص ٣٧)، وشرح شواهد النظم،
سيرطقي (١/ ١٩٤)

(٥) في الأصل (المرحمة)، ولحققت من «أ» «ح»

(٦) زيادة من «أ» «ح»

(١١) حيث قال: «ومن المعجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة فعل التحجير والإباحة، ومثله»

حد من ماي أو ديار» «أ» بفتح «أ» معني السب (ص ٩٥)

(٢) نظم حاشية خصري (٢/ ٦٥، ٦٤)

(٣) زيادة من «أ» «ح»

(٤) نسخة «أ» [ص ٩٥]

الْبَيْتُ (والتقسيم) نحو: لكلمته: اسم أو فعل أو حرف، أي مقسمة إلى ثلاثة، تقسم الكل إلى حركته، فصدق على كل منها، (ويمعني إلى) فيصت بعدها لمضارع بأن مصمرة، نحو: لألزمك أو تقصبي حقِّي، أي إلى أن تقصدي، (والإصراب كدبل)، نحو: «وَأَرْسَنَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»^(١) أي مل يزيدون

لمثبه قوله: (والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) نفسه قد يكون مقسم الكل إلى حركته كما مثله، وقد يكون مقسم [الكل] إلى حركته،^(٢) كالبيتهجين^(٣): غل [أو]^(٤) ماء [أو] عسل^(٥)، فإنه ينقسم إليها، (وكقول^(٦) الحماشي^(٧)):

فقالوا لنا ثلثان لا بد منها صلور رماح أشرعت أو سلاسل

يعال: أشرعت، أي صوّت وسدّت^(٨)، أي لا بد من القبل أو الأسر، فأشار بإشراع الرماح إلى الأول، وبالسلاسل إلى الثاني.

(١) سورة الصافات: (١٤٧)

(٢) في الأصل (الكل)، وثبت من أ، ح، هو مصوات لأن خبره يحدده الكل لا بكي

(٣) في أ، ح، [كالبسجمل]

(٤) في الأصل (و) بدل (و) في أ، ح، وكتب من أ، ح، ع

(٥) بظر «مجمع» بوسط (ح) ٢٢١

(٦) في الأصل (مقول)، وفي أ، ح، (يقول)، وثبت من أ، ح، هو الصواب لأنه في معرض بحث

(٧) هو جعفر بن عبد المحاربي، وثبت من الطبريز، وهو في شرح ديوان الحماشي للمفروضي (٢٥٠)

(٨) بظر «الصحاح» (١٢٣/٦)

الْبَيْتُ

قوله: (بل يزيدون)^(١)، كذا نقله^(٢) ابن هشام^(٣) عن العزّاء^(٤)، ومع^(٥) عن بعض الكوفيين أن «أو» في الآية بمعنى لو، وعن الصيرفي أن فيها قولاً آخر^(٦)، وعلى الإصراب: وحدة حوار في كلام الله تعالى - كما قال ابن أبي - «أنه أحبر عنهم بأنهم مائة ألف، [سنة على]»^(٧) حرر الناس مع كونه معاً عدداً بأنهم يزيدون، ثم ذكر التحقّق، مصرّحاً على معدود فيه الناس، و«برعشري»^(٨) جعل «أو» في الآية: للثبوت بحسب حال الناصر، أي أنه إذا نظر إليهم، قال: هم مائة ألف أو يزيدون.

(١) الآية من سورة الصافات: (١٤٧)

(٢) في أ، ح، (نقل)

(٣) انظر «مغني اللبيب» (ص ٩١).

(٤) هو عملاء ابن كريب بن زيد بن عامر، عمه كوفي من نحو بعد لكاتبه، من نسخة بكاتبه، وسد من عه، بولي سنة ٢٠٧ هـ، من مصنفاته «معاني القرآن» والمقصود

ومعدود، ومعدود، [بظر ح في مرساة] ٨٦ ٨٨

(٥) انظر رأي العزّاء في «معاني القرآن» (٢/٣٩٣).

(٦) أي ابن هشام انظر «المغني» له (ص ٩١)

(٧) انظر «مغني» في تفسير التحرير والتنوير (٢٣/٨٨)

(٨) بظر «شرح» رعي عن الكوفي (٢/٣٦٩)

(٩) في الأصل (عن أ)، وثبت من أ، ح، ع

(١٠) بظر «الكتاب» (٥/٢٣١)

بدين قال الحريري: والتقريب نحو: «ما أذري أسلم أو وُدع»

[مَعَانِي «أَي»]

بدين الرابع: «أَي» يُلَفَّحُ وَالسُّكُونُ: لِلتَّقْسِيرِ.

يُفَحُّ (الرابع أي يُلَفَّحُ) مَعْرُوفٌ (وَالسُّكُونُ) لَمَّا (لِلتَّقْسِيرِ) مَعْرُوفٌ مَعْرُوفٌ
عَدِي عَسَدِي دَهَبٌ، وَهُوَ عَطْفٌ بِأَوَدَبٍ، وَنَحْمَةٌ حَرٌّ.

وَتَرْسِي بِطَرَفِ أَيِ أَيْتِ مَدَدٍ وَتَقْلِيصِي لَكِنْ لَا أَقْبِي
فَأَيْتُ مَدَدٍ، بِطَرَفِ لَمَّا إِذْ مَعْنَاهُ بَطَرُ إِلَى مَعْدٍ مَعْنَاهُ، وَلَا يَكُونُ
دَعْوَةً إِلَّا عَنْ دَبٍّ، مِمَّا كُنِيَ صَغِيرًا شَأْنًا، وَهَذَا لِمَعْنَى مِنْ جِهَرِهَا، لِأَمَانَةِ
لَا حَقَّ دَبٍّ، بَلْ لَا تَرَكُّتُ خِلَافَ عِيَرِثَ

حَاتِيَةً قَوْلُهُ (لِلتَّقْسِيرِ) مَعْرُوفٌ بِطَرَفِ لَمَّا لِشَهْرٍ، وَفِيهِ «أَي» فِي مَعْنَاهُ
وَيَعْلَمُ قَاتِيَهُ إِذْ عَطْفٌ مَعْدٍ، فَلَا مَعْنَاهُ قَوِيَّةٌ: (مِنْ جِهَرِهَا) أَيِ «أَي»
بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ جَمَلَةِ الْخَبَرِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِعْيَارَ بِالْمَحْمُودِ،
لَا بِالْجَمْلَةِ وَحْدَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النُّحَاةِ (٤) أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْجَمْلَةُ
وَحْدَهَا

الْبَيْتُ (قَالَ الْحَرِيرِيُّ وَالتَّقْرِيبُ نَحْوُ مَا أَذْرِي أَسْلَمَ أَوْ وُدَّعَ)، هَذَا عَدِي دَهَبٌ
صَلَامُهُ كَالْوُدَّعِ، فَهُوَ مِنْ تَجَاهُلِ الْعَارِفِ، وَالْمُرَادُ تَقْرِيبُ السَّلَامِ، لِقَصْرِهِ مِنْ
الْوُدَّعِ، وَنَحْوَهُ: وَمَا أَذْرِي أَذْنًا أَوْ أَقَامَ، لِمَنْ أَسْرَعَ فِي الْأَذَانِ كَالْإِقَامَةِ.

لِلْحَاتِيَةِ قَوْلُهُ: (قَالَ الْحَرِيرِيُّ وَالتَّقْرِيبُ) نَحْوُ «مَا أَذْرِي أَسْلَمَ أَوْ وُدَّعَ»
أَيْ «هَشَامٌ» (١) بِنَاءً عَلَى «نَسَبَاتٍ» مَعْرُوفَةٍ وَفِيهِ «أَي» فِي مَعْنَاهُ
رَعْمَهُمْ أَيِ «مَخَارِجٍ»، وَفِي مَعْنَاهُ مَدَدٍ مِنْ سَبَبِ سَبَابِ سَلَامٍ
بِالتَّوْدِيعِ: (٢) حَقِيقَةً دَعْوَةً مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ
وَالْحَرِيرِيُّ مَسْوُوبٌ إِلَى بَيْعِ حَرِيرٍ مَعْدٍ هَذَا مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ
فِيهِ بَطَرٌ، فَقَدْ صَرَّحَ حَرِيرِي بِأَنَّ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ
وَهُوَ بَدِي فَعَمِيهِ سَ هَشَامٌ عَرْدَةٌ

(١) هُوَ الْعَلَامَةُ الْحَرِيرِيُّ بِنَسَبِهِ لِمَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ
مَعْرُوفٌ، وَصَحَابِيَّةٌ جَاهِدَتْ مِنْ مَعْرُوفَاتِهِ، الْمَقَامَاتُ، مَعْلَمَةُ الْإِعْرَابِ، وَغَيْرُهَا، تَوَلَّى سَنَةَ
٥١٦ هـ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «تَوْقِيَاتِ الْأَعْيَانِ» (١٥٧/٢).

(٢) انْظُرْ مَعْلَمَةُ الْإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ (ص ٣٠).

(٣) مَسْقُوفَةٌ «أَي» (ص ٣٠).

(٤) بَطَرٌ مَعْنَى بَنِيَّةٍ (ص ٩٥).

(٥) فِي الْأَصْلِ «أَي» (قَالَ) وَتَقْلِيصٌ مِنْ «أَي»

(٦) بِنَاءٌ عَلَى «أَي»

(٧) بِنَاءٌ عَلَى «أَي» (ص ٩٥)

(٨) انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١) وَتَقْلِيصٌ (٢٣٨/١)

(١) بِنَاءٌ مِنْ مَعْرُوفٍ بِنَاءً عَلَى «أَي» انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١)

(٢) انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١) وَتَقْلِيصٌ مِنْ «أَي» (ص ٩٥)

(٣) انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١) وَتَقْلِيصٌ مِنْ «أَي» (ص ٩٥)

(٤) انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١) وَتَقْلِيصٌ مِنْ «أَي» (ص ٩٥)

(٥) انْظُرْ «الْبَيْتُ» (٢٣٨/١) وَتَقْلِيصٌ مِنْ «أَي» (ص ٩٥)

الْبَيْتُ (ولئداه القريب أو البعيد أو المتوسط أقول) ، يدل لئداه في حديث الصحيحين^(١) . في آخر أهل أحده دحولا ، وذاهم مبره . فليس «أي رب» أي رب ، وقد قال تعالى «فأنت قريب»^(٢) . فليس لئداه غير لئداه القريب بما للبعيد توكيدا .

لئدائه قوله : (ولئداه القريب أو البعيد أو المتوسط أقول) ، جرى على لأول من المراد^(٣) ، والرمشري^(٤) ، كذا في «ركني»^(٥) . قال «راجع الثاني» . ونقله ابن مالك^(٦) عن سيويه^(٧) .

قال^(٨) : «وكان ينبغي ذكر أي بكر فخره وسكون له لئداه في جمع فـ» . وهي حرف جواب . بمعنى : نعم .

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد ، باب فقه علي «وَقَوْلُهُ بِزَيْمٍ نَاصِرًا» . (٥١٢/١٣) برقم (٧٤٣٤) . ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب آخر أهل النار غررنا ، (٣٥٣/١) برقم (١٨٢) .
- (٢) سورة البقرة : (١٨٦) .
- (٣) هو العلامة أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأدوي البصري ، إمام اللغة والنحو والأدب ، من شيوخه : أبو العباس الأزدي ، ومن مصنفاته : الكامل في الأدب ، معاني القرآن ، وغيرها . توفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر ترجمته في «مغية الوعده» (١٦٩) .
- (٤) انظر «المقتضب للمبردة» (٢٣٣/٤) .
- (٥) انظر «شرح المقصد» (١٨/٨) .
- (٦) قانه في «كشف» (٢٥٠/١) .
- (٧) انظر «شرح الكافية الشافية» (١٢٨٨/٣) .
- (٨) انظر «كتاب سيرة» (٢٦٩/٢) .
- (٩) أي بركني ، انظر «كشف» (٢٥٠/١) .

ولا يعتد بها إلا مع انتم في حيز الاستثناء نحو : «وَيَسْتَشِيرُونَكَ أَخُوهُ قَوْلِي وَيَقُولُ إِنَّهُ لَحَقٌّ»^(١) ، وحاب عنه لعمري^(٢) ، «إنا حجاج العتق»^(٣) هذه^(٤) اللفظة^(٥) نادر ، فلذلك لم يذكرها^(٦) .

ورد لأخفش^(٧) «لأي»^(٨) لشدة نسب ، «هو أن يكون»^(٩) مكررة موصولة ، نحو : «مررت [بأي معجب]^(١٠) لك» كما يقال «أمن معجب لك» ، قال ابن هشام^(١١) : «وهذا غير مسموع» .

- (١) أي «ب» ، «مع ابنيه لأيه عدده بعد» ، أي «ب» ، «أيه من» .
- (٢) انظر «الكتاب» (٢٠٧) .
- (٣) في «ب» ، «إنا حجاب» .
- (٤) في «ح» ، «بعد» .
- (٥) في «ح» ، «يذكر» .
- (٦) هو العلامة أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي ، نحوي ، معروف بالأخفش الأوسط ، أصل النحوي سيويه ، من مصنفاته «معاني القرآن» ، «اللسان وغيره» . توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر «حجرتي» (١١/٢٤٢) ، «مغية الوعده» (١٠٩) .
- (٧) نقله عن الأخفش ، للرازي في «الحق الثاني» (١٨٧) .
- (٨) انظر «معاني» (أي) في «كشف» (٢٥٠/١) . «بعد» (٢٠٦/١) ، «شرح الكافية الشافية» (٢٨٦) .
- (٩) في الأصل (يكون) ، «وكشف من «ب» ، «ح» .
- (١٠) في الأصل (معجب) ، «وكشف من «ب» ، «ح» .
- (١١) انظر «النهي» (١٠٩) .

«مَعَانِي «أَيَّ»

لِلنَّحْوِ الْخَامِسُ : «أَيَّ» بِالتَّشْدِيدِ : لِلشَّرْطِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَمَوْصُولَةٍ ، وَدَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَيْالِ ، وَوَصْلَةٌ لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ أَلٌ .

الْخَامِسُ (أَيَّ) بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ اسْمٌ لِلشَّرْطِ سَحَوٌ * أَيُّمَا الْأَحْيَاءِ قَضَيْتُمْ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ * ، (وَالِاسْتِفْهَامِ) سَحَوٌ * أَيُّكُمْ رَادَّةٌ هَذِهِ إِهْبَاسًا * ، (وَمَوْصُولَةٍ) سَحَوٌ * نَسْرَعُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِلَيْهِمْ أَشَدُّ * يَ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ (وَدَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَيْالِ) ، سَحَوٌ * صِنْفٌ سَحَوٌ . أَوْ حَالٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، سَحَوٌ : مَرُوتٌ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٌ ، أَوْ يَعَالِمُ أَيْ عَالِمٌ ، أَيْ كَامِلٌ فِي صِفَاتٍ لِرَجُولِيَّةٍ أَوْ الْعِلْمِ ، وَمَرُوتٌ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٌ ، أَوْ أَيْ عَالِمٌ ، أَيْ كَامِلٌ فِي صِفَاتٍ اِبْرَحُونِيَّةٍ أَوْ الْعِلْمِ (وَوَصْلَةٌ لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ أَلٌ) سَحَوٌ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ *^١

لِلنَّحْوِ

«مَعَانِي «إِذْ»

لِلنَّحْوِ السَّادِسُ : «إِذْ» : اسْمٌ لِلْمَاضِي ظَرْفًا ، وَمَفْعُولًا بِهِ ، وَدَلَالَةً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

السَّادِسُ إِذْ اسْمٌ لِلْمَاضِي ظَرْفًا سَحَوٌ حَتَّكَتْ إِذْ صَعَتِ شَمْسٌ . يَ وَفِي ظَوْنِهَا (وَمَفْعُولًا بِهِ) سَحَوٌ * : «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا لَكُنْتُمْ كُفْرًا» * يَ دَكُرُوا * كُنْتُمْ هَذِهِ (أَوْ دَلَالَةً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ) سَحَوٌ * أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ * يَ سَحَوٌ * يَ دَكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . جَعَلَ يَدَكُرُوا

عَلَيْهِ مَوْلَاهُ (وَمَفْعُولًا بِهِ) * هُوَ مَوْلَاهُ عَنْهُ صَدَقَهُ . مَهْدٍ الْأَحَدِثُ * يَ عَنْ حُرُوجِ «إِذْ» عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ^(٥) ، مِنْ عِلَازِمَتِهَا لِلظَّرْفِيَّةِ : لَا يَدُ أَصِيفُ إِلَيْهَا مِنْ «كَيْدٍ» ، فَلَا يَأْتِي فِيهَا دَلَالَةٌ ، بَلْ هِيَ مَوْصُولَةٌ بِمَوْصُولٍ بِمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ . كَمَا هُوَ مُعَدِّمٌ فِي «نَحْوِ» * نَحْوِ

(١) سورة الأعراف: (٨٦)

(٢) سورة التلوة: (٢٠)

(٣) انظر معاني (إِذْ) فِي: التَّشْدِيدِ: (٢٥١/١)، «مَعْنَى» (٢٠٧)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)،

«نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)، «مَعْنَى» (٢٠٧)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)،

(٤) نقله عنه ابن هشام فِي: «مَعْنَى» (٢٠٧)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)،

(٥) انظر «مَعْنَى» (٢٠٧)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)، «نَحْوِ» (٢٧٥/٢٠٠)،

(٦) نسخة (٩٦) س.

(٧) انظر خرجه من نسخة

الذين وترد طرفاً للمستقبل، مُصنَّعة معنى الشرط غالباً، وتُدرّج تحتها
للإيجاز والحال.

ترجى (وترد طرفاً للمستقبل مصنَّعة معنى الشرط غالباً) فتجانب بما يصدر بالفاء.
حد * إذا جاء نصر الله * الآية، وحجاب * فستنج *، وقد لا نصص
معنى الشرط نحو: بئس إذا جرح سمع أي وقت حرره (وندرج تحتها للإيجاز)
حد * وإذا رأوا بحراً أو قوماً * الآية، فربما بولت بعد الآية لا تفصيص
(والحال) حد * وأقبل إذا بعثى *، فربما لعشاق معادن مليل

للآنية وقوله: (فتجانب بما يصدر بالفاء)، قيد مضمراً إذا الجواب لا يختص بذلك نحو:
* إذا جاءك المؤمنون فلو بشئ *، وبحل وجوب مصدره بأنه: يدرك
لا يصح شئ من أن يكون حده سمي أو فعله، فعليه صلب، أو حملاً، أو
مقرون [بقد] (٧)، أو بحرف نفيس، أو منفي (٨) به ما هو أوله، أو «إن».

قوله (والحال نحو * وأقبل إذا بعثى *)، حرق عليه ابن حبيب (٩)،
وابن هشام (١٠)، وعليه «حد» كنه طرف مستقبل وللإيجاز ونحو:

(١) سورة النصر: (١).

(٢) سورة النصر: (٣).

(٣) سورة الجمعة: (١١).

(٤) سورة الليل: (١).

(٥) سورة المنافقون: (١).

(٦) سمعته مع: (٣٠/٣).

(٧) في «ب»: [عقيد] وهو تحريف.

(٨) في «ج»: [بني].

(٩) انظر كتابه شرح الإعراب: (١١٠) ١١٠. وانظر: تشييع: (١٠٣٠٢٠٣).

(١٠) انظر معنى: (١٣٠٠٠).

ومن قدر عن القوي الأحرار، فمضى ذلك المكان، وروى: قوله. انصرف على
بيان معنى العرف، وترث معنى المداخلة، وهل الفاء فيها رائدة لازمة أو
عاطفة؟ قولان.

يلجئة [تظهر] (١) في أنه لا يصح إعرابها حتى في حد * جرت فإذا ريد، لا على
الحرفية، ولا (٢) على ظرفية الزمان، لأن الحرف لا يجزئ ولا عنه، والزمان لا
يجزئ به عن الجئة، ويصح على ظرفية المكان، أي فيأخضره يد (٣).

قوله: (وهل الفاء فيها رائدة لازمة أو عاطفة، قولان)، ووجه
للغراسي (٤) وغيره (٥)، / وثابها: لا ين جتي (٦)، وبقي ثالث: للزجاج (٧): (٨)
أنها (٨) للسببية المحضة كفاءه الجواب.

(١) في الأصل [يظهر]، والتبث من «ب»، مع:.

(٢) سمعته مع: (٩٦/ع).

(٣) هذا النص الذي ذكره الشيخ زكريا هو قريب مما في «التشيع» (١/٢٥٢).

(٤) نقله عنه أفراد في «حسن الدار» (ص ٧٣)، وابن هشام في «معنى النسب» (ص ١٢١).

(٥) انظر المرجعين معهما.

(٦) انظر المرجعين معهما.

(٧) نقله عنه أفراد في «حسن الدار» (ص ٧٣)، وابن هشام في «معنى النسب» (ص ١٢١).

(٨) (أنها) عاطفة من «ب».

لِلنَّاسِ وَرَتَحَ عِزَّهُ^(١) نَهَا هَذَا لِحَرْزِ لَوْقْتِ، مِنْ عِزِّ نَعِيدٍ بِرَمْسٍ مَعْنٍ، فَهِيَ حَرْزَةٌ عَنْ الظَّرْفِ، كَمَا جَزَّتْ عَنْ الشَّرْطِ. قَالَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي^(٢) : «إِذَا: قَدْ تَسْتَعْمَلُ لِحَرْزِ الظَّرْفِ، مِنْ عِزِّ عِزِّ شَرْطٍ وَتَعْلِيٍّ. كَقَوْلِهِ نَعْنُ ﴿وَلَيْنَ إِذَا يَفْشَى﴾ أَيِ أَفْسَمَ بِتَعْلِيلِ وَفَتْ عَشِيَّةٍ^(٣)، عَلَى أَنَّهُ يَدْرُ مِنْ مِثْلِ، إِذْ يَبْسُ الْمَرَادُ تَعْلِيْقُ الْقَسَمِ^(٤) يَفْشِيَانِ اللَّيْلَ، وَتَقْيِيْدُهُ بِذَلِكَ الْوَقْتِ».

فَقَوْلُهُ^(٥) : «لِحَرْزِ الظَّرْفِيَّةِ»، أَيِ لِحَرْزِ الزَّمَنِ، لَا لِحَرْزِ الظَّرْفِ، لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ غَيْرَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، لِيُؤَافِقَ مَا قَدَّمَتْ عَنْ غَيْرِهِ.

[مَعَانِي «النَّاءِ»]

لِلنَّاسِ الثَّامِسُ : «النَّاءُ» لِلْإِلْصَاقِ - خَفِيقَةً وَعَازًا - وَالتَّعْدِيَةِ، وَالِاسْتِعَانَةِ، وَالتَّسْبِيَةِ

الْحَرْجُ (الثَّامِسُ : الدَّاءُ : لِلْإِلْصَاقِ حَقِيقَةً) حَوَّ نَه دَهْ، أَيِ نَعْنِي بِهِ. (وَعَازًا) حَوَّ نَه نَه نَه، أَيِ نَعْنِي بِهِ، أَيِ نَعْنِي بِهِ، أَيِ نَعْنِي بِهِ، أَيِ نَعْنِي بِهِ. (وَالْتَّعْدِيَةِ) كَالْحَمْرِ حَوَّ : «ذَهَبَ ثَلَاثُ شُورِهِ» - أَيِ دَعَاهُ. (وَالِاسْتِعَانَةِ) بِأَنْ يَدْعُوَ عَلَى نَه نَعْنِ، حَوَّ نَه نَه نَه، (الْإِسْمَةُ) حَوَّ : «فَكُلًّا أَخَذَ بِدُنْبِهِ»^(١)

نَعْنِي بِهِ (وَالْتَّعْدِيَةِ كَالْحَمْرِ)^(٢)، أَيِ فِي أَنَّهُ يَصْنَعُ نَعْنِ^(٣) مَقْضُولًا، وَكَيْ تَعْنِي^(٤) (نَه : التَّعْدِيَةِ)^(٥)، بِمَعْنَى (نَه : نَعْنِ) ^(٦)، وَالتَّعْدِيَةِ هَذَا مَعْنَى مَحْتَضَةٍ بِالنَّاءِ، أَمَّا بِمَعْنَى إِيصَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ، فَتَشْتَرِكُ بَيْنَ حُرُوفِ الْجَزْءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِرَائِلَةٍ، أَوْ فِي حُكْمِ الرَّائِلَةِ، [كَزَتْ]^(٨) وَمَنْذُ.

(١) سورة البقرة: (١٧).

(٢) سورة المائدة: (٤٠).

(٣) انظر معاني حرف (النَّاءِ) في: «إحكام الفصول للبيهقي (ص ٦٦)»، و«له هاء» بحرفي لفترة ٩٠ (١٨١/١)، و«مواضع الألف» (٤٣/١)، و«الإيجاع» (٣٥٢/١)، و«نَه نَه» (٣٤٦/١)، و«البحر» (٢٦٦/٢)، و«التشبيه» (٢٥٤/١)، و«التوبيخ» (١١٤/١) و«التعجيب» (٦٦٥/٢)، و«التقرير والتعجيب» (٧٩/٢)، و«نَه نَه نَه» (ص ١٦٠).

(٤) نسخة «ب»: [٩٧/ح].

(٥) في «ب»: «ح»: [يَسْنُ] في الموضعين.

(٦) في «ب»: «ح»: [التَّعْدِيَةِ].

(٧) في «ب»: «ح»: [نَعْنِ].

(٨) في «أ»: «ب»: [نَه نَه نَه]. و«نَه نَه نَه» و«نَه نَه نَه» و«نَه نَه نَه».

(١) كَالزُّرْكَنِيِّ وَالْمُرَادِي، وَأَمَّا الْمُهَاجِمُ أَنْظَرَ «البحر» (٢٠٧/٢)، و«التشبيه» (٢٥٣/١).

(٢) «التعجيب» (٦٧٥/٢)، و«التقرير والتعجيب» (٩٢/٢).

(٣) عَالِه : فِي «التَّوْبِيخِ» (١٢٠/١).

(٤) فِي «ب» : عَتَانُهُ، وَهُوَ خَرِبٌ.

(٥) فِي «ب» : لِنَفْسٍ، وَهُوَ حَطَا.

(٦) أَيِ مَوْلَى التَّعْدِيَةِ.

طائفة قوله: (والاستعانة) لم يذكره اس مالك في سنده. وأدركها في سنده. وقال في شرحه^(١): «الناحويون يعبرون عن هذه بالاستعانة، وآثرت التعبير بالنسبة، لأجل الأفعال المسبوبة إلى الله تعالى، فإن استعانها فيها جازت، بخلاف استعمال الاستعانة فيها» فوجه (بأن تدخل على ألة الفعل) في حقيقة ككتبت بالقدم، أو محذوف: «وَأَسْتَعِينُوا بِالْأَضْرَةِ»^(٢) فوجه (والنسبة) يستعملها عن ذكر معين، لا عن غير النسب وحده^(٣). ثم مر بيده. وغاير اس مالك^(٤) سبه، ومثل جعله مفعول محذوف: «فَطَلَبُوا لِيَسْتَعِينُوا هَؤُلَاءِ»^(٥). والفرق بينهما عدد من غير سبه. أو الغنة موجه لمعلوما، بخلاف السب، فإنه كالإشارة^(٦).

(١) مظهر شرح نهج، (١٥٠/٣)

(٢) سورة بقره (٤٥)

(٣) مظهر الشفاء (١٠٦/٢٥٦)

(٤) مظهر شرح نهج (١٥٠/٣)

(٥) سورة النساء (١٦٠)

(٦) مظهر الشفاء (٢٥٦/١) نسخة (٦٦٧/٢)

لِلْبَلَدِ وَالْمَصَاحَةِ، وَالظَّرْفِيَّةِ، وَالنَّدِيَّةِ، وَالْمُقَابَلَةِ، وَالْمُجَاوِزَةِ، وَالْأَسْتِعَانَةَ، وَالْقَسَمَ، وَالتَّوَكُّيدَ، وَكَذَا التَّجْيِيزَ، وَفَاقًا لِلْأَسْمَاءِ وَالْعَارِيَةِ وَالنَّاسِ مَالِكٍ.

(والمصاحبة) نحو: «فَدَخَلْتُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ بِالْحَقِّ» أي مصاحبا له (والظرفية) لمكتبة له الرسالة نحو: «وَلَقَدْ نَعَرْتُكُمْ لَقَّةً بِبَيْتِ»^(١). «يَجْتَبُهُمْ بِسَحْرِ»^(٢). (والمندية) كمن في يوم عمره. «سَأَلْتُ لِي»^(٣) في عدة، فمد وقفا: «لَا تَنْسَا يَا أَحْمَدُ مِنْ دَعَاكَ»، فقال كلمة ما يترى أن لها الدنيا، أي بعدها. «أو داود وعه»^(٤) وأحيى ضبط نصه، هجرة. مصفرا لتقريب المنزل. (والمقابلة) نحو: «اشترى القوس بأبعه. والمجاورة) كمن نحو: «وَيَوْمَ تَشْفُقُ الْمَاءُ بِالْقَمَمِ»^(٥) أي عنه.

طائفة قوله: (والمصاحبة) هي لبي صلح في محبة مع، أو محبة عنها وعن مصحوبا اخلال، نحو: «فَدَخَلْتُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ بِالْحَقِّ»^(١) أي مع الحق أو نعمه. قوله: (والمقابلة) هي ابدحلة عن لأعوص كاشم قوله (والمجاورة) يكثر وقوعها بعد النزل، نحو: «فَتَقَلَّعَ بَعْدَ حَرْبٍ»^(٢) و«سَأَلْتُ سَابِلٌ نَعْدَابَ وَالْعَمَلِ»^(٣)

(١) سورة النساء (٧٠)

(٢) سورة آل عمران (١٢٣)

(٣) سورة القمر (٣٤)

(٤) حواشي أبو ذؤاد في سنده، كتاب الصلاة، باب الدعاء، (٨٠/١) برقم (١٤٩٨)، والبرهاني في سنده، كتاب الدعاء، باب الدعاء، (٣٨٠/٥) برقم (٣٥٦٦)، وابن حبان في سنده، كتاب المناقب، باب ما يروى عن النبي، (٤٠١/٢١) برقم (٢٨٩٧)، وأحمد في سنده (٢٩/١)، ومظهر هذا الحديث عن جعفر بن عبد الله، وهو مصنف مظهر التقريب (١٦٧/٢)

(٥) سورة الفرقان (٢٥)

(٦) سورة النساء (١٧٠)

(٧) سورة النور (٥٩)

(٨) سورة الماعز (١)

للشيء فكونها للإصرب أمة مطلق من كونها معطوف والإصرب معه لا للإصطال.
 بل جعل ما قبلها كالمسكوت عنه، ونسب حكمه لما بعده، وبسبب موحد.
 وبلا [فلا انتقال] قوله: (وما للإصطال لما وليته) (نح. هـ) دعي من
 مالك^(٢): «س»: «لصربه لا يقع في شرب ولا لا يصعد لا لا تصال»
 وسبقه^(٣): «س»: «لذلك جماعه منهم: أبو حيان^(٤)، و«دي»^(٥)، «س» هشام^(٦)
 فوثقهم رذو عليه هذه الآية^(٧)، وسموه «س»: «وقالوا آتخذ الرحمن ولدا»
 «سبحننه» بل عبادا «مكرمونا»^(٨)، وأحب الله^(٩) «س» للإصرب في
 الأبيات لا بتعين كونه بالإصطال، لا حثيث أنه لا انتقال من حمله لثبوت، لا من
 جملة المقول،

- (١) في الأصل: [فلا انتقال]، والليت من «س»، «ج»، «و» «س» (٣٤٣/١)، حيث نقل كلام الشيخ زكريا كما أثبت.
- (٢) انظر قول ابن مالك في كتابه «شرح الكافية الشافية» (١٢٣٣/٣).
- (٣) أي سبق المصنف (ابن السكيت) في الرد على ابن مالك «أبو حيان وغيره».
- (٤) انظر «الارتشاف» لأبي حيان (١٩٩٤/٤).
- (٥) هو العلامة: الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي الرازي المصري المالكي، بطو القيس، المعروف باسم أم قاسم. كان شاعرا صائغا، سمي في عموم العربية من نحو وصفه وبلاغة وغيرها، من مصنفاته: «شرح التسهيل»، و«شرح الغية بين مالك»، و«جمل القاي» في حروف المعاني وغيرها. توفي سنة (٧٤٩ هـ). انظر ترجمته في: «مبينة الوعلاء» (٥١٧/١).
- (٦) انظر «جمل الثاني» للرازي (٢٣٥-٢٣٦).
- (٧) انظر «مغني اللبيب» (ص ١٥٢).
- (٨) من قوله «س»: «آتخذ الرحمن ولدا» «سبحننه» «س»: «مكرمونا» (سورة الأنعام: ١٠٧).
- (٩) سورة الأنعام: (٢٦).
- (١٠) انظر هذا الحديث في: «حاشية الترمذي على مغني اللبيب» (١٢٠/١).

حاشية وحده لعمارة^(١) حذر من الله تعالى عن مفاهيم صادقة م يصبها لإصرب^(٢).
 وأما «فلا الإصرب لا انتقال من أحد» عن تكفير إلى أحد عن وصف من
 وقع «كلام» من «س»: «لأنه صلات لله وسلامه عليهم

(١) في «س»: «سبحننه» وهو خطأ
 (٢) نسخة «س»: [٩٨] «س»

البن العاشر: «بيد»: بمعنى عيز، وبمعنى من أخب، وعليه: «بيد أي من قرينش».

لكن اختار من مالك: أنها حرف استثناء، قال^(١): «لأن معنى «إلا» مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها».

البن (العاشر: بيد) سم ملازم للنصب والإضافة في بعضها (بمعنى غير)، ذكره الجوهري^(٢)، وقال: يدل إنه كثير لأن بيده سحر، (وبمعنى من أجل) ذكره أبو عبيدة^(٣)، وعبره^(٤)، (وعليه) جـ... أن أفصح من يطق بالضاد، بيد أي من قرينش^(٥) أي الذي هو أفصح من غيره، و... أفصحهم، وتخصها بالذكر، لعمرها على غير العرب. والمعنى: أنا أفصح العرب، وبهذا اللفظ إلى آخر ما تقدم أورده أهل الغريب. وقيل: إن بيد فيه بمعنى غير، وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم.

ملحظة قوله: (العاشر: بيد)^(٦)، قال^(٧) فيه بيد^(٨) نصب بمعنى قوله (اسم ملازم للنصب، والإضافة) هو ما عيه ابن هشام^(٩) وعبره^(١٠).

(١) جاء في كتابه ثم عد صحيح والصحيح شكالات جمع الصحيح (ص ١٥٦)، وانظر شرح السهيل له كسب (٢ ٣١٢)

- (١) انظر «الصحيح» مادة بيد (٤٥٠/٢).
- (٢) انظر قريب الحديث لأبي عبيدة القروي (١٣٩/١).
- (٣) انظر «المعنى» (ص ١٥٥)، و«التشبيب» (٢٦١/١).
- (٤) لا أصل له، انظر المقاصد الحسنة (ص ١٦٧) برقم (١٨٥)، و«الأسرار المرفوعة» (ص ١٣٦) برقم (٦٨)، و«كشف الغطاء» (١ ٢٣٢) برقم (٦٠٩).
- (٥) انظر معاني «بيد» في «الف» (٢٦١ ٢٦٢) «الغيت» (١ ٢٦٦)، و«الارشاد» (٣/١٥٢٥).
- (٦) معني النسب (ص ١٥٥).
- (٧) نسخة «ج» [٣١/ص].
- (٨) أي «ج» (منه) وهو غريب، انظر نقول فيه (بيد) في «غريب الحديث» لمهروزي (١٣٩)، معني نفسه (ص ١٥٥).
- (٩) انظر معني النسب (ص ١٥٥).
- (١٠) انظر «الارشاد» (٣/١٥٢٥-١٥٢٦).

للنثر الحادي عشر: «ثم»: حرف عطف للتشريك، والمهلة على الصحيح، وللترتيب، خلافاً للعادي

السج (الحادي عشر: ثم: حرف عطف للتشريك) في لغز، حكمة، والمهلة على الصحيح، وللترتيب خلافاً للعادي^(١)، تقول: حذروا من ريد عمرو إذا تراخى عني، وعمرو بن ريد، وخالف بعض النحاة في إقادتها الترتيب

الخاتمة قوله (وخالف بعض النحاة)^(٢)، الخ، صدد أنه لا خلاف في أن المهلة للتشريك بناء على أنها لا تكون إلا عاطفة، لكن ابن هشام^(٣) جعل فيها خلافاً، فقال في أكثر نسخ مخطوئته: «ثم» حرف عطف، مضاف إلى «ثم» والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف، ثم ذكر بعض كذا من ذلك ثم منع رائدة كقولها بعد: «وطئوا أن لا متحماً لله إلا إليه تُرثبات عليهم» فلا تكون عاطفة، فلا تكون للتشريك، وجرى عليه الزركشي^(٤)

(١) هو بعلامه أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، لا بعلامه حنين والقاضي التحرير، كان يحرز في العموم، وحافظاً لمذهب الشافعي، من مصنفاته: القضاء، وطبقات الفقهاء وغيرهما، توفي سنة ٥٥٨ هـ، انظر ترجمته في «معجم مصنفات» لأبي السكي (١٠٤/٤).

(٢) انظر النثر من المعادي في «شيب» (٢٦٢/١).

(٣) انظر معاني (ثم) في: «شرح تنقيح الفصول» (ص ١٠١)، «بحر» (٣٢٠/٢)، «الشفا» (٢٦١/١)، «الفقيه» (٢٦١/١)، «التحقيق» (٦٢٠/٢)، «الطريق» (٤١٠/١)، «التحقيق» (٥٩/٢)، «الدرر» (١٩٨٨/٤)، «معجم المعاني» (ص ٤٢٦)، «معجم الفقيه» (ص ١٥٨)، «معجم المأثور» (١٥٩).

(٤) انظر «معجم الفقيه» (ص ١٥٨).

(٥) سورة سورة (١١٨).

(٦) انظر «شيب» (٢٦٢/١).

التي كما خالف بعضهم في إقادتها المهلة، قالوا: لمحيثها غيرهما، كقوله تعالى: (هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها)، و«نفس» قبل حقيقة، وكقول الشاعر^(١)

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

حينه وغيره^(٢)، فجمعوا [قول] «نفس» (على الصحيح) واحد بن تشريك والمهلة، فقد كلامه مع قوله (وللترتيب خلافاً للعادي) منسلاً عن ثلاث خلافاً، وفاق له قوله «نفس» كآب الشرح إلى ترك الخلاف في أنه يشترك مع أنه منتهى عن لأخفش وأبو عيسى^(٣) لأن قول ثم رائدة يقال كذا عاصفة، فأنشأ به مع «نفس» أنه هو في حقيقة مقابل «نفس» بها، وإن لم يمد مع «نفس» لتشريك، وأما خلافاً^(٤) الترتيب فمفارقة عن «نفس» ولأخفش^(٥)، ويقف المصنف على المعادي^(٦) فصار ابتداء^(٧) الزباني^(٨) بأنه مع مصوره وهم عن المعادي، مع قوله «نفس» غير «نفس» في ذكره في صورة

(١) البيت من المقارب، وهو لأبي ذؤاد الأديبي، انظر «ديوانه» (ص ٢٩٢).

(٢) انظر «الفقيه» (٢٦١/١).

(٣) في الأصل (أقوال)، وهو خطأ، وأثبت من «معجم».

(٤) انظر النقل عن الأخفش والكوفي، «معجم» (ص ١٥٨).

(٥) نسخة «د» (٩٨/٤).

(٦) انظر النقل من الزباني والأخفش لا يناف (١٩٨٨/٤)، «معجم المعاني» (ص ١٢٧).

(٧) «الشفا» (٢٦٢/١).

(٨) انظر «معجم» (٢٦٠/٢).

(٩) في «معجم».

(١٠) في كنهه شرح الألف في الأصول (١٢٤/١).

(١١) معجمه لمصنف (ابن السكيت) في كنهه الأشاء (٢١٩/٢).

(١٢) انظر «شيب» (٢٦٢/١).

طائفة أي مع الترتيب [ومع الجمع، ففيه شبه عن س. عديدي سمى س. أبو و] و«ثم» في الترتيب^(١) المذكور، وعلى رد قول من قال: إنَّ بطنًا بعد بطن يقتضي الجمع، بل رده بعضهم^(٢)، بأنه لم يقل به أحد.

[معاني «حتى»]

من الثاني عشر: «حتى»: لانتهاه الغاية عاليًا،

الشيخ (الثاني عشر: حتى: لانتهاه الغاية غالبًا)، وهي حينئذ إما حذرة لاسمه صريح. نحو: «سَمِعْتُهُ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرُ»^(١)، أو مصدر مؤنل من أن يفعل، نحو: «لَنْ نَرْتَحِ عَلَيْهِ عَيْنَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»^(٢)، أي إلى رجوعه، وإما عاطفة، فيجوز، نحو: «مات الناس حتى العلاء»، وقدم المحذوح حتى لشارة، وإما ابتدائية بأن يبدأ بعدها جملة اسمية نحو^(٣):

فما زالت القتل تجمع دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أو فعلية، نحو: مرض فلان حتى لا يرجونه، ..

للتبعية قوله: (حتى: لانتهاه الغاية غالبًا)^(٤) سكت عن حكم ترتيبها عاطفة، وقد قال ابن الحاجب^(٥): «إنما فيه كالفاء»، وقال ابن مالك^(٦): «إن كلاً من لا كالفاء، لأنك تقول: «حفظت القرآن حتى سورة البقرة»، وإن كانت أول ما حطعت

(١) سورة القدر: (٥)

(٢) سورة طه: (٩١)

(٣) البيت من الطويل، وهو مجرور بحرفه الألف، انظر «ديوان جرير» (١١، ١٤٣)

(٤) انظر معاني (حتى) في: «شرح سبع مصنوعات» (ص ١٠٢)، «البحر» (٢١٥/٢)، «العيث» (٢١٨/١)، «التشبيب» (٢٦٣/١)، «النحير» (٦٢٤/٢)، «الفرح» (١١٢/١)، «التقرير والتجدير» (٧٤/٧٣)

(٥) قاله في الكافية انظر شرحه في (٣٦٩)

(٦) قاله في شرح عمدة السامع وعمدة اللاحق، ومعه عن الرازي في «حتى الداني» (ص ٥٥٠)

(١) ما بين معنيتين يضاف من نسخة الأخرى، فالزيادة من نسخة

(٢) هو ابن العرفي، انظر «العيث» (الجامع به (٢١٧، ١)

لَنْ الثَّالِثُ عَشْرَ: «رُبَّ»: لِلتَّكْثِيرِ، وَلِلتَّقْذِيلِ، وَلَا تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا، خِلَافًا لِزَايَعٍ ذَلِكَ.

الشيخ (الثالث عشر رب للتكثير) نحو: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(١)، فإنه أكثر منهم على ذلك يوم القيمة. «وَدَّ عِبَادُ حَافٍ وَحْدَ الْمُسْلِمِينَ» (وللتقليل) كقوله^(٢):

الارب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلد له ابوان

أراد عيسى وأدم عليهما السلام (ولا تختص بأحدهما، خلافًا لزايعة ذلك). زعم قوم أنها للتكثير دائمًا، وكأنه لم يعتد بهذا البيت ونحوه. وآخر: أنها للتقليل دائمًا، وقزوه في الآية بأن الكفار بدعهم أهل يوم القيمة، فلا يعقون حتى ينشئوا ما ذكر، إلا في أحسن قبيله، وعن عدم الاحتصاص قال بعضهم^(٣): التقليل أكثر، وابن مالك^(٤): نادور.

لمانية موه: (الثالث عشر: رب) ^(١) هي حرف، خلافًا للكثير من في دعوى اسميتها، قاله ابن هشام^(٦).

(١) سورة الحجر: (٢).

(٢) البيت من البسيط، لرجل من أرواح العراة، وقيل لعمرو الجني، والبيت في «كتاب سيوف» (١/٣٤٦)، و(٢/٢٥٨)، و«شرح شواهد المفتي» لفسوطي (١/٣٩٨-٣٩٩).

(٣) انظر «الأرشاف» (٢/١٧٣٧-١٧٣٨).

(٤) مظهر شرح السبيل (١٧٤/٣).

(٥) انظر معاني (١) في «الشف» (١/٢٦٦)، «الفتح» (١/٢١٩)، «شرح السبيل»

(٣/١٧٤)، «الأرشاف» (٢/١٧٣٧)، «حجرات الدنيا» (٢٣٨)، «معاني البيت» (١٧٩)

(٦) مظهر معني بسب (١٧٩)

لمانية موه: (لم يلد له ابوان) هو يسكون اللام، وفتح لدال أو صنها، وأصله نكر اللام وسكون الدال، ثم خفف يسكون اللام، فالتقى ساكنان محركت الدال لالتقاء الساكنين بالفتح تخفيفًا، أو بالضم اتباعًا للهاء^(١).

(١) في «ح» (أ) وهو خطأ

لمن الزَّايْعُ عَشْرٌ: «عق»: الْأَصْحَحُ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ اسْتِثْنَاءً بِمَعْنَى فَوْقَ، وَتَكُونُ خَرَفًا لِلِاسْتِعْلَاءِ،

الرابع عشر: على الأصح أنها قد تكون) في بقية (سما سمعى فوق .
 بأن تدخل عليها من نحو: عدو من عدو سمع . في من قوله (أو يكون)
 - بكثرة - (حرفاً للاستعلاء) . حسب **كُلُّ من عينا ي .** . . .
 نحو: **فَصَبْنَا نَفْسَهُمْ عَلَى نَفْسٍ** (٢) .

ملأته قوله: (وتكون حرفة للاستعلاء)^(١٦)، من بعده لا يصح... كما في الف
معنى الداء^(١٧) نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَىَّ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ﴾... معنى من...
نحو: ﴿وَإِذَا اتَّخَذُوا عَلَى الْأَنْبِيَائِ سِتْرًا﴾... من... في الإسلام على
خمسة^(١٨): أي في معنى كما فيها.

(١) صورة الرحمن - (٢٦)

(٧) البقرة: (٧٥٣)

(٣) انظر معاني حرف (على) و: البحر (٣/٣٥)، والنسب (١/٢٦٧)، والمعنى (١/٢٢٠) والصبر (٢/٦٤٠)، والنبوع (١/١١٥)، والتفريق والتجريد (٢/٨٩)، حتى الثاني (٤٧٠)، مفتي النسب (ص ١٨٩).

(1) في الأصل (يكون)، ولما ثبت من الآية ٥٠، ٥١،

(٥) انظر لارنس (٢: ١٧٣)، ج. ١، نقلاً عن (٢٧٨)، ج. ١، ص ١٩٢.

(٦) يجب لأية الأخت، ومطلقات من أب، أمه (علاوة)، والأخت من: [سورة الأعراف: ١٥].

(٧) انظر: الارشيف (٤: ١٧٣٤)، رقم الداية (٤٧٨)، منقذ النسخة (١٩١).

(A) سورة الشعراء (٢)

(٩) رولہ الحارثی فی صحیحہ کتاب لإیہام مات قول دعاؤکم إیہاکم (٦٣/١) (رقم ٨)، وعالم فی صحیحہ کتاب لإیہام مات. سان ارقان الاسلام (١/ ٢٦٠) ١٦ جم. عرفہ ١٤٢٠ھ.

لِلنَّحْوِ وَالْمُصَاحِفَةِ، وَالْمَجَاوِزَةِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالطَّرْفِيَّةِ، وَالِاسْتِزْدَاكِ، وَالزِّيَادَةِ،
أَمَّا «عَلَا» فَيَعْلُو فَيَعْلَلُ.

[مَعَانِي «الْفَاءِ»]

الحَقَائِصُ عَشْرُ: «الْفَاءُ»: الْعَاطِفَةُ: لِلتَّرْتِيبِ الْمَعْنَوِيِّ وَالذِّكْرِيِّ، وَلِلتَّعْقِيبِ
فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحِسْبِهِ،

«الخامس عشر: «الفاء»: العاطفة للترتيب المعنوي والذكري، وللتعقيب في كل شيء بحسبه»، تقول: قام زيد فعمرو، إذا عقب قيام عمرو قيام زيد. ودخلت البصرة فبكوه، دخلت في البصرة لا سهي. وتزوج فلان فولدت له، دخل في زواجه فوُلدت له. ولما دخلت البصرة فدخلت البصرة مع حصه نوحه، ومقدمته. والتعقيب منتمل عن ترتيب معنوي، وإنه صرح به عصف يعطف عليه الذكري، وهو في عطف معصّل عن عمل بحر: «إِنَّ أَنْشَأَهُمْ بِشَاءٍ» لِحَقْلَهُمْ أَتَكَرَّرَ عَزَمًا تَرَامًا. «فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ دُونِ فَقَالُوا أَرَأَيْتَ آلَهُ جَهَنَّمَ»

شبهه فونه (ولا ماع من دخول حرف حرّ على آخر) أي^(١٣) في اللفظ
موله: (وهو)^(١٢) أي ترتيب بذكره، (في عطف مُعْصَلٍ عن مجمل)، تنع
فه اس هشام^(١٤)، وهو لا يخص بذلك كما أفاده قول الرصبي^(١٥) «الترتيب

الترتيب (والمصاحبة) كمع بحر: «وَأَتَى آلَمَالُ عَلَى خُتْمِهِ» أي مع حبه (والمجاورة) كدع: بحر: رصت عنه، أي عنه (والتعليل) بحر: «وَلْيَصْغُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ»^(١٦) أي هداه الله (والطرفية) كدع: بحر: «وَدَخَلَ أَلَمْدِينَةُ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا»^(١٧) أي في وقت غفلة (والاستدراك) كدع: لكن: بحر: فلان لا يدخل الجنة لسوء حسبه، على أنه لا يباس من رحمة الله: أي لكنه (ولزيادة) بحر: حديث المصاحف، «لا أحلف على يمين: أي يمينًا، وقيل: هي اسم أبدأ، لدخول حرف الجز عليها. وقيل: هي حرف أبدأ، ولا ماع من دخول حرف حرّ على حرف (أما علا يعو ففعل) ومه: «إِنْ فَرَعَزْتَ عَلَايَ لَأَرْصُ»^(١٨) فقد سكبت «عل» في الأصح أقسام الكلمة.

لأنه قويه: (لا أحلف على يمين) حليل ب «عن» عبر عنه، بصفتي^(١٩)
«أحلف» معنى الاستعلاء: أي لا أحلف مستعملًا على يمين^(٢٠).

- (١) سورة البقرة: (١٧٧).
- (٢) سورة البقرة: (١٨٥).
- (٣) سورة القصص: (١٥).
- (٤) سورة القصص: (٤).
- (٥) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه: كتاب: الأيمان والنذور، باب: أيمان وما لا يملك (١١/٦٦٨) رقم ٦٦٨٠، ومسلم في صحيحه: كتاب: الأيمان، باب: نذر من حلف يمين (١١/١١٩) رقم ١٦٤٩، عن أبي موسى الأشعري: ﴿
- (٦) في «ج» (نصبت).
- (٧) أخرجه عن أبيه (ص ٤٧٨ ٤٧٩).

- (١١) سورة الواقعة: (٣٥ ٣٧).
- (١٢) سورة الباء: (١٥٣).
- (١٣) (في) ساقطه من «
- (١٤) انظر معاني حرف (الفاء) في: «الإيجاز» (١/٣٤٦)، ونهاية السورة (١/٣٤٧)، و«البحر» (٢/٢٦٦)، و«الشفا» (١/٢٦٩)، و«الغيث» (١/٢٧٧)، و«البحر» (٢/٦١٢)، و«التقريب والتجريد» (٢/٥٨)، و«جنى لداني» (ص ٤٦١)، و«معي السب» (ص ٢١٣)، و«غاية المأمول» (١٥٨).
- (١٥) انظر معاني اللبابة (ص ٢١٣).
- (١٦) انظر شرح كفاية ابن الحاجب للرعي (٢/٣٦٥).

الماتية الذكرى أن يكون المذكور بعد جاء كلاماً قريب في الذكر عن ما فيها سوء كان ما بعدها تفصيلاً^(١) فلها، أو لم تكن نحو ﴿أَدْخِلُوا آلَ يُونُسَ جَهَنَّمَ﴾^(٢) الآية، و^(٣) نحو ﴿وَأَوْزَتْ الْأَرْضُ نَازِلًا مِنَ الْجَنَّةِ﴾^(٤) الآية، فإن دم الشيء ومذحه يصح بعد جري ذكره.

(وللسنية) ويلزمها التعقيب نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَصَى عَلَيْهِ﴾^(١) ﴿فَتَلَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾^(٢). واحترز بالمعاطفة عن الرابطة للحجاء. فند تراعى عن الشرط نحو: ﴿إِنْ سَأَلْتَهُ فَلَنْ يَكُونَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ﴾. وقد لا يستتب عن شرط نحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾^(٣).

حجة قوله: (ويلزمها التعقيب) صح. أشار به إلى حري ما أنطبع من أحجاء في أماليه^(٤) من قوله: «و» نسبة لاسلم التعقيب بدليل صحته فثبت أن نسبة يور يدخل حقه. ومعلوم من نسبة من المية^(٥). قال لكة في كلامه يشمل تعاطفة الرابطة بنحو، وانفكاكها عن تعقيب بني هو في ثابئة كما سمعنا ح. ومونه (ويلزمها التعقيب) قصر عليه مع استمرها الربيب أيضاً، لاستلزام التعقيب له، وإنها ذكرها المصنف مع استلزامها لها، لمخلاف فيها، ولأن الفاء ترد كنهها^(٦) محذرين عن النسبة قوله (وعد لا يمس عن شرط نحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ صحيح بصر مطهر بلا^(٧) تقدير جواب، أما مع تقديره، فيستتب عن الشرط، وتقديره في الآية إن تعذيبهم لهم الذل، كما أن تقديره في التي بعدها^(٨): فبهم بصر، فيكون المذكور فيها^(٩) ميباً للشرط، لا جواباً له^(١٠).

(١) سورة القصص: ٥١.

(٢) سورة البقرة: (٣٧).

(٣) سورة المائدة: (١١٨).

(٤) انظر أمالي ابن الحاجب (١/١٢٣).

(٥) انظر أمالي المصنف (ص ٢١٨).

(٦) في د: (بها).

(٧) في ح: (لا).

(٨) أي في الآية، والمقصود قوله تعالى: ﴿وإن تعذبهم فأنزلنا آياتهم المذكورة﴾.

(٩) في د: (فيها).

(١٠) بصر: بصر لمخطوط أبي حبيب (٢٢٠-٢٢١). والمطبعة (١/٤٤٧).

(١) نسخة د: (١٠٠/ص).

(٢) سورة الزمر: (٧٢).

(٣) (لواء) ملاحظة من ح.

(٤) سورة الزمر: (٧٤).

لنن السادس عشر: «في»: للظرفين، والمصاحبة، والتعليل، والاستعلاء،
والتوكيد،

البحر

لقد ومن لمكاني 'احققتي': 'ادحت' بحسب في أصعي، و'لفلسوة' في رأسي،
لا [فيها] 'فأ'

قوله (والاستعلاء نحو: «وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعٍ كَحَيٍّ»^(١)) جعلها
البحري 'ومن سمع' في هذه الآية، بطوية المحركة، كأن جدوع
طرف منصوب، لمتكئة عليها تكس للظروف من يعرف

البحر (السادس عشر في للظرفين) المكان والزمان نحو: «وَأَسْرَعُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ»
«مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمٍ فَلَا نَمَّ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا نَمَّ عَلَيْهِ لَمْ أَتَقَلَّ وَتَقَرُّوا
أَنَّهُ وَأَعْمُوا، نَحْكُمُ إِلَيْهِ تَحْتَوُونَ»^(٢)، (والمصاحبة) كـ: «مَعَ جَدٍ»^(٣) «فَلَا أَذْخَرُ فِي
أَمْرٍ»^(٤)، (في معيهم)، (والتعليل) نحو: «مَنْ كَرِهَ مَا أَعْضَرَ»^(٥)، (في لأحد)،
(والاستعلاء) نحو: «وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعٍ كَحَيٍّ»^(٦)، (في عطف)، (والتوكيد)
نحو: «وَقَالَ أَزْكَبُوا لِي»^(٧)، والأصل اركبوها.

مأثبة قوله: (المكان والزمان) 'من سحيفي معي'، ومثله محارن، «ولكنكم في
تلفصاض خيرة»^(٨)، «يُذْخِرُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ»^(٩)، يرد بمرحه
الجنة، وإلا فهي مكان حقيقي، وإن كان لمطها مجازاً.

(١) سورة بقره (١٨٧)

(٢) سورة بقره (٢٠٣)

(٣) سورة الأعراف: (٣٨).

(٤) سورة البور: (١٤)

(٥) سورة طه: (٧١)

(٦) سورة هود: (٤١).

(٧) انظر معاني حرف (في)، في: شرح تنقيح القصور (ص ١٠٣)، و«الإيجاد» (١/٣٤٧)،
ومعاني سدس (١/٣٤٣)، و«البحر» (٢/٢٩٦)، «التنقيص» (١/٢٧١)، «الفتنة»
(١/٢٢٣-٢٢٤)، «الحج» (٢/٦٤٦)، «البحر» (ص ٢٩٦)، «حي الدائر»
(ص ٢٥٠)، «معني العبد» (ص ٢٢٣).

(٨) سورة البقره (١٧٩)

(٩) سورة الإنسان (٣١)

(١) انظر: «معاني» (مكان)

(٢) سورة: (١٠١) ع

(٣) في: «مع» [فيها]

(٤) هذا نص قريب على معنى لبيب، انظر هشام (ص ٢٢٣)

(٥) سورة طه (٧١)

(٦) انظر «الكشاف» (٤/٤٧)

(٧) كالمباري انظر نهاية البور (١/٣٤٤)، و«الإيجاد» (١/٣٤٨)، و«حاشية الخصامي»

على نصيب الصدوي (١/٢١٦)

البرق (والتعويض) عن حرفي محذوفين بعد حرف في عطف... الأصل هـ بـ ر
ر ع ب فـ (ويعني لواء) نحو ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً من الذين
أزواجهم يرزقنهم﴾ أي يكثرتم بسبب هذا الحمل (والن) نحو ﴿وإنه
يتبين في قوله﴾ أي يبين عطف من سدده (ومن) نحو
هذا ذراع في الثوب أي منه يعني فلا يسهل عنه

مما يشق قوله (والأصل ر هـ د ما) ر ع ب فـ هـ د ما... هـ د ما... هـ د ما...
قـ بـ مصوب سح حذف، فـ بـ معد، لا معد... هـ د ما... هـ د ما...
في (٤)، وقد مثل ابن هشام (٥) بضربت فيمن رعت. قال (٦): أصله من
رعت فيه، هذا إن [جعل] (٧) رعت بتثنية الماء (٨) - كما في القاموس -
ضد الرعب، فإن جعل يفتحها - كما في القاموس - بمعنى حذر وحرص (٩).
كـ متعلّقاً، فيصيح التمثيل به. قوله: (ويعني الباء) قيل (١١) أي: معناه
الأصل هـ

- (١) سورة الشورى: (١١)
- (٢) سورة إبراهيم: (٩)
- (٣) في (ب): (بها).
- (٤) انظر العتبات (١/٢٢٤)، والتحفة (٢/٦٥٦)
- (٥) في (ب) هي التثنية (ص ٢٢٥)
- (٦) في (ح): (ما) بدل (ب).
- (٧) في الأصل (جعل)، وثبت من (ب) (ح).
- (٨) أي: رعد، رعد، رعد.
- (٩) انظر (عقود من الخط) (١/٤١٨)
- (١٠) انظر (حاشية الدرس) في (ع) هي (ب) (١/١٨١)، شرح رصدي (٣/٣٢٧)
- (١١) في (ب) (ح): (ان).

هـ

هـ (الأصل) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

[معاني «كي»]

لِلثَمَنِ السَّابِعُ عَشَرَ: «كَي»: لِتُعْلِيلٍ، وَبِمَعْنَى أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ.

يَرْجِعُ (السابع عشر: كي: لتعليل) فينصب المضارع بعده بأن مصدرة نحو جئت كي أنظر، أي لأن، (وبمعنى أن المصدرية) بأن يدخل عليها نلام نحو تكلمت، أي لأن ي ر ي ي

لِلثَمَنِ قَوْه^(١): (فينصب^(٢) المضارع) سج، هد إ دحيت «كي»^(٣) عن - المصدرية [مصدرة]^(٤) نحو ما مثل به أو طاهره، ولا يظهر إلا في [الضرورة]^(٥)، نحو قوله^(٦):

فَقَالَتْ أَكُنْ النَّاسَ أَصْبَحَتْ^(٧) مَاخَا لَسَاكُ كَسِبَا أُنْ تُعَسِّرُ وَتُجْهِدَا؟

بخلاف ما إذا دخلت على الاستفهامية نحو: كي به بمعنى له^(٨).

(١) انظر معاني «كي» في «التشفيه» (٢٧٣/١)، و«الفيته» (٢٢٥/١)، و«جنت الناني» (ص ٢٦١)، و«معني النيبية» (ص ٢٤١).

(٢) في «ج» (نصب).

(٣) في «ب» (في بدل «كي» وهو خطأ).

(٤) زيادة من «ب»، «ج» و«أ» (٣٤٩).

(٥) في الأصل (مصدرة) وهو تحريف، و«ب» من «ب»، «ج»، و«الساقي» (٣٤٩).

(٦) بيت من نظيرين، وهو عجل شيه، انظر «ديوان حمل شيه» (ص ١٢٥)، و«شرح شواهد المعني» (٥٠٨، ٢).

(٧) في «ج» (أصبح) وهو خطأ.

(٨) في الأصل (ب)، و«ب» من «ب»، و«الساقي» (٣٤٩)، وهو الصحيح.

يُجِبُّ

الفيته

لِلثَمَنِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْعَلَّةِ، أَوْ عَلَيَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةَ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(١):

إِذَا بَيْتٌ لَمْ يَبْقِ فَقَدْ ضَلَّ النَّجْمَ رَسْمِيَّ الْقَتْلِ كَمَا نَعَمْ نَعَمْ

حَتَّى لَكَ

قوله (نحو جئت كي أنظر) أي مظهر إليه عنه لمحت له دها، أي كان عليه، له سله نصره، له خارج قوه (نحو جئت لكي تكرمي) أي هي مصدرية لا بعينه، لأن يدخل عليها حرف تعليل، وقد يكون كي مختصرة من «كف»^(٢) كقوله^(٣)

كي تجحون إلى سلم وما (ثرت)^(٤) قتلكم^(٥) ولطى أحياء تصطرم

(١) بيت من نظيرين، وهو بعد لا على من عدالة عن لأصبح، وهو غير بيت شعر آخر به لأدب، معني «ب» (٥٩١)، و«شرح شواهد المعني» (١٥٧، ٢١)، و«معجم شواهد المعني» (٢٢٣، ٢١).

(٢) هد انصر في «معني» (ص ٢٤١).

(٣) نسخة من نسخة، وهو مجهول المثال، انظر «شرح شواهد المعني» (٥٠٧).

(٤) في الأصل «و»، «ب»، «ث»، و«ب» من «ب»، و«معجم شواهد المعني» (٥٠٧).

(٥) في «ب» (صلاكم) وهو تحريف.

لِلْعَشْرُونَ: «لَوْلَا»: حَرْفٌ مَعْنَاهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ امْتِنَاعٌ جَوَابُهُ لَوْجُودُ شَيْءٍ عَلَيْهِ، وَفِي الْمَصَارِعَةِ التَّحْضِيصُ.

التَّوْبِيخُ (وَالْمَاضِيَةُ التَّوْبِيخُ) نَحْوُ: «لَوْلَا جَاءَ غُثَيَّةُ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ»^(١). تَحْمِيهِمُ اللَّهَ

تَعَالَى عَلَى عَدَمِ الْمَجِيءِ بِالشُّهَدَاءِ، بِمَا قَالُوهُ مِنْ لَذَّةٍ. وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَحَلٌّ

التَّوْبِيخِ (الْعَشْرُونَ لَوْلَا: حَرْفٌ مَعْنَاهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ امْتِنَاعٌ جَوَابُهُ لَوْجُودُ شَرْطٍ)

نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ أَيْ مَوْجُودٌ لَأَهْتَكُ، امْتِنَعْتُ الْإِهَانَةَ لَوْجُودُ زَيْدٍ. فَرِيدُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مُتَدَا عُدُوفٍ خَارِجٌ لِرُومَالٍ وَفِي الْمَصَارِعَةِ التَّحْضِيصُ (أَيِ الطَّبْ خَبِثَ نَحْوُ: «لَوْلَا تَشْتَفِرُونَ اللَّهَ»^(٢) أَيْ سَتَمَرُوهُ وَلَا يَدُ

لِلْمَاضِيَةِ قَوْلُهُ: (وَفِي الْمَصَارِعَةِ التَّحْضِيصُ)^(٣)، أَيْ وَمَا فِي سَائِرِهَا نَحْوُ: «لَوْلَا أُتْرِلَ غُثَيَّةُ مَلَكٌ»^(٤)، أَيْ يَرُلُ، وَذَكَرَ عَرَبٌ^(٥) مَعَ التَّحْضِيصِ: حَرَصَ وَهُوَ الْعَلَبُ بِلَيْلٍ^(٦)، وَقَدْ جُمِعَ^(٧) بَيْنَهُمَا فِي «لَوْ».

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (وَهُوَ) أَيْ مَا قَالُوهُ مِنَ الْأَمَلِ، (فِي الْحَقِيقَةِ مَحَلٌّ التَّوْبِيخِ) قَوْلُهُ: (قِيلَ: وَتَرَدَّدَ لِلنَّفْيِ) قَالَ الْهَرَوِيُّ (٥٧٤).

(١) سُورَةُ الْمَن: (٤٦٦)

(٢) مَعَرِ مَعَانِي حَرْفِ (لَوْلَا) فِي: اُنْشَحْ صَبْحَ الْعَصْرِ، (ص ١٠٩)، وَدَسْرًا (٢٨٩/٢) وَالتَّشْفِيهِ (٢٧٨/١)، وَالْفَيْهِ (٢٣٠/١)، وَالتَّخْيِيرَ (٦٨٩/٢)، وَجَنَّ النَّاسِ (ص ٥٩٧)، وَفَعْلَنِي الْيَسْبَ (ص ٣٥٩)

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ (٨)

(٤) فِي مَجْ، (عَرَبُهُم)

(٥) ذَكَرَهُ كَذَلِكَ مِنْ هَتَمٍ، وَبِهِ الزُّرْكَشِيُّ، وَابْنُ الْأَثَرِيِّ، وَالسُّيُوطِيُّ، وَالْمُرَادَوِيُّ، انْظُرْ «مَعْنَى يَسْبَ» (ص ٣٦١)، وَالتَّشْفِيهِ (٢٧٨، ١)، وَالْفَيْهِ (٦٨٩/١)، وَالْإِنْقَانَةَ (٢٤٠، ٢)، وَالتَّخْيِيرَ (٦٩٠/٢)

(٦) فِي «ب»، (جَمْعٌ)

(١١) سُورَةُ الْبُورِ (١٣)

(١٢) سُورَةُ يُونُسَ (٩٨)

(١٣) اُنْظُرْ: التَّشْفِيهِ (٢٧٩، ١)، وَالتَّوْبِيخَ الْمَعْرُوفَ (٢٨١/١)

(١٤) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ هَرَوِيٌّ، كَانَ عَالِمًا بِالسُّمُو، وَإِعَاطَا فِي الْأَدَبِ، وَهُوَ أَزَلُّ مَنْ أَدْرَكَ كِتَابَ الصَّحَاحِ بِجَوَهَرِيٍّ مَعْرُوفٍ مِنْ مَصَنَّفَاتِهِ الدَّخَائِرُ فِي السُّمُو، وَالْمُرَشِدُ، وَالْأَرْهِيَّةُ فِي عِلْمِ الْخُرُوفِ، لَمْ يَزُجْ لُوحَاتِهِ، اُنْظُرْ مَرْجِعَهُ فِي «مَعْنَى الْأَدَبِ» (٢٤٨/١٤)، وَبِهِ الْوَجْهُ (٢٠٥/٢)

(١٥) اُنْظُرْ قَوْلَ هَرَوِيٍّ فِي كِتَابِهِ الْأَرْهِيَّةُ فِي عِلْمِ الْخُرُوفِ (ص ١٦٩)

لِلْخَاتَمِ وَالْعَشْرُونَ: «لَوْ»: شرطٌ لِلْمَاضِي، وَيَقْبَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، قَالَ سَيِّئُونَهُ: حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيِّعٌ لَوْفَوْعٍ غَيْرِهِ.

الشرح (الحادي والعشرون: لو) حرف (شرط للماضي) نحو: لو جاء مدركه. (ويقل للمستقبل) نحو: لو لم تأت. وعلى ما ذكره (قال سيئونه^(١)) هو (حرف لما كان سيقع لوفوع غيره). فلهذا (سيقع) ظاهر في أنه لم يقع، فكأنه قال: لا انتفاء ما كان يقع.

الذنية قوله (لو شرط)^(٢) أي ادائه. ومن الشرط منه وجه واحد في «لو». ومقتل في «إن» كما سبغ عليه شرح بقوله: (أي وإن) فـ «لو» دحج عن مصارع صرته للمضي. و«لو» [فيه] «نكس». وهذا حكمه^(٣) أكثرى لا كلى، كما علم في^(٤) «لو» من كلام المصنف.

(١) مظر الكتاب لسيئونه (٢٠٧/٢).

(٢) انظر معاني حروف (لو) في «البروق» للقرافي (٨٩/١)، وشرح تنقيح الفصوله (ص ١٠٧)، و«مع التواميم» (١٤٠-١٧١)، و«البحر» (٢٨٥/٢)، و«التشبيه» (٢٧٩/١)، و«البيان» (٢٣١/١)، و«التحصيل» (٢٧٧/٢)، و«الفرق» و«التحصيل» (٩٣/٢)، و«حسن الدلالة» (ص ٢٧٦) و«معي النيب» (ص ٢٢٧).

(٣) راجع من «لو»

(٤) أي معرف الماضي لك المستقبل. انظر «المفصل» للزعروري (ص ٣٨٥)، و«التحصيل» لابن مالك (ص ٢٤٠)، و«معي بدعي» (ص ٢٨٣)، و«التشبيه» (٢٧٩/١)، و«التحصيل» (٢٧٧/٢).

(٥) (الحكم) ساقطه من «لو»

(٦) في «لو» (من) بدل (في)

شرح (وقال غيره) ومنه عليه معرب: (حرف امتناع لامتناع): أي امتناع الجواب لامتناع الشرط. وكلامه سبغ عليه السبغ صهره في هذا الصب. فـ «لو» انتفاء ما كان يقع. وهو حدث لوفوع غيره. وهو شرط صهره في «لو» انتفاء الشرط.

شرح قوله في تعريف «لو» (حرف امتناع لامتناع): أي امتناع الجواب لامتناع الشرط. قد دلت عليه شرح كلام سيئونه الذي^(١) عليه مصنف. فصدا به إيراد على من «لو» سبغ. وهو ظاهر كلام المصنف. فقوله (لوفوع غيره) عنه لا يقع. لا لا انتفاء ما كان يقع. قد عترض ابن الحاجب^(٢) التعريف المذكور، بأن الشرط سبغ للجواب وانتفاء السبغ^(٣) لا يدل على انتفاء سبغه. لجواز أن يكون للشيء أسباب. بل لأمر بالعكس. لأن^(٤) انتفاء السبغ يدل على انتفاء جميع أسبابه. بدلت قوله معاني: «لو كان فيها إلهة إلا لله» [الغضا] «لو»^(٥). فإنه انتهى سبق يستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس.

(١) انظر: «الرحمان» لإمام الحرمين (١٩٠/١)، و«المنقول» (ص ٩٧)، و«معي الداعي» (ص ٢٧٤).

(٢) في «لو»: (أي) بدل (الذي).

(٣) انظر «حسن الدلالة» (ص ٢٧٧)، «معي سبغ» (ص ٣٤٢)، «البيان» (٢٧٩/٢).

(٤) انظر اعتراض ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب (١/٣٠٩). والظاهر أن «لو» شرط أمره في (٢٩٠/١).

(٥) (السبغ) ساقطه من «لو».

(٦) نسخة «لو»: [١٠٣/س]

(٧) «معي ساقطه من سبغ» (ص ٣٤٢). ولأنه من سورة الأناج (٢٢).

والمراد من «لو» أنه في «المرحطة» (ص ٢٤٨). و«معي سبغ» (ص ٣٤٢). و«معي سبغ» (ص ٣٤٢). و«معي سبغ» (ص ٣٤٢).

وَقَالَ الشُّلُوبِيُّ: لِمُجَرَّدِ الرُّنْطِ، وَالصَّحِيحُ - وَقَافًا لِلشُّنْخِ الْإِمَامِ
اِمْتِنَاعًا مَا يَلِيهِ، وَاسْتِزَامَةً لِتَالِيهِ، ثُمَّ يَنْتَقِي التَّالِي إِنْ نَاسَبَ، وَلَمْ يَحْتَفِ
الْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ كَ «لَوْ كَانَ فِيهَا هَذِهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتْ»، لَا إِنْ حَلَفَهُ،
كَقَوْلِكَ: لَوْ كَانَ إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا.

وَقَالَ الشُّلُوبِيُّ^(١) هُوَ (المَجْرَدُ الرُّنْطِ) لِمُجَرَّدِ شَرْطِ كَسٍّ، وَسَعْدَةٍ
ذَكَرَ مِنْ اِمْتِنَاعِهَا، أَوْ اِنْتِفَاءِ شَرْطِ قَطْعٍ مِنْ حَرَجٍ - وَصَحِيحٌ فِي مَعْنَى حَرَجٍ
إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَسَمِ، (وَقَافًا لِلشُّنْخِ الْإِمَامِ) وَهِيَ الْمَصِيبَةُ^(٢) (مَتَاعٌ مَا
يَلِيهِ) مِثْلًا كَلَّ أَوْ مِثْلًا، (وَأَسْتِزَامَةً) فِي مَعْنَى (التَّالِيَةِ). مِثْلًا كَلَّ، مِثْلًا
فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ.

الْمُشْتَبِهَ مَعَ الْأَمْثَلَةِ لثَلَاثَةِ عُمَدٍ^(٣) وَقَوْلُهُ (هُوَ لِمُجَرَّدِ الرُّنْطِ) أَيْ لَنْ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى
التَّعْبِيرِ فِي الْخَاصِّ، كَمَا لَا يَدُلُّ «ب» إِلَّا عَلَى سَعْدَةٍ فِي الْمُسْأَلِ^(٤)

قَوْلُهُ (مِنْ اِنْتِفَاءِهَا) / أَيْ الِذِي هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ (أَوْ اِنْتِفَاءُ الشَّرْطِ
فَقَطُّ) أَيْ الْمَقَاسُ لِلْأَصْلِ الْمَعْتَرَعِ نَسْبًا (سِوَا سِيَا فِي أَمْثَلَةٍ) سِجٍّ، وَهَذَا
هِيَ^(٥) الْمُرَادَانِ بِقَوْلِهِ يَنْتَعِدُ: (مِنْ^(٦) الْقَسَمِينَ).

(١) نقله عنه كذلك الرماني في «فتح الباني» (ص ٢٧٦)، وأبو هشام في «معاني اللب»
(ص ٣٣٧).

(٢) انظر قول السيكي وولد المصنف في «فتح الموانع» (ص ١٤٨-١٥١).

(٣) وهي قول بشرح (البحر)، (أما مثبته على الأقسام فمحمولة على تعني) (ص ١٣٨).

(٤) سبى هذا في (ص ١٣٨) وما بعده.

(٥) (ص ١٣٨) وما بعده.

(٦) في «فتح» (بعدم) بدل (بعدم) وهو تحريف.

الْبَبَّاقُ (ثُمَّ يَنْتَقِي التَّالِي) أَيْ عِوَضًا (إِنْ نَاسَبَ) الْمُقَدَّمُ، بَأَنَّ مَعَهُ عَقْلًا أَوْ عَدَهُ أَوْ شَيْءًا
(لَمْ يَحْتَفِ لِمَعْدِهِ عِوَضًا كَمَا «لَوْ كَانَ فِيهَا هَذِهِ إِلَّا اللَّهُ» أَيْ عَدَهُ (لَفَسَدَتْ) أَيْ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَفَسَادُهُمَا: أَيْ خُرُوجُهُمَا عَنْ نِظَامِهَا الشَّاهِدِ، مَتَّاسِبٌ
سَعْدَةً لَأَنَّهُ، يَدْعُوهُ لَهُ عَلَى وَفْرِ عِبَادَةِ عِدِّهِ تَعْدِدُ الْحَاكِمِ، مِنْ السَّيِّئِ فِي الشَّيْءِ
وَعَدَهُ لِأَيِّدِي عِدِّهِ، وَهِيَ تَحْتَفِ لِلْعَدِّ فِي تَرْبِطِ لِعِدَادِهِ عِدَّهُ، فَيَسْمَى لِعِدَادِهِ
بِاِنْتِفَاءِ اِتِّعَادِ الْمَقَادِيرِ لَوُحٍّ، يُعْطَرِّقُ الْأَصْلَ فِيهَا، وَهِيَ كَلَّ لِعِدَادِهِ مِنَ الْأَيَّةِ
لِعَكْسِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى سَعْدَةِ اِتِّعَادِ اِنْتِفَاءِ لِعِدَادِهِ، لِأَنَّهُ أَطْهَرُ، (لَا إِنْ خَلَعَهُ)
أَيْ حَلَفَ لِمَعْدِهِ عِوَضًا: أَيْ كَلَّ بِهِ حَلْفٌ فِي تَرْبِطِ شَيْءٍ عِوَضًا، فَلَا يَبْرُمُ اِتِّعَادَهُ
بِأَيِّ (كَقَوْلِكَ) فِي شَيْءٍ «لَوْ كَانَ إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا»، فَالْحَيَوَانُ مَتَّاسِبٌ
بِالْإِنْسَانِ، لِمُؤَمَّرِهِ مَعَهُ عَقْلًا، لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ، وَيَتَعَبَّدُ لِلْإِنْسَانِ فِي تَرْبِطِ حَيَوَانٍ عِوَضًا
كَحَيَوَانٍ، فَلَا يَبْرُمُ اِتِّعَادَهُ لِلْإِنْسَانِ عَنِ شَيْءٍ اِتِّعَادَهُ بِهِ «لَوْ»، اِنْتِفَاءً حَقِيقًا عِوَضًا
لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ حَمَازًا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا. . .

ثَلَاثَةُ قَوْلِهِ (بِنْ مَتَّاسِبٍ) يَعْطِي عِدَّهُ مَعْدَهُ، لِأَنَّ الدَّلَالَ عِدَّهُ، كَمَا مَثَبَهُ عَلَيْهِ الرَّمَاوِيُّ^(١)،
وَلَوْ أُنْزِلَ (إِنْ نَاسَبَ) بِقَوْلِهِ «إِنْ سَاوَاهُ» أَعْطَى عِدَّهُ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بِإِلْحَاقِهِ عَنِ
مَحْمَدٍ «يُعْطَى الْعِدُّ صَهِيبٌ لَوْ لَمْ يَحِبَّ اللَّهُ لَمْ يَمُصَّهُ»^(٢)، أَعْطَى عِدَّهُ أَيْضًا ذَكَرَهُ بِعَدِّ
قَوْلِهِ^(٣): (الْمَقَادِيرُ) نَمَتْ لِمَا اِنْتِفَاءَ اِتِّعَادِهِ.

(١) سورة النساء (٢٢).

(٢) في شرح ألفيته ورقة (١٢٩/١).

(٣) قوله «وَعَدَهُ الْعِدُّ صَهِيبٌ» مشهور عند الأصوليين والعباسيين أنه حديث ولا يعرف عنه محدثين،

وليس له أثر في حال غير واحد منهم، وبمقتضى الأصل لا يغير النظر في الأحاديث

مشهورة لموطي (ص ١٩٦) رقم (٤٢٣)، واكتشف الخفاء في المحفوظ (٢٨٩) رقم ٢٨٣.

(٤) نسخة «ب» (١٠٤/١).

الْبَرِّ أَنَا أَمْثَلُ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ فَهُوَ لَوْ لَمْ يَحْيَ مَا أَكْرَمْتُ، لَوْ حَسِيَ مَا أَهْتِ، لَوْ لَمْ
تَحْيَسِي أَهْتِكَ.

لَمَّا بَيَّنَّاهُ قَوْلُهُ: (نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ فِيهَا) أَيِ وَهُوَ سَدُّ خَوَابِ لَأَسْأَلُ، لَمْ يَطْرُقْ بَرُّ
قَوْلُهُ: (بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ) أَيِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ^(١)

وَيُثَبِّتُ إِنْ لَمْ يُثَافَ، وَنَاسَبَتْ بِالْأَوَّلِ كَـ «لَوْ لَمْ يَحْفَ لَمْ يَغْفِ»،
وَالْمُسَاوَاةُ كَـ «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيَّةً لَمَا حَلَّتْ لِلرَّضَاعِ»

وَيُثَبِّتُ (التالي ينقسم عن حاله، مع انتهاء المقدم بقسميه) (إِنْ لَمْ يَافَ) انتهاء
المقدم، (وَنَاسَبَتْ) ساءه، (بِأَوَّلِ) كَلَوْ لَمْ يَحْفَ لَمْ يَغْفِ (المعنى) (المأخوذ من قول
عمر بن عبد العزيز، وقيل لبي^(٢) «نعم العبد صهيح لو لم يحف الله لم يغف» رب عدم
الخوف، وهو بخوف المقدم يوافق، فيرتب عليه أصاب في قصده، والمعنى أَنَّهُ لَا
يعصى الله تعالى مطلقاً أَيْ لَا مَعَ خَوْفٍ، وَهُوَ صَاحِرٌ، وَلَا مَعَ انْتِدَالِهِ، إِحْلَالُهُ
يعان عن أن يعصيه، وقد اجتمع فيه خوف وإحلال رضي الله تعالى عنه

ثَلَاثَةُ قُوَى (بقسميه) أَيْ الثَّبَتُ وَالْمَعْنَى قُوَى ((بِالْخَوْفِ))^(١) مَعْلُومٌ
((بِالنَّاسِبِ))^(٢) قُوَى (في قصوره) أَيْ قَصْدُ الْمَرْبِ الدَّلَّ عَلَيْهِ (وَرُبَّ)،
وَمِثْلُهُ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ^(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَسْمَفْتُهُمْ
لَتَوَلَّوْا﴾^(٤) آيَةِ، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ عَزِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرٌ لَأَسْمَفْتُهُمْ﴾^(٥) لَيْسَ
قِيَاسًا اقْتِرَانِيًّا^(٦)، وَإِنْ كَانَ بِصُورَتِهِ، وَإِلَّا لَأَنْتَجَ «لَوْ عَلِمَ فِيهِمْ خَيْرٌ لَتَوَلَّوْا»
وَهُوَ مَحَالٌ، بِذَلِكَ عَلِمَ [اللَّهُ] فِيهِمْ خَيْرًا لَمْ يَتَوَلَّوْا لِمَ أَفْتَلَوْا،

(١) فِي الْأَصْلِ (بِالْخَوْفِ) وَهُوَ تَخَوُّفٌ، وَالثَّبَتُ مِنْ «ثَبَتَ» وَبَرَجَ لِلْحَقِّ

(٢) فِي الْأَصْلِ «نَاسَبَتْ» بِالنَّاسِبِ، وَالثَّبَتُ مِنْ «ثَبَتَ» وَنَاسَبَتْ «نَاسَبَتْ» (٣٥٦)

(٣) مَعْنَى «مَعْنَى» مِنْ «ثَبَتَ» وَالثَّبَتُ مِنْ «ثَبَتَ» وَنَاسَبَتْ «نَاسَبَتْ» (٣٥٦)

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: (٢٤٣).

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: (٢٤٣).

(٦) الْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيُّ: هُوَ مَا ذَكَرْتُ فِيهِ النَتِيجَةَ بِرَدِّهَا، دُونَ هِئَنَ، مَثَلُ: «كَانَ إِنْسَانٌ حَيَوَانٌ، وَكَانَ
حَيَوَانٌ جَسْمٌ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ جَسْمٌ» فَالنَتِيجَةُ مَذْكُورَةٌ فِي التَّعْيِينِ بِإِدْبَارِ «أَيِ حَيَوَانٍ» لَا
بِهَيْئَتِهَا وَهَيْئَتِهَا، لِنَصْعَةِ هِيَ خِلَافُ التَّرَكُّبِ الْمَطْرُوحِ الشَّمْعَةِ فِي الْمَطْرُوحِ (٦٠)

(٧) يَدَّ مِنْ «ج»

(١) أَيْ لَدُنْكَ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ (لَحْيٍ) أَعْلَانِيَةً أَرْبَعَةً، وَذَكَرَ فِيهَا الْمَصْفُوحَ وَحْدَهُ وَهِيَ
مِثَالُ الْمُنْثَنِّ «لَوْ كَانَ نَسَبٌ كَانَ حَيَوَانٌ» وَهِيَ ذَكَرَ الشَّارِحُ هِيَ مِثَالُ الْمَصْفُوحِ وَهِيَ
بَعْنَى مَا أَكْرَمْتُكَ وَمِثَالُ قَوْلِ الْأَوَّلِ مِثْلُ دُونَ ثَانِي وَهُوَ: «لَوْ حَسِيَ مَا أَهْتِ» مَا أَهْتِ لَكَ وَمِثَالُ
قَوْلِ الْأَوَّلِ مِثْلُ دُونَ ثَانِي وَهُوَ: «لَوْ تَحْيَسِي أَهْتِكَ» أَنْتَظِرُ حَلِيلَةَ لَيْلِي (١/٣٥٦).

والصريح وهذا الأثر أو الحديث المشهور بين النعماء، قال أخو المصنف - كعب بن المحرثين - : إنه لم يجده في شيء من كتب الحديث بعد الفحص الشديد. (أو) مساواة كقولهم تكن ربيبة لما حلت للرضاع^(١)، وجود من فيه^(٢) في ذم - بصم بهمة - سب أم سلمة في هذا، فإنه تحدث لئلا، أنه يريد أن يسكنها : وإنما لو لم تكن ربيبة في حجري ما حلت لي، إنما لانه أخيه من الرضاعة^(٣)، روه للحدث. سب عدم جنبه عن عدم كونه سبه، المين بكونها ابنة أخيه الرضاع، المناسب هو له شرعاً.

مطوية فالمراد أن عدم عنه احرام، سب^(٤) عدم لاسيخ، وقوله : «ولو أشعقتم لتؤكلوا» كلام متناف عن طريقه، غير أن عبد الله يعصه، والمعنى أن الذي حاصل بتقدير لاسيخ فكيف تتقدم عدمه، ذلك ذلك السعد بغيره في لفظ^(٥) مع ربه، وقوله : (قال أخو المصنف) في الشرح به ليس في شرح تلخيص^(٦)، قوله : (المين بكونها ابنة أخيه الرضاع) بحث - عدم [كونها ربيبة]، وقوله (المناسب) بحث به أيضاً، أو لكونها ابنة أخيه الرضاع^(٧)، د فراء منهى واحد، وقوله (هو)^(٨) أي عدم جنبه، وقوله (له) أي لعدم كونه ربيبة

- (١) أخرجه بخاري في صحيحه كتاب النكاح، باب إزانتهم بغير إيمانهم، (١٧٢٩) ربه (٥١٠١)، ومسلم في صحيحه كتاب الرضاع، باب عرسه ربيبة (٢٧٨، ٩) رقم (١٤٤٩)
- (٢) في الأصل (سب)، وثبت من (سب)، ومع (والسب) (٣٥٧، ١) حيث يدل كلام شيخ زكريا كما أثبت
- (٣) انظر ما ذكره التتاراني في موطأه في الموطأ (ص ١٧٠)
- (٤) يسمى عروس الأفراح في شرح التلخيص (٧٩، ٢)
- (٥) في (ب) : (هي)

فيترتب أيضاً في فصله عن كونها ربيبة، المقاد بلوا، المناسب هو له شرعاً، كمناسبه للأول، سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع، والمعنى : أنها لا تخل لي أصلاً، لأن بها وصفين أو أفراد كل منها حرمت له : كونها ربيبة، وكونها ابنة أخيه من الرضاع. وسب، حيث حدث لما قام عنده، ما أدته كحده. حد ب ب كان جنبه من حصنته^(١)، وقوله (في حجري) على وفق الآية، وقد تقدم الكلام فيه، وجمع بين ما تقدم في سبه من أنه د، و ب في سبه عهد^(٢)، سب سبي بزه سبي رسول الله ﷺ سب و ب لا تركوا عليكم الله أعلم ما هل البرمكم^(٣)، بأن ما سب من قبل تنعير

عنه أو لكونها^(٤)، سب حي الرضاع، لذت وب تغز عدم أن المناسب بحث حا على غير ما هو له، وقوله (سب) أي عدم^(٥) جنبه، وقوله (المقاد) مع (لكونها ربيبة)، وكذا قوله (المناسب) قوله : (ويجمع بين ما تقدم في اسمها) الخ سب عن أن يسمى لاسيخ واحد، وليس كذلك، فإن لأم سمة^(٦)

- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألقاب، باب استحباب تغيير الأسماء، صحيح بن حسن.
- (٢) (٢١٩٧) رقم (٣١٤٢)، مع سوري وغيره
- (٣) في الأصل (كوب)، وثبت من (سب)
- (٤) سبه (ب) [١٠٤] ع
- (٥) هو أم المؤمنين هذبت أي ابنة حده من أبيه، والمحرومة، وثبت سبه من أبي سبه، وحدث مع أبي سبه ابن اخته محترق، وبعد وفاة زوجها، سبه سبه، وروجه سول الله ﷺ، سبه سبه سبه ٦١ هـ، و٥٩ هـ، وهي آخر إسماء المؤمنين ربه نظر برحمة في (أند بعده) (٣٢٩، ٧)، و (الإصباح) (٤٠٤، ٨)

الطائفة من [أبي] ^(١) سلمة أبي ربيب ^(٢) وودعه ^(٣) . كما ذكره مذهبي ^(٤) . وسيد الناس (٦/٧) .

(١) في الأصل (ي) وهو تحريف، والتبت في «هـ» وأبوسلمة هو: الصحابي الحليل أبوسلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن عكرم المخزومي، أحد السابقين إلى الإسلام، اسمه، أمه الله، ثم بنت عبد المطلب بن هاشم، وهواشمة بنت أبيي ﷺ، حاصر إلى أخوته من امرأته ثم سلمته عام ثمان هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا، ورحل حرا ثانيا، ثم انقضت فوات ثمسة ثلاث من الغزاة، انظر حديث: «أشد المصطفى» (١٨٦/٦).

(٢) هي ربيب بنت أبي سلمة بن عبد الله بن عبد الأسد بن عمرو بن خروم المصرمه .
 رسول الله ﷺ أمها أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها . يقال : ولدت بأرض الحبشة كان
 اسمها برة ، فسماها النبي ﷺ ربيب . انظر ترجمتها في "أسد الغابة" (١٣٢/٧) رقم (١٦٩٦) ،
 والإحابة (٨/ ١٦٠) رقم (١١٢٤)

(٣) هي دُرَّة بنت أبي سلمة بن عبد الله بن عبد الأسد القرشي المحرومة، لم أر سوى ذكر اسمها، وقتلتها التي أوردوا الشارح (المحلي)، انظر ترجمتها في: «أسد العامة» (١٠/٧) رقم ٦٩٠١، والإصابة: (١٢٦/٨) رقم ١١١٥٣.

(٤) هو العلامة الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني النعماني، ولد سنة ٧٧٣ هـ، اعتنى بحفظ الأحاديث، رحل في السفر في السنة ٨٠٠ هـ، عاصر أعجوبة عصره، حتى غلبت روح الإسلام، به تصفية كثير من مشهوره من أئمة الإسلام، صرح أحلام الخلد به، يمتاز الاعتدال وغيرها كثير توفي سنة ٨٤٨ هـ، انظر سيره في طبقات الشافعية، لأبي السكيك (٩/ ٦١٥)، فصولات النعماني (٦٦٦).

(٥) ذكره الذهبي في كتابه السير النبوية (ملحق بمر أعلام النبلاء): (١/٤٦٦)

(٦) هو العلامة أولفغ بكمة بن محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى المصري الأندلسي لإشبيل مصري شافعي، كان إماماً محدثاً حافظاً مؤرخاً فقيهاً أدبياً، من مصنفاته: *حيك* *الأثر في السير*، وقطعه من شرح *البرهاني* وغيرهما، توفي سنة ٧٢٤ هـ، انظر ترجمته في *الوالي بالبحر* (١، ٢٩٩)، والشذرات (٨، ١٩٨).

(٧) ذكره بن عبد الله بن مكي في كتابه معجم الأئمة في القرنين (٢٠٣/٢)

الثانية وغيرهما^(١١)، ونقله النووي في هديه^(١٢) في ترجمته أم سلمة عن أبي سعيد^(١٣)،
مع ذكر أن زينب أمّ من ذرية^(١٤)

(۱) هر چه که در این کتاب (۱۷۵)

(٢) «نظم نهدب الأسماء واللغات» (١٣٦١)

(٣١) هو لسلامة محمد بن سعد بن عبيد الزهري هو لأبهم الزهري، كتابه الواقدي كتاب عتيق ثقة حافظاً مزحاجاً، وكان من أهل الفصل والعمد، من مصنفاته الطبقات الكبرى، توفي سنة ٢٣١ هـ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٥/ ٣٢١)، ونبات لأعيان (٤/ ٣٥١)

(٤) انظر: «تصانيف ابن سعد» في سيرة أم سلمة - رضى الله عنها - (٨ - ٨٧)

(3) ما معروفات ما قبل من ا ح ا

لَهُنَّ أَوِ الْأَدُونُ ، كَقَوْلِكَ : لَوْ انْتَعَتْ أَخُوَةُ السَّبِّ لَمَا حَلَّتْ لِلرُّضَاعِ .

لَا تَنْتَعِ

الرجح لأنه كما قال : «م تحدد حده فيما يستشهد به من الذأ أو غيره» ، ولكنه عبر خارج عن أصوليه ، ولو قال بدل (المساواة) : «المساوي» ، لكان أنسب بقسميه ، وير سقط لأنه ما في الموضعين ، لوافق الاستعمال الكثير مع الاختصار ، وقد تحدث له في ذكر من لا يمتنع عن الرضاع ، عن خلاف لأصل فيها . أمّا أمته بقية أقسام هذا القسم فحوا : «لو كنت ربي لأنتى عنيك» : أي فيني مع عدم الإجماع من باب أولى . «لو كنت عدياً لرب لا عطاء» : أي معطيه مع سنون من باب أولى . «ولو أنما في الأرض من شجر أقترب» : أي «ما بقدت كلمت أقترب» (٣) : أي فيما تنفد ، مع انتفاء ما ذكر من باب أولى .

حده (أو) لا تحرم عنيك . مع أنها منها من برضاع ، وأنها من نسب تحرم عنيك . لأنها (أم) (١) بنت أم موهوبة بنت قومه (كقولك كذا في الموضعين) إشارة إلى قوله أولاً (٢) (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) . وقومه نسباً : (كقولك لو انتعت أخوة السبب لما حلّت) قوله : (لوافق) (٣) الاستعمال الكثير) أي في ترك اللام من جواب .

(١) قاله في «مع المواجه» (ص ١٥٤)

(٢) سورة لقمان : (٢٧) .

(٣) سورة لقمان : (٢٧) .

(٤) زيادة من «رجح» والمقصود من قوله (باللفظ) أي حديثه . يقال برع برعاً مبرعاً مبرعاً

«المصباح المنير» (ص ٢٣٦) . والقاموس المفهني للأستاذ صفدي أبو حبيب (ص ٣٥٨)

(٥) في الأصل ، «فيه» : (إنا) وهو تحريف ، والمثبت من «رجح» وهو الصواب ، لأن حديثك إنما أمّ بظنك ، ولولم تكن أمّ بظنك فهي زوجة أبنتك . والله أعلم .

(٦) في «د» : [أولاً] . وهو تحريفه .

(٧) في «ج» : (كترافق)

الرجح (أو الأدون ، كقولك) فيس عرص عنيك بكاحها (لو انتعت أخوة السبب) سي وبسها (لما حلّت) أي (للرضاع) سبي وبسها بالأخوة . وهذا لما لا يوافق سبب على المصنف سهواً ، وصوابه يكون للأدون . لو انتعت حواء لرضع ما حب بدست ، رتب عدم حنث على عدم أحوب من لرضع . المبين بأخوتها من السبب . المناسب هو لها شرعاً ، فيترتب أيضاً في قصده على حبوب من لرضع . بقاده سوا ، المناسب هو لها شرعاً ، لكن دون مناسبه للأدون ، لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب ، ولمعى أنها لا عن بي أصلاً . لا يرب ويضمن بوسه دني منهي حرمت به : أحوب من السبب ، وأخوتها من لرضع . وسهول : (ج) : (ج) كذا في الموضعين .

ملحظة [عونه : (المبين بأخوتها من السبب)] (١) بعد عدم أحوب . وكذا عونه (المناسب) ويجوز جعله بعد لأخوتها من السبب نظير ما مر ، وقوله (هو) ي عدم حلّها . [وقوله (لها) أي لأخوتها من السبب . وقوله (فيترتب) أي عدم حلّها] (٢) ، وقوله (لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب) أي لأن يحرم بالنسب ما (٣) لا يحرم بالرضاع (٤) ، كاجنية أرضعت فانفلتت . . .

(١) ما بين معقوفتين ساقط من «ج» .

(٢) (أي) : ساقطة من «ج»

(٣) ما بين معقوفتين ساقط من «ب» .

(٤) في «ب» : «ج» : (منقذ)

(٥) ولي الحديث : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب ، والرضاع المستفيض (٣٦١/٥) رقم ٢٦٤٥ ، عن ابن عباس .

الناحية [بو] ^(١١) المقى قوله: (أقام هذا القسم) أي يدي هو ائتماء اشرط فقط
لشمل للمناسب الأول ^(١٢) ولو ساوي والأدون، وإن كانت الأمثلة المذكورة
من المناسب الأول ^(١٣)

لَتَمَنِّي وَلَتَمَنِّي، وَالْعَرَضِ، وَالتَّخْفِيفِ، وَالتَّقْلِيلِ نَحْوُ: «وَلَوْ يَطْلُبُ
مَحْرَقٌ».

الفتح (وترد) لو (للتمني والعرض والتخفيف)، فينصب المصدر بعد الفاء في جوابها
لذلك بأن المصدرية نحو: «لو سأسي فتحدثني»، لو تزل عدي فتصيب حيزي، لو
تأمر مضاع ومن الأول: «فلو أن لنا كرة فتكون من الأوليين» ^(١٤)، أي ليس لنا
وتشارك الثلاثة في الطلب، وهو في التخفيف نحو: وفي العرض ليس، وفي
التمني لا لا طمع في وقوعه.

لَتَمَنِّي قوله: (وترد) لو (للتمني) ^(١٥) الخ، [و] ^(١٦) ترد ^(١٧) أيضًا مصدرية ^(١٨) نحو:
«يؤذ أخذهم يؤذعمر» ^(١٩).

قوله: (في جوابها) متعلق بـ (ينصب) أي ينصب المضارع في جواب «لو»
لذلك، أي لأجل كل من التمني والعرض والتخفيف.

(١) سورة الشعراء: (١٠٢).

(٢) نسخة (ب): (١٠٥/س).

(٣) بحر السبب، (٢٨٣)، والاعتناء (١٢٣٥)، والاعتناء (١٢٨٦/٢)، والاعتناء (١٢٨٦/٢).

بديهي (ص ٢٨٨)، والمعنى السبب (ص ٣٥١-٣٥٢).

(٤) زيادة من أ. ح.

(٥) (ترد) ساقطة من أ. ح.

(٦) انظر اشرح الكافية الشافية (١٢٣٠٢)، والمعنى بديهي (ص ٢٨٧)، والمعنى السبب

(ص ٣٥٩-٣٥٠)، والاعتناء (١٢٨٨).

(٧) سورة البقرة (٩٦).

(١) زيادة من (ب)، د. ح.

(٢) في (ب)، (الأول).

(٣) ما بين معقودين ساقط من نسخة الأصل، وثابت في (ب)، د. ح.

[مَعْنَى «لُنْ»]

لُتْنُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ: «لُنْ»: خَرَفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، وَلَا تُكَيِّدُ
تَوْكِيدَ النِّفْيِ، وَلَا تَأْيِيدَهُ، خِلَافًا لِنِ زَعْمِهِ ٠٠٠

الثنى والعشرون: لن: حرف نفي ونصب واستقبال بمصرع، (ولا تكيد
النفي ولا تأييده، خلافاً لى زعمه) أي زعم إحداهما ذكره كالزحسري. فربما في
الاعتقيل كالكشاف: «هي تأكيد نفي المستعمل، وفي الأمودج: «لنفي
المستقبل على التأييد»، وفي بعض نسخه: «علن التأكيده» وتأييد هاية
تكيد، وهو فيه إذ نفس سمي قبل في الكشاف مفرق «فقولت من أقيم
مؤكد، بخلاف لا أقيم، كما في إني مقيم، وأنا مقيم، ٠٠٠

ص ٣: (وهو) أي أساسه. قد عطف النفي به بعد يوم أو نحو ذلك
فأداه كلامه بعد قوله «لُنْ» قال غيره: أي أس عصبور، وس
هشام^(٦) وغيرهما^(٧). قوله: (وقد نقل التأييد) الخ، تصریح به يؤخذ من
قوله قبل (كالزحسري).

والقول (نحو) حدث: «تصدقوا (ولو بظلف محرق)» كذا، وادع لمصرع
وغيره، وهو بمعنى رواية السائبى وغيره^(١) «ادعوا السائل ولو بظلف محرق».
وفي رواية «ولو بظلف» وأفراد ترد بالعضء... لمسى تصدق به من
كثير أو قليل، وسويع في نفعه بن نصف مثلاً، فربما خبر من عدم، وهو
يكسر الظاء المعجمة، للبقر والعم، كالحافر للفرس، واخلف للحمل، وقد
بالأحرار أي لشئ. كما قد عده به، لأن سى، قد لا يجد، قد يسه
أخذه، فلا يتفجع به، بخلاف المشوي.

لُتْنُ ٠٠٠

- (١) انظر رأي الزحسري في الفصل (ص ٣٦٥)، والكشاف (١/ ٢٢٢)، و (٣/ ١٥٤)
- (٢) انظر متن الأمودج للزحسري (ص ٧).
- (٣) انظر معاني حرف (لى) في: البحر (٢/ ٢٩٨)، والنصب (١/ ٢٨٣)، والاعتق (٢/ ٢٣٥).
- والارتشاف (٤/ ١٦٤٤)، واجين الفاني (ص ٢٧٠)، ومعنى النيب (ص ٣٧٣)
- (٤) في الأصل، «يب» (كنا)، والثبت من «ج»، وشرح المعنى
- (٥) نقله عنه أبوحيان في الارتشاف (٤/ ١٦٤٤)
- (٦) انظر معاني النيب (ص ٣٧٤)
- (٧) كذا في: وال كنى واسم طر انظر حنى ندى (ص ٢٧٠)، البحر (٢/ ٢٩٨)،
الاعتق (٢/ ٢٣٥)

- (١) أخرجه سيباني في سه. كتاب بركه. باب «لُتْنُ» (٥/ ٨٦) هم (٢٥٦٤)، و...
في سه. كتاب بركه. باب «لُتْنُ» (٣/ ١٢٦) هم (١٦٦٧)، وانه مدني في سه
كتاب بركه. باب ما جاء في حر سائل (٣/ ٣٣)، هم (٦٦٥)، وأحد في سه
(٣٨٣/ ٦)، وصححه سيباني في «جامع بصير» (١/ ٥٠٨)، هم (٤١٧٥)

الْبَيْتِ وَقَوْلُكَ فِي شَيْءٍ: لَمْ أَفْعَلْهُ، مُؤَكَّدٌ عَلَى وَجْهِ التَّائِيدِ، كَقَوْلِكَ: لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا. وَالْمَعْنَى أَنَّ فَعْلَهُ بِمَا فِي حَالِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا﴾^(١). أَيْ خَلْقَهُ مِنْ الْأَصْنَمِ مُسْتَحِيلٌ مِمَّا لَا حَوَاطِمَ لَهُ. وَفِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (رَعْمَهُ) تَضْعِيفٌ لَهُ، لَمَّا قَالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَاعْتِمَادُهُ لِتَأْيِيدِ تَبَيُّنِ نَدْبِهَا، وَغَرِّهَا، وَبَحْرِ: ﴿وَلَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٢) مِنْ حَارِجٍ، كَمَا فِي ﴿وَلَنْ يَنْصَوِّهُ أَبَدًا﴾^(٣)، وَكَوْنِ أَيْدَائِهِ لِلتَّائِيدِ - كَمَا قُلَّ خِلَافُ عَدُوِّهِ - وَقَدْ مَقَّلَ التَّائِيدَ عَنْ عَدُوِّهِ لِيُحْمِلَ، وَوَاقِفُهُ لِيُؤَكِّدَ كَثْرَتَهُ، حَتَّى قُلَّ بَعْضُهُمْ بِإِسْمِهِ مَكْرَهُهُ، لَا تَأْيِيدَ فَصْعًا فِيهِ إِذَا قَيَّدَ أَيْدِيَهُ بِحَرْفٍ: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَةً أَلْيَوْمَ بَسْمًا﴾^(٤)

لِلشَّيْءِ

لِلشَّيْءِ وَتَرَدُّ لِلدُّعَاءِ: وَفَاقًا لِابْنِ عُصْفُورٍ.

الْبَيْتِ (وَتَرَدُّ لِلدُّعَاءِ وَفَاقًا لِابْنِ عُصْفُورٍ)^(١) كَقَوْلِهِ^(٢):

لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا تَرَالُ سِتْ لَكُمْ حَالًا حُلُودِ الْجِبَالِ

وَإِنْ مَالِكٌ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤) لَمْ يَشْتَبُو ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا حَقَّةَ فِي السَّبِّ، لَا احْتِمَالَ أَنَّ يَكُونَ حَرْفًا وَفِيهِ بُعْدٌ

حَتَّى يَهْبِيَهُ^(٥) (وَفِيهِ بُعْدٌ): لَنْ لَا تَنْسِيَ سَابِقَهُ، وَلَنْ لَا تَنْسِيَ سَابِقَهُ، لَكُونَهُ دُعَاءٌ، وَعَقِبَ لِإِبْشَاءٍ عَلَى لِإِبْشَاءٍ هُوَ الْمَسَابِقُ وَالْأَسْبَاقُ^(٦)

(١) عَنْهُ عَنِ ابْنِ جَدَّانٍ: لَا شَأْنَ (٢١٦٤٤)

(٢) أَيْدِيَهُمْ مِنْ حَقِّفَ وَهِيَ الْأَعْيُنُ الْمَسْدُودَةُ (وَلِي دِيوَانِهِ الْهَيْمُ) بَدَلُ (لَكُمْ) أَنْطَرُ (٢٤٥) لَا عَشْرًا (٢٤٥)

(٣) الْمَدْرَسَةُ (١٤٤٤)، وَالْإِسْمَاءُ بِدَرْكِي (٢٨٥)

(٤) بَعْدَ (١٦٤٤) (١٦٤٤)

(٥) بَعْدَ (١٦٤٤) (١٦٤٤)، وَحَاشِيَةُ السَّيِّدِ (٣٦٩، ١)

(١) سُورَةُ الْخُشْعِ، (٧٣)

(٢) سُورَةُ الْخُشْعِ، (٤٧)

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، (٩٥)

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ، (٢٦)

الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: «مَا»: تُرِدُ اسْمِيَّةً، وَحَرْفِيَّةً، مُوصُولَةً، وَنَكْرَةً مُوصُوفَةً، وَلِلتَّعْجُبِ، وَاسْتِفْهَامِيَّةً، وَشَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً، وَمَصْدَرِيَّةً كَذَلِكَ، وَنَافِيَّةً، وَزَائِدَةً كَافَّةً، وَغَيْرَ كَافَةٍ

الثالث والعشرون: ما: ترد اسمية وحرفية، ولا اسمية (د موصولة) بحر «ما عندك ينفذ وما عند الله باق» في من (ونكرة موصوفة) بحر مررب سا معجبات، أي بني، وللتعجب بحر م حسن بد، فمكرة تامة متدا، ما بعد ما ح د، (واستفهامية) بحر «فَمَا خَطْبُكُمْ؟» (١٦) أو شأكم (وشريطة زمانية) بحر «فَمَا تَسْتَفْتُوا نَحْمَ فَاتْتَفِتُوا هُمْ» (١٧) أي استفتيواهم بهذه استفهامكم، (وغير زمانية) بحر «وما تفعلوا من خير يقلم الله» (١٨)

الخامسة قوله: (فما مكرة تامة) إشارة إلى قول المصنف (وللتعجب)، فله لبقوله: (موصوفة)، لكن لا يحصر غناها في التعجب، بل تأتي في الاستفهامية والشريطة الآتين، وفي ما معهم وليس بحر. «إن تُلُوا أَلَصِدَّ قَلَّتْ قِيَعِي مَا هِيَ» (١٩).

(١) سورة النحل (٩٦)

(٢) سورة الحجر (٥٧)

(٣) سورة التوبة (٧)

(٤) سورة البقرة: (١٩٧)

(٥) انظر معاني (ب) في الجزء (٣٠٢/٢)، واستيفه (٢٨٥/١)، واللمعة (٢٣٧/١)، وهي اندى (ص ٣٢٢)، ومعني تليبه (ص ٣٩٠)

(٦) سورة غرة (٧٧)

شرح (و) حرفية (د مصلرية) أي زمانية بحر «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» أي مدة مستطعكم، وعبارة بحر «فَدُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ» أي نسيتكم (زمانية) عاملة بحر «ما هذا بَشَرًا» (٢٠)، وغير عاملة بحر: «وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا لِنُفْسِكُمْ وَوَجْهِ اللَّهِ» (٢١) (وزائدة كافة) من عمل لرفع بحر قبل يوم الوصال. و لرفع، نصب بحر «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ» (٢٢) أو بحر: من دام الوصال، (وغير كافة) ..

خامسة ما بعد ما ح د: «لَا تَشْرِكْ بِهِ» موصولة عن ميمير، أي مع ثبت هي: في ابتداءه، وفي لمادة في (إحسان عن أحد، بالكثرة) من «فعل (تأنيده)» بحر «فإن يدعي أن يكذب في إله من مراكبه في مخلوق من أمر هو» (٢٣).

(١٦) سورة النحل (٩٦)

(١٧) سورة الحجر (٥٧)

(١٨) سورة التوبة (٧)

(١٩) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٠) سورة البقرة (١٩٧)

(٢١) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٢) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٣) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٤) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٥) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٦) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٧) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٨) سورة البقرة (١٩٧)

(٢٩) سورة البقرة (١٩٧)

[معانی «مِنْ»]

مِنْ الرَّامِعِ وَالْعِشْرُونَ : اِمِنْ :

شرح (الرابع والعشرون : من) بكر الميم .

نفسه (من تكسر الميم) ذكره ثلاثة عشر معني. و. دعب سر هشام^(٢١)
نفسه أحدهما: نقلاً^(٢٢) عن جمع مرادفة (ربما)^(٢٣) إذا اتصلت بـ «أما»
كقوله^(٢٤):

وإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ خَرَّةً عَلَى رَأْسِهِ نَلْقَى السَّادَ مِنَ الْعَم

ثم نظر فيه بأن الظاهر أنها فيه ابتدائية ، وما مصدرية ، وأتم جعلوا كأنه حقوقاً من الضرب ، مثل «خلق الإنسان من عَصَلٍ»^(٦٦) ، وكان المصنف تركه لسبب ثانيتها : تأكيد العموم^(٦٧) ، نحو : ما جاءني من أحد أو من ديار ، فإن أحداً ودياراً شيئاً عموم .

(١) انظر معاني (ج) في: الزبدان، لإمام الحرمين (١/١٩١ طبع ١٩١٠)، والناصح (١/٣٤٤) ص ١٠٠، ص ١٠٠ (٣٤٤)، وسيف (١/٢٨٧) والفتاوى (٢/٢٤٠)، والذريعة (١/١١٥)، وسيف وسحر (٢/٨٢) والذريعة (٢/٢٦٨)، ومعاني اللب (ص ٤١٩) وفتح يد (ص ٣٨).

(٦) انظر: ماضي الحبيب (ص ٤٢٤)

(٣) في ٥٠٠ : (نصلاً)، هو غريب

(٤) في الأصل زيادة (قوله) هكذا: (قوله) (ربنا)، وهو خطأ. ومصدره، (٤٤) هـ.
 (٥) البيت من الطويل، وهو لا يـ حجة الحميري (الشمس بن نعيم)، وهو في كتاب سديـ
 (٦) (١٥٦/٢)، وهو نسخة (٢٨٤/٢)، وعزاد نالكش سيد اعموم، وبصر اشرح شوهد
 المتن (٢٢/٢) (٢٢/٢)

(٦) سورة الأنعام: (٢٧).

(٧) نظر المصنف عليه السلام (ج ١ ص ١٢٢)

عوضاً بحو فعل هذا إما لا، أي أب كنت لا تفعل غيره، في عوض عن
كُنت، أدمم فيها التوّن للمقارب، وحذف النفي للعلم به، وغير عوض
ببتأكد، بحو ﴿فَصَارَ خُفَّوْنَ مِنْ اللَّهِ لَسْتُ لَهُمْ﴾، ولا بـ حـ

لثبوت الكتمان، فما عدا الأكثر^{٦٥} كبرية منه يسمى شياً...، فاستدل في محله خوفاً
مهما جعل بكثرة كذبه، كما جعل منها. ثم قال في معنى «خلق الإنسان
من عَجَلٍ»^(٦٦)، قوله: «عَوْضاً»^(٦٧) يعني^(٦٨) ما عوضني بعد «إن» المكسورة، نحو
وقد مثلي ما سحر. «فمن هذا ما لا»، يعني: ما عدا ذلك، فموجّه، نحو
«أما أنت منطلقاً انطلقت»، ف«أما» عوض عن اللام، وكان، والأصل
«انطلق لأن كنت مضيقاً» فبذلك المعنى لا يلاحظ. ثم راجعنا كلام
وكان بالاحتصار، وعوض رعيها، أي: من بعض قصص...، دعيت التوبة في
الميم للتقارب^(٦٩).

(۱) مسودہ آف اعمار : (۱۵۹)۔

(٢) انظر: مقتضى اللبيب: (ص ٩٢).

(٣) - من أجل أن يكون

(١) سورة الفاتحة [١-٥]

(۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰) (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰) (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰) (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰) (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰) (۱۵۱) (۱۵۲) (۱۵۳) (۱۵۴) (۱۵۵) (۱۵۶) (۱۵۷) (۱۵۸) (۱۵۹) (۱۶۰) (۱۶۱) (۱۶۲) (۱۶۳) (۱۶۴) (۱۶۵) (۱۶۶) (۱۶۷) (۱۶۸) (۱۶۹) (۱۷۰) (۱۷۱) (۱۷۲) (۱۷۳) (۱۷۴) (۱۷۵) (۱۷۶) (۱۷۷) (۱۷۸) (۱۷۹) (۱۸۰) (۱۸۱) (۱۸۲) (۱۸۳) (۱۸۴) (۱۸۵) (۱۸۶) (۱۸۷) (۱۸۸) (۱۸۹) (۱۹۰) (۱۹۱) (۱۹۲) (۱۹۳) (۱۹۴) (۱۹۵) (۱۹۶) (۱۹۷) (۱۹۸) (۱۹۹) (۲۰۰) (۲۰۱) (۲۰۲) (۲۰۳) (۲۰۴) (۲۰۵) (۲۰۶) (۲۰۷) (۲۰۸) (۲۰۹) (۲۱۰) (۲۱۱) (۲۱۲) (۲۱۳) (۲۱۴) (۲۱۵) (۲۱۶) (۲۱۷) (۲۱۸) (۲۱۹) (۲۲۰) (۲۲۱) (۲۲۲) (۲۲۳) (۲۲۴) (۲۲۵) (۲۲۶) (۲۲۷) (۲۲۸) (۲۲۹) (۲۳۰) (۲۳۱) (۲۳۲) (۲۳۳) (۲۳۴) (۲۳۵) (۲۳۶) (۲۳۷) (۲۳۸) (۲۳۹) (۲۴۰) (۲۴۱) (۲۴۲) (۲۴۳) (۲۴۴) (۲۴۵) (۲۴۶) (۲۴۷) (۲۴۸) (۲۴۹) (۲۵۰) (۲۵۱) (۲۵۲) (۲۵۳) (۲۵۴) (۲۵۵) (۲۵۶) (۲۵۷) (۲۵۸) (۲۵۹) (۲۶۰) (۲۶۱) (۲۶۲) (۲۶۳) (۲۶۴) (۲۶۵) (۲۶۶) (۲۶۷) (۲۶۸) (۲۶۹) (۲۷۰) (۲۷۱) (۲۷۲) (۲۷۳) (۲۷۴) (۲۷۵) (۲۷۶) (۲۷۷) (۲۷۸) (۲۷۹) (۲۸۰) (۲۸۱) (۲۸۲) (۲۸۳) (۲۸۴) (۲۸۵) (۲۸۶) (۲۸۷) (۲۸۸) (۲۸۹) (۲۹۰) (۲۹۱) (۲۹۲) (۲۹۳) (۲۹۴) (۲۹۵) (۲۹۶) (۲۹۷) (۲۹۸) (۲۹۹) (۳۰۰) (۳۰۱) (۳۰۲) (۳۰۳) (۳۰۴) (۳۰۵) (۳۰۶) (۳۰۷) (۳۰۸) (۳۰۹) (۳۱۰) (۳۱۱) (۳۱۲) (۳۱۳) (۳۱۴) (۳۱۵) (۳۱۶) (۳۱۷) (۳۱۸) (۳۱۹) (۳۲۰) (۳۲۱) (۳۲۲) (۳۲۳) (۳۲۴) (۳۲۵) (۳۲۶) (۳۲۷) (۳۲۸) (۳۲۹) (۳۳۰) (۳۳۱) (۳۳۲) (۳۳۳) (۳۳۴) (۳۳۵) (۳۳۶) (۳۳۷) (۳۳۸) (۳۳۹) (۳۴۰) (۳۴۱) (۳۴۲) (۳۴۳) (۳۴۴) (۳۴۵) (۳۴۶) (۳۴۷) (۳۴۸) (۳۴۹) (۳۵۰) (۳۵۱) (۳۵۲) (۳۵۳) (۳۵۴) (۳۵۵) (۳۵۶) (۳۵۷) (۳۵۸) (۳۵۹) (۳۶۰) (۳۶۱) (۳۶۲) (۳۶۳) (۳۶۴) (۳۶۵) (۳۶۶) (۳۶۷) (۳۶۸) (۳۶۹) (۳۷۰) (۳۷۱) (۳۷۲) (۳۷۳) (۳۷۴) (۳۷۵) (۳۷۶) (۳۷۷) (۳۷۸) (۳۷۹) (۳۸۰) (۳۸۱) (۳۸۲) (۳۸۳) (۳۸۴) (۳۸۵) (۳۸۶) (۳۸۷) (۳۸۸) (۳۸۹) (۳۹۰) (۳۹۱) (۳۹۲) (۳۹۳) (۳۹۴) (۳۹۵) (۳۹۶) (۳۹۷) (۳۹۸) (۳۹۹) (۴۰۰) (۴۰۱) (۴۰۲) (۴۰۳) (۴۰۴) (۴۰۵) (۴۰۶) (۴۰۷) (۴۰۸) (۴۰۹) (۴۱۰) (۴۱۱) (۴۱۲) (۴۱۳) (۴۱۴) (۴۱۵) (۴۱۶) (۴۱۷) (۴۱۸) (۴۱۹) (۴۲۰) (۴۲۱) (۴۲۲) (۴۲۳) (۴۲۴) (۴۲۵) (۴۲۶) (۴۲۷) (۴۲۸) (۴۲۹) (۴۳۰) (۴۳۱) (۴۳۲) (۴۳۳) (۴۳۴) (۴۳۵) (۴۳۶) (۴۳۷) (۴۳۸) (۴۳۹) (۴۴۰) (۴۴۱) (۴۴۲) (۴۴۳) (۴۴۴) (۴۴۵) (۴۴۶) (۴۴۷) (۴۴۸) (۴۴۹) (۴۵۰) (۴۵۱) (۴۵۲) (۴۵۳) (۴۵۴) (۴۵۵) (۴۵۶) (۴۵۷) (۴۵۸) (۴۵۹) (۴۶۰) (۴۶۱) (۴۶۲) (۴۶۳) (۴۶۴) (۴۶۵) (۴۶۶) (۴۶۷) (۴۶۸) (۴۶۹) (۴۷۰) (۴۷۱) (۴۷۲) (۴۷۳) (۴۷۴) (۴۷۵) (۴۷۶) (۴۷۷) (۴۷۸) (۴۷۹) (۴۸۰) (۴۸۱) (۴۸۲) (۴۸۳) (۴۸۴) (۴۸۵) (۴۸۶) (۴۸۷) (۴۸۸) (۴۸۹) (۴۹۰) (۴۹۱) (۴۹۲) (۴۹۳) (۴۹۴) (۴۹۵) (۴۹۶) (۴۹۷) (۴۹۸) (۴۹۹) (۵۰۰) (۵۰۱) (۵۰۲) (۵۰۳) (۵۰۴) (۵۰۵) (۵۰۶) (۵۰۷) (۵۰۸) (۵۰۹) (۵۱۰) (۵۱۱) (۵۱۲) (۵۱۳) (۵۱۴) (۵۱۵) (۵۱۶) (۵۱۷) (۵۱۸) (۵۱۹) (۵۲۰) (۵۲۱) (۵۲۲) (۵۲۳) (۵۲۴) (۵۲۵) (۵۲۶) (۵۲۷) (۵۲۸) (۵۲۹) (۵۳۰) (۵۳۱) (۵۳۲) (۵۳۳) (۵۳۴) (۵۳۵) (۵۳۶) (۵۳۷) (۵۳۸) (۵۳۹) (۵۴۰) (۵۴۱

(٦) نظر احيى الناس، (ج١ ص ٣٣٣)، ومحيى لبيبه (ج١ ص ٩١)

لَا يُبْتَدَأُ الْغَايَةَ غَايَةً، وَلِلتَّبَعِيَّةِ، وَالتَّبَعِ، وَلِلتَّعْلِيلِ، وَالذَّلِيلِ،
وَالْغَايَةِ، وَتَنْصِيصِ الْعُمُومِ وَالْفَصْلِ.

(لا يبتدأ الغاية) في مكان نحو: ﴿مَنْ آمَنَ اتَّحَدَّ أَحْرَامًا﴾^(١)، ومن
نحو ﴿مَنْ أُولَى يَوْمٍ﴾^(٢)، وغيرهما نحو ﴿بُئْسَ مَنْ لُمْنَسَ﴾^(٣)، (عكس)
أي ورودها بهذا المعنى كثير من ورودها معده، (وللتعريض) نحو ﴿حَتَّى
تُفْلِقُوا مِمَّا تَحْمِلُونَ﴾^(٤)، أي بعضه، (والتيين) نحو: ﴿مَا تَسْخُجُ مِنْ
وَابِئَةٍ﴾^(٥)، ﴿فَاخْتَبُوا الرَّحِمَ مِنْ لَأْوَنَسَ﴾^(٦)، (في هذه الأولاد).

ملحظة قوله: (لا يبتدأ الغاية) ليس مرددها منه لسانه، بل هي كثيرة
يحيى في كلامهم أن «من» لاسم، و«ال» لاسم، و«من» لاسم، و«من» لاسم، و«من»
يستعمل بمعنى اسمها، ويسمى للمدى في جمع مضاف، و«من» مضاف في
قولهم: «ابتداء الغاية وانتهاء الغاية»: جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء
الجهة، ونهاية الجهة فوجه ﴿مَا تَسْخُجُ مِنْ لَأْوَنَسَ﴾^(٦)، (من) مضاف، (من)
[أن] «من» لاسم يعمل كترام فلا، ولكنه هو غير مضاف، و«من» مضاف،
والقليل بعد غيرهما.]

- (١) سورة الإسراء: (١).
- (٢) سورة التوبة: (١٠٨).
- (٣) سورة النمل: (٣٠).
- (٤) سورة آل عمران: (٩٢).
- (٥) سورة البقرة: (١٠٦).
- (٦) سورة الحج: (٣٠).
- (٧) انظر شرح الرضي لكلامه ابن الحاجب (٢/٣٣٠)، وانظر «التلويح» (١/١١٥).
- (٨) نسخة (ب) [١٠٦] س.
- (٩) زياده من نسخة (ج).

لَيْتَ

(والتعليل) نحو ﴿حَقْلُونَ أَصْبَغْتُمْ فِيءَهُمْ مِنْ لَصَوْعِي﴾^(١)، أي
لأجلها، والصاعقة الصحيحة التي يموت من يسمعها أو يفشل عليه،
(والذل) نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَرَاتَ الْآخِرَةِ﴾^(٢)، أي ساءها،
(والغاية) «من» نحو ﴿مَنْ فَرَسَتْ مِنْهُ أَيُّ إِلَهٍ﴾، (وتنصيص العموم) نحو: ما
في الدار من رجل، فهو بدون «من» ظاهر في العموم، محتمل لتفي الواحد
فصل، (والفصل) بنهية، بأن يدخل عن ثاب المصاديق، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ
أَتَمَفِّدُ مِنْ لَمُضْنِجَ﴾^(٣)، ﴿حَتَّى يُمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٤)

حاشية قوله نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَتَمَفِّدُ مِنْ لَمُضْنِجَ﴾، ﴿حَتَّى يُمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ
الطَّيِّبِ﴾^(٤)، (منه) من هاء «عن» من مائل^(١)، ثم قرأ «وقه» بغير، لأن
العصل مستمد من العامل، فإن ماز وفتر بمعنى فصل، والعلم صفة توجب
[تمييزاً]^(٢)، والظاهر أن «من» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن» ويجب
بأن هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين أيضاً، غاية أنه مستمد من
العامل ذاتاً، ومنها بواسطته، لأن الحرف لا يفيد بنفسه^(٣)، ومن الشرح
بالآيتين [إشارة إلى أن «من» تعيد العصل بواسطة عامل]

- (١) سورة البقرة: (١٩).
- (٢) سورة البقرة: (٣٨).
- (٣) سورة البقرة: (٢٢٠).
- (٤) سورة آل عمران: (١٧٩).
- (٥) انظر مفتي الليب، (ص ٤٢٥).
- (٦) انظر شرح «التسهيل» (٣/١٣٧).
- (٧) في الأصل (نحو)، «المتقدم» ص ١٠٦.
- (٨) انظر «آيات السب» (٢٠٠٢).

لغاية كما في لأول، ومنه كفي شي فونه ﴿يَطْرُوفُ﴾ * سج، مع فيه ر
نصفه اس هشام ' عن يوس' . لكنه عنيه بان صاعه ان اس فيه
للاستدعاء واجب' : " بأن كلاً صحيح، لانه ان اريد كون الظرف آلة، فـ
' من' بمعنى ساء، أي بالاستعانة، أو مبدا للنظر فهي للاستدعاء.

- (١) قال يوس: أي بطرف حفي. انظر معني اللب (ص ٤٢٣)، ومثله منه للمراي في احي
الدائن (ص ٣١٤)
(٢) هو الصاعه يوس من حسب معني سحوي، السحوي، أو بعد المرحس. الاماء اع ل
النحو والادب، توفي سنة ١٨٢ هـ، من مصنفاته: كتاب معاني القرآن، واللغات، والأمثال
[انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٧/ ٢٢٤)].
(٣) هذا الجواب يدي ذكره شيخ زكريا هودنمسي كما نعه عه النماذي في الآيات سبب
(٢٠٠/٢)

لللغة وَمُرَادِفَةُ الْبَاءِ، وَعَنْ، وَفِي، وَعِنْدَ، وَعَلَى.

الشرح (ومرافقة الباء) - يفتح الذال - : أي لمتابها، نحو: ﴿يَطْرُوفُ﴾ من طرأ
خبر، " من به. (وعن) سحر: ﴿فَدَحْكَنِي عَقْلًا مِّنْ هَدَى﴾ " أي عه.
وفي) سحر: ﴿إِذَا مَدَّكَ لَصُوفُكَ مِنْ يُومَرِ الْجُمُعَةِ﴾ (٣): أي فيه، (وعند) نحو:
﴿لَنْ نُنْفِثَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِّنْ آلِهِ شَيْئًا﴾ (٤)، أي عده، (وعلى)
نحو: ﴿وَنَصْرَتَهُ مِّنَ الْقَوَى﴾ (٥): أي عليهم.

عنه فونه (٤) عده سحر: ﴿لَنْ نُنْفِثَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِّنْ آلِهِ شَيْئًا﴾ أي
عده، نصفه اس هشام في المعنى " عن أي عسدة، وقدم قلبه بقليل' (١)، انب في
ذلك سحر: أي يدل صاعه الله، أو يدل رحمه، فهي صالحة لكل منها

- (١) سورة الشورى: (٤٥).
(٢) سورة الأنبياء: (٩٧).
(٣) سورة الجمعة: (٩).
(٤) سورة آل عمران: (١٠).
(٥) سورة الأنبياء: (٧٧).
(٦) نظر معني اللب (ص ٢٢٤).
(٧) مع المرحس مع (ص ٤٢٣).

لِذَلِكَ الْخَامِسَ وَالْعِشْرُونَ: «مَنْ»: شَرْطِيَّةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَمَوْصُولَةٌ.

الْبَيْتُ (الخامس والعشرون مَنْ): مَنَحَ اَلْبَيْتَ (شَرْطِيَّة) حَوَّ * مِنْ بَقِيَّةِ مَنْوَيْهِ تَحْزِينًا * (١). (وَاسْتِفْهَامِيَّة) حَوَّ * مِنْ بَعْدِ مَنْ مَرْفُوعًا * (٢). (وَمَوْصُولَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٣).

لَمَّا شَرَفَ عَلَيْهِ لَبِيٍّ، قَالَ فِي هَشَامٍ (١٠٠) رَدِّهِ
«مَنْ يَفْعَلْ هَذَا إِلَّا بِإِذْنِي» (١) «سُتِفْهَامِيَّةٌ، سَرَفٌ مَعْنَى عَنِي، وَهِيَ مَوْصُولَةٌ
بِفِعْلِ الْفُتُوحِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٢) «وَلَا يَتَقَدَّرُ حَوَّ بِذَلِكَ بَلْ يَتَقَدَّرُ بِهَذَا
حَلَالٍ لَأَنْ مَالَهُ، بِدَلَالِ «مَنْ» الَّتِي يَتَفَعَّلُ عَنْدَهُ، وَلَا يَزِيدُ» (٣).

(١) سورة الباء: (١٢٣)

(٢) سورة يس: (٥٢)

(٣) سورة الزمر: (١٥)

(٤) نسخة «ب»، [١٠٦/ج]

(٥) انظر معاني (مَنْ) فِي: «التَّحْقِيقِ» (٢٩٠/١) وَ«الْعَيْشَةِ» (٢٤٣/١)، وَ«مَعْنَى اللَّيْبِ» (ص ٢٣١)

(٦) انظر معاني اللَّيْبِ (ص ٤٣١)

(٧) زيادة من «ج»

(٨) سورة آل عمران: (١٣٥)

(٩) أي ابن هشام، انظر المرجع السابق

(١٠) فِي «ب»: «جَوْدَةٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(١١) بَقِيَ الْمَبَاحِيُّ فِي «الْأَكْبَارِ الْبَيِّنَاتِ» (٢/٢٠٠) عَنْ الدِّمَشْقِيِّ مَا حَاصِلُهُ: «أَنَّ لَا تَعْلَمُ أَنْ مَنْ
مَالِكٌ ذَكَرَ مَسْأَلَهُ فِي «السَّهْلِ» «إِنْ أَدَامَتْكَ بِعَصْدِ بْنِ هَشَامٍ» (٤٤) «بَقِيَ عَلَى مَا لِي
«السَّهْلُ» بِمَصْنُوعٍ، لِأَنَّ كَلَامَ «السَّهْلِ» لَا يَعْصِي شَرْطَ الْاقْتِرَابِ لِلزَّوَادِ، وَإِنْ أَدَامَتْكَ
عَلَى كَلَامٍ لَهُ فِي «السَّهْلِ» بِمَعْنَى ذَلِكَ، احْتِمَالٌ لِي بِإِثْنَيْهِ، وَهُوَ يَفْضَحُ شَرْحَ «السَّهْلِ»
(١/١٩٦ وَ ٢١٢) وَمَا يَتَّبَعُهُ، وَانْظُرْ حَفَاشَةَ الدِّمَشْقِيِّ عَلَى مَعْنَى اللَّيْبِ (١/٢٢٤).

(١٢) سورة البقرة: (٢٥٥).

لِللَّحِقِ وَتَكْرِؤَ مَوْصُولَةٍ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَتَكْرِؤَ نَامَةٌ.

الْبَيْتُ (وبكرة موصوفة) حَوَّ مِنْ بَعْدِ مَعْبُودٍ: أَيِ بَيْتَانِ، (قَالَ أَبُو عَلِيٍّ)
الْعَارِيَّ (وبكرة نائمة) كَقَوْلِهِ «وَبَعَثَ مِنْ هُوِيٍّ سِرًّا وَاعْلَامًا» فَمَعْنَى «وَبَعَثَ»
مِنْ «وَبَعَثَ» فَمَعْنَى حَلَالٍ، وَ«هُوَ» نَصْبٌ هَذَا، فَحَصْرٌ فِي مَنَحٍ رَاجِعٌ
إِلَى بَشَرٍ مِنْ قَوْلِهِ (١):

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشَرٍ مِنْ مَرَوَانِ

حَتَّى قَوِيَهُ (قَالَ أَبُو عَلِيٍّ): «وَبَكْرَةٌ نَائِمَةٌ» [بَعْنِي] «تَكْرِؤَةٌ» أَحَدٌ مِمَّا يَنْدَعُ مِنْ
هَشَامٍ عَنْ بَنِي عَلِيٍّ، «وَالْأَصْحَفُ مَعَ قَوْلِهِ (وبكرة موصوفة)، أَنَّ شَرْطِيَّةً
وَاسْتِفْهَامِيَّةً مَعْرُوفَتَانِ كَمَوْصُولَةٍ. «بَيْتٌ كَذَلِكَ، مِنْ هُمَا يَكُونُ بَعْدَ
كَلِمَةٍ هِيَ فِي «بَاءٍ» قَوِيَهُ» (وَهُوَ نَصْبٌ لِمَا هُوَ [لِكَوْنِ] «أَنَّ» هُوَ فِي الْبَيْتِ
مُضْمُونًا، وَرَفْعٌ تَوْهَمُ أَنَّهُ عَائِلٌ لِمَا قَبْلَهُ.

قَوِيَهُ (وَكَيْفَ أَرْهَبُ) أَحَبَّ، (أَرْهَبُ): أَحَدٌ، (وَأَرَاهُ): أَحَدٌ، (أَحْزَفُ،
وَزَكَاتُ) اسْتَفْتَدَتْ وَالتَّجَاتُ،
.....

(١) سَبَّحَ مِنْ سَبَّحَ وَجْهَهُ، عَنَّا، وَهُوَ فِي شَرْحِ سَوَاعِدٍ لَمَعْنِي (٢/٧٤١). هَهُوَ تَكْرِؤُ
هَكَذَا

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشَرٍ مِنْ مَرَوَانِ

وَنَعَمْ مَرْكَازٌ مِنْ حَقَائِقِ مَلَكِيَّةٍ وَنَعَمْ مِنْ هُوِيٍّ فِي سَبِّ رَاجِعَاتٍ

(٢) انظر قول أبي عليٍّ المأخوذ فِي كِتَابِهِ: كِتَابُ الشُّعْرِ (٢/٣٨٠-٣٨٢)

(٣) زيادة من «ج».

(٤) انظر معاني اللَّيْبِ (ص ٤٣٣-٤٣٤)

(٥) نسخة «ج»: (٣٤/٣).

(٦) فِي الْأَصْلِ، «بَاءٍ»: (لِكَوْنِهِ) وَهُوَ خَطَأٌ، وَرَأَيْتُ مِنْ «ج»

[معاني «هل»]

من السادس والعشرون: «هل»: لطلب التصديق الإيجابي، لا للتصوير، ولا للتصديق السلبي.

الشيخ (السادس والعشرون: هل. لطلب التصديق الإيجابي، لا للتصوير، ولا للتصديق السلبي). - فسد بالآخر، يعني يسأل عن موثوقه أحد من أهل هشام^(١)، فهو سري من أن «هل» لا تدخل على معنى، فهي تطلب لتصديق، أي احكم بالشك والاشكاء كما قاله لكافي^(٢) وغيره^(٣)، يقال في جواب «هل» هم زيد، مثلاً نعم، ولا، وتشرك في هذا مرة، وتريد عليها بطلب التصوير، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وأفي الدار زيد أم في المسجد؟ ..

حتى قوله «على موثوق» في لا على أي تصديق به بعيد عن السي مفهوم، فهو على موثوق في هذه حكمه، إن كان بصريح، وذاك بالمفهوم.

قوله (سهر سري من أن «هل» لا تدخل على معنى): أي فلا يقال هل م يقيم زيد؟ فلا يكون لطلب التصديق السلبي، فثبت على أن هذا سهر، وإن يكون لطلب ذلك، وإن لم يدخل على معنى، فيقال في جواب «هل» هم زيد^(٤)، لا، أو لم يعم، كما يقال نعم قوله (وتريد عليها بطلب التصوير، نحو^(٥)).

(١) السهر بمعنى يثق (ص ٢٥٦)

(٢) السهر فصح (ص ٢١٩)

(٣) السهر الأصح (ص ٨٠)

(٤) نظر معاني (ها) في «نعت» (٢٤٤/١)، وحسن الدين (ص ٣٤١)، ومعني السهر (ص ٢٥٦)

(٥) نسخة (ب) [١٠٧/ص]

وبمعنى مذكراً من صافقت مداهمه «وبمعنى من» لح، وفي سهر معني «سهر»، وغير أبي علي لم يثبت ذلك، وقال: من موثوقه فاعلم نعم، وهو نعم هاء، رجع إليها مبتدأ، خبره هو محدود رجع إلى سهر، يعنون به في سهر، تصفه بمعنى الفعل كما سطره، وأخصه صبه من، والمحدود سدرج محدود، في هو رجع إلى سهر نصاً، ويتقدم نعم حتى هذا معناه في سهر، لعل فيه سهر، وفيه تكلف.

طاشية و (المركب) المدحاً^(١)

(١) نظر المعاني المتعرب (٦٢/٦٦)، معجم البوسنة (ص ٣٩٦)

فتجاب بمعين مما ذكر، وبالحدود على معنى فتخرج عن الاستبعاد إلى التقدير، أي حل المحاط على لأفرد من بعد النبي. سحر * أشرف فتح بك صدرتك^(١)، فتجاب: من، كفي حديث السحرى * مينا أيوب يغسل عرياناً، فخر عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يغني في ثوبه، فاداه ربه. يا أيوب، ألم أكن أعينك عما تري؟ قال: من وعزتك، ولكن لا عني لي عن بركتك^(٢)، وقد بقي على الاستبعاد كمنه من قول: فعل كذا. فغده^(٣) أي أحق الانتفاء فعلك له؟ فتجاب: بنعم أو لا، ومنه قوله^(٤):

ألا اصطبار لسلن أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

فيجاب بمعين مهي

للتأنيب أريد في الدار أم عمرو؟ أو أي الدار ريد أم في المسجد؟، فيجاب بمعين مما ذكر) لا يقال هذا تصديق في كل من المثالين، وهو مسبق بالتصور، فطلب التصور، طلب تخصيص حاصل. لأن قول: انصوب تصور أحد الطرفين معينا كماله. قوله: (فيجاب بمعين) وهو غير التصور السابق على التصديق، لأنه لتصور بوجه ما أنه عن ذلك السعد التفت. بي^(٥)، ثم أضاف^(٦) ذكر من أن الهمة تزيد على «هل» بطلب التصور مبني...

- (١) سورة الشرح: (١).
- (٢) أخرجه الشيخان في صحيحه، كتاب الحديث، الأب، باب قوله تعالى: ﴿قُلُوبٌ ذُكِّلَتْ لِقَائِهِ﴾.
- (٣) أي مكش كالمطبخ، (٥١٨) رقم (٥٣٧٦)، وعبد: عن أبي هريرة.
- (٤) سيد من استبد، وهو نفس من ملوح، انظر ديوانه، شرح شعوب المعنى (١١) (١٢).
- (٥) انظر منه المعنى أي في كتابه المعبر، المعبر (٢٤٩ ٢٥٧)، وانظر إحاطة سائر (١٣٤١).
- (٦) ريد من «س» «س».

كما قال البلر الدمامي^(١): «عل أن «هل» مقصورة على طلب التصديق، لكن (عد)^(٢) قال من ذلك: «أهل قد رأي بمعنى الهمة، فتعاد لها أم المتصلة.

- (١) الدمامي هو العلامة محمد بن بن بكر بن عمر بن جعفر الدمامي، المعروف، لاسكندي، حاشي، كسب دار، دهم، حاشي، عرجي، فقه، مشارف في بعض العلوم، من مصنفه شرح معني القس، لاس هدام، حاشي، الجوهري، في لغته، وشرح الحاشي، بولي بالخدمة ٨٢٧ هـ، مع راحة أخيه بوعده (١٦٦)، (الشعر) (٧٦٢ ٧٦٣).
- (٢) انظر كلام الدمامي في حاشية الدمامي، على المعنى (١٣٣).
- (٣) ريد من «س» «س».
- (٤) انظر قول أس مائل في كتابه شرح «الشعر» (١٠٩ ٢).

يَدَّ وَيُجْعَلُ عَلَى شَيْءٍ وَعَدْلٌ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ' وَغَيْرِهِ ' وَالْمَجْمَعُ الْمَطْلُوقُ قَالَ : لِإِيْثَامِهِ تَقْيِيدُ الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ وَالْعَرَضُ فِيهِ التَّقْيِيدُ .

[illegible]

الحاشية قوله: (من حروف العطف) ، فندره له لو هو البحر ح به ، وه عطف
 كروا لقسم. وروا لحال قوله (وعند عن قول ابن الحاحب وغيره للحجم
 المطلق. قال) لن آخر ما قاله لمصنف " من الإيهام. حده من اس هاء " .
 وعزاه الشاويح إليه

(٢) كسائي، مد (٣٧)، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧

(۱۳) في الأصل (كان)، وكتب من قبله، (كان)

(١) في م. ب. (٢) في م. ب. (٣) في م. ب. (٤) في م. ب. (٥) في م. ب. (٦) في م. ب. (٧) في م. ب. (٨) في م. ب. (٩) في م. ب. (١٠) في م. ب. (١١) في م. ب. (١٢) في م. ب. (١٣) في م. ب. (١٤) في م. ب. (١٥) في م. ب. (١٦) في م. ب. (١٧) في م. ب. (١٨) في م. ب. (١٩) في م. ب. (٢٠) في م. ب. (٢١) في م. ب. (٢٢) في م. ب. (٢٣) في م. ب. (٢٤) في م. ب. (٢٥) في م. ب. (٢٦) في م. ب. (٢٧) في م. ب. (٢٨) في م. ب. (٢٩) في م. ب. (٣٠) في م. ب. (٣١) في م. ب. (٣٢) في م. ب. (٣٣) في م. ب. (٣٤) في م. ب. (٣٥) في م. ب. (٣٦) في م. ب. (٣٧) في م. ب. (٣٨) في م. ب. (٣٩) في م. ب. (٤٠) في م. ب. (٤١) في م. ب. (٤٢) في م. ب. (٤٣) في م. ب. (٤٤) في م. ب. (٤٥) في م. ب. (٤٦) في م. ب. (٤٧) في م. ب. (٤٨) في م. ب. (٤٩) في م. ب. (٥٠) في م. ب. (٥١) في م. ب. (٥٢) في م. ب. (٥٣) في م. ب. (٥٤) في م. ب. (٥٥) في م. ب. (٥٦) في م. ب. (٥٧) في م. ب. (٥٨) في م. ب. (٥٩) في م. ب. (٦٠) في م. ب. (٦١) في م. ب. (٦٢) في م. ب. (٦٣) في م. ب. (٦٤) في م. ب. (٦٥) في م. ب. (٦٦) في م. ب. (٦٧) في م. ب. (٦٨) في م. ب. (٦٩) في م. ب. (٧٠) في م. ب. (٧١) في م. ب. (٧٢) في م. ب. (٧٣) في م. ب. (٧٤) في م. ب. (٧٥) في م. ب. (٧٦) في م. ب. (٧٧) في م. ب. (٧٨) في م. ب. (٧٩) في م. ب. (٨٠) في م. ب. (٨١) في م. ب. (٨٢) في م. ب. (٨٣) في م. ب. (٨٤) في م. ب. (٨٥) في م. ب. (٨٦) في م. ب. (٨٧) في م. ب. (٨٨) في م. ب. (٨٩) في م. ب. (٩٠) في م. ب. (٩١) في م. ب. (٩٢) في م. ب. (٩٣) في م. ب. (٩٤) في م. ب. (٩٥) في م. ب. (٩٦) في م. ب. (٩٧) في م. ب. (٩٨) في م. ب. (٩٩) في م. ب. (١٠٠) في م. ب.

(5) في اية (لا بد من)

(٦) (٢) (١) [١٠٠]

(٢) مطبوعه دار علم قسم نالطهور، والاعلام، علم الطهور، والسجده، وبعده فطير هو ابيدي
بهدوه على احدى ارجاء (حسينه ادم) وبعده فطير مطبوعه دار علم قسم نالطهور، والاعلام، علم الطهور، والسجده، وبعده فطير هو ابيدي

دکتر سر نسیم فیہدایع رقم بد (۱۱ - ۱۶) عدد ہوئی ہے اور اس میں مصنفہ نسیم فیہدایع
مصطفیٰ کھوسو ایبٹ آباد، لاہور، ملتان، و مطنیہ الامہ۔ والاہر مطنیہ۔ و مطنیہ الامہ، و اجاہ
الملطیہ وغیرہا، انظر ہا فیہ۔

(A) نسخة ١٩٧١، [١٩٧١/١]

(٩) وقد وافق الشيخ ركيب على ذلك، والى^{١٠}، والسوفي^{١١}، والمصري^{١٢}، امط^{١٣}، وحزيمه^{١٤}،

(١٧٦٦)، وحاشه المسوحي، على معنى المساء (ص ١٧٦)، وحاشه العجاري (١٦٦٦، ١٧٦٦)

(١) نظر معنى حرف (الواو) في: الزهراء الإمامة (ص ١٩٠، ص ٩٦)، واطلع الأديبة (ص ٣٦، ص ٣٩). وافتتح المصنف (١٤٩٨ هـ)، راجع الحاشية (٢٣١-٦)، والواجب (٢٣٨/٩)، وأخيه
السؤل (١٣٨١)، والسجد (٢٥٣-٢)، والشكف (٢٩١/١)، والنبيث (٢٤٤/١)
والبحر (٦٠٠-٢)، والتوبيخ (٩٩٠/١)، والتقرير والتنصيص (٥٠/٢)، وحسن الشيا
(ص ١٥٣)، ومعنى النسبه (ص ٤٢٢)، وعناية القلوب (ص ١٥٦)
(٢) ذكر لخصف مدا الإمام في ارفع الحاجبيه (٤٣١/١).
(٣) انظر معنى: لبس (ص ٤٦٤).

الأمر

[عَلَى مَا تَدُلُّ صَيغَةُ افْعَلْ؟]

المسألة الثامنة: أ. م. ز. : حقيقة في القول المحصور، عار في الفعل، وقيل : للقدّر المشترك.

(الأمر) أي هذا، محته، وهو نفسي ونفسي، وبسبب (أمر) أي لفظ
 منهم من هذه الحروف، حيث تألف، منهم، وبسبب (أمر) أي لفظ
 معتك (حقيقة في القول المخصوص) أي التبدل عن التخصيص، وهو، إلى آخر
 ما سبب، ويعتبره نصيحة، مع، بعد، «وأمر أعتدب لتأويله» أي من
 هم صير، (إجاز في العمل) نحو: «وشاورهم في الأمر»^(٢١) أي الفعل الذي
 حرم عليه، ساد، حوز، دو، فعل، من لفظ الأمر إلى الدهن، والتبادر علامة
 لتحسنه (وقيل) هو (المقدر المشترك) سبب،

حبته الأمر^١ قوله^٢ : (أي : الدال على اقتضاه فعل إلى آخر ما سيأتي) هو
 محاسب حذ المصنف "الأمر يعني" ب يأنى ، و للمدح لحد بشارح / له أيضا
 ب يأنى أن يقال : "أنى دال على لعل المحصى لمعن" مع ، و هو (الدال)
 أي بالوضع كما هو المتبادر ، فأنذره^(٣) .

$$\begin{pmatrix} 1 & 1 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} \quad \text{and} \quad \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix}$$

(124) — — — — — (125)

١٣) عن صاحب الأثر في التفسير (٣٧٠)، وقواعص الأدب (١٠١)، وأصول التفسير (٢٩١)، والمصنوع (٩/٢)، والأحكام الألفية (١٣٠)، شرح منيع بمصنف (ص ١٦٧)، وفتح المغيبة (٧٥/٢)، ووقع النجاشي (٢٦٥)، والربيع (١٣٠)، وفتاوى السؤل (٣٧٥/١)، والتلويح (١٠٠/١)، والبحر (٣١٣)، وسيف التيسير (٢٩٧)، والذيل (١١٠)، والنجم (٥١)، المعجم (١١٠)، التيسير (٣٥٦)، والتيسير (٣١١)، والأجلا في معرفة أصوله في خلاف بفتحها وأستاذنا الذكي مفضل محمد (د ١٩٦١)، المأمول (ص ١٩٠).

(٤) (عقود) - مناقصة حرة

(٥) ١٠٠ (٦) ١٠٠ (٧) ١٠٠

الكشيء حذرا من الاشتراك والمحدور، فاستعمله في كل مذهب. من حيث إنه وجه القدر المشترك، حقيقي

لما قيل^(١): «إن الحدّ الصادق ينحو: «أو حسب عليك كذا»، أو «إن تركته» عاقبت»، مع أنه ليس بأمر، من حذر قوله: «ويعتر عنه بصيغة الفعل» المراد به: كل ما يدل على الأمر من صيغة «كن» [قد]، شـح في مثله الآية^(٢)، فيدخل فيه كل ما دلّ على أمر ولو به سطره كصه، أو لم تكن على الفعل [كقم]^(٣)، وليتق، فالمراد بموي قل «أو بالوضع» الوضع للاقتضاء، أو لا يدلّ عليه^(٤).

قوله: «الكشيء»^(٥)، أي أو لم يوجد، الشاب، كما سرح بالثلاثة ويحويها العلامة الشيرازي^(٦)، (١٠/٩)،
.....

(٢) هذا للاعتراض للإسوي في «نهاية السؤل» (١/٣٧٨)، وانظر المحامد مع ذلك في «الحر» (٣٤٥/٢)

(٣) (إن تركته) صاقطة من «ح»

(٤) في «ح»، أصحه

(٥) في الأصل (قال)، و ثبت من «ح» «ح».

(٦) هي مسألة صيغ الأمر، انظر (ص ٢/١٩٠) وما بعدها.

(٧) زيادة من «ب» «ح».

(٨) انظر «البحر» (٢/٣٤٥)

(٩) في قول بعض (وقد بعد مشترك) تعبه، ركني في «شعر» (١/٢٩٣)، بأنه لا يعرف قائله، وإنه ذكره صاحب «الإحكام» (أي الأمدى) على سبيل العرض والالتزام، وانظر «الإحكام» للأمدى (٣/١٣٠ - ١٣١).

(١٠) هو العلامة محمود بن محمود بن مصلح الفارسي الإمام طب الدين الشيخ أبي، صاحب تصانيف كثيرة منها شرح مختصر سراج، وشرح معراج السالكين، وشرح «الكتاب» بولي سنة ٧١٠ هـ [نظر ترجمته في طبقات الشافعية لأسر السكي (١٠/٣٨٦)]

(١١) نقله عن افتخار في حاشية على لمص (٢/٧٦)، ويعني بالعلامة دون أن يسببه، وهذا في حاشية كتب عن العبد

حاشية واعتز به السعد العبد في^(١). بأن ثبت منها بين لمقدّم مشترك بين لأمرين حاشية. وعبد قول بعض^(٢). أن القدر المشترك مفهوم أحدهم قوله: (حذرا من الاشتراك والمعاد) أي حصل الأمر على أنه وضع لمقدّم المشترك، أو من كونه محذور مشترك. يمكن هذا محذور كونه كلام بمص^(٣) و«غيره»^(٤): إذا لم يبق دليل على أحدهما، وقد قام هنا على^(٥) كونه محذور، في الفعل، وهو ساد القول المخصوص دونه، ولو لم يفيد بذلك لأذى بل أن لا محذور^(٦) ولا مشترك، لإمكان حمل كل لفظ به معيار، على أنه موضوع لعدم مشترك بينهما.

(١) انظر اعتراض المعتزالي في «حاشية على العقيدة» (٢/٧٦٠)

(٢) انظر قول المعتز في «شرح معراج السالكين» (٢/٧٦٠)

(٣) انظر المرجع عنه

(٤) في «ب»، زيادة، «عارة» (عارة) (عارة غيره) وهو خطأ لأن «عارة» غير المقصد هي «عارة العبد»

(٥) انظر «الدريغ» (١٠٠ - ١٥١)، و«البحر» (٥/٢١٦٢)، و«التحرير والتحرير» (١/٣٥٧)

(٦) نسخة «ب» (١٠٨/س)

(٧) نسخة «ح» [٣٤/ع]

للشأن وقيل: هو مشترك بينهما، قيل: وتبين الشأن والصفة والشيء.

لشأن

ويؤخذ من قوله (حقيقة في) كذا، حد للفظي، وإنما لفظي - وهو الأصل: أي العملة.

جنبه قوله (كما تقدم) في في محث محر قوله: (أي العملة) أي لأنه المقصود بالوضع واللفظ قاله.

للشأن قوله: (وبين الشأن والصفة والشيء) بمعنى مشترك بينهما، معنى مع يقوم بذات (١)، والصفة (٢): معنى مطلقا يقوم بذات، والشيء (٣): هو الموجود، قوله: (وأجيب: بأنه فيها مجاز) (٤)، أي كالمعلول، وإنما اقتصر المصنف - كغيره - (٥) عليه.

(١) سورة يس: (٨٢). وكان في الأصل (إسما أمرا شيئا إذا أردناه)، ولا توجد أية جملة اللفظ والله أعلم.

(٢) انظر هذا القول في التنبية (٢٩٣/١)

(٣) في كليات أبي البقاء (ص ٥٣٩): «هو الحال والأمر الذي يتمق ويصلح، ولا يقال إلا فيما يحظم من الأحوال والأمر»

(٤) في ح: في الموضوعين: (بذاته).

(٥) في تعريفات الجرحاني (ص ١٧٥) هي: «الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: هذا رجل، وهذا رجل، وغيره»، وانظر أحمد دأله شرح (ص ١٧٢)

(٦) في شرح أبي شيبي في اصطلاح هو له جرد الذات بمعنى في الحاج، انظر تعريفات الجرحاني (ص ١٧٠) وانظر كليات في الصدا (ص ٥٢٥) واحمد دأله لشيخ (ص ١٦٦)

(٧) انظر هذا القول عند مصنف (الشيء) في (الشيء) (٨٢)، وانظر (ص ٢٨٧)

(٨) انظر النحير (٥٥)، (٧١٦)، (١٥٠)

(١) انظر (ص ٢٣)

[تَعْرِيفُ الْأَمْرِ]

لَدُنْ وَخَذَهُ: اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كُفٍّ، مَذْلُومٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ كُفٍّ.

الشرح

الشرح قد مر فيه: (وحدّه: اقتضاء فعل غير كف مذلوم عليه) أي عن كلف (بغير) لفظ (كف)، فتناول الاقتضاء: أي الطلب الجازم وغير الحارم، لما ليس بكف، ولما هو كف، مذلوم عليه بكف، ومثله مراده، كالتوكيد، ودر، بخلاف المذلوم عليه بغير ذلك: أي لا تفعل فليس بأمر، وسنن مذلوم كف أمر لا منه. موافقة ليدل في سنده. وحد نفسي بقا سنده. لمضي فعل الح. وكل من يعول وأمر منه من نفسي. نفسي. عن نفس فيه المحققين في الكلام الآتي في مبحث الأحكام

التي في قوله: (فتناول لاقتضاء أي الطلب) فعل تناول (الاقتضاء)، ومعناه (الجازم وغير الجازم). ومذكوره من سنده غير حارم، صحيح بانظر إليه من حيث هو. كنه هو المصدر به حد الأمر نفسي. أنه في الكلام فيه، ما بالمر إليه من حيث حصوله بضمه فعل كنه هو امرأعي في حد الأمر لمضي. فلا يصح إلا عن لفول بأن صيغة فعل تناول غير أحارم حقيقة كاحارم^(١) وهو ضعيف كمن سياتر^(٢)

- (١) انظر تعريف الأمر في: «التعريف للشرياري» (ص ١٧)، و«المحصول» (١٦/٢)، و«الإحكام للأمامي» (١٣٧/٢)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ١٧٦)، و«شرح المفيد» (٧٧/٢)، و«نهاية السؤل» (١/٣٧٥)، و«البحر» (٢/٣٤٥-٣٤٨)، و«التحفة» (١/٢١٦٥)، و«التقرير والتحرير» (١/٣٥٩)، و«دائر الاختلاف في الفوائد الأصولية» (ص ٢٩٦)، و«غاية السؤل» (ص ١٩٠).
- (٢) انظر «لنويج» (١/١٥٢)، و«النكت» (١/٢٤٧).
- (٣) انظر «مصحف» (١٩٧، ٢) وما بعده.

حتى يكون كف من حد نفسي لا تترك كنه. ويصدق عنه أنه كف فعل هو انتهى عن مركبه. وهو كف مذلوم عليه. «كف مع أنه هو. كف لا سنده يصدق عنه ذلك، لأن المصادر من طلب الشيء. طلبة أو لا. و«كف» في قصد، «كف» في ذكر من كدلت. من مطلوب فيه قصد. شيء هو الكف عن ترك الفعل، وهو كف مذلوم عليه بغير كف^(١). وإن لم منه طلب الفعل ثانياً، وبالعرض سواء قلنا انتهى عن الشيء أمر بقصد أم يقصده^(٢). وبه (ويجوز المسمى أيضاً بالقول) أي القول نفسي. كنه عنه عمله فإنه: (وكل من القول والأمر مشترك) الح. سنده عن أن ما اقتضاء كلام المصنف هنا، من أن الأمر حقيقة في اللفظي والمسمى، مخالف لما اختاره في مبحث الأخبار، من أن^(٣) الكلام المنوع إلى الأمر وغيره، حقه في النفسي، مجاز في اللفظي^(٤).

(١) عنه «مصحف» (ص ١٠٨).

(٢) عنه «مصحف» (ص ١٠٨).

(٣) انظر «مع نويج» (ص ٣٣٣)، و«التقرير والتحرير» (١/٣٥٩)، و«الحاشية» (١/٣٦٨).

(٤) ما من معوق من سنده أصل. «فإنه مراد» «ح».

(٥) انظر «الآيات» (٢/٢٠٤).

[هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْأَمْرِ الْعُلُوُّ وَالْإِسْتِغْلَاءُ؟]

لِللَّحْمِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عُلُوٌّ، وَلَا اسْتِعْلَاءٌ، وَقِيلَ: يُعْتَبَرَانِ. وَاعْتَبَرْتُ الْمُعْتَرَّةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ، وَابْنُ الصَّبَّاحِ، وَالسُّمَّاعِيُّ: الْعُلُوُّ وَأَسْوَفُ الْخَسِينِ، وَالْإِتَامُ، وَالْأَمِيدِيَّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ: الِاسْتِعْلَاءُ وَاعْتَبَرَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنَهُ:

الشرع (ولا يعتبر فيه): أي في معنى الأمر - نكاح - الفص - حتى معه في حده أيضا (علو)، بأن يكون عدلت عليا له على الخطوب منه، (ولا استعلاء)، بأن يكون لطلب معظمة، لا طلاق الأمر دونه، فإن عدول عن عدته لمعونه

أمرتك أمراً حارماً فعصيتني وكان من التوفيق قتل اس هاشم

هو رجل من بني هاشم، خرج من العراق على معوية فمكث في الشام سنة
عمره بقلته، فجدده وأطلقه حليمه، فخرج عليه مزه حرن، فشدته عمرو
البيست، فلم يرد بس هاشم على بني أبي طالب - رضي الله عنه - وقال: أما
فلان فلان برفق وبين (وقيل: يعتبران)، وطال الأمر دونهما محاربي
(واعتبرت المعتزلة) ^(١) عبر أبي الحسن - (وأما إسحاق الشيرازي ^(٢)) - «واس
العتاغ ^(٣)، والمعاني ^(٤)»: المعتز

وَأَمَّ الْحَضَرُ^(١) - من المعتزلة - (والإمام) أ. د. ي. "وَأَمَّ حَاجِبًا"^(٢) :
 (استعلاء) ، من هؤلاء من حَذَّ النَّصْبِ كالمعتزلة ، فبِهِ يَكُونُ الْكَلَامُ
 الْقَبْضِي ، ومنهم من حَذَّ الْقَبْضِي كالأشعري^(٣) (واعتبر أبو علي^(٤) وأمه)
 أَبُو هَاشِمٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٥) - زِيَادَةً عَلَى الْعُلُوِّ .

4950

ملامحة

(١) نظم الجب في سنة ١٠٠٠ هـ في حياض خربة الدية (ص ٢١٤)

(٢) نظم المصنف (١٣٣٠)

(٣) نظر دفتر - الليرة (١) (١٩١)

(2) بعد از عبور گذشت

(٥) نظر المخطط (١ ٥٣)

(۵) هو محمد بن عبد الوهاب عسکری، من کبار اصفهانی، وانه بسبب فرقه اخوانه کار در باب
مفسر - ششده بدیده، و سال ۳۰۳ هجری (مهر برجسته) در (اصول اخوانه) (ص ۸۰)،
و اثبات (اعیان) (۲: ۲۶۷).

(٦) هذا يعني انه "أبو علي" و"أبو هاشم"، فقد عني أبو حمزة السعدي في "المعتمد" (١) (٢٦)، والثاني في المعتمد (١) (٢٧).

لِلْإِزَادَةِ الدَّلَالَةُ بِاللَّفْظِ عَلَى الطَّلَبِ، وَالطَّلَبُ بِلَيْسِي، وَالْأَمْرُ عَزِي
الْإِزَادَةُ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرَلَةِ.

لَيْسِي

لَيْسِي (إرادة الدلالة باللفظ على الطلب). قد لا يرد له ذلك لا يكون مراداً به يستعمل في غير الطلب كالتهديد، ولا يميز سوق الإرادة عند استعماله في غير طلب محاربي، بخلاف نصب فلا حاجة إلى ذكره (وانقلب بديهي) أي متصور بمجرد لفت انتباه النفس إليه، من غير قصد، بل في حيز غيري بصدقه سبب وليس غيره كالأخبار، وما ذكره لا بد منه، فمع ما قيل من أن تعريفه لا يتم بضمحل عنه، تعريفه بالأحتمال، بل على ما يقدر (والأمر) المحدود بألفه، فعلى ما (عبر الإرادة) حيث جعله من غير أن يكون له من غيره ما لا يمكن بالإنسان، ولا يردده منه لا بد منه. (خِلَافًا لِلْمُعْتَرَلَةِ) أي ذكره، فلهذا ما ذكره الكلام النفسي لم يمكنهم إكارار الاقتضاء المحدود به الأمر، قالوا أنه لا يرد

الخاصة قوله^(٢٢) (إرادة الدلالة باللفظ على الطلب) بل سببه صحة، فلا وجه الاكتفاء بإرادة نصب، بأن يقدر أنه نصب بلفظ^(٢٣) فإنه (فاندمع ما قيل^(٢٤) من أن تعريفه لا يشمل عنه) أي على نصب المعبر عنه بلفظه، ثم في تعريف أبي علي وابنه^(٢٥)، وبالاقتضاء كما في تعريف المصنف، ...

- (١) انظر المحصول، (٢/٧١)، والنشيف (١/٢٩٧).
- (٢) انظر مذهب العلماء في اعتبار العلو والاستعلاء في الأمر في: المنتهى (١/٤٣)، وشرح الملحق (١/١٩١)، والقواطع (١/٥٣)، والمحصل (٢/٣٥)، والإحكام للأندلس (٢/١٤٠)، وشرح تنقيح الفصول (ص ١٣٦)، والإباج (٢/٦)، وفي نهاية السؤل (١/٣٧٩)، وشرح بعضه (٢/٧٧)، وفتح حاجته (٢/٢٨٩)، والحر (٢/٣٤٦).
- (٣) انظر النشيف (١/٢٩٦).
- (٤) انظر هذا المذهب بوجه جديد في: النحر (٢/٣٤٨)، والنشيف (١/٢٩٦).
- (٥) وهو أم هشيم، سبق ترجمته (ص ٣٤٠).

تأنيبه، وجه لا يندفع [مع] كون الطلب أحسن، بل مع كونه طريفاً، لقول المصنف أنه بديهي، أي مقصور بمجرد لفت انتباه النفس إليه، بل آخر ما فيه اشرح من تركيبي^(٢٦)، وهذا صحيح من الاستدلال عوياً عليه في موضع كثير، بل ثبت بدهش شيء، وهو ضعف، لأنه لا يلزم (ص) حكم (بشيء) آخر، وإن دفعه إليه وليس غيره بصدقه، بل يكون شيء معلوماً بكونه حقيقة بصدقه، وجه حرم منه أن يكون معلوماً من وجه بالصدقة، فإن قيل بديهي لا يستلزم ذلك، ونعم^(٢٧) قد استدلنا عليه، فلهذا قد يكون التصور بديهي، وبدايته لا تكون بديهيّة، ولهذا حققوا^(٢٨) البديهي من التصورات بما لا يفتقر في حصوله إلى تصور آخر، ليعلم بالخذ ما هيته، ولا يقدح ذلك في بدايته، لأن بدايته غير دني، وأنشأ مدح في بدهشه توقف حصوله على تصور آخر، سهل وسريع فيه محل فونه (لا متناهية) أي سبق انعم تقديم ما تقدمه، والمصنف عبر مراد بالصدق ما وسهم^(٢٩)

- (١) في الأصل (مع)، والثبت من (ب)؛ ج: ولغة الصواب.
- (٢) انظر النشيف (١/٢٩٦-٢٩٧).
- (٣) في الأصل (بالحكم)، والثبت من (ب)؛ ج: وانقلب.
- (٤) في الأصل (شيء)، والثبت من (ب)؛ ج: وانقلب.
- (٥) في (ج)؛ (عليه) بدل (بكنه) وهو خطأ.
- (٦) في (ج)؛ (حقيقة).
- (٧) في (ب)؛ (بدهشه) أي بصدقه.
- (٨) نسخة (ب)؛ (١/١٠٩).
- (٩) انظر حاشيتي كذلك في: ابنه السؤل (١/٣٨٤)، والتعريفات (ص ٢٣)، والكليات (ص ٢٨٤).
- (١٠) انظر المحصول (٢/٢١٧)، والنشيف (١/٢٩٧)، وفي بعض (١/٢٤٩)، والأليات (٢/٢٠٦).

[الْقَائِلُونَ بِالنَّفْسِي اخْتَلَفُوا هَلْ لِلْأَمْرِ صِغَةً مُخَصَّةٌ؟]

المسألة: الْقَائِلُونَ بِالنَّفْسِي اخْتَلَفُوا هَلْ لِلْأَمْرِ صِغَةً مُخَصَّةٌ؟ وَالنَّفْيُ عَنِ الشَّيْخِ، فَقِيلَ: لِلْوَقْفِ، وَقِيلَ: لِلْإِشْتِرَاكِ.

(مسألة: القائلون بالنفسي) من كلامهم صيغة لأشعره، اختلّفوا هل للأمر النفسي (صيغة مخصّة؟) بل تدلّ عليه دواوينهم، فقلّ جدّاً، وقيل لا، (والنفى عن الشيخ) أن أحسن الأشعرى ومن تبعه (فقبل)، سفي (للووقف)، بمعنى عدم الدراية بها وصحت له حقيقة، مما وردت له من أمر وتهديد وغيرهما، (وقيل: للإشتراك) بين ما وردت له

المسألة: القائلون بالنفسي^(١). قوله: (وقيل: للإشتراك)^(٢) بين ما وردت له أي من لمعني الآية، (كنه على ما هو ظاهر كلامه، أو من المعنى المشتركة الآية)^(٣) وهو المعتمد. قال السعد التفتازاني في التلويح^(٤): ذهب ابن سريج^(٥) إلى أن موجب الأمر، أي الأمر اشتباه الوقف، لأنه يستعمل في [معاني]^(٦) كثيرة، بعضها [حقيقه نفى]، وبعضها^(٧) محارقاتاً،

- (١) انظر «الرهان» (١/٢١٢)، و«المصنوع» (١/٧٥٥).
- (٢) انظر هذه المسألة في «الرهان» (١/٢١٢)، و«المصنوع» (١/٧٥٥)، و«المحصل» (١٩/٢)، و«الإحكام للأمنى» (١/١٤١)، و«شرح المفيدة» (٢/٧٩)، و«البحر» (٢/٣٥٢)، و«التشيف» (١/٢٩٨)، و«الغيث» (١/٢٤٩)، و«التحجير» (٥/٢١٨).
- (٣) انظر «البحر» (٢/٣٥٣)، و«التشيف» (١/٢٩٨)، و«الغيث» (١/٢٤٩).
- (٤) ما من معقوفين ساقط من نسخة الأصل، ولست بهذه الزيادة من «ج».
- (٥) انظر «التلويح» (١/١٥٢).
- (٦) ونقله عنه كذلك ابن ركني في «البحر» (٢/٣٥٣).
- (٧) في الأصل (معنى) في موضعين، ولتبت من «ج» «ج»، و«التلويح».
- (٨) ما من معقوفين ساقط من الأصل، ولست بهذه الزيادة من «ج» «ج»، و«التلويح».

لمن

ج

بأنه بعد لإصاحبه كـ^١ محمداً [معنى] كثيراً، والأحقى بوجه الوقف، إلى أن بشر - د - ذهب عمده في نفس الأمر عند الاستعانة، لا في تعيين موضوع [بـ] (لأنه)^٢ عمده موضوع بالإشتراك بدو حوت، لئلا ولا حاجة ويهدد، ذهب عن^٣، وجماعة من محققين، إلى الوقف في تعيين موضوع - د - حوت فقط، لا لئلا فقط، أو هو مستثنى منهي فقط.

- (١) نسخة «ج» [٣٥/م]
- (٢) ما من معقوفين ساقط من «ج»
- (٣) انظر «المصنوع» (١/٣٩٩)
- (٤) انظر «البحر» (٢/٣٥٣-٣٥٤)

[الصِّيغَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْأَمْرِ]

لِللَّغَةِ وَالْخِلَافُ فِي صِيغَةِ أَفْعَلْ ،

الفرق (والخلاف في صيغة افعل) ، والمرد بها كل ما يدل على الأمر من صيغة ، ولا يدل عند الأشعرى ومن بعده عن الأمر بحصصه إلا ما فيه ، كان يقال : صل بروح بحلاف الرمث وأمرتك

لغاشيه قوله^(١٢) (والمرد بها كل ما يدل على الأمر من صيغته) في صبح الأمر [فيتناول]^(١٣) ذلك فعل الأمر ، وإن كان عن فعل تفع ، واسمه فعل كعه ، والمصارف المعروفة بسلام^(١٤) كمن مَرَّ ، كان عليها فعل الأمر ، فهذا يفسد ما في الأمنته عليه^(١٥) قوله : (بحلاف الرمث وأمرتك) ، بناء لما حصر عنه بقوله (والخلاف في صيغة افعل) في هل هي موضع عنه دون غيره ، لأن أن الأمر ليس من له يعط يدأ عليه بحصصه^(١٦) إلا إذا خلاف في صحة التمييز عنه بمقتضى أمرتك ، وأمرتك ، ووجبت عليك ، أو بدلتك ، أو سنتك^(١٧) فقولوه فيها مَرَّ (بأن تدلَّ عليه) أي وشعاً

(١) انظر «المستقصى» (١/٧٤٦)

(٢) نسخة فيب: [١٠٩/ع].

(٣) في الأصل (صاحب) ، وقتب من (ص) ، مع.

(٤) أي لا أمر ، كقوله تعالى «يُثَبِّتُ فُؤُوسَهُمْ بِصَفِهِ» بر. بطلان

(٥) قال ليركتني في الشعر (٢٦/٣٥٧) أو من حضر لأصوليون افعل له ذكر بكثره وذكره في الكلام وانظر الإيجاع (٢/١٦٦) ، والفيته (١/٢٤٩-٢٥٠).

(٦) في ج^١ (سندت) وهو تحريف

من وترد لئو جوب ، والذنب ، والإباحة ، والتهديد ، والإرشاد ، وإرادة الأمثال ، والإذني ، والتأنيب ،

الشيخ (وترد) ستة وعشرين معنى : «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(١) ، (والذب) «فَكَشَوْهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِ حَزَنًا»^(٢) ، (والإباحة) «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ»^(٣) ، (والتهديد) «أَعْلَوْا مَا شَقَقْتُمْ»^(٤) ، (ويصدق مع امره ونكاهه (والإرشاد) «وَسْتَشْفِهُوا شَيْبَتِي مِنْ رَحَالِكُمْ»^(٥) ، (والمصلحة فيه دونه) ، (خلاف لذب) ، (وفهمه ما بعد أن صمعه عطف الذنب) ، (معه لأي) ، (وقيل مشبهة بس حبسه لأول) ، (قوله منها) ، (وإرادة الأمثال) كقولك لآخر عند العطش : استقي ماء (والإذن) كقولك لمن طرق باب ادخل (والتأنيب) كقوله يعمراس أبي سلمة ، وهو ذوب سبع .

حاشيه قوله^(٦) : (ويصدق مع التحريم والكرهية) في نصف في شرح لمهاج^(٧) كذا فيل^(٨) ، وعندي لمهجد عنه لا يكون الأحكام ، وكذا لايد^(٩)

(١) سورة البقرة (٤٣)

(٢) سورة التور: (٣٣)

(٣) سورة البقرة (٥١)

(٤) سورة فصلت (٤٠)

(٥) سورة البقرة: (٢٨٢)

(٦) مسألة صبح الأمر : ذكر منها المصنف ستة وعشرين معنى ، وأوصلها الزركشي في «البحر» في ثلاثة وثلاثين معنى ، والمرداوي في «التحصيل» أوصلها إلى ستة وثلاثين معنى ، فجمعها في الأصل : ح (١٠/٣٢١) ، ومجموع (٢/٣٩٤) ، والإحكام بالأبدي (١٢/١٢٧) ، والبحر (٢/٣٥٧) ، والتحصيل (٢/١٨١) ، وأما الاستيفاء في معرفة الأصولية (ص ٢٩٧) ، فمجموعها (ص ١٩٢)

(٧) نظره لإيجاع (١٨/٢١)

(٨) من عنيته بذلك الأسوي نظره بأنه لسور (١١/٣٩٠)

(٩) ونقل الطحاوي في حاشيته (١/٤٧٠) من النكاح من أبي الشرف قوله وهو طاهر (أي ما ذكره المصنف) بمجموع الاستيفاء .

الإنذار، والامتنان، والإكرام، والتسخير، والامتنان، والتكوير،
والتعجيز.

ويده نصفي في لصفحه: «كل مما يليك» ه الشجاء^(١) من في المكتف
ما يليه فمدوب، مما يلي غيره فمكروه، وفضل نساعي^(٢) عن حمة نداء
بالنهي عنه، محمول على المشتمل على الإيذاء.

نخبة قوله: (والمصلحة فيه دنيوية) أي^(٣) صلاحه في نفسه لا في غيره،
ولا لغيره، والله تعالى أعلم بحسبه. كبر الأمر حاج، والله تعالى أعلم بحسبه. بكر
ثوابه فيه دونه فيما قبله^(٤) قوله: (بعد أن وضعه عقب التأديب) أي في
نسخة رجع عنها إلى هذه. قوله: (والإذن) بعضهم^(٥) أدرجه في قسم
الإباحة قوله (والتأديب) ه ريبك^(٦) لا حرج، صلاح بعداد.
بخلاف التنب (أي ثواب الآخرة)^(٧)

الإنذار (والإندار) ﴿فَلْتَنْتَهُوا فَإِنْ مَصِيبٌ كُنْتُمْ إِلَى كَلْبٍ﴾ . ويفارق التهديد بذكر
ابعد (والامتداد) ﴿كُنُوا مَعَارِ لَكُمْ اللَّهُ﴾ . ويفارق الإباحة بذكر ما
يخرج اليه (والإكرام) ﴿تَدْعُوهُا بِسْمِ اللَّهِ﴾^(١) . (والتسخير، أي
التذليل (والامتنان) نحو: ﴿تَحَوُّوا فِرْقَةَ حُسَيْنٍ﴾^(٢) . (والتكوير، أي
الأخذ على بعد سرعة نحو: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) . (والتعجيز، أي إصهار
العجز نحو: ﴿فَاتُوا بِسُورَتِي عَلَيْهِ﴾^(٤) .

الظنية بخلاف التنب (أي ثواب الآخرة)^(٥) قوله (ويفارق التهديد بذكر الوعيد) أي
وحيث ذكره^(٦) مع الإيد . ويفرق نصب، بأن التهديد: «تجد بها»^(٧) .
والإيد: «تلاخ»^(٨) لحذف مه^(٩) . وبعضهم يفرق بين^(١٠) من
جعل الإنذار من التهديد.

- (١) أخرجه الشيخ في صحيحه في لصفحه: «كل مما يليك» ه الشجاء^(١) من في المكتف
- برقم (٥٣٧٦)، وسماه في صحيحه كتاب لصفحه: «كل مما يليك» ه الشجاء^(١) من في المكتف
- (٢) (٢٠٨٦/٤) برقم (٢٠٢٢)، من عمر بن حفص
- (٣) قوله عنه المصنف في الإيحاء (١٧/٢)، وانظر فتح الباري (٦٥٢/٩).
- (٤) (أي): ساقطة من نسخة.
- (٥) انظر التلخيص (٢٩٩/١)، رواه عنه (٢٥١/١). وعابه خاموس (ص ١٩٢-١٩٣).
- (٦) انظر التلخيص (٣٠٠/١)، وهو التلخيص (٢١٨٧/٥).
- (٧) في الأصل (مذهب)، ولتت من نسخة.
- (٨) بغير نسخة (٢١٨٨/٥)، وعابه خاموس (ص ١٩٢).

- (١) ه الشجاء^(١) من في المكتف
- (٢) سورة الأنعام (١٤٢)
- (٣) سورة الحجر (١٦٦).
- (٤) سورة البقرة: (٦٥).
- (٥) سورة آل عمران: (٤٧).
- (٦) سورة يوسف: (٣٨).
- (٧) انظر التلخيص (٢١٨٨/٥)، وعابه خاموس (ص ١٩٢).
- (٨) في نسخة: (لوجوب).
- (٩) ما بين موقوفين ساقط من نسخة، ولتت من نسخة (ص ١٩٢).
- (١٠) نسخة (١١٠) من نسخة (ص ١٩٢).
- (١١) في الأصل (الإيحاء)، ولتت من نسخة.
- (١٢) انظر التلخيص (٣٠٠/١)، رواه عنه (٢٥٢/١)، وهو التلخيص (٢١٩٠/٢).
- (١٣) انظر التلخيص (٣٠٠/١).

لغاية قوله: (ويمارق الإباحة مذكر ما يحتاج إليه) رد الأسوي^(١) وعبره^(٢): «أو عدم قدرتنا عليه وبحوه كالعرض في سحر» **﴿كُنُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾**^(٣). إن أن لله تعالى هو الذي رزقهم، بخلاف إباحة، فهي لأحد محذور، وهو بعضهم بأن الإباحة يكون في شيء الذي سيورده بخلاف لأحد^(٤). قوله: (أي^٥ التبديل والامتنان) مع دفعه لا بد من أن الله تعالى يشيئ سحره بغير لا سحر، لأن تشيئته لا يسهل له أن يسهل على من **﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ مَاءَ الشَّعْوِيبِ فِي الْأَرْضِ﴾**^(٦). ووجه دفعه أن سحر يستعمل أيضا بمعنى تدليس ولا يسهل على من **﴿مُنْجَحٌ لَدَى مَحْرَبٍ﴾**^(٧) هذا^(٨)، ويقال: فلا سحره لخصص: أي سحره لا يسهل له أن يسهل^(٩).

لن الإهانة، والتشويه، والدعاء، والتمني، والاختيار، والخير، والإنعام، والتفويض، والتعجب، والتكذيب، والمنزلة، والاعتبار.

الفتح (والإهانة) **﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**^(١٠) (والتشويه) **﴿فَاصْبِرْ أَوْ لَا تَصْبِرْ﴾**^(١١) (والدعاء) **﴿رَبِّكَ أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِكَ بِالْحَقِّ﴾**^(١٢). (والتمني) كقول امرئ القيس^(١٣):

ألا أتيا الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك أمثل

ولبعد انجلاله عند المحب، حتى كأنه لا طمع فيه، كان متمب لا مزحيا (والاحترار) **﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُنْقَرُونَ﴾**^(١٤)، إذا ما يلقوه من سحر وإن عظم- محترق بالنسبة إلى معجزة موسى عليه السلام. (والخير) كحديث البخاري^(١٥) إذا لم تستح فاصنع ما شئت أي: صعبه

نفسه قوله (والإهانة): **﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**^(١٦) بعضهم^(١٧) يسميه لهكهم، وصسطه^(١٨) أن يؤتى بسقط بدل على خير أو بكرامة، ويراد به ضلته، وهذا فارق التنقيح.

(١) سورة الدخان: (٤٩).

(٢) سورة الطور: (١٦).

(٣) سورة الأعراف: (٨٩).

(٤) البيت من الطويل، انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١٨).

(٥) سورة يونس: (٨٠).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء (٦٣٨)، رقم (٣٤٨٤) عن أبيه.

(٧) سورة الدخان: (٤٩).

(٨) بعد «شعب» (٣٠١)، و«البحر» (٣٦٣)، و«البحر» (٣٦٣)، و«البحر» (٣٦٣).

(٩) انظر هذا لصاحب في المرحع لسانه.

(١) انظر المرحع لسانه (٣٩١/١).

(٢) انظر «شعب» (٣٠٠/١)، و«الغيت» (٢٥٢/١)، و«غاية المأمول» (ص ١٩٣).

(٣) سورة المائدة: (٨٨).

(٤) انظر «غاية السؤل» (٣٩١/١)، و«غاية المأمول» (ص ١٩٣).

(٥) في «ب» و«ب» (أن) هكذا (أي أن) وهو خطأ.

(٦) هذا الاعتراض للمقاري، نقله عنه الزركشي في «التبيين» (٣٠٠/١).

(٧) سورة الجن: (١٣).

(٨) انظر دفعه لا يسهل في «شعب» (٣٠١/١).

(٩) سورة الزخرف: (١٣).

(١٠) انظر «غاية السؤل» (٣٩١/١)، و«الصلح» (٦٨٠/٢)، و«اللسان» (٢٠٣/٦) ملأه

اسم.

[مَاذَا يَقْتَضِي الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ؟]

ابن والجمهور: حَقِيقَةُ فِي الْوُجُوبِ: لُغَةٌ أَوْ شَرْعًا أَوْ عَقْلًا، مَذَاهِبُ.
وَقِيلَ: فِي النَّدْبِ،

ابن والجمهور: قائل: هي (حقيقة في الوجوب) فقط، (لغة أو شرعًا أو عقلاً
مذاهب). وجه: وهذا الصحيح عند الشيخ أبي إسحاق الشافعي (١). أن أهل
الشيعة حكمون بالحدود من غير أمر مبدع مثلاً بما سمعت. وكذا القائلين
بأنها لغة لمجرد الطلب، وإن جزمه المحقق للوجوب، بأن يترك العقاب عن
الترك إننا يستفاد من الشرع في أمره، أو أمر من أوجب طاعته.

شبه قوله. (والجمهور): شروع في باب الخلاف في المعنى الحقيقي من معاني صحيح
افعل (٢).

قوله: (جا) أي بصيغة الفعل أو باللغة، وهو على الأول معنًى (بأمر) وعن
الثاني / (بالحكمون)، بجعل الباء للسببية.

(والإنعام) بمعنى تذكير النعمة نحو: «كَلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ»
(والنفوس) «فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ» (٣). (والتعجب) «أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا
لَكَ الْأَمْثَالَ» (٤). (والتكذيب) «قَدْ قَاتُوا بِالْكَوْثَرِ فَاتْلُوهُ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ» (٥). (والمشورة) «فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرْجُو» (٦). (والاعتبار)
«أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ» (٧).

الغاية موله: (والإنعام بمعنى تذكير لنعمة) في آخره. هو بمعنى (الإنعام) فاحذر
يعني عن آخر. وقد يفرق باختصاص لآدم بذلك على ما يحتاج إليه من
المشار فونه. (والتعجب) بمعنى تعجب من حدث ما، ثم بعد ما تعجب منه
أنسب بسابقه ولاحقه (٧)

(١) انظر شرح النعم (٢٠٦/١).

(٢) اختلاف الأطباء في المعنى الحقيقية لصيغة الفعل إذ جردت عن التمسك على صفة مشرعية ولا كما
قال الركني في البحر (٣٦٥/٢). والراجح هو مذهب جمهور المعنى. أنه جمعه في
الوجوب، وهو ما عليه أرباب المذاهب الأربعة وما هم على هذه الأقوال والخلافات
فيها. في هذه المراجع: «الالتخيص» (٢٦١/١) و«البرهان» (٢١٥/١). وشرح النعم
(٢٠٦/١). وأصول المرحلي (٣٤١/١). وإحكام المقاصد (سماحي) (ص ٧٩).
والمحصول (١٤٢/٢). وإحكام (١٤١/٢). وشرح منج لفصول (ص ١٣٧).
والإيجاز (٢٢/٢). و«نهاية السؤل» (٣٩٦). وشرح المقاصد (٧٩/٢). والبحر
(٣٦٥/٢). و«الشفيع» (٣٠٢/١). والتحرير والمبصر (٣٦٣/١). و«الشمعة»
(٢٢/٢). و«الاجتهاد» (ص ٣٠٠).

(١) سورة بقره: (١٧٢).
(٢) سورة ص: (٧٢).
(٣) سورة الاحزاب: (٢٨).
(٤) سورة آل عمران: (٩٣).
(٥) سورة الصافات: (١٠٢).
(٦) سورة الاحقاف: (٩٩).
(٧) سورة ابره: (١٠٠) ع

يع

هذه من جانب القائل بالوجوب - بأن الموضوع للشيء محمول على الكامل - إذ لأصل في لأشياء كماله - والكامل من انصب ما انتهى مع تركه. وهو الوجوب له اندب. وخفي^١ قولاً: إنها حقيقة في (إباحة، لأب متبعية، والأصل عدم الطلب، وقول^(٢): إنها مشتركة بين الوجوب والإباحة. وقول^(٣): أب مشتركة بين الأمر والنهي والتهديد والتحجير (والتكوير)^(٤)

الفرق أجاب: بأن حكم أهل النعمة المذكور مأخوذ من شرح. لا يجاه على العدد مثلاً - طاعة سيده. والثالث قال: إن ما تفيد لفة من الطلب يتعين أن يكون الوجوب، لأن حمله على الندب صير المعنى، فعل - است. وليس هذا عند المذكور، وقول مثله في الحمل على الوجوب، فإنه يصير المعنى فعل من غير تحوير ترك (وقيل: هي حتمه في الندب). لأنه مشتق من قسمه انصب

لثلاثية قوله. (أجاب) ي (الثاني القائل) بأن صفة نعمة هي محذور انصب. وأن المحقق بالوجوب، أي هو شرع، حيث عن ذلك دليل لا بد. ومع كون لحكم المذكور مأخوذ من النعمة، بأن مأخوذ من شرع^(٥) فهو (وقيل هي حقيقة في الندب)^(٦) ي فقط قوله (لأنه المتيقن من قسمي الطلب) أي لأن المع من نية المحقق بالوجوب. من ثم لا يثبت إرادته^(٧). وعورض^(٨).

(١) في هـ: (ما عورض).

(٢) حيف القائل بأن الأمر للوجوب عند إطلاقه أو منه حمله. من ثم يرجع عنه شرع أو يعرض^(١) أي بما حمله على ما صرح به. من ثم يرجع عنه. يعرض^(٢) أي لا بد. في هذه النية مع ما صرح به وأخبره عن الاشتراك فيه في: (البلخيصة) (٢٦٩/١)، وشرح تنقيح الفصول (ص ١٢٧)، ونهاية المولى (٣٩٧/١). وهو المجلد (٢١٠-٣٦٦) و٣٦٧-٣٦٨ (٢٣٠٣)

(٣) وبه قال أبو هاشم المغربي وكثير من المتكلمين بغير المحررة (٣٦٧/٢-٣٦٨)

(٤) نسخة هـ: [٣٥]

(٥) في هـ: (عق)

(٦) انظر المرجع بسبق

(٧) هذا الأخير من تركه من جانب القائل بالوجوب هو في (لنويج) (١٥٣/١)، وقال في آخره. (فمن جعله للإباحة أو الندب، حين نقصان أصلاً، وانكسار عارضاً، وهو فاق للمعول. وانظر حاشية ابن أبي (٣٧٥-٣٧٦)

(١) في هـ: (نكس)

(٢) انظر هذا في: (الخصيص) (٤٤١)، والجزء (٣٩٨)

(٣) واحد من حكى هذا بعد عن الشيخ زكريا

(٤) انظر نهاية السؤل (١٠١)، وفيه شبهة بالإسوي (ص ٢٦٩)

(٥) في الأصل: (نكس) وهو تحريف، وأثبت من هـ: (نكس)

بَلَدٌ وَقَالَ الْمَاتُرِيدِي: لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: مُشْتَرِكَةٌ بَيْنَهُمَا،
وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي وَالْغَزَالِي وَالْأَمِيدِي فِيهَا،

الشيخ

الشيخ (وقال أبو منصور الماتريدي^(١)) - من الخصبة - هي موضوعه للقدر
المشترك بينهما: أي بين الوجوب والندب، وهو الضرب - حذراً من الاشتراك
والجحد، فسميها في كل منهما - من حيث أنه ضرب - شعير حقيقي.
والوجوب الطلب الحازم كالإيجاب، تقول منه: وجب كذا: أي طلب - - -
لسميها - طلباً حازماً (وقيل: هي مشتركة بينهما وتوقف القاضي)
أبو بكر الباقلاني^(٢) (وغيره^(٣)) ولا يدي^(٤) فيها)، سمي له يدو^(٥) أي
حقيقة في الوجوب، أم في الندب، أم فيهما.

لمناسبة قوله: (حذراً من الاشتراك والمجاز) أي من الاشتراك - جعل حسمه في كل
منهما - ومن المجاز أن جعلت حسمه في أحدهما فقط - - - (والوجوب الطلب
الحازم كالإيجاب) جواب سؤال [تقديره]^(٦): إن الطلب قدر^(٧) مشترك بين
الإيجاب والندب - كما مر في تقسيم الحكم - لا بين الوجوب والندب،

(١) هو العلامة محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من كبار العلماء، كان فقيهاً
الحجة، فاضحياً في الخصومة من معتقاته: كتاب التوحيد والتصيير وغيرها، توفي سنة
١٠٣٣ هـ. انظر ترجمته في «المعاني الذهبية» (ص ١٩٥)

(٢) انظر قول أبي منصور الماتريدي في «التقرير والتحيز» (١/ ٣٦٣) - - - - -
القول أيضاً لمشايع صهر قد انظر «ميزان الأصول» له (ص ٩٦).

(٣) انظر: «التفسير» (٢/ ٢٧)، و«التلخيص» (١/ ٢٦١)

(٤) انظر: «المعنى» (١/ ٢٥٥)

(٥) انظر: «الإحكام» (٢/ ١٤٥)

(٦) في الأصل «مقريه»، و«الندب» من «أ» - - -

(٧) نسخة «أ» [١١١] ص

بلد

لأنه والوجوب لهما من صفات نفس المكلف، غير الإيجاب الذي هو من من
صفات فعل به معانٍ وتقرير اجواب: أي متخذ معنٍ بالذات، وإن
تغاير^(١) بالاعتبار، كالكسر والانكسار؛ إذ ليس لنا في الخارج كسر
«نكسا»، وإن تعدد النظر إلى فعل الفاعل والمفعول^(٢) قوله: (معنى لم
يدروا أي^(٣) حقيقة) أي لا يحكمون، لا بقرينة، وأما مدوها بالصيغة
عندهم^(٤) من المحمل، وحكمه التوقف.

(١) في «أ»: (تغير) وهو خطأ

(٢) انظر «تقرير الشريعة» (١/ ٣٧٦).

(٣) في «ج»: (هي) بدل (أي) وهو خطأ

(٤) انظر «التصنيف» (١/ ٣٣)

ابن وقيل: مشتركة فيهما وفي الإباحة. وقيل: في الثلاثة والتثديد، وقيل: عند الجواز: لإزادة الامتثال. وقال الأبهري: أمر الله تعالى للوجوب، وأمر النبي ﷺ بالتثديد. وقيل: مشتركة بين الخمسة الأول، وقيل: بين الأحكام الخمسة.

ابن (وقيل:) هي مشتركة فيهما وفي الإباحة. وقيل: في هذه الثلاثة والتثديد) وفي مختصر قول: به لعدم المشقة من سلافة في الأدب في الفعل، وبركه مصنف بقوله لا يعرفه في غيره (وقال عبد الحارث) (١) - من الممتزلة -: هي موضوع (لإزادة الامتثال)، وتصدق مع الوجوب والندب (وقال أبو بكر الأبهري) من سلكه (أمر الله تعالى للوجوب، وأمر النبي ﷺ بالتثديد) منه (الندب). بخلاف ما في ذلك من سلكه فدلوجوب أيضا.

لثانية قوله: (لقلوله لا يعرفه في غيره) أي في غير مختصره (وقال أبو بكر الأبهري) أي في أحد فروع. كما عده مصنف في شرح مختصره (٢) وفي أحد أقواله، كما عثر به الإسنوي (٣).

- (١) نسبة ابن الحاجب في مختصره بلشعة. انظر شرح المصنف (٢/ ٨٢). ووقع الخطأ (٢/ ٥٠١)، والجملة (٢/ ٣٦٩)، والتجريد (٥/ ٢٢٠٨-٢٢٠٩).
- (٢) انظر رفع الحاجب (٢/ ٥٠١).
- (٣) وهو قاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل، المسمى الأسد أبيادي، درس الحديث، وأصول الفقه، وعلم الكلام، وصار إمام الممتزلة في عصره، من تلاميذ الشرف لبرقي. من مصنفاته العمدي في أصول الفقه. ومثاله عرف وعرفه في سنة ٤١٥ هـ. انظر ترجمته في: طبقات الممتزلة (٥)، وتاريخ بغداد (١١/ ١١٣).
- (٤) انظر رفع الحاجب (٢/ ٥٠١).
- (٥) انظر رفع الحاجب (٢/ ٥٠١).
- (٦) انظر نهاية السؤل (١/ ٤٠١)، والتثديد (٥/ ٢٦٩).

ابن

ابن (وقيل:) هي مشتركة بين الخمسة الأول: أي بوجوب والندب والإباحة والتثديد، إلا شاذ (وقيل: بين الأحكام الخمسة). أي للوجوب والندب والتثديد والكراهة والإباحة.

حسبه والذي صح أنه تخرا هو قول الجمهور (١). قوله: (وقيل: بين الأحكام الخمسة) أي سلك (٢) التحريم والكراهة، وإن لم يراد فيها وردت له صيغة فعل. عن أبي لاسر سألني عن صفة (٣)، أو عن أن صيغة وردت للتثديد، وهو يستدعي ترك الفعل المنقسم إلى الحرام والمكروه (٤).

(١) رأي عن الأبهري في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

- الأول: أنه لا بد من وجوب، وهو أمر النبي ﷺ عند الثاني: أنه لا بد من ندب عن لاصح الثالث: أن أوامر الله عز وجل، وأوامر الرسول ﷺ المطلقة للوجوب، وهذا من قول الجمهور، وهو الذي استقر عليه آخر، كما نقله عنه المازري في شرحه، برهانه في ذكر ذلك الزكشي. انظر أحكام المعصية، المجلد (١) ص ٨٣، (٨٤)، شرحه (٢١/ ٣٦٩-٣٧٠).
- (٢) انظر هذا القول دون نسبة لأحد، في المحصول (٢/ ٤١)، ونهاية السؤل (١/ ٤٠٠).
- (٣) وهو البصر (٢/ ٣٦٩).
- (٤) أي في باب: إباحة، وبإني (١).
- (٥) أي في فصل عنه فساد فريب.
- (٦) نهاية السؤل (١/ ٤٠١)، وحدث النبي ﷺ (١/ ٣٧٦).

لذلك والمختار وفقاً للشيخ أبي حامد وإمام الحرمين: حقيقة في الطلب
المتأزم، فإن صدّر من الشارع، أوجب الفعل. وفي وجوب اعتقاد
الوجوب قبل البحث بخلاف العام.

الشيخ (والمختار وفقاً للشيخ أبي حامد) لا يفرق بين (وإمام الحرمين) في
(حقيقة في الطلب الحارم) له، فلا تخيل بقيد منتهى، (فإن صدر) طلب
بها (من الشارع أوجب) صدوره (من الفعل)، بخلاف صدوره من غيره.
من أوجب هو طاعته، وهذا - قال المصنف - (٣) غير القول السابق: إننا
حقيقة في الوجوب شرعاً، لأن حرم نصب عن ذلك شرعي، وعن داعي.
واستفادة بوجوب عليه بالتركيب من جمعه وشرح. وقال غيره أنه هو.
لاتفاقهما في أن خاصة الوجوب - من ترتب العقاب عن الترك - مستفاد من
الشرع، وعن كل قول هو في غير ما ذكره من (وفي وجوب اعتقاد
الوجوب) في المصنف بها، (قل: البحث) عن صدق غيره (كـ) خلاف
العام) هل يجب اعتقاد عمومته حتى يمتنع في قرينة بحث عن المحض
الأصح: نعم كما سيأتي.

المأثبة [قوله: (لأن من أوجب هو طاعته) أي كامر بسبب عبده] ^٢ قوله (غير
القول السابق) مع هو أيضاً غير الثالث ^٥، وهو طاهر، وغير الأول ^٦. أن
الوجوب مستفاد عليه من اللغة على المختار منها.

(١) نقله عنه المازري في شرح البرهان، انظر التنبية (٣٠٤/١)

(٢) انظر البرهان (٢١٧/١).

(٣) انظر قول المصنف في الإيجاب (٣٥/٢).

(٤) ما بين مقولتين سابق من أج.

(٥) والقول الثالث: هو حقيقة في الوجوب عقلاً.

(٦) نسخة دية (ع/١١١) والقول الأول: هو الوجوب لغة، وهو قول الجوهري انظر

(ص ١٩٧/٢)

حاشية (من شرح كنهه شرح عن مصنف، فوجه (استفادة الوجوب) إلى
آخره) قد (وقال غيره) ^١ أنه هو (الأوجه قوله لا قول غيره، فحصل به
جواب مصنف أن في صدقه فعل حقيقة في الوجوب أربعة أقوال ^٢، ولا
عنى به في ما جاء من الكتب ^٣، فبحر أوزار ^٤، وهو ما نقله إمام الحرمين
عن أبيه ^٥، صخره ^٦، فله (ما ذكره) في ذلك نقول

(١) هكذا عدني في جميع النسخ: يؤخذ قول الشارح قوله التعليق عليه والله أعلم

(٢) انظر التنبية (٣٠٤/١)

(٣) الأقوال الأربعة هي: الوجوب بالشرع، والوجوب باللغة، والوجوب بضم الشرح إلى

اللغة، وعدم الوجوب انظر الإيجاب (٢٥/٢).

(٤) في واج، لا يكتب، وهو تحريف

(٥) وهو القول بالوجوب لغة، انظر (ص ١٩٧/٢)

(٦) انظر صخره (٢١٦/١)

(٧) وهو الشمارة، انظر شرح النسخ (٢٠٦/١)، ومعه في النسخ (٢٦٥/١)

عن لأكثره، انظر البحر (٣٦٦/٢)

لَمْ يَلْزَمْ، وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، أَمَّا النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ، فَأَلْحَقَهُمُورُ: لِلتَّحْرِيمِ، وَقِيلَ: لِلتَّكْرَاهَةِ، وَقِيلَ: لِلإِبَاحَةِ، وَقِيلَ: لِلإِسْقَاطِ الْوُجُوبِ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى وَقْفِهِ.

الشيخ (وتوقف إمام الحرمين) ^(١) فلم يحكم بإباحة ولا وجوب. ومن استعماله بعد خطر في الإباحة: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْشُرُوا﴾ ^(٢). ﴿وَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُ﴾ ^(٣). وفي وجوب: ﴿وَإِذَا تَسَلَّحَ الْأَشْمُرُ الْأَحْرَمُ فَاتَّقُوا الْأَشْمُرَيْنِ﴾ ^(٤). إذ فحواه لم يرد أن يفهم فرض كسنة وأما بعد الاستدلال فكان يقف من قول: «أفعل كذا» فعلة

(أما النهي) أي لا تفعل (بعد الوجوب، فاحتمور) أي هو (للتحريم). كما في غير ذلك. ومهم بعض غائبين بأن الأمر بعد قصد الإباحة، وقد قو: بأن النهي لدفع لمسه، ولأنه لم يحصل بقصدته، وعاءه شح بالانزاع

للحاشية قوله: (وأما بعد الاستدلال فكان يقال) ^(١) صح. سكبت عن النهي بعد الاستدلال. وهو ^(٢) ما وقع حوله لا بعد الاستدلال، وحكمه تحريمه عن قياس وقوعه بعد الوجوب ^(٣)

- (١) انظر له هذه (١/٢٦٤)
- (٢) صورة المائدة: (٢)
- (٣) سورة الجمعة: (١٠).
- (٤) صورة البقرة: (٢١٢).
- (٥) صورة التوبة: (٥).
- (٦) انظر البحر (٣/٣٨٤). وبعث (١/٢٦٠-٢٦٣)، والبحر (٥/٢٢٥٢)، وبعثه المأثور (ص ١٩٩).
- (٧) نسخة ب، ١١٢/١.
- (٨) بطريرك مرجع نسخة

الشيخ (وقيل: للكرهية)، عن قياس أن الأمر بالإباحة (وقيل: للإباحة)، بغير أن أن النهي عن الشيء بعد وجوب دفعه، فثبت تحريمه (وقيل: لإسقاط الوجوب)، ويرجع الأمر إلى ما كان قبله، من تحريم الإباحة، يكون لنقل مقده، من منعته (وإمام الحرمين على وقفه) ^(١) في مسألة الأمر، فلم يحكم به شيء كما هناك

حاشية روى ^(١) ودمه بتحريمه، حاشية مسلم عن المقداد قال: «أرأيت يا نبي الله رجلاً من بكاء فدايني بغير رجلي» يروي بالسيف فقطعها ثم لادسي شجرة، فقال: «سببت له أفعله» ^(٢) رسول الله بعد أن قضاها؟ قال: «لا» و[أي] ^(٣) وردمه بذكر كراهة حر منكم أيضاً «أصل» ^(٤) في ما شذ (لعل؟ قال: «لا» فوجه (وقيل: للكرهية، على قياس أن) ^(٥) الأمر للإباحة) ^(٦): أي بما عان أن كلا من صنعتي فعل ولا تفعل تخمس على أدنى مراتبها، وذكر كراهة ^(٧) أدنى مرتبتي صيغة لا تفعل، كما أن الإباحة أدنى مراتب الفعل.

(١) نسخة ب، حاشية (١/٢٦٥)

(٢) في: «أرأيت يا نبي الله»

(٣) في هذا: «بح» [وقوله]: نسخة الأصل مثل بعد حديث الترمذي في مسنده بعد أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب حريم من الكافر بعد أن طال لا إله إلا الله

(٤) (٤٥٨/٢) مع ٩٥ مع نسخ سوري

(٥) في الأصل (ما)، وثبتت من نسخة ج

(٦) في: «أصل» [وقوله]: أخذت ما عمن في صحيحه كتاب حريم، باب الوصوم من حرم الأهل (٢٨٨/٣) مع ٣٦١ مع نسخ السوي، وهو حرم من حديث حبيب

(٧) نسخة ج، [ص ٣٦]

(٨) بعد مسألة النهي بعد أن حوت في «الزهد» (١/٢٦٥)، وبعثه نسخة (١/٢٤٧).

(٩) نسخة (٢/٣٨٣)، وبعثه نسخة (١/٣٥٥)، وبعثه نسخة (٥/٢٢٥٧)، والقبول

بأن كراهة حر منكم بغير حاشية بغير نسخة (٥/٢٢٥٧)

(١٠) ورد في نسخة ب، زيادة عارده حاشية (العلمي خلاص الأول)

[هَلْ يَدُلُّ الْأَمْرُ الْمُجَرَّدُ عَلَى الْمَرَّةِ أَوِ التَّكَرَّارِ؟]

لنحل مسألة: الأمر يطلب الماهية، لا ليتكرر، ولا مرة، والمرة ضرورية، وقيل: مذكولة، وقال الأستاذ والفروبي: ليتكرر مطلقاً، وقيل: إن علق بشرط أو صفة، وقيل بالوقف.

الفتاوى (مسألة: الأمر) - أي فعل - (الطلب الماهية، لا لتكرار، ولا مرة، ولمرة ضرورية)؛ إذ لا توجد الماهية بأقل منها، فيحمل عليها، (وقيل: المرة (مذكولة)، ويحمل على التكرار على عيوس بنه. (وقيل لأستاذ، بنسحق الاسمريبي، (و) أبو حاتم (الفروبي) "أ" - في صناعته (التكرار مطلقاً)، ويحمل على المرة بقرينة، (وقيل: تكرار (إن علق بشرط أو صفة)، ي بحسب تكرار المعلق به.

طائفة (مسألة^١): الأمر لطلب الماهية) قوله (أي فعل) مراد به كل ما دل على الأمر كـ "مرة"^٢ قوله - (فيحمل عليها) أي من جهة أن ضرورية، لا من جهة أنها مذكولة الأمر.

(١) انظر شرح النعم (٢١٩/١).

(٢) هو العلامة عمود بن محمد الطبري، المعروف بالفروبي، أخذ الأصول على يد الباقلاني، ومن تلاميذه أبو إسحاق الشيرازي، من مصنفاته: تجريد التجريد، توفى سنة ٤١٤ هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٣١٢/٥).

(٣) نقله عنه أبو إسحاق الشيرازي في شرح النعم (٢١٩/١).

(٤) انظر مسألة هل الأمر يدل على التكرار؟ في: البرهان (٢٢٤/١)، وإحكام أصوله (صحة ٨٩)، وأصول السرحي (١١/٣٨)، وبحصول (٣/٩٨)، وإحكام لأمدى (١٥٥/٢)، وشرح تنقيح العصول (ص ١٣٠)، وشرح المعصد (٨١/٨٣)، ونهاية السؤل (٤١٧/١)، والنبه (٣٨٥/٢)، والشيف (١١/٣٠٧)، والتبويب (١٥٨-١٥٩)، والتصريح (٢٢١/٥)، والتقرير والتحرير (١/٣٧١)، وأثر الاختلاف في الفروع الأصولية (ص ٣١٧)، ونهاية المأمولة (ص ١٩٩-٢٠٠).

(٥) انظر (ص ١٧٧).

لنحل مسألة: الأمر يطلب الماهية، لا ليتكرر، ولا مرة، والمرة ضرورية، وقيل: مذكولة، وقال الأستاذ والفروبي: ليتكرر مطلقاً، وقيل: إن علق بشرط أو صفة، وقيل بالوقف.

الفتاوى (مسألة: الأمر) - أي فعل - (الطلب الماهية، لا لتكرار، ولا مرة، ولمرة ضرورية)؛ إذ لا توجد الماهية بأقل منها، فيحمل عليها، (وقيل: المرة (مذكولة)، ويحمل على التكرار على عيوس بنه. (وقيل لأستاذ، بنسحق الاسمريبي، (و) أبو حاتم (الفروبي) "أ" - في صناعته (التكرار مطلقاً)، ويحمل على المرة بقرينة، (وقيل: تكرار (إن علق بشرط أو صفة)، ي بحسب تكرار المعلق به.

لنحل مسألة: الأمر يطلب الماهية، لا ليتكرر، ولا مرة، والمرة ضرورية، وقيل: مذكولة، وقال الأستاذ والفروبي: ليتكرر مطلقاً، وقيل: إن علق بشرط أو صفة، وقيل بالوقف.

(١) صورة الثالثة: (١).

(٢) سورة النور: (٢).

(٣) انظر للتوضيح مع التلويح (١٦٠/١)، ونهضة (٣٠٧/١)، وشرح النعم (٢١٩/١).

(٤) وهو اختيار أبي الطيب الطبري، وأبي حامد، من الشافعية، انظر البحر (٢/٣٨٦)، والتبويب (٥/٢٢١٤)، والتقرير والتحرير (١/٣٧١).

(٥) انظر تقرير الشريبي (١/٣٨٠).

(٦) انظر التصريح (٥/٢٢٢٢-٢٢٢٣)، وحاشية الباقية (١/٣٨١)، وحاشية المعصية (١/٤٨٣).

[هل الأمر المجزؤ يقتضي الفوز أو التراخي؟]

للتثنية وَلَا يَقْوَرُ، بخلافًا لقوم، وقيل: لِلْقَوْرِ أو الْقَوْمِ، وقيل: مُشْتَرَكٌ،
وَالْمُجَزَّؤُ مُتَمَثِّلٌ، بخلاف مَنْ منع ٢١٢

٢١٢ (ولا لقور، بخلافًا لقوم) في قوله: إِنَّ الْأَمْرَ لِلْقَوْرِ أَي مَادَرُ عَقِبٍ وَرَوْدِهِ
لِلْعَمَلِ، وَمِنْهُ التَّمَثُّلُ - أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، (وقيل: للقور أو لقوم) في حال من
العمل بعد، (وقيل: هو (مشارك) بين القور والتراخي: أي التأخير.
(والمبادر) - العمل (ممثلًا لخلاف لمن منع) مثله، جاء عن قوله الأمر به حي.

٢١٢ (ولا لقور) ح. أي ولا يرجح، خلافًا لقوم في قوله: به
لله حي^٢ قوله (خلافًا لمن منع مثله) بناءً على قوله الأمر للتراخي) لمع
فيه مرده، ليس مع مثله معتمد أحد، كما قال الشيخ أبو إسحق^١.

(١) بعد مثله ما لا يرد عليه، قاله حي^٢ في (٢٣١/١)، (حكم بمصولة
أصل (١٠٧)، وشرح مع (٢٣١/١)، (مصوبة (١١٣/٢)، (والأحكام (١١٣/٢)
(٢/١٦٥)، وشرح تنقيح المصولة (ص ١٢٨)، وشرح العنقدة (٣/٨٣)، (أهية
السولة (١٦٦/١)، والبحر (٢/٢٩٦)، والتلخيص (١/٣٠٨)، (والمعتمد (١/٢٦٥)،
والتحجير (٥/٢٢٢)، والتقرير والتحجير (١/٢٧٥)، والتبصير (١/٣٥٦)، (والتر
الاختلاف في القواعد الأصولية (ص ٣٢٣)، (وأهية الأصولية (ص ٢٠٩).

(٢) في (دج) (لتراخي)، (والقول بأن الأمر المطلق لا يدل على فوز ولا تراجع، هو قول أكثر
الشافعية، واختاره المصنف تيسارًا للرازي والأعدي والبيضاوي وابن صاحب، (دج
المجسور: يدل على الفوز، انظر (المصولة (٢/١١٣)، (والإحكام (٢/١٦٥)، (أهية
السولة (١/٢٧٥)، وشرح العنقدة (٢/٨٢-٨٣)، والبحر (٢/٣٩٦، ٣٩٧)،
والتحجير (٥/٢٢٢-٢٢٢٣).

(٣) وهو اختيار من السمعاني وبعض الشافعية نظر في قواعد الأدلة (١/٧٥)، والبحر
(٣٩٨، ٢).

(٤) انظر شرح الفقه (١/٢٢٥).

٢١٢ (ووجه القول بالتكرار في المعنى، أن لتعلق به ذكر مشعر بعينه، حكم
يتكرر بتكرار عليه، ووجه صحة أن يتكرر عند من مطلق، أي من أو
ثبتت عليه المعلق به من خارج، أو لم يثبت ليس من الأمر، ثم التكرار عند
الاستاذ وموافقيه - حيث لا بيان لأمله - يستوعب ما يمكن من زمان العمل.
لأنه، مخرج بعينه عن بعض، مهم بتكرار ما حكم في معنى تكرار بعض
به من باب أول، وبالتكرار فيه إن لم يتكرر المعلق به حيث لا قرينة على المرة،
فلهذا قال المصنف: مطلقًا.

٢١٢ (ولم يقل (ليس من الأمر) في كل من جهة استعمل بعينه، مقتضيه
لوجود^(٢) المعلوم كلها وجدت جلته^(٣)، قوله: (حيث لا بيان لأمله) قيد
للتكرار (يستوعب) حمله، ويخرج من يمكن أن قال بعض ويراد من ذكر
ونوم ونحوهما^(٤).

(١) في (أهية): (بالمعنى).

(٢) نسخة (أهية): (١١٣/س).

(٣) انظر (أهية السولة (١/٢٧٥)، (وأهية البياني (١/٣٨١)، (وأهية المطالع

(١/٤٨٣).

(٤) انظر (أهية) (١/٢٦٢)، (والتحجير (٥/٢٢٢).

للجنة وإمام الحرمين^(١)، وغيرهما^(٢)، لأن القائل بالتراخي إنما أرادوا به: التراخي جوازاً لا وجوباً، كما صرح به جمع من محدثي^(٣)، معه حكى ابن برهان^(٤) عن علاء [لواقين]^(٥): إن لا يقطع بانتفاءه، بل يوقف فيه إلى ظهور الدلائل، لاحتمال إزادة الناحية^(٦)، وصحير [قوله] جمع [المس مع]^(٧).

الاعتناء بمن وقف.

من وقف (ومن وقف) عن الاعتناء بعمده، بناءً على قوله لا نعم أو صرح لأمر بغيره، هل هو حي؟ وما خلاف استعماله فيها، كما مر لإيهام، وأمر الجمع، وإن كان تراخي فيه غير واجب، فهل حقيقته فيها، لأن الأصل في الاستعانة بالحقيقة؟ أو في أحدهما، حظاً من الاشتراك ولا تعرفه؟ أو هو للغير، لأنه لأحد^(٨)، تراخي، لأنه بناءً على الأمر، بخلاف انعكاس لأمر التقديم؟ أو في بعد امتناع سهم، أحد من الاشتراك والناحية، وهو الأول لواجب، أي طلب الماهية من غير تعرض لوقت، من فور أو تراخي.

حاشية قوله (ومن وقف) ليج عطف على (من مع)، وصحير [قوله] جمع إلى (من وقف) قوله (من فور أو تراخي) بل لنوقت، وهو يجوز لأن للغير ولتراخي يسوف، بل الأمر لمدد، لراخي لناحية، كما قدمتها^(٩).

(١) انظر «الرهان» (٢٣٣/١).

(٢) انظر «البحر» (٣٩٨/٣-٣٩٩).

(٣) منهم الأسنوي، وابن العراقي، وهو ما به من إسماعيل في «مع مع»، بعد «مع مع» (٨١/١)، وفي «نهاية السوء» (٤٢٦/١)، وهو لم يثبت (١٦/٢٦٦).

(٤) هو بعلامه أحمد بن علي بن محمد بن زكريا، معروف باسم «أحمد بن علي سامعي»، صوري محدث، كان حنبلي المذهب ثم صار شافعيًا، من شيوخه الفقيه «عبد» «عربي»، ويكنى «عبد» من مصنفاته: «الوجيز في أصول الفقه وغيرها»، توفي سنة ٥١٨ هـ «مير» «دست» «تد» ترجمته في طبقات الشافعية لابن السكيت (٣٠/٦).

(٥) نقله عنه الإسوي في «بانه السور» (٤٢١/١).

(٦) في الأصل (لواقين) وهو تحريف «وكتبت من» «أ»، وفي «نهاية السؤل».

(٧) انظر «حاشية الفقه» (١٦/٤٨٤).

(٨) في الأصل (بمع)، وكتبت من «أ»، «مع».

(٩) من معاني ما يوقف إمام الحرمين انظر «الرهان» (٢٣٣/١).

(١٠) في «أ» «قد صحت».

لِللَّيْلِ مَسْأَلَةٌ: الرَّازِي وَالشَّيرَازِي،

البرقي (مسألة ٢٠) قال أبو بكر (الرازي) ^(٢٠) من حنبله (و) شمس أبو إسحق (الشيرازي) ^(٢١) - من الشافعية -.

لِللَّيْلِ مَسْأَلَةٌ ^(٢٢): (الرازي والشيرازي).

لَيْلٍ وَغَبْدُ الْحَارِ: الْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ، وَقَالَ الْأَكْثَرُ: الْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْإِثْبَانَ بِالْأَمْرِ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْرَاجَ، ...

يُجِبُّ (وعبد الحار: من المعربة (الأمر) شيء مؤقت يستلزم القضاء) له، إذا لم يعمل في وجهه، لا شيء، لأن مقتضى استدراكه، لأن مقتضى عمله أو كان الأكثر: القضاء بأمر جديد، كالأمر في حديث الصحيحين: «من لم يمس الصلاة، فليصلها إذا ذكرها» ^(١)، وفي حديث مسلم: «إذا وقد أحدكم من الصلاة، أو عمل بها، فليصلها إذا ذكرها» ^(٢)، ويستبعد من الأمر الأول عمل في وقت لا يصح، ويشترط في موافق الأكثر، ثم في لغة وشريعة ^(٣) فذكره من الأقل سهو.

لِللَّيْلِ [وعبد الحار ^(٤) الأمر مالمشي مؤقت يستلزم القضاء] ^(٥)، [قوله (مؤقت)] حرج بأنه قد مضى، ولا قص، فيها قوة للإشعار الأمر بطلب استدراكه، أي استدراك العمل إن لم يقع في وقته، والتماس ^(٦) من التقص، بأمر جديد، مع ذلك، ويقول ^(٧): «انقص من الأمر لأن العمل في نوب لا يصح» وقد ذكره الشرح بعد.

(١) حرج به، لا سيما في صلاة ما بعد الصلاة، (٥٩٧) رقم (٥٠٤) ومعه في صحيحه كتاب الصلاة، (٧٨٣) رقم (١٦٨) في غيره من كتب حرج به، في صحيحه كتاب الصلاة، (٧٩٠) رقم (٦٨١) عن أسس مالك بن.

(٢) انظر التلخيص (ص ١٦)، (٢٥٠) رقم (١١) مع.

(٣) انظر رأي عبد الحار في المصنف (١/٢٥٠).

(٤) عن معوق، سلفه من حرج.

(٥) عنه معوق، سلفه من الأصل، (١/١٠٠) رقم (١٠٠)، والتمس مع.

(٦) وهذا كقولهم، من التلخيص، (١/٢٥٠) رقم (١٠٠)، والتمس مع (٢٢٦).

(٧) سنده من (١١٣) من.

(١) هو العلامة أبو بكر أحمد بن علي الرازي، المعروف بالخصاص، إمام الحنفية بعد شيخه الكرخي، عرف بالزهد والورع، وامتدح من القضاء تمعنا، توفي سنة ٣٧٠ هـ، من مصنفاته: أحكام القرآن، أصول الفقه، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤/٣١٤).

(٢) انظر: «أصول الفقه للخصاص» (١/١١٢) وما بعدها. وانظر المحصول (٢/٢٤٩).

(٣) هكذا حكاه المصنف عن أبي إسحاق الشيرازي، وقد سهر مع فيه كما أنه شراح (لمن) والروكي، وابن العراقي، انظر شرح التلخيص (١/٢٥٠)، والتلخيص (١/٣٠٩)، والتمس (١/٢٦٧).

(٤) نظر هذه المسألة في حكاية الفقه (١/١٠٨)، وأصول الرخمي (١/٦٢ ٦٣).

(٥) لإحكام، (١/١٧٩)، ومشرح تنقيح الفصول (ص ١٤٤)، ومشرح المعتمد (٢/٩٧)، والبرقي (٢/٤٠٢)، والتلخيص (١/٣٠٩)، والتلخيص (١/٢٦٧)، والتلخيص (١/٣٢٣).

[هَلْ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالْشَيْءِ أَمْزِيه؟]

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالْشَيْءِ لَيْسَ أَمْزِيه.

الشيخ (و) : أحسن (أن الأمر) بمحاص (بالأمر) غيره (بالشيء) نحو : «وَأَمْرُ أَفْعَلُ بِالْمَنْعَةِ» (ليس أمراً) بذلك الغير (به) ، أي بالشيء ، وقيل ، هو أمر به ، وإلا فلا فائدة من تعذر لمحابب ، وقد تقوم قرينة على أن غير محاص ممنوع من ذلك شيء ، ثم في حديث لصحيح : أن من عمر خلق مواته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : «فهره فليراجعها» .

حاشية فوره (١) : (وقيل (٢) هو أمر به ، أي : بأنه يأم به غيره أن يفعل ما ذكره عندك بكذا) بعد كونه أمر بعد غير من سيده ، وأنه قال بعد ما ذكر لا يفعل ، يكون مضافاً ، ولو قيل بذلك أحد قوله : (وقد تقوم قرينة) أن : «الغير» قد محي ، لحديث في رواية بلفظ «فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها» ، وحكيه عمر قصه به لسي ﷺ مع لام الأمر في «فليراجعها» (٣) .

(١) سورة طه (١٣٢) .

(٢) الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً به عند أكثر العلماء : انظر هذه المسألة في : المعبر (٢١/٢٥٣) ، والحاكم (١٢٢/٢٠٢) ، شرح مصنف (١٢٨/١١٤) ، شرح المصنف (١٢٢/٢٠٢) ، والبحر (٢/٤٩١) ، والتنبيه (١/٣١٠) ، والفتاوى (١/٢٨٦) ، والشرح (٥١/٢٢٦٣) ، والقرير والتحرير (١/٣٧٩) ، والتنبيه (١/٣٦١) ، وأشر الفوائد (١/١٤٩) .

(٣) قاله المصنف وأما الحاج المالكيان ، انظر «البحر» (٢/٤١١) ، وسنن أبي داود (٥/٢٢٦٣) .

(٤) انظر هذا الرذقي في شرح المصنف مع حاشية الشافعي (٢/٩٣) .

(٥) في «ت» : «تأضاف» .

(٦) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق ، باب قوله تعالى «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذْ خَلَقْتُمْ أَنْفُسَ» (٩٠/١٢٠) رقم ٥٢٥١ ، وصنف في صحيحه ، كتاب الطلاق باب تحريم طلاق حائض (٣١٥/١١٠) رقم ١٤٧١ ، عن علي بن عمر

الشيخ (و) : (والأصح أن الإتيان بالمأمور به) أي بالشيء عن روحه له في غيره . (يستلزم الإجراء) بمعنى به ، بناء على ما لا حجة بكسبه في سقوط حبس . وهو الراجح كما تقدم . وقيل : لا يستلزمه ، بناء على أنه إسقاط القضاء ، خوفاً لا يسقط أمانيه القضاء ، بل يخاف من سخط الله في حبه ومن ظن الطهارة ، ثم تبين له حذره .

الحاشية فوره : (بناء على أن الإجراء كفاية في سقوط الطلب) صحيح . حاشية : الخلاف في المسألة على الخلاف في تفسير الإجراء ، والذي قاله غيره (٢) : «حتى المصنف في شرح المختصر» (٣) : «إن الخلاف فيها إنما هو على تفسير الإجراء» بأنه إسقاط قضاء ، أو كسبه في سقوط حبس ، كسبه هو المختار (٤) . فالإتيان يستلزم الإجراء بلا خلاف ، فالمسألة مفترقة على ضعيف ، كما قيل (٥) ، وأستحير بأن المعنى قولهم «بلا خلاف» أي عند انحصار هذا التفسير ، كما به كذلك عند سائر علماء الحديث ، فليس به مفترقة على ذلك ، بل عليها معاً كما قرره الشافعي .

(١) انظر مسألة الإجراء في «الإحكام للأعني» (٢/١٧٥) ، و«نهاية السؤل» (١/١٧٤) ، و«البحر» (٢/٤٠٦) ، و«التنبيه» (١/٣٠٩) ، و«الفتح» (١/٢٦٨) ، و«نهاية السؤل» (ص ٢٠٤) .

(٢) كالإسبري والزركني وابن العراقي ، انظر «نهاية السؤل» (١/١٧٤) ، و«التنبيه» (١/٣٠٩) ، و«الفتح» (١/٢٦٨) .

(٣) انظر «الفتح» (٢/٥٥٣) .

(٤) لا حجة بغير هذا من عدم ، لأن ما لا شيء إسقاط قضاء ، بعد الإجراء (٢/٤٠٦-٤٠٧) .

(٥) انظر «البحر» (٢/٤٠٦) ، و«التنبيه» (٥/٢٢٦١) .

(٦) قاله بكواهني ، وقد نقله عنه النجاشي في «الآيات البيئات» (٢/٢٢٥-٢٢٦) ، ونقله الشيخ زكريا ، و«صاف» غيره ، فأنظره فيه .

هَلْ الْأَمْرُ يَتَنَاوَلُهُ خِطَابُهُ؟

بِسْ وَأَنَّ الْأَمْرَ يَلْفِظُ يَتَنَاوَلُهُ دَاجِلٌ فِيهِ ،

يَجِ

الشيخ (و) : (أصبح (أن الأمر) - بعد - يلفظ يتناول) . كما في قول أحد عبده
«أكرم من أحسن إليك» ، وقد أحسن هو إليه ، (داخل فيه) : أي في ذلك
اللفظ ، ليعتلق به ما أمر به . وقيل : لا يدخل فيه ، لبعد أن يريد الأمر نفسه .
وسباني تصحيحه في مبحث العام بحسب ما ظهر له في الموضوعين . .

للشبهة قوله^١ : (وسباني تصحيحه في مبحث العام بحسب ما ظهر له في الموضوعين)
[اعتذاره]^(٢) بهذا عن الاعتراض بالتناقض^(٣) ، يأتيه [ما]^(٤) أجاب به
المصنف في مع الموانع^(٥) من حين ما جاء عن مالك - مصنف - . . . هناك على
ما يمتنع لأشياء وجوز من^(٦) عدم منع ، لعدم شنيع يسمى الأمر عن الله
تعالى ، ولوروى [الأمر]^(٧) عن [الأمر]^(٨) . . . رسي^(٩) . . . فلا حتى
ما فيه من التعسف ، مع [وروده]^(١٠) في الصورة التي يجتمعان فيها .

(١) انظر مسألة هل الأمر يتناول الأمر؟ في : المحصول (١٤٩/٢) ، والبحر (٤١٣/٢) ،
والتشبيب (٣١٠/١) ، والعبث (٢٦٩/١) ،
(٢) في الأصل (اعتداه) وهو تحريف واقتبس من «أج» ، وبالسبب لأختار الشارح عن
المصنف قال فيه المبادي : «لما ظهر ضعف جواب المصنف كما بيته ، سارع المبدول عنه» انظر
الآيات السابقة (٢٣١/٢) .
(٣) نسخة «ب» : [١١٤/ع] .

(٤) زيادة من «أ» .
(٥) انظر معناه في مع مع الموانع (ص ٥٠٢-٥٠٣) ، وانظر «التشبيب» (٣١١/١)
(٦) نسخة «ج» : [٣٦/ع]
(٧) زيادة من «أ» .

(٨) في الأصل (سقطان) ،
(٩) سقط قول الركني في «التشبيب» (٣١١/١)
(١٠) في الأصل (ورده) ، واقتبس من «أ» .

بِسْ وَأَنَّ الْأَمْرَ يَلْفِظُ يَتَنَاوَلُهُ دَاجِلٌ فِيهِ ،

يَجِ

للشبهة قال^(١) : «ولو جمع بينهما بحمل ما هنا على خطاب شامل له : نحو «إن الله
بأمر ما يكذب» ، وحمل ما هناك^(٢) على خطاب لا يشمل»^(٣) نحو «إِنَّ اللَّهَ
بِأَمْرِكُمْ لِيَتَنَبَّأَهُ»
الخطاب إذا لم يكن شاملاً له ، فليس من محل الخلاف ، فلهذا حمل الشارح
تأنيها واعتذار عن المصنف بها ذكره ، وبالجمل فاشتهر ما هناك^(٤) ، وهو ما
صححه الإمام^(٥) والأمدى^(٦) وغيرهما^(٧) ، وقال النووي في الروضة^(٨) :
«إنه الأصح عند أصحابنا في الأصول» .

(١) أي الركني انظر المرجع السابق
(٢) أي في المبحث العام
(٣) في «أ» : (يحمل)
(٤) (١٧)

(٥) السبعة المصنوعة لشرح الألفية للمرابي التي اطلعت عليها ، واعتمدتها في بعض من كتبه ،
آخرها مسألة الأمر بعد الخطر ، باقي الأحكام لا توجد ، بسبب نقص جود في حرم
(٦) أي في مبحث العام
(٧) أي الرازي انظر المحصول (١٥٠/٢) .
(٨) انظر الأحكام (٢٧٨/٢)
(٩) مهمم البشاري ، وابن الخطيب ، النظر في نهاية السؤل (١٢٦٩/١) ، و«الاجتهاد» (٢٢٠/٣)
(١٠) ما نقله الشيخ زكريا عن الإمام النووي بحسب السابق
الأصح دعوى الخطابي في عموم خطابه ، وهذا ما يمتنع تشييع
لكن في الروضة كتاب الطلاق : (٣٤/٨) «الأصح عند صاحبنا في الأصول أنه لا يدخل» .
وقد عساه زكريا في الأصل
فصاحب يدخل في عموم خطابه
الاجتهاد (٢٢٠/٣) ، و«الاجتهاد» (١٩٢/٢)

لثاقه قوله (نهي عن ضده) انج، مستشكل^(١) لأنه: إن كان مراد كلام النبي بالسبب إلى الله تعالى، فله عدم كل شيء، وكلامه: حد بدات، وهو مر ونهي ووعد ووعد، وغيرها باعتبار المتعلق، فأمره بالشيء عين النهي عن ضده، فكيف يأتي فيه الخلاف؟^(٢) والله بن المحتق - فكيف يكون عن النهي عن ضده أو تنصيصه مع حسي ذهوني عن ضد مضد، كما هو حين نقابل بأنه لا عنه - ولا تنصيصه^(٣) - وحاشا عنه الترمذي^(٤) من مخصصه: أن الكلام في متعلق: أي هل متعلق الأمر بالشيء أم عن معن النبي عن ضده، أو مستبركه^(٥) كنعيم لمعدن واحد من صلايين، كيمر وشمال وفوق وتحت، [و] (٧) هذا جواب عن الشق الأول، دون الثاني، وعكس الغزالي^(٨)، فأجاب [بفرض] (٩) المسألة في الشق الثاني، ...

(١) انظر هذا الإشكال في «البحر» (٢/٤٢٠).

(٢) (عين): ساقطة من «أ».

(٣) قائل ذلك هو إمام الحرمين والغزالي والكنيا الطبري، انظر «البرهان» (١/٢٥٢)، والمصنف (١/٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤).

(٤) نسخة «ب»: [١١٤/ج].

(٥) الجواب الذي ذكره الرماني هو نفس جواب شيخه الركني، انظر «البحر» (٢/٤٢٠).

(٦) في الأصل «أ»: (تعلق)، ولثاق من «ج».

(٧) ربد من «أ»، «ج».

(٨) حيث قال: «نصف الكلام من هم طلب ترك تعدد أم لا؟ وهذا لا يمكن فرضه في حق الله تعالى، فإنه كلامه واحد، هو أمر أي - ووعد ووعد، فلا يتعدى العبارة إليه، فليفرض في المتعلق نظر «مخصص» (١/٢١٧).

(٩) في الأصل (لعمري) ولثاق من «أ»، «ج».

نحيه وكان من حوسن قاصر، فالأولى أن يحاش: بأن الكلام في معن الأمر لا في أمر مبدأ أحد شعبين، الصادق منها لمتعلق المقسم محب لتعلق إلى الأمور المذكورة، وإن لزم احتمال الذهول عن الضد في الشق الثاني.

(١) في «ب»، (فالأول)، وفي «ج»: (فأول).

(٢) انظر باقي الأجزاء في «البحر» (٢/٤٢٠-٤٢١)، والفقير والتحرير شرح المنعوم.

(٣) (٢٨٢/١).

لَمْ يَزَلْ وَغْنُ الْقَاصِي : يَتَضَمَّنُهُ ، وَعَلَيْهِ عِنْدُ الْحَنَّا ، وَأَوُّ الْحُسَيْنِ ، وَالْإِمَامِ ، وَالْأَمِيرِ .

يُنِى وَيَقَالَ إِمَامُ الْخُرَاصِ وَالْعَرَالِ: لَا عِيَهُ وَلَا يَصْمُهُ، وَيَقِيل: أَمْرُ
الْوَجُوبِ يَصْمُ فِقْطُ.

(وقال إمام الحرمين ' والعربي ') : هو (لا عبه ولا يتضمّن)، ولامرأة في الدليل عتونه، فحوار أن لا يحضر الضدّ حال الأمر، فلا يكون مطلوب الكفّ به. (وقيل : أمر الوجوب يتضمّن فقط) : أي دون أمر اللذيق، فلا يتضمّن شيء عن نفسه، لا- فبذلك لا مح عن اسمه من حوار، بخلاف لعد في أمر الوجوب، لانقصانه الذم على الترك، واقتصر على التضمّن - كالأمدي^(٢١) وإن شمل قول ابن الحاجب^(٢٢)، منهم من خصّ الوجوب دون اللذيق العين أيضا، أخذًا بالحقق. واحترز بقوله (صيقن) عن المجه من أشياء، فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدقه، نبيّا عن ضده منها، ولا متضمّن له قطعًا، وبالوجودي عن العملي : أي ترك الأمور به، فالأمر نهي عنه، أو يتضمّنه قطعًا، والتضمّن هنا يترّ عنه بالاستلزام، لاستلزام الكلّ للجزء.

(وعن القاضي) أخر أنه (نصفه) (وغيره) في عن نصه
(عبد الجبار^(٢٧) وأبو الحسين^(٢٨) والإمام^(٢٩) - الرازي^(٣٠) والأُمَدي^(٣١))، فالأمر
بالسكون مثلاً أي صفة متضمنة لشيء عن السكون في حسب كنهه، و
هو نفسه، بمعنى أَنَّ الطَّلَب واحد، هو بالنسبة إلى السكون أمر، وإلى التحرك
شيء، كما يكون لشيء واحد نسبة إلى شيء واحد، وإن كان بعد وفسل
لفنونين؛ أنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده، كان طلبه للكف، أو
متضمناً لطلبه، ولكون النصي هو اطلب منه من نصي - مع نصف
نقل النصين فيه عن الأولين، وإن كانا من المعتزلة المكيين للكلام النصي.

الطائفة قوله : (أو هو نفسه) أي الأمر بالسكود نفس النهي عن التحرك

[illegible]

حاشية فيته (والملازمة في الدليل)، أي ليس لثبوتها استيعاب معوقه، أي لا نسلم
للا مع، بل عدم تحقق ما مور به دون شك عن صده، وليس كون
فنه صلب مكلف، أو منصبه قوله: (لغير) أي عن [سهي] ١ عن
ضد^(٧) متعلق الأمر^(٨) مقبول (شمل)^(٩).

- (١٦) انظر «المرام» (٦٠٥٢/١).
 (٢٧) انظر «المصطفى» (٦١٩/١-٢٢٠).
 (٢٨) انظر «الإحكام» (٢/١٧٠).
 (٢٩) انظر «رفع الحجاب» (٢/٥٢٧) وما بعدها.
 (٣٠) سجدة ٣٦ ع.
 (٣١) زيادة من آية ٥٦.
 (٣٢) ع ٥ (عنه).
 (٣٣) نسخة آية: (١١٥/١) من [١].
 (٣٤) في نسخة: (بشمل).

- (١) انظر «التقريب» (١٩٨/٢).
- (٢) انظر رأي عبد الحاميد في «المتمم» (٩٧/١)، و«البحر» (٤١٩/٢).
- (٣) انظر رأي أبي الحسين الصري في كتابه «المتمم» (٩٧/١).
- (٤) نظم المحمّد، (١٩٩/٢).
- (٥) نظم «لاحكم» (١٧٠/٢).
- (٦) نظم اعرص ابركشي في «الشبيب» (٣١٤/١).
- (٧) في الأصل (اع) و«شيب مراد» و«بحر».
- (٨) نظم «شعر العاصم» بنسب ابي (١٢٦/١).

[الأمران غير متعاقبتين]

المثال: مسألة: الأمران غير متعاقبتين، أو غير متتاليتين، غير أن، ...

الشرح (مسألة الأمران) حال كونه (غير متعاقبتين) من براهي ورود أحدهما عن الآخر متتاليتين أو متعاقبتين، (أو) معقدتين (غير متتاليتين)، معطوف أو دونه، نحو: ضرب زيد وأعطه درهماً (عيران)، فيعمل به ضرب.

قائمه قوله: (فالكلام في واحد منهما أي كان) أي، أحدهما، بخلاف ما ذهبوا من أن الأمرين، يعني أكثر من واحد، يعني من صدد كنهها، إذا لا يتأتى الإتيان بالمأمور به إلا بالكف عنها كلها.

مسألة الأمران غير متعاقبتين^(١). قوله: (بمتتاليتين)^(٢) متعلق بقوله (الأمران). قوله (نحو ضرب زيد وأعطه درهماً) من المصنف، ومثاله دونه: ضرب زيد وأعطه درهماً وهو صريح في أنه في من (غير أن) محنة بالمسألة بعد المتعاقبتين في المحدثين وفي بعض النسخ، أنه سجع من التكرار ماض، وإلا فكنظيره في المتعاقبتين إلا في بيانه.

(١) انظر الشرح المصنف مع حاشية صباري (١٩٩٢)، ص ٢٠٠، بحر (١٤٢٦). وانظر (٣٩٧).
(٢) انظر (ص ٥٠٦).
(٣) نسخة مائة: [ج/١١٥].

(٤) انظر هذه المسألة في (حكم بعضه) ص ٩٤، والمحمد (١٥٠/٢)، (الإحكام) ١٨٤، (الشرح لمصنف) ص ١٣١، (الشرح المصنف) ص ٩٤، (سبيل) بلاسري (ص ٢٧٧)، ص ٢٠٠، بحر (٣٩٢ ٣٩٥)، (الشيخ) (٣١٥/١)، (الفيضة) (٢٧٤) ص ١٠٠، بحر (٢٧٥٩/٥)، (التعريف والمصير) (٣٨٠/١).

(٥) في الأصل (متتاليتين). والشيخ من (أ) ج، وشرح محلي.
(٦) وهذا يعمل به جماعة. انظر شرح صحيح المصنف (ص ١٣١)، (والفتا) (٢٧٤) (والحمية) (٢٧٧/٥).

والتعاقباتي متتاليتين، ولا مانع من التكرار، والثاني غير متعاقبة، قيل: معقول فيها، وقيل: تأكيد، وقيل: بالوقف، وفي المخطوط: التأسيس أرجح، وقيل: التأكيد، ...

الشرح (والتعاقباتي متتاليتين، ولا مانع من التكرار) في متعاقبتين، من عاده أو غيرها (والثاني غير معطوف) نحو: صل ركعتين صل ركعتين، (قيل: معقول فيها)، بغير ماض، أي لتأسيس، (وقيل: إثباتي (تأكيد)، بغير الماض، (وقيل بالوقف) عن تأسيس والتأكد، لاحتمالها (وفي المخطوط: التأسيس أرجح)، بغير لحظ منه، (وقيل: التأكيد) أرجح سئل للمصنف

حاشية قوله (من عادة) منها، تعريف، كما عزم من قوله بعد: (فإن العادة) إلى آخره. قوله (أو غيرها) أي 'من عقل أو شرع' (١) كما عزم من كلامه بعد: أي (قيل معقول فيها) بقوله المصنف في شرح المختصر (٢) عن الأكثر ما ومن غير (٣) قوله: (وقيل التأكيد أرجح) قال البركتي (٤) في حكاية المصنف خلافها (في) نظر، فقد صرح المصنف في (٥) وعمره (٦) بأنه لا خلاف في أنه لتأسيس.

(١) (أي) ساقطة من مائة.
(٢) مثال الاستحالة العادية: اضبط ماء استقي ماء.
- مثال الاستحالة الشرعية: اضبط عليك اضبط عليك.
- مثال الاستحالة العقلية: اضبط زيدا اضبط زيدا.
(٣) انظر مع أحبابه (٥٦٥).
(٤) لأن تأسيس أولى من تأكيد، انظر (الشيخ) (٣١٥/١)، (الشرح المصنف) (٢/٩٤).
(٥) انظر (الشيخ) (٣١٦/١)، ونقله الشيخ زكريا بصرف (٦) زيادة من مائة.
(٧) بقوله عن البركتي في (الشيخ) (٣١٦/١)، وانظر (الفتا) لبيدي (١٠٣/٢-١٠٥).
(٨) انظر (الفتا) (٢٧٥/١).

[الْأَمْرَانِ غَيْرُ مُتَعَاقِبَيْنِ]

الذين مسألة: الأمران غير متعاقبين، أو يعبر مُمَثِّلَيْن، غيران، ...

الفرق (مسألة الأمران) حال كونهما (غير متعاقبين)، سابقا لاحد منهما، والآخر بمقتضى اثنين أو متعاقبين، (أو) متعاقبين (بغير متعاقبين)، بمقتضى أو دونها، نحو: أصرب ريدا واعطه درهمًا (غيران)، فبفعلهما جرما.

ملحظة قوله: (فالكلام في واحد مه أيًا كان) أي: حدد منهجه، بخلاف ما مر.
من أن الأمر بالشيء، بدئي له أكثر من صدق، يعني صدق ادعاءه. ود
يتأنى الإتيان بالأمور به إلا بالكف عنها كلها

مسألة الأمران غير متعاقين ^(١١). قوله: ((بعضثالين)) ^(١٢) متعلق بقوله (الأمران)، قوله: ((صحب اصررب ريداً واعطه درهم)) من المعطف، ومثل دونه: ((صرب ريد اعطه درهم))، وفي ظاهره: ((في ثل امران)) غلّه بالة عبر المتعاقين: في المتعاقين في متعاقب - - - - - يقع من تكرار مانم، وإلا فتكثيره في المتعاقين الآتي بيانه.

(١) غير مفرج بعضه مع حاشية الفتاوي (٨٩/٢)، والحره (٤٧٢/٢)، والتلويح والتخيير (٢٨٧/١)
(٢) انظر (ص ٥٠٦)
(٣) نسخة (ع)، [١٥/ع].
(٤) انظر هذه المسألة في «إحكام الفصول» (ص ٩٤)، والمحصله (١٥٠/٢)، والإحكام (٢/١٨٤)، ومفرج بعض الفصول (ص ١٣١)، ومفرج الفصول (٩٤/٢)، والتلويح بالاسوي (ص ٢٢٧)، نسخة (٢١ ٣٩٥ ٣٩٥)، نسخة (١ ٣١٥)، ونسخة (١ ٢٧٤)، نسخة (١ ٢٥١ ٢٥١)، وانظر نسخة (١ ٣٨٠)
(٥) في الأصل (مستدير)، ونسبته إلى ابن أبي عمير، ومفرج بعضه (ص ١٣١)، والفتاوي (١/٢٧٤)،
(٦) وهذا مفعول بها إجماعاً، انظر مفرج تنقيح الفصول (ص ١٣١)، والفتاوي (١/٢٧٤)، ونسخة (٢٧١، ٥)

545

قِيلَ : مَعْمُولٌ فِيهَا ، وَقِيلَ : تَأْكِيْدٌ ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ ، وَفِي الْمَعْطُوفِ :
التَّائِيْسُ اَرْجَمَ ، وَقِيلَ : التَّأْكِيْدُ ،

والمتعاقبان متساويين، ولا مانع من التكرار في متعلقهما، من عده أو غيرها.
والثاني غير معطوف، نحو: صل ركعتي، صل ركعتي. (قيل: معمول بهما).
نحو: بلاصل، أي شئس. (وقيل: الشئ تأكيد)، نحو: للظاهر. (وقيل
بالوقف عن التأسيس والتأكيد، لاحتمالهما. وفي المعطوف: التأسيس
أرجم. - فهو. - وقيل التأكيد) راجع إلى المتعلقين

حقيقه فويه (من عادة) منها شعريف، كم علم من فويه بعد^١ (فولك لعاده) الى آخره
 فويه (أو غيرها) أي^٢ من عمل أو شرع^٣ كي علم من كلامه بعد^٤ ٨ :
 أيضا فويه (قبل معمول هما) منه المصنف في شرح المختصر^٥ عن الأكثر
 ما من عد^٦ ١١ فويه - (وقبل التأكيد أرحح) قال ل^٧ شي^٨ (في حكاية
 المصنف الخلاف هنا : [فيه]^٩ بطور - فقد صرح المصنف الهندي^{١٠} وغيره^{١١})
 بأنه لا خلاف في أنه للتأسيس^{١٢} ...

(١) (أي) ماضية من اراء
(٢) مثال الاستحالة المادية : إسقي ماء إسقي ماء
مثال لاسجدته من عبه عن عدك عن عدك
- مثال الاستحالة العقلية : القتل ريفاً القتل زيفاً .
(٣) انظر دفع الخاجية (٥٦٥/٢) .
(٤) لأر الماسك بوني من لأكده انظر الشبـ (١) ٣١٥ ، انشر المصـ (٢١/٩٤)
(٥) انظر الشبـ (١/٣١٦) ، ونقله الشيخ زكريا مصرف
(٦) زيادة من فيه .
(٧) مقدمه الرزكي في "الشبـ" (١) ٣١٦ ، و انظر لعاثو للبهدي (٢) ١٠٣ - ١١٥
(٨) انظر المـ (١) ٢٧٥

عنه كـ يشبه به قوله " (وإن لمع) " من انكر (إلح) ، وعينه عمل فوق
من الحاحب " (وغيره) " " " به مع يعطف إن رجح تأكيد عادي ، قُدم
الأرجح ، وإن تساوى ، فالوقف . قوله : (ترجح التأكيـد) خبر "إن" .

الترجيـح (فإن رُجِّحَ التأكيد) عن التأسيس (بعادي) ، وذلك في غير المعطف . نحو
اسقي ماء اسقي ماء ، وصل ركعتي صل ركعتي ، فإن إعادة التذييل حاصـ
بمره في لأول ، وبالتعريف في ثاني . رجح التأكيـد . (قُدم) التأكيد لرححانه ،
(وإلا) أي وإن لم يرحح التأكيـد بعادي ، وذلك في معطف ، فعليه معادي .
سواء على أرححية التأسيس ، حيث لا عادي (فالوقف) عن التأسيس والتأكيد .
لأحتمالهما ، وإن مع من التكرار المعنى . نحو : اقل ماء من يد . . . اشرع
نحو : اعتق عبدك اعتق عبدك ، فالثاني تأكيد قطعا وإن كان يعطف .

لشبهه لأن لشيء ، لا يعطف عن نفسه . ولم يأت من حاحب " نحو : شأ
قوله " (بعادي) أي بأمر عادي ، ومع عدده من انكر " (قوله) " (وذلك في
غير المعطف) . لنح . حص " رجح لتأكيد بعادي بعد المعطف ، وإن
ترجيحه " (٥) بالمعطف . وظاهر أنه إن وجد رجح " خبره في المعطف قُدم " .

(١) من وجد خلاف ، حكاه القاضي عبد الوهاب في كافي . (٢) في قوله ، ومعناه غير القاضي
عبد الوهاب يعطف (٣) من يسكن في " مع الحاحب " (٣٠/٥٦٦) ، مع اختلاف كونه
بن أمير الحاج حمي . انظر شرح معجم مصطلحات (ص ١٣٢) . وانظر غير هذا الخبر
(٣٨٠/١) ، ونشر البتونه (١/١٥٧) ، وفي التحبير (٥/٢٢٧٥) .

(٢) انظر شرح المعتمد المختصر ابن الحاجب (٢/٩٤) .

(٣) راجع من (٥) مع .

(٤) (حصن) ساقطة من (٥) .

(٥) في (٥) (مرجح) .

(٦) في (٥) (مرجح) .

(٧) انظر التعريف والتحبير (١/٣٨٠) .

(١) في الأصل (مع) وهو تحريف ، وانصب من (٥) مع .

(٢) نسخة من (١١٦/ص) .

(٣) انظر شرح المعتمد (٢/٩٤) .

(٤) (وغيره) - ساقطة من (٥) وانظر في قوله (وغيره) التفسير (١/٣١٦) ، والحره

(٢) ٣٩٤ ٣٩٥ . وفي نسخة (٥/٢٢٧٥) .

النهى

[تَعْرِيفُ النَّهْيِ، وَجَبِئَتُهُ]

لنَّهْيِ النَّهْيُ: اقْتِضَاءُ كُفٍّ عَنْ فِعْلٍ، لَا يَقُولُ: كُفَّ. وَقَضِيَّتُهُ الدَّوَامُ مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِالْمَرَّةِ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَتَرُدُّ صِبْغَتُهُ: لِلتَّحْرِيمِ، وَالكَرَاهَةِ.

النهْي (الهي) - النفس (اقتضاء كفف عن فعل، لا يقول: كفف) وبحود - كدر، ودع. فإن ما هو كدث أمر كما تقدم وتدون لاقتضاء احذر وعده. وحده أيضًا: بالقول المختفي تكفف الخ. كما يحذف اللفظي: بالقول الدال على ما ذكر ولا يعتبر فيه مستثنى الهي مطلقًا علو ولا استعلاء على الأصح كالأمر (وقضيته الدوام) على الكفف (مالم يقيد بالمرّة)، فإن قيد بها نحو: لا تسافر اليوم، إذ فيه السفر مرّة من السفر كانت قضيته.

حاشية الهي: دونه (وقضيته الدوام): أي وليس هو للدوام، لأنّ الدوام لآمر لا مثله لشيء سبي، فإنك قد كنت لغيرك: «لا تأفرك»، فقد منعت من إدخال ما هي السفر في ابوجود، ولا يتحقق امتثال ذلك إلا بامتناع من جميع أفراد السفر. وهو المراد بالدوام، فكان لا بما لا مثله، سمي بامتناع^(١) لا مثله، فلا مثله لشيء هو مقصود الهي ملروم [بندوام]^(٢). فكان مقتضاه لا مدلوله^(٣).

(١) في (١) مطلب الهي انظر تعريف الهي ومباحثه في الزمان (١٢٨٣)، وبمحكم النصوص (ص ١٢٥)، وفللمصنف (١٦٨/١)، وفللمصنف (٢٨١/٢). وفي الإحكام بالأمر (١٨٧/٢)، وفشرح تنقيح النصوص (ص ١٦٨)، وشرح المصنف (٩٤/٢)، وأما في السبوح (٤٢٣/١)، والسر (٤٢٦/٢)، والتشبيح (٣١٦/١)، والفتا (٧٧٦/١)، والتحرير (٢٢٧٩/٥)، والفتا والتحرير (٣٨٩/١)، والتفويض (٣١٥/١)، والسير (٢٧٤/١).
والاثر الاختلاف في النوع الأصولية (ص ٣٣)، وأما في عامر (ص ٣٠٦).

(٢) في الأصل (بسمه)، وثبتت من (ص ٣٣)، وبغادي (٢٢٣/٢) حيث نقل كلام الشيخ ركب كما أنه.

(٣) في الأصل (للدوام)، والفتا من (ص ٣٣)، وبغادي.

(٤) في (ص ٣٣) (مدلوله).

وكتبة المصنف التعليل - المأخوذ من الهمز - ما من سبق قلبه .

الناشئة والفرق بين الإرشاد والكرامة هذا، على ما سبقت من لا شاد واندس في الأمر^(١)، فالإرشاد لدفع مقصده ذنوبية، والكرامة لدفع مقصده دنيوية^(٢)، قوله (ومن اقتصر على الاحتقار^(٣) حملته المقصود في الآية) حاصل ما سلكه، أنه جعل نفس واحتقار شيئا واحدا، سواء على ما فهمه غالبًا، لكن شيعه البرماوي^(٤) عارضه به، فحمل جعل مقصدا (بالهيئته)، ومثل له بالآية^(٥)، وجعل الاحتقار متعلقا^(٦) بالمهيئ^(٧).

والْيَاسَ: ﴿لَا تَعْتَبِرُوا الْقِيَوْمَ﴾ (وفي الإرادة والتَّحْرِيم ما) معذم (في الأمر) من إخلاف فضل لا تدل الصيغة على طلب، إلا بدريد لدلانه بها عليه، والجمهور على أنها حقيقة في التحريم، وقيل: في الكرامة، وقيل: فيها، وقيل: في أحدهما ولا نعرفه.

ومثل له بعده تعالى ﴿لَا تَعْتَبِرُوا قَدَرَكُمْ﴾^(٨) احتفازا لهم، ثم قال (ومن يجعلها)^(٩) واحدا، ويحمل لها بالآية - كالآردبيلي^(١٠)، وشيخنا البدر الزركشي^(١١) فليس بجدة، اشرح مثل - ﴿لَا تَعْتَبِرُوا الْقِيَوْمَ﴾^(١٢) بياس. فثبت أن يرفق به وبين ﴿لَا تَعْتَبِرُوا قَدَرَكُمْ﴾ أو يقدر يمكن أن يعتبر^(١٣) به بكل ما ساسه. وإذ كان واحدا ساندت، مع أن البرماوي ترك اليأس من [ألفيه] كنه^(١٤) ذكره مع زياده في شرحها، ومثل به - ﴿لَا تَعْتَبِرُوا﴾^(١٥) ثم قال: «وقد يقال: إنه راجع للاحتقار».

(١) سمى التحريم (٧)

(٢) سمى الكرامة (١٦)

(٣) في الأصل (يجعلها) ولثبت من (هـ) «ج».

(٤) هو العلامة أبو محمد نور الدين فرج بن محمد بن أبي الفرج الأرسبي شافعي، قس صوفي، قرأ المخطوطات بتهذيب، ثم قدم دمشق، وتوفي بها شهيد سنة ٧٤٩ هـ من مصنفه شرح

صهاج البيضاوي، انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٣/ ٢٣٠-٢٣١) (٥) الزركشي في كتابه «البصرة» (٢/ ٤٢٨)، مثل للاحتقار بالآية ﴿وَلَا تَقْنَدُوا عَيْنَكُمْ﴾. وإنما الآية ﴿لَا تَعْتَبِرُوا﴾ فقد مثل بها لليأس. والله أعلم.

(٦) صورة التحريم: (٧).

(٧) في (ج) «بصر» وهو تحريف.

(٨) في الأصل (العتة) وهو تحريف، ولثبت من (هـ) «ج».

(٩) في (هـ) (لكن).

(١٠) نسخة (ب) [١١٦ ع]

(١١) انظر (ص ١٩٠/٢).

(١٢) انظر «الغيت» (١/ ٢٧٨).

(١٣) انظر «البرهان» (١/ ٢١٩)، والحرء (٢/ ٤٢٨).

(١٤) انظر «دعابة نوحول» (ص ٦٧).

(١٥) الآية هي قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْنَدُوا عَيْنَكُمْ إِلَى مَا مَثَلًا بَعْدَ آيَاتِهِمْ﴾ (سورة طه: ٤١٣).

(١٦) ما بين صغورتي سابق من (هـ)

(١٧) في (هـ) [بالهيئ]

فلاشبه قوله^١، والجمهور عن أنها حقيقة في التحريم، أي معه شرعاً أو عقلاً لا مَرَّ في الأمر^٢، وعلى ما اختاره المصنف^٣ ثم^٤ فهي حقيقة في طلب حريم معه، وفي [تنويعاً]^٥ على أن المعنى شرعاً قوله (وفل في الكراهة)^٦، ج. لم يستوف^٧ جميع الأقوال السبعة في الأمر، إذ معناه حقيقة في نقد المشتراك^٨، وغيره مما مر^٩.

- (١) انظر قول الجمهور بأن النهي له صيغة جمعة واحدة هي التحريم في شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨)، و«البحر» (٤٢٦/٢)، و«التب» (٢٢٨٣/٥).
- (٢) انظر (ص ١٩٧/٢).
- (٣) (ثم) ساقطة من «ج».
- (٤) في الأصل (التوحيد)، والمثلث من «هـ».
- (٥) انظر «البحر» (٤٢٦/٢)، و«التحيز» (٢٢٨٣/٥).
- (٦) في «هـ»: (يستوفي) وهو خطأ.
- (٧) في «هـ»: (أنها).
- (٨) من بحريم والكراهة انظر «المعتمد» والموايد لأصوبه (ص ١٩٠)، و«البحر» (٢٢٨٤/٥).
- (٩) فمثل لأحدهم لأصوبه، وهو لإباحته، وهو بالوجه، ومثل للأشعري انظر «الإحكام» للأمدني (١٨٧ ٢)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ١٦٨)، و«البحر» (٢٢٨٤/٥).

وَقَدْ يَكُونُ عَنْ وَاحِدٍ، وَمُعْتَدٍ جَمْعًا، كَالْحَرَامِ الْمُخَيَّرِ، وَفَرْقًا كَالْمُتَعَلِّقِينَ
تُلْتَسَانِ أَوْ تَتَزَعَّانِ، وَلَا يَفْرُقُ، وَخِيَفَ كَالزُّنَا وَالسَّرْقَةِ.

الصحاح (وقد يكون) فهي (عن واحد)، وهو صام، (و) عن (معتد جمعا، كالحرام المختار) بعد لا يعمل هذا، ذلك، فعليه ذلك أحدهما فقط، فلا جمعه إلا بعمله، والحرام جميعه. لا فعل أحدهما فقط (وفرقا كالمعين تلبسان أو تزعان ولا يفرق) فهي نفس أو روح أحدهما فقط، فهو مهني عن أحد من حدثت التصحيرات لا يمشي أحدهم في فعل واحدة، لينتميه جميعاً^١، أو يجمعهم جميعاً، فيصدق أنهم مهني عنهم لسا أو روحاً، من جهة يفرق بينهم في ذلك، لا يجمع فيه، (وجمعاً كالزنا والسرقه)، فكل منهما مهني عنه، فيصدق بهصر النهي بالنهي عن معتد، وبأن كان بصدي بالنظر إلى كل منهما أنه عن واحد.

نقطة قوله (في دللت) أي في نفس أو لسان

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يمشي في من واحد، (٣٨٠ ١١).
- برقم (٥٨٥٥)، ومسمى في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب من يمشي في الحس.
- (٢) (٢١٦١/٤) برقم (٦٠٩٧)، عن ج.
- (٣) (في) ساقطة من «أ».

[مُطْلَقُ النَّهْيِ مَاذَا يُقِيدُ؟ وَأَثَرُهُ فِي التَّضَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ]

بَلَدًا وَمُطْلَقُ نَهْيِ التَّحْرِيمِ، وَكَذَا التَّزْيِيرُ فِي الْأَطْهَرِ لِلْفَسَادِ

الْبَلَدُ (ومطلق نهي التحريم) المستفاد من منط (وكذا التزير في الأطهر للفساد).
أي عدم الاعتداد بالنهي عنه إذا وقع

الملاحظة قوله: (ومطلق نهي^(١) التحريم^(٢)) هو الذي لم يعد بها يدل على فساد أو
صحة، كما يؤخذ من كلام الشارح بقوله: (المستفاد) نعت، إما لـ (نهي
التحريم): أي هي النسي، لأنه مستفاد من نهي تنصيص^(٣) أو (للتحريم).
لأنه مستفاد من اللفظ وحده، وهي صيغة لا تفعل، بناء على أنها حقيقة في
التحريم، وأثره بها يستفاد من المنع بوسعته فربه حبسه عن أخذه،
ووجه^(٤) فتنضاه للفساد، أن المكروه مطلوب الترك، والمأمور به مطلوب
العمل شرعاً، فيتنابيان.

قوله: (أي عدم الاعتداد بالنهي عنه إذا وقع^(٥) في الفساد بلامه)
الساق في حطه بوضع، وهو محذوف الفعل على الوجهين وهو عا^(٦) شرع،
لأنه المقصود من الحكم بالفساد.

(١) نسخة: [١٧٧ س]

- (٢) مطلق النهي التحريم عند أكثر العلماء. انظر «الطليحي» (١/٤٨٩)، و«إحكام الفصول»
(ص ١٦٦)، و«التبصرة» (ص ١٠٠)، و«المصنف» (١/١٧٠)، و«شرح تنقيح الفصول»
(ص ١٧٣)، و«شرح المصنف» (٢/٩٥)، و«نهاية السؤل» (١/٤٣٦)، و«الإيجاع» (٢/١٨)،
و«المصنوع» (٢/٢٩١)، و«الإحكام للأمل» (٢/١٨٨)، و«البحر» (٢/٤٣٩)،
و«الشيء» (١/٣١٨)، و«البحر» (٥/٢٢٨٦)، و«كشف الأسرار» لـ (بحري) (١/٣٥٨)،
و«تقرير والبحر» (١/٣٩٠)، و«أثر الاختلاف» (ص ٣٣٤)، و«غاية المأمور» (ص ١٠٩).
(٣) انظر هذا للتوجيه في «نهاية السؤل» للإسوي (١/٤٣٧).
(٤) انظر «التشيف» (١/٣١٨).

بَلَدًا وَمُطْلَقُ نَهْيِ التَّحْرِيمِ، وَكَذَا التَّزْيِيرُ فِي الْأَطْهَرِ لِلْفَسَادِ

(شرعاً) لا يبعد ذلك من عا^(١) شرع (وقيل: لغة)، معناه من اللغة ذلك
من مجرد المنع (وقيل: معنى) أي من حيث معنى، وهو أن نهي^(٢) يبين
عنه، إذا اشتمل على ما يقتضي فساداً، (فيها هذا العاملات) من عبادة وغيرها، مما
له تدرج، كصلاة على المصل في لاهوت ذكره، فلا يصح كـ تقدم على
التحريم، وكذا التزير في الصحيح، المعبر عنه هنا في جملة الشمول بالأطهر،
كالوطء زناً، فلا يثبت التنبؤ (مطلقاً) أي سواء رجع النهي فيها فكر ...

قوله: (لهم أهل اللغة ذلك من محذوف اللفظ)، انظر^(٣) بالأول يصح أن
معنى صيغة النهي عا^(٤) هو لرجع عن النهي عنه، لا سبب أحكمه وث^(٥).
قوله: (عالمه ثمرة) لك أن تقول ما فائدته، إذ كل ما نهي عنه له^(٦) ثمرة^(٧).
قوله: (علا تصح كـ تقدم) أي في مثله معنى لأمر لا [بـ و] ...
(المكروه^(٨)).

(١) عا^(١) بال معنى نهي تحريم، وهو يدل على عدم جوه اللغة أو الشرع، حد يصح
تبعاً للأمل، وفي الخليل واليهادي- أنه يدل على من جهة الشرع، وهو قول أكثر الأصوليين.
وقيل: يدل على عدم جوه من جهة المعنى، بعد التحريم، ١/٤٨٢، و«شرح معجم»
(١/٣٩٨-٤٠٠)، و«الإحكام للأمل» (٢/١٨٨)، و«شرح المصنف» (٢/٩٥)، و«البحر»
المسألة (١/١٣٦)، و«كشف الأسرار» للبخاري (١/٥٣٠)، و«البحر» (٢/٤٤٩).

- (٢) في نسخة: (القتل) وهو تحريم.
(٣) انظر «شرح المصنف» مع حاشية السعد التفتازاني (٩٦/٩٦).
(٤) (له) ساقطة من نسخة.
(٥) قال الصادي معقبا على كلام الشيخ ذكره يمكن أن يحدث أن المراد بالشرع شيء يصح
حصوله من النهي عنه، معقبي حصته كوطء، حيث يفرض له حصوله، فينتهي
حصول ذلك من الوطء وما بعد «الآيات» (٢/٢٤٧).
(٦) في الأصل: (التناول)، والمثبت من نسخة: «أج».
(٧) انظر: (ص ٢٣٧).

إلى نفسه، كصلاة الخائض وصومها، أم لآرمه، كصوم يوم لآخر أصح
عن صدقة الله تعالى كما تقدم، وكالصلاة في الآفات المكروهة، عدا
الأوقات اللازمة لما يفعلها فيها

الحاشية قوله: (المعبر عنه هنا في حلة الشمول بالأطهر) في شمله صلاة
الذكورة وغيرها قوله: (وكالوطء وما) مثال خبر "اعاده مما عدا المعاملة"
قوله: (مطلقاً)^(١): قد يقال: هو بمقتضى^(٢) ما قتره به الشارح، غير ما
قيد به في المعاملات بعد، من الرجوع شامل للرجوع إلى العين وأخره
والآرام، لأنه أراد بنفس هذا يشمل آخره، بقوله ذكره كلامه. مع كون
آخره أولى به، فلا فرق بين لمعاملات ومعادها. ويجب أنه ربما فصلها
عما عداها، بالعبارة زيادة من عدا السلام لأنه أراد دفع المعاملات فقط
إلى ما فهمه المصنف والشارح. نكر الأسبب حسنة الخبر في المعاملات
بـ (مطلقاً)^(٣)، وربما عداها بقوله: إن رجح إلى^(٤) نفسه ولازمه. وإن قدر
مطلقاً بما يشمل رجوع النبي إلى حارج غير لآرمه. كما هو صاهر كلامه، نافه
قوله بعد: (فإن كان الحارج كالوضوء بمقصود لم يقد) قوله: (إن نفسه)
يعني إلى عيه^(٥): كصلاة الخائض وصومها، أم حزنه^(٦). كصلاة لا ركوع

حاشية قوله (الآرام لما فعلها فيها)^(١) هذا قد ورد صحة الصلاة في المكان المهي
عنه، لأنه ليس يلزم لها بفعلها فيه، لجواز ارتفاع الهي قبل فعلها فيه،
كان^(٢) جعل الختام مسجدًا ولا يضر زوال الاسم، لأن المكان باقي بحاله،
مع أن لو لم يضر لآرمه بصحة الصلاة في حلة، لأن استرخاقها به^(٣)،
بخلاف المكان^(٤).

- (١) وهو غلط عند الجمهور خلافاً للحاشية انظر البحر (٢/٢٤٧) ورجاه سور
(٤٣٨/١).
(٢) في (ك) وهو حريف
(٣) (به): سائلة من (ج).
(٤) وقد هو نسخ تركيب بوضوح هذه أماله في محب الصلاة في المصوب انظر
(٣٨٤/١)

- (١) نسخة (ب): [١١٧/ج]
(٢) انظر النشيط (١/٣١٩)
(٣) في (ج) مقتضى
(٤) (مطلقاً) ساقط من (ج)
(٥) نسخة (ج) - [٣٨/س]
(٦) وهو قدس تامق لمداه لإسلامه انظر البحر (٢/٤٤٧)
(٧) انظر المرجع نفسه (٢/٤٤٦)

شأن وفيها إن رجع - قال ابن عبد السلام : أو اختل رُحوعُهُ - إلى أمرٍ داخلٍ

البيع (وفيها) أي في المعاملات (إن رجع) يعني إن مرّ حال فيها - انتهى عن بيع الملاقح - أي ما في البعوض من لاجه - لاجده بيع - هو ش من بيع - قال ابن عبد السلام : أو اختل رُحوعه إلى أمر داخل - فيه حسنة عن حرج

للأشياء قوله (٢) : (إلى أمر داخل فيها) يعني إلى عيناها بيع الحصة (٣) ، وهو جعل الإصابة بها بيعاً قائماً مقام الصيغة (٤) ، أو إلى جزئها كبيع الملاقح (٥) ، أو لازماً ، كمثاله الآتي في كلامه (٦)

[قوله : (تغليظاً له على الخارج) : أي لما فيه من حل لفظ النهي على حقيقته ، كنهيه ^(٧) عن بيع الطعام حتى يجري فيه لصعان ^(٨)]

(١) انظر رأي ابن عبد السلام في «انقضاء الكبري» (٣٢-٣٣) و(٦٣ ٦٤)

(٢) نسخة «ب» (١١٨/س)

(٣) أو روي عنه في «نهاية السؤل» للإسوي : «عن رسول الله ﷺ عن بيع الحصة ، وعن بيع العروة رواه مسلم في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصة (١٠/٤٢٢ رقم ١٥١٣)

(٤) هذا النص في «نهاية السؤل» للإسوي (٤٣٨/١)

(٥) أو روي النهي عنها كذلك ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «عن رسول الله ﷺ عن بيع الملاقح والمضامين» رواه مالك في «موطأ» أرسل كتاب البيوع (رقم ٦٣ ص ٦٥٤) ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» رقم ٣١/٨ (رقم ١٤١٣٨) ، والعلل في الكبري (١١/١٣٨ رقم ١١٥٨٩) ،

قال ابن حجر في «مخلفه» حد ٢١٣ ص ٢٦٠ : «سواء كان في بيعه شيء من الخبز أو غيره» الخ في «المخلف» في التقرير والتحرير (٣٩٤/١) : إسناده صحيح ، والملاقح : بيع ما في ظهور الجمال ، والمضامين : بيع ما في بطون إبلات الإبل

(٦) وهو قوله : (كالنهي عن بيع درهم بدرهمين)

(٧) هذا النص في «انقضاء الكبري» للمعري عن عبد السلام (٢٣/٢)

(٨) هذا حديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب الحراج - باب بيع من بيع عدة - يقبض (٧٥٠/٢ رقم ٢٢٢٢) ، والنهي في «السنن الكبرى» (٣١٦/٥) ، عن جابر بن عبد الله بن جهم ، وصححه الشيخ في «إدب» حد ٩٨٨/٢ رقم ٩٣٨٣ ،

(٩) ما من معقولين يأخر في تدارك في جميع نسخ التحقيق إلى ما بعد قوله (أو رجع إلى أمر لازم لها) مع التصديق عليه وبه صحيح نسخة «ج» على هذا الخط .

لا شيء أو لازم وفقاً للأكثر . وقال العزالي والإمام في العبادات فإن كان الجارح ، كالتوضوء بمقشوب لم يقيد عند الأكثر ، وقال أحمد : يقيد مطلقاً ، ونقله حقيقة وإن أنقض الفساد لدليل .

بيع (أو) رجع إلى أمر (لأمر) هذا ، كنهى عن بيع درهم بدرهم - لاشبهه على - بأدلة لا مع شرط . (وفقاً للأكثر) من المعنى ، في - لهي بمقدار ذكره ، أمّا في العادة فلصناعة النهي عنه ، لأن يكون عبادة : أي مأموراً به ، كما تقدم في مسألة : الأمر لا يتناول المكروه ، وأمّا في المعاملة فلا استدلال الأولين من غير تكبر عن فسادها بالنهي عنها ، وأمّا في غيرها - كما تقدم - فظاهر .

أما «والمعزالي» والإمام «ثوري» للفساد (في العبادات) مع أي دون المعاملات ، ففسادها بعوات وكن أو شرط عرف من خارج عن النهي ، ولا تسلم أن الأولين استدلوأ بمجرد النهي عن فسادها ، ودون غيرها كما تقدم - فسادها من خارج بعد ، (فإن كان) مطلق النهي (الخارج) عن المنهي عنه : أي غير لازم له ،

نصته قوله (أو رجع / إلى أمر لازم لها) : أن يذكر (رجع) إلى أن هذا ليس من كلام ابن عبد السلام ، وأنه معطوف على مقدر قليل كلامه : أي إن رجع إلى أمر داخل فيها ، أو لازم لها .

قوله : (لاشتتاله على الزيادة اللازمة بالشرط) . أي للزامة بعدم نسب اشتراطها فيه (٣) . قوله : (ولا تسلم أن الأولين استدلوأ بمجرد النهي) أي من مع دوات ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي (١١)

(١) انظر «المصنف» (٤٤٤/٢)

(٢) انظر «المعزالي» (٢٩١/٢)

(٣) انظر «الآيات والنبات» (٢٤٩/٢) .

(٤) انظر «السنن» (٤٤٤/٢) ، (٤٥٢/٢) .

بين وأبو خنيفة: لا يقيد مطلقاً، نعم، انتهى لعينه غير مشروع، ففساده عرشي.

١٠ (و) قال (أبو حنيفة): مصدر لشي (لا يقيد) العدد (مطلقاً) أي سواء كان خارجاً أو داخل بغيره، كما سبقت في إحداه لصحة، قال (نعم المهي) عنه (العين) اتصاله حنيفة، ومع الملايح (غير مشروع، ففساده عرشي) أي عرس لشي، حيث سبقت في غير المشروع، بخلاف عن لشي، الذي الأصل من سبقت فيه حنيفة عن عدده، لأخذه معه، هذا في هو من حسن لشي، مع أنه كان من لشي، فلهي فيه على حاته، وفساده من خارج

حاشية قوله (وقال أبو حنيفة) ابن خرد حنيفة حصل مدققة عنه عن مائة - أن لشي عن الشيء عدده لا يقيد بالوضع فساداً، (بل يقيد الصحة) إن رجع إلى وضعه كـ سيأتي^(١) ولا يقيد صحة ولا فساداً^(٢) [٢١٥-٢٢٢]، إن^(٣) رجع^(٤) إلى غير وضعه قوله (نعم انتهى عنه لعينه) يعني لذاته أو لجزئه، والمراد انتهى عنه شرعاً، لا لشي عنه وضعه من مائة^(٥) [٢١٥-٢٢٢]، شرح على عبثه بجملة خالص، ومع الملايح، مع أنه بعد قوله (هنا فيها هو من جس مشروع)

- (١) لأن نقل هذه القول بالصناد مطلقاً، والعرفه من أي حده، فهو محله، فحصل هو الهي لذاته أو لجزئه أو لتمامه؟ وهل هو لأمر خارج، أم داخل؟ وكذا حده من هذا حكم انظر التلويح (١/٢١٥-٢٢٢)، والنشر في شرحه (١٠٠-٣٩١).
- (٢) عند قوله (يقيد الصحة) انظر (ص ٢/٢٥٥).
- (٣) ما بين مقوقرين ساقط من مائة.
- (٤) أي مع زيادة (بل يقيد الصحة) بعد قوله (فساداً)، وهذه زيادة خطأ.
- (٥) نسخة ب: [١١٨ع].
- (٦) في الأصل (أومر)، والثب من مائة، مع.
- (٧) في الأصل (اتقضاء)، وب من مائة، مع.

الشرح (كالوصف بمقصود)، لأنلاف مال بعد حصوله بعد الوصف بعد، وكسب وقت بدء الجملة، لموتها الحصول بعد مع قصد، وتكثله في المكان المذكور، أو الموصوف كـ بقده. (لم يقيد) أي بعد (عدد الأكثر) من العدد، لأن المهي عنه في حشته ذلك خارج. (وقال) (لشم أحمد)^(١) مصدق لشي (يقيد) بعد (مطلقاً) أي سواء كان خارجاً أو داخل، لأن ذلك متفصل، فبعد بعد في تصور بعدك، بخارج عدده، قال (ولفقه حقيقة، وإن اتفق الصاد لدليل) كـ في صفه حصل، بالمر بعد جعله كـ بعد، لأنه من سفل عن جميع موجه من تحت، بعد، فيه كـ بعد لدى خص، فإنه حقيقة فيما بقي كما سيأتي

لحاشية قوله. (ولم يظ) أي لشي (حقيقة) راجع إلى تحت، بعد، كـ بعد من كلام الشارح بعد

قوله (لأنه) أي لشي الذي انتهى معه الفساد لدليل

- (١) هو العلامة أحمد بن محمد بن حنبل شيباني، مواعده، تمام أهل سنة بلا منازع، وصاحب المذهب الحنبل، وأشهر من أن يعرفه من مصنفاته: المستند، وغيره، توفي سنة (٢٤١هـ) بعد ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/١)، وصبر أعلام النبلاء (١/١٧٧).
- (٢) انظر شرح بكونه المبر (٣/٩٤).
- (٣) زيادة من مائة، مع.

الشرع

ملثية قوله: (مجازاً عن النبي) أي وعلامته المشابهة به في إقصاء عدم العمل، كما أشار إليه^(١) بعد قوله (الانعدام محله)، وإن كان مقصده النهي بعدم من [المقدّم]^(٢)، وإقصاء النهي له من الأصل^(٣).

قوله: (أن^(٤) يستعمل) أي سمي (فيه) أي في غير الم شروع^(٥) قوله (هذا) فيها هو من جنس الم شروع) ماحده أن سمي لم شروعه عنه بقوله (غير الم شروع)، إنه يكون مص^(٦) من شأنه إن شرح قوله (أما غيره) أي غير من هو من جنس الم شروع، وتسميه الخفية: «بالمحسوس»^(٧)، إذ المنهى عنه عندهم، إمّا حتى كالزنا، وشرب الخمر، أو شرعي كالصلاة والبيع، وكلامهم هنا إنشائي هو في الشرعي^(٨).

- (١) في ج: (إنه)
- (٢) في الأصل: (وب: (العبد)، ولتت من ج: ٩٠. وفي الساني (٣٩٦/١)، (القيّد)
- (٣) في ج: (الحاصل)، وهو محريف
- (٤) (أن) ساقطة من ب: «ج: ١.
- (٥) أي غير موجود شيئاً، أي متف شرعاً، لا يتصور شرعاً، بل شيئاً فقط. أفاده الثاني في حاشيته (٣٩٦)
- (٦) (من) ساقطة من ج:
- (٧) ظاهر الشرعي ما يتوقف تحققه على الشرع، والحق في محله: «نظر» (٢١٥/١)
- وهو المنعز و«نحو» (١٣)، (٣٩١)، (٢٤٥/٢)، (٢٣٢٢/١)
- (٨) في ج: «(الشرع)

لأن ثم قال: والمنهى لوضوئهم يقيد الصلوة،

الشرع

(ثم قال: والمنهى) عنه (لوضوئهم)، كصوم يوم بلعمره من عن الضيافة، وبيع دونهم بدمهمين، لاشتغالهم على الزيادة، (يقيد) النهي فيه (الصلوة) به، لأن النهي عن شيء يستدعي إمكان وجوده. وإن كان النهي عنه لقراً، كقولك للأعمى: لا تبصر، فيصغ صوم يوم النحر عن نذره كما بعده. لا مقيد به صفة سلام، بخلاف الصلاة في الأوقات المذكورة، فتصح مطلقاً، لأن النهي عنها .

حيث أنه يستدعي إمكان وجوده، أي شرعاً قوله: (والأ كان) النهي^(١) عنه لغراً، أي عبثاً فيمتنع، وأجاب عنه المحققون، كابن الحاجب^(٢)، عنه: «أنه لا يمنع من هذا» لأن كالمخصص يمنع تحصيله نعم هذا محقق. لأنه منه (كقولك للأعمى لا تبصر) هو بغيره^(٣)، لأنه في شيء لا يمكن حسبه. وما منه في النهي على لا يمكن شرعاً قوله (كما تقدم) أي في شرح قول مصنف^(٤)، (ويقالها بالحلان)^(٥)

- (١) في ج: «ج: ١.
- (٢) في ج: (النهى).
- (٣) بعد شرح المصنف (٢/٩٧)، ورفع الحاجب (٢/١٠).
- (٤) بعد «الشيخ» (١/٣٢٢)
- (٥) نسخة ب: «(١/١٩٩)».
- (٦) وهو صوم يوم النحر وبيع دونهم بدمهمين.
- (٧) وهو صفة بصدقة والصلوة «المسألة» من ١٢٤٧ وما بعدها
- (٨) يمكن تحصيل ما جاء في كلام المصنف والشرح كما في مسأله هو النهي بمنع من ساد؟ وخلاف مع أحدهم وغيرهم مع شيء من الزيادة والتفصيل فأقول بسبب حالات متعددة هي الأولى أن يكون النهي: «ج: بابت النهي (كج: حصاء) أو حرمة (كج: المصائب والملاوح)

لَيْسَ وَقِيلَ: إِنْ نَفَيْ عَنْهُ الْقَوْلُ، وَقِيلَ: نَلِ الثَّقِيَّ دَلِيلَ الْفَسَادِ، وَنَفَيْ
الْإِجْرَاءَ كَنَفَيْ الْقَبُولَ، وَقِيلَ: أَوَّلُ بِالْفَسَادِ.

(وقيل إن معنى عه القول) أي عه عن شيء، فقد لصقته له، لظهور المعنى
في عدم ثباته، ذلك لا يعتد به (وقيل: بل اسمي دليل الفساد)، لظهوره في عدم
لاعتد به، (ومعنى الإجراء كمنى لقول، في أنه بعيد بقاء، أو بصحة،
فولان بالأسبق، عن الإجراء الكفاية في سقوط الطلب، وهو الرجاء،
وبتأني عن سقاطه بقاء، فإن ما لا يسقطه بأن يحتاج إلى الفعل ثانياً قد
نسخ، كفساد عهد بغيره من. (وقيل: هو) (أول بالفساد) من نفي القول،
ساد عنه الإعتد به في الدهر، وعن بقاء في الأول حدث بضمير
«لا يمل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١)، وفي كتاب حديث
نفسه وغيره^(٢): «لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بآم القرآن».

حينئذ قوله (وقيل إن معنى عه القول)^(٣) ليس من عدم ما منه عن ما يومه كلامه.
لأنه نفي. وما فيه شيء، فهو حكم مستلزم إشارته إليه الشرح بقوله (أي
نفيه) أي القول^(٤) عن الشيء حيث ساد البقير، فكان الأول بالفساد
أن يجزئ بها يفيد ذلك، كأن يقول: لا شيء نفي. فمن دليل الصحة،
وقيل^(٥) دل الفساد بقرنه (الظهور) أي المعنى قوله (وعلى الفساد في
الأول) أي نفي القول، وقوله: (وأي) في الثاني) أي نفي الإجراء

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخيل، باب في الصلاة، (١٢) (٢٠٧) رقمه (٦٩٥٤).
مسند في صحيحه، كتاب بغيره، باب وجوب الطهارة، (١١) (٢٠٦) رقمه (٢٢٥).

عن أبي هريرة

(٢) عن جرير

(٣) أخرجه في حديثه (٣) (٥١)، والسيف (١) (٣٧٢)، ومعه (١) (٢٨٥) (٢٨٦).

(٤) في الأصل أي بغير شيء من ذلك من آية، ومعناه أن يقرأ

(٥) نسخة، (٣٨) ع

(٦) زياد من آية، ومعناه شرح معنى

الخارج كما تقدم، وبصحة اسم المذكور، إذ أسقط الزيادة، لا مضاف، لفساد
بها، وإن كان يفيد بالنقص الملك الحث، كما تقدم، واحترق المصنف بغير
نفي عن التقيد بها بدلاً عن الفساد أو عدمه، فعمل به في ذلك بقاء

لأنه قوله: (لخارج كما تقدم) أي في مسأله مطلق لا مر لا يثبت، بل المكروه.

الثانية: بغير شيء، حذف وصف لا يفسد به شيء، فمعنى عه (بغير شيء)
الثالثة: بغير شيء، حذف وصف لا يفسد به شيء، فمعنى عه (بغير شيء)
صلاة أحمة

أما الحالة الأولى: فالظاهر يروى أنه يقتضي الفساد الخراف للطلال
أما الحالة الثانية: فالظاهر يروى أن معنى عه (بغير شيء) بغير شيء، فمعنى عه (بغير شيء)
مر دعا لطلال، وحذف حصة بغير شيء، في هذه الحالة معنى عه (بغير شيء)
أصل بغير شيء، أي عن شيء مشروط، حتى إذا زال الوصف كان مشروطاً، وبطلان
عليه اسم الفساد، فباعتداه في تعريفه الفساد ما شرع بأصله دون وصفه، وبطلان عليه
بعض الآثار دون بعض

أما الحالة الثالثة: فمعنى عه (بغير شيء) لا يقتضي بطلان العهد، ولا فساد بل شيء
صحيح بغير شيء، أي أنه لا يفسد به شيء، بل لا يفسد به شيء، فمعنى عه (بغير شيء)
أن المعنى يقتضي الفساد مطلق (في بطلان العهد)، بغير شيء الاختلاف في بطلان الأصول،
(٣٤٩) (٣٤٩)

(١) بغير: (ص) (٣٧٦)

مباحث العام

[العام]

[تعريفه]

العام: لفظٌ يستغرق الصالح له من غير خصر.

(العام: لفظٌ يستغرق الصالح له) أي يتناول دونه دفعه حرج به الكثرة في الإنبات المفردة أو مثناة أو مجموعة أو اسم عدو لا من حيث الأحاد بل من تناول ما يصلح له على سبيل ذلك، لا الاستغرافي نحو: «أكرم رجلاً» ومضيق بحمه درهم.

للآية مباحث العام^(١): (لفظ). ساء عن العرب بأن لعموم من عوارض الألفاظ دون المعاني، عن ما رجحه فيما يأتي، وبه عليه الشارح ثم، وأم عن القول بأنه من عوارض المعاني أيضاً، فيعرف: بأنه أمر شامل متعدد، كما يوجد من كلام الشارح فيما يأتي. والمراد عن الأول: لفظ واحد، يجرح الألفاظ المتعددة الدالة على معاني متعددة.

قوله: (يستغرق): أي شأنه ذلك، فيدخل فيه الشمس والقمر والنساء والأرض، فإن كلاً منها عام، وإن^(٢) انحصر في الواقع في واحد أو سعة

(١) على تعريف عام كذلك في «الندب» (٥/٣)، «الدرر» (١/٣١٨) فقه (٢٢٧)، «مهران» (١/٣٥٧)، «محصول» (٣/٣٠٩)، «الإحكام للأندلسي» (٢/١٩٥)، «سورة» (٥٧٢)، «شرح المعتمد» (٢/٩٩)، «نهج السؤل» (١/٤٢٣)، «التدريج» (١/٧٨)، «شرح منيع بمصنوع» (ص ٣٨)، «البحر» (٥/٣)، «تكملة» (١/٣٢٣)، «نبت» (١/٢٨٧)، «التحصيل» (٥/٢٣١)، «السير» (١/١٩٤)، «فروع الرحمة» (١/٣٨٠)، «أيات نبات» (٢/٢٥٤).

(٢) نسخة (ب) [١٩٩ ع]

للتثنية قوله: (الصالح له): قد دللنا عليه للاختراع كما قبل^(١) إديس لفظ يستوعق ما لا يصلح له ليحترز عنه، «فمن» مثلاً: إنما تصلح للعقلاء لا لغيرهم. وهاء بالعكس، فإن قلت^(٢): إن أريد بالصلوح: صلوح الكللي لجزئياته، خرج نحو: المسلمين والرجال، أو صلوح الكل لأجزائه، خرج نحو: لا رجل، قلنا: أريد الأعم منها^(٣)، فيتناولها، [وهذا]^(٤) [بالنظر]^(٥) إلى ماورد بعد الأمره كـ «نفس» فلا يبقى ما يبي من قوله لا كـ ولا كـ^(٦)، بل كلية، لأن ذلك بالنظر إلى الحكم كما سيأتي.

- (١) فانه انصاف وإسوي وبرئاني وسعدي مع ١٠٠٠ ج ٢، ١٩٠، ١٩١.
- (٢) السورة ٤٤٥/١، «التثنية» ٣٣٣/١، «الفتية» ٢٨٧/١، وانظر الآيات البيئات ٢٥٥/٢، «حاشية المطار» ٥٠٥/١.
- (٣) انظر هذا الاختراع والنجواب عنه عند التتارني في كتابه: «توضيح» ٧٨، ١، وحاشية على «شرح المفيدة» ٩٩/٢ وانظر «المطار» ٥٠٦/١.
- (٤) في (ب): (منها).
- (٥) ساقطة من (ب).
- (٦) في الأصل (النظر) وللتثنية من (ب)، (ج) ولعله الصواب.
- (٦) في (ج): (كأن)

أو اسم عدد لا من حيث لأحد فيها سواء ما تصلح به عن سبب لا الاستمرار نحو: «أكرم رجلاً» و«تصدق بحمسة دراهم». (من غير خطي). خرج به اسم العدد من حيث الأحاد، فإنه يستغرقها بحصص كعشرة ومئة الكره المثناة من حيث الأحاد كـ «رجلين».

ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقة، أو حقيقة وتارة، و محارة عن مرجح متعدد من صحة ذلك، ويصدق عنه حد كـ يصدق على بشرية المستعمل في أفراد معني واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح عبر.

للتثنية قوله: (أو اسم عدد لا من حيث الأحاد): أي أو اسم جمع، كقوله ورجل / وفرد (ألا من حيث الأحاد): فـ في اسم تعدد، ومثله الكثرة المشابهة وفرد (أولها). أي الكثرة في الانساب ما عدا المذكورة (تناول ما تصلح له من سبل البدل^(١)): أي فالمفرد يتناول كل فرد، والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جمع جمع، والخمسة تتناول^(٢) كل خمسة، تناول بدل لا شمول في الجميع. قوله: (ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقة^(٣)): أي فيما رجمه بعضهم^(٤) من أن هذه المذكورات ليست سواء على ما زاده الإمام^(٥) وأتباعه^(٦) في الحدة، من قولهم «أوصع^(٧)» واحد، مردود، والزيادة محلة بالحد.

- (١) انظر «الإيجاع» ٩٠/٢، «التلويح» ٧٨/١.
- (٢) ما بين معقوفين سطر من (ب).
- (٣) في (ب): (حقيقته) وهو خطأ.
- (٤) خط «هبة» ٤٤٥، «الحج» ٥٠٣/١، «تفسير» ٣٢٣، «العي» ٢٨٧/١.
- (٥) أي الإمام بري، «مطار» ٢١٠، ٢١١.
- (٦) شرح الشيخ الأرموي، وشرح الشيخ الأرموي، والبيروني، «مطار» ٥٠٠/١، «محصلة» ٣٢٣/١، «هبة» ١٠٠، ١٠١.
- (٧) في الأصل «أوصع» وهو خطأ، «تثنية» من (ب)، (ج).

الصَّحِيحُ (وَالصَّحِيحُ دُخُولُ) لِنُصْرَةِ (النَّادِرَةِ، وَغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ) وَلَمْ تَكُنْ نَادِرَةً مِنْ صُورِ الْعَامِ (تَحْتَهُ) فِي شُمُولِ الْحُكْمِ لَهَا نَظَرًا لِلْعُمُومِ. وَقِيلَ: «لَا، نَظَرًا لِلْمَقْصُودَةِ»^(١).

ومثل نادرة النص في حديث أبي داود وغيره^٢ «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ حَائِرٍ، أَوْ مُضَلٍّ»، فإنه ذو خفٍّ والمساوقة عليه نادرة، والأصح حوارها عليه

ومثل عن المقصود - ويذكره بنعيريه - ما لو وكله شراء عدد فلا ي. وفيهم من يعتق عليه، ولم يعلم به فالصحيح: صحة الشراء أخذ من مسألة «ما لو وكله بشراء عبد فاشترى من يحنق عليه» وإن قامت قرينة على قصد نادرة، وحسن قطعاً، أو قصد شراء صورة لم يدخل قطعاً

لأنه قوله (وغير المقصودة وإن لم تكن نادرة): قد يقال^٣ فيه إشارة إلى أن غير المقصود أعم مطلقاً من نادره. لأنه لا ما يقصده المتكلم بما [يشاؤول]^(٤) المقصود لعام، قد يكون اسماً قصده، بنادره، فلا يحظر بالبال عالماً

(١) انظر «التشبيه» (١/٣٢٤)

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتابه جهاد، باب في الس (٢٩/٣) رقم ٣٥٧٤، والبيهقي في سننه، كتاب الخيل، باب الحق (٥٣٥/٦) رقم ٣٥٨٧، والترمذي في سننه، كتاب جهاد، باب ما جاء في لزجان وانس، (٦٠٠/٣) رقم ١٧٠٠، وابن ماجه في سننه، كتاب جهاد، باب انس والهاد (٣٨٨/٤) رقم ٢٨٧٨ عن أبي هريرة، وقد وصححه ابن الصغور وابن دحي بن عبد الواسطي، انظر «التحقيق» (١٦١/٣) و«جامع الصغير» (١٠٣٢/٢) رقم ٩٩١٦

(٣) انظر «الآيات النبات» (٢/٣٥٨)

(٤) في الأصل «لا يتناول» وهو خطأ، وفي (ج) (يشاؤول). وكتب من (ب) - والعادي (٣٥٨/١)

للأنتية قوله: «(على الراجح المتقدم) أي في مسألة مشتركة» يصح اختلافه على معناه قوله: «(لأنه مع قرينة)» لم يجد لا يصح عنه «أ» «أما قبل أن يذهب لأمام السابقة، للاحتراز عن»^(١) خروج المشترك إذا استعمل في أحد معانيه بقرينة عن الحد، فإنه عام ولم يستغرق جميع ما يصلح له من المعاني^{(٢)(٣)}، ووجه الرد: أنه إذا كان مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره، فهو مستغرق لجميع ما يصلح له حينئذ.

(١) الصفحة (ب): [١٢٠/م].

(٢) في (ج): (م).

(٣) في (ب): (العدد) وهو تحريف

(٤) انظر «الإيج» (٩٠/٢)، «نهاية السؤل» (٤٤٥/١)، «البحر» (٥/٣)، «التشبيه» (٣٢٣/١)

الشيخ

الطائفة وقد يكون بقرينة ذاته عليه، وإن لم يكن بدر كنه تشابه بقوله بعد (وتدرك بالقرينة) هذا وكلام مصنف في مع مباح يدع عن أن يبيها عموما من وجه، وبه صرح البرماوي^(١)، قال: لأن الادر قد يقصد، وقد لا يقصد، وغير المقصود قد يكون نادرا، وقد لا يكون.

قوله: (من صور العام): متعلق بـ (الناحرة)، وغير المقصودة، فإن قلت^(٢): لا حاجة لتخصيص عن هذا التصريح، لأن كلامه من أن يكون لهط العام، فهو من أفراد، إلا أنه خارج عنه، قلت: نص عليها لبيان خلافه فيها، أو يبيها مع الإشارة إلى أن هذا المقصود به على القاعدة في مثل ذلك قوله: (لا تنق) ^(٣) وهو صريح بوجوده، بل المحذور في المسئلة^(٤) قوله: (إلا في حقت) وجه عمومته شمولاً مع أنه بكثرة وقعة في الإثبات، أنه في حيز لشرط معنى، إذ يتصور: إلا أن ذلك في حقت، والكثرة في سياق الشرط تعم.

(١) حيث قال: لا بد من عدم المقصودة هي الدار، كما يوجهه بعض من بحث معي، بل نادراً هي، لا تحظر عاماً بل هي كمنع، بدو، وفوجها، وعدة مقصودة قد يكون في بعض الناس، وبه حال، فربما سمعوا هذا القول عن هذا المقصد، وإن لم يكن بادره، ورتب صورة، بل لم يفر من أن المقصود به، وإن كان بادره، فهم ذلك، من المائتين برون عام المقصود الموضح (ص ٥١٠).

(٢) ما ذكره البرماوي هو قريب مني في لاشء والحدائق مصنف (٢٥٠-١٣٥) لا يظفر فيه فوائد جيدة.

(٣) انظر في الآيات البيئات (٢/٢٥٩).

(٤) نسخة (ب) [٥/١٢٠].

(٥) مظهر - لعدم التمسك بالخط (٣/٣٩٨).

وأنه قد يكون مجازاً.

الشيخ (و) الصحيح (أنه) في بعده (قد يكون مجازاً)، بأن يفهم بالمجاز أداء العموم فيصدق عليه ما ذكر كمنعك المجاز به أيها نحو، «يجاني الأسود لرماء» إلا زيداً.

ومن ألا يكون لعام مجاز، فلا يكون للمجاز عام لأن المجاز تست عن خلاف الأصل للحاجة إليه، وهي تندفع في المقترن بأداة عموم بعض لأمره، فلا يراد به جميعها إلا بقرينة كما في المثال السابق من الاستثناء.

سببه أنه «أن يقترن بالمجاز [أداة]» لعدم، قد يدل^٢ هو عاصر عن بعيد العموم بوصفه كـ «من» و «فاء»، ويجاب بأنه أراد بالمجاز للمعنى، وبأداة العموم: العام، فيتناول ما ذكر.

قوله: (فيصدق عليه)^(٣) أي على المجاز مقترن به أداة عموم ما ذكر، أي أن العام قد يكون مجازاً كمنعك، أي كما يصدق عليه منعه، وهو أن المجاز قد يكون عاماً، والغرض التنبيه على أن ما افترض به الزركشي^(٤) من أن عذرة ليس ممنوعة، وأن انصراف أن يقال، وأن المجاز قد يكون عاماً، مردود^(٥) إذ كل من العام ليس صحيح.

قوله (من الاستثناء)، بيان أن ما افترضه على لمبرية

(١) في (ب) (١٦٠).

(٢) انظر في لبحر (١٦٠-١٥/٣)، والبحر (٥٥/٢٣١٧)، والآيات البيئات (٢/٢٦٠).

(٣) نسخة (ب) [٣٩/ص].

(٤) انظر في السبب (١٠/٣٢٦).

والصاع (١) وهذا أي أن المحار لا يعمه بقوله المصنف (٢) عن بعض حنيفة كانقصي. وهم (٣) ينفوه عن بعض الشافعية، بما عليه ما روي (٤) "لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين" أي ما نحن أدنى من كل الصاع سكين الصاعين، حيث قال المراد بعض المكيل ما تقدم، وهو المعموم، ما نسب من أن علة ادعاء عدد من غير درهم وبضعة نصف، وعن الأول حصل عموم بما ثبت عليه الطعم، فيستفاد معنى حنيفة في برأ في احض وبعوه. والحديث في مسلم (٥) عن أبي سعيد الخدري قال "كأن يروى ثم اجمع كتاب صاعين بصاع، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: "لا صاعني ثم بصاع، ولا صاعني حنطة بصاع، ولا درهم بدرهمين".

لثانية قوله (كالمقتضي): ليس اعرض نفسه في مثل نحل سمي العموم فيها عن بعض الحنفية (٦)، فإن يقول سمي عموم يقتضي، فإنه يصف في شرح المختصر (٧) عن جمهور أصحابنا، وبما اعرض: نفسه في سمي العموم، بد الحاجة إلى تصحيح الكلام يندفع بتقدير لفظ يحصل ذلك،

لثانية فلا حاجة إلى تقدير زائد عليه، و (١) فرق (٢) الصحيح بأن المقتضي لم يقتض دليل عموم، لأنه ليس بمفطور، وإنما يقدر لصحة (٣) المفطور على القدر الصوري، بخلاف محارفة ذلك، إذ لو لم يحمل على العموم لزم [س] (٤) إلغاء دليل العموم.

قوله: (بأنها عليه): حال من (بعض الشافعية). قوله: (أي ما بمن ذلك): هو بصم الحاء من الحلول.

د: (المراد بعض المكيل لما تقدم) أي من أن المحار يعمه يعدل إليه صحاح، وهي سدع برأده بعض لأفرد. وهو في الحديث الذي ذكره المصنف (١) في قوله (وعلى الأول) أي يقول بأن لعام قد يكون محار قوله: (بما): أي بالحديث الذي أثبت عليه الطعم لحزمة الزبا. قوله (والحديث): أي المشار إليه بقوله: (ما روي).

(١) بقوله المصنف في "منع الموانع" (ص ٥٥٧)

(٢) منهم الترمذي، حيث قال: "ومن أصحابنا الشافعي رحمه الله - من قال: لا عموم للمحار - بغير أصول لرحمته (١٠٩٥)، وقال الصافي: "وعدم أن العمل بعدم عموم المحار مما لم تجده في كتب الشافعية انظر الطلوع" (١٩٦/١).

(٣) في مسند أحمد (١٢٥/١٠)، رقم ٥٨٨٥، ينظر لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، وأصله في صحيح البخاري: كتاب البيع - باب من يخط من الدر (٣٩١) م ٢٠٨٠. ينظر لا صاعين بصاع، ولا درهمين بدرهم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المداينة، باب الطعام مثلاً مثل (١٦٤٥/٣) (١٥٩٥).

(٥) انظر "التيسير" (١٨٩/١)، "فلواتح الترجوت" (٤٦٦/١) - (٤٦٧).

(٦) انظر "رفع الخافض" (١٥٣/٣)، "نظر الحرة" (١٥٦/٣)، "والنحر" (٢٤٢٣/٥) - (٢٤٢٤).

(١) النسخة (ب) (١٢١/١).

(٢) هذا الفرق الذي ذكره الشيخ زكريا هو بدر كشي انظر "التفتيش" (٣٢٦).

(٣) (ج) (١) (صحة)

(٤) (س) (صحة من (ب))

[العموم من عوارض الألفاظ]

للمعنى وأنه من عوارض الألفاظ قيل: «والمعاني». وقيل: «به في الذهني».

البرهان (ز) الصحيح (أنه) أي عموم (من عوارض الألفاظ) ذوب المعنى^(١)

(قيل^(٢)): «والمعنى» أيضا حقيقة، فكيف يصدق «نقط عدم» بصدق معنى «عدم» حقيقة إذا كان كـ «معنى الإنسان» أو «حارج كـ» «معنى المظهر» وخصيصه كـ «شاح من نحو» «إنسان مع رخص» «مادة» و«عم المظهر» والخصيص، فالعموم شمول أمر لمتعدد.

للإشابة قوله: (دون المعاني) إيج، أنه عن أنه لا خلاف في أن عموم من عوارض الألفاظ، وإسبا خلاف في أنه من عوارض المعاني، «ولا» قوله. (قيل والمعاني أيضا): «ليس لمرد المعاني سمعة للألفاظ» «وله لا خلاف في عمومها لعموم لفظها، بل المعاني المستقلة. كالتفصيل والمعموم^(٣)».

قوله: «حقيقة»: «بمعناها حالا» أي حالة كونه سمعيًا «لعموم في المعاني حقيقة».

(١) قال الطولي في شرح مختصر الروضة (٢/٤٥٥): «واعلم أن البحث عن آل العموم: من عوارض الألفاظ، معاني. هو من باب صواب عدم، لأنه من صيرورات، حتى لو ترك لم يتخل ببالغة، ولهذا كثير من الأصوليين لا يذكره».

(٢) «وهو قال جمع من الأصوليين» انظر «العرب» (٩/٣)، «الحكام» للأمامي (٢/١٩٨)، «الحر» (٣/١٠٠)، «الشيعة» (٣٢٧/١)، «التحصيل» (٥/٢٣٣)، «التيسير» (١/١٩٤).

(٣) «وهو قال كثير من الأصوليين» انظر المراجع السابقة.

(٤) «هذا العلامة للزركشي» انظرها في كتابه «الشيعة» (١/٣٢٧).

(٥) «في (ب): (اشتغال) وهو تحريف

البرهان (وقيل به^(١)) أي عروض العموم (في الذهني) حقيقة لم يوجد لشموس متعدد فيه خلاف خارجي

للمعنى قوله: (ذهب كان) إيج، أنه عن أن المقابل للفظ قد يكون موجودا خارجيا^(٢) غير كالمعنى، أو عرضا كالمعنى، وقد لا يكون كذلك، كالمعنى «كلية» «شي لا يحد خارجا» بل ذهب، على دعوى بوجود الذهني، كمعنى «إنسان»^(٣) قوله: (في الذهني حقيقة) «بمعنى» (حقيقة) «حالا من العموم»^(٤) «بمعنى» أن لحاق العام على المعنى الذهني حقيقة، وفي جعلها حالا من عروض العموم «منح» إذ العروض لا توصف اصطلاحا بحقيقة ولا بجاز.

(١) هذا التفصيل بحث للصفي الشافعي. انظر «الشيعة» (١/٣٢٧).

(٢) «في (ب): (عارجا)، وهذا النسخة (ب)» [١٢١ ع]

(٣) «بمعنى» «الشيعة» (٢/١٠١)، «وما بعده»، «الحر» (٣/١٠٠).

(٤) «في (أ)» «رخصة» «معرض» «وهو من معر، وشتاق

(ويُقَالُ) اصطلاح (للمعنى: «أعم») و«أخص»، (وليفظ: «عام») و«أخص»
يعرفه من اللسان والمأثور... و«أخص» بمعنى «أخص» لأنه أعم من اللفظ

ومعهم من يقول في معنى «عام» كما فهم مما تقدم و«أخص» يقال معنى
«أشركين» عام و«أعم» و«أخص»: «عام»، ومعنى «أخص» و«أخص»
وللفظة: «أخص».

ورب «الأخص» و«أخص» كقوله يذكر مقدسي، ولم يترك «وليفظ عام»
العلوم مما تقدم حكاية لشقي ما قيل، وليظهر المراد.

حتى قوله: «لأنه أعم من اللفظ» أي لأنه المقصود، واسمط وسبب إليه، ولأن
أفعل يدل على الزيادة، والمعاني أعم وأكثر من الألفاظ^(١)؛ قوله: «وليفظ»
«عام» لا يقبل: «أخص» كما قد فهمنا، لعدم صحته، لأنه فرض لكلام
هنا في لفظ «أشركين»، وهو ليس بغاص، وفرضه ثم في اسمط مطلق
قوله: «وللفظ عام» مفعول (يترك) أي ولم يترك قوله: «وليفظ عام»
وقوله: «العلوم» بالنصب نعت له.

وليفظ وأخصب مثلاً في محل غيرهما في محل آخر فسمي عموم في معاني،
وعلى الأول ستمثله في المعاني أيضاً، وعلى لأحد من أحد السابق
للعام من اللفظ.

لذا في قوله: «والمطر والأخصب مثلاً في محل غيرهما في محل آخر» أي فليس في المعاني
الخارجية ما اعتبر في [العام]^(٢) المعنوي، من أنه أمر واحد شامل لمتعدد،
وأجيب^(٣) بأن لا يسلم أنه معناه ذلك مع، بل كمنه في شمول، سواء
كان واحداً لا [قوله] (وعن الأول) أي يجوز أنه من غير حس الأنداد
خاصة، قوله: «أيضاً»: أي كاستعماله في المعنى الخارجي، قوله: «وعلى
الأخوين الحد السابق للعام من اللفظ» قدمت التنبيه عليه^(٣).

(١) الزيادة من (ب)، (ج).

(٢) ينظر هذا الجواب أيضاً عند البعض في شرحه على المحضر (٢/١٠٩).

(٣) ما بين معقوفين ماقول من (ب).

(١) ينظر الشرح (١/٢٢٧).

لِلْعَامِّ وَمَذْلُومُهُ كُلُّهُ أَيَّ مُحْكُومٍ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ - مُطَابِقَةٌ إِثْبَاتًا أَوْ سَلْبًا، لَا كُلٌّ، وَلَا كُلِّيٌّ.

التفريق (وَمَذْلُومُهُ) أي العام في المركب من حيث حكمه عليه (كُلُّهُ أَيَّ مُحْكُومٍ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابِقَةٌ إِثْبَاتًا) حيز أو مر، (أَوْ سَلْبًا) سلب أو بها نحو: جاء عبيدي وما خالفوا فأكرمهم، ولا بينهم^(١) لأنه في قوة قضايها بعدد أفرادها، أي جاء فلان وجاء فلان، وهكذا في تقديم إيج، وكل منها محكوم فيه عن فرد دال عليه متصفا، فب هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد مطابقة

لغاثة قوله: (من حيث الحكم عليه) أي لا من حيث صوره، وأنه مدلول الصفة قوله: (نحو جاء عبيدي) إيج، مثل تأريعه أمته بعدد حجر ولأمر والعي واسبي^(٢). وكذا عامة، لأن لأول منها مع معرف بالإضافة، ونصبت في لقبه عائدة عليه، فهي عامة أيضا ولورد بالسلب عمومته^(٣)، نحو: **وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ**^(٤)، أما سلب العموم، نحو: ما كل عدد زوجا، فلا عموم له، بل لا يرفع فيه حكم عن كل فرد فرد، بل يدرم عنه أن لا يكون في العدد زوج^(٥).

قوله: (لأنه في قوة^(٦) قضايها بعدد أفرادها) ينه عن قول المصنف: (مطابقة).

(١) السخنة (ب): (١٢٣/س).

(٢) سلب المصوم: هو نفي الشيء عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد، وعمومه السلب بالممكن انظر «الكليات» (ص ٥١٢).

(٣) سورة الأنعام: (١٥١).

(٤) هذا الذي ذكره الشرح وتكريرا هو في «الشف» للزركشي (١/٣٢٩).

(٥) في (ب): (بقية) وهو تحريف.

حجة وخص جواب الشئ الأصفهاني في شرح لمصنوع^(١)، عن^(٢) حوز عصرية القرني^(٣) وهو أن دلالة اللفظ محصورة في المصنعة والنقص، لا التمام، ودلالية انعدام عن فرد من أفرادها، كدلالة «المشرك» من **«فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ»** عن وحوت قبل ربه، خارجة عن الثلاثة، لأن مطابقة: دلالة اللفظ عن تمام معناه، والنقص دلالة على حيز معناه، ولا تمام دلالة على خارج عن معناه لازم له. ودلالية انعام على فرد من أفرادها ليست كذلك، ووجهه^(٤) في التخصيص أن حيزه ليس يصدق إذا كان المعنى كلاً، ومدلوله لفظ العموم ليس كلاً، من كية كما عرف^(٥) من كلام المصنف، وحاصل جواب أن اثلاثه مذكورة في هي في لفظ مفرد حاد عن الحكم، وذلك لا يتأتى له، فلا بد من الصفة المذكورة عن وحوت قتل ربه المشترك، فكيف تخصص ما يدل عليه، لا [لخصوص]^(٦) كونه ربه، بل للعموم كونه مشتركاً، فلا لأنها عليه يسا^(٧) هو^(٨) لتخصيصها ما يدل عليه، وذلك لدلالت دال عليه مطابقة، كما بينه^(٩) شارح بقوله: (وكل منها) إيج مع نصريحه بمراد الأصفهاني بقوله: (فيها هو في قوتها): أي القضايا المذكورة الخ.

(١) بقده تصب في (ب) (٢٠٠/٨٥)، وانظر كتي في البحر (٢٦/٣)، و«الشف» (١/٣٢٩).

(٢) بقده تصب في (ب) (٢٠٠/٨٤)، وانظر كتي في البحر (٢٦/٣)، و«الشف» (١/٣٢٨).

(٣) نسخة (ج): [٤٠ س].

(٤) نسخة (ب): (٥٠).

(٥) في (ج): (وجه).

(٦) في (ج): (عرف).

(٧) في الأصل (بخصوصه)، ولكت من (ب)، (ج)، و«الشف» (١/٣٢٩).

(٨) السخنة (ب): (١٢٢/ع).

(٩) في (ب): (هي).

(١٠) في (ج): (فيه).

ولا كل، ولا كل.

الكتاب

«ولا كل» أي لا يحكم به على مجموع الأفراد، من حيث هو مجموع، نحو: كل رجل في البدن يحمل لصخرة عظيمة، أي مجموعهم، ولا لمجرد الاستدلال به في لهي على كل معز، لأن هي المجموع يتمثل بانتهاه بعضهم، ولم يرل لعناء يستدلون به عنه، كما في «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ»، ونحوه.

«ولا كل» أي لا يحكم به على دمه، من حيث هي، أي من غير نظر إلى الأفراد، نحو: «يرجل حراً من مائة»، أي جمعه أفضل من حقيقها، وكثيراً ما يقص بعض أفرادها على بعضي آخره، لأن السمع في عدم إلى الأفراد.

نائبه (والأن النظر في العام إلى الأفراد) تعين لقوله (ولا كل) [لح] (١)

للأشياء وحاصله أن عدمه من على مذكر مطابقة، فراجع حده في مع ل دالة لعام ليست داخلية في الدلالات الثلاث، بل هي دالة في مطابقة له صفة تضمنته القضية المبرحة تحت العام، وحصره بدلالات ثلاث في لمرد لا ساعده على كلام المطابقة، ويستدر بسببه يجب حمله على في مذكر حتمه أو مباشرة، يصبح استدراكه المذكور، لا شبيهه على ل المصنفه يكون في المركب أيضاً، فتكون فيه عذر أو بوجه، قد حدى شحاح الكمال من أهم (٢) على أن دالة العام تضمنه، وبه شحاح شهاب لأدي، عن شيعه في حمص القنبي، وبه وجهه راجح حده راجح، وبان كلا من أفراد العام جزء باعتبار أنه بعض ما صدق عليه العام، وإن كان جزئياً باعتبار دالة العام على كل فرد فرد، وهو وب، وبلاون دق وبس كلام المصنف (٥).

(١) في (أ) (عن)

(٢) انظر التقرير والتحيز، (١/٢٣١)، «التيسير» (١/١٩٣)

(٣) هو العلامة أحمد بن محمد شهاب لأدي شحاحي العربي، لم يكن، عدم في كنه من العلوم، سبها العربية، له شرح على الإيسافوجي، توفي سنة ٨٦٠ هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢/١٨٠، ١٨١)

(٤) هو العلامة عبد بن محمد بن عبد الله الداعي الشوسي نقفه المالكي، أبو حمص المشاي، له شرح مختصر بن الحارث بن يحيى، توفي سنة ٨٤٨ هـ. انظر «شجرة النور الزكية» (ص ٢٤٥)

(٥) فريد مصطلح ينظر «في معجم الأسماء» (١/٣٨٣)، «الأدب» (٢/٢٦٤، ٢٧١)

(١) سورة الأعداء (١٥١)
(٢) ما بين معقولين ساعد من (٥)

لدى ودلالته على أصل المعنى قطعية، وهو عن الشافعي، وعَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ ظَنًّا، وَهُوَ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ، وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ قَطْعِيَّةٌ.

(ودلالته) أي عام (على أصل المعنى) من الرخص هو عدم جمع - وثلاثة - الاثنين فيما هو جمع (قطعية، وهو عن الشافعي) (و على كل فرد بخصوصه ظنًّا، وهو عن الشافعية) (لا حجة من تخصيص وإن لم يغير محض لكثره التخصص في العمومات (وعن الحنفية قطعية) لردوه على اللفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه من تخصيص في العام، أنه قد في أحسن غير ذلك، فيمتنع التخصص بخبر الواحد، وبالقياص على هذا دون الأول وإن قام دليل عن انتفاء التخصص كعند $\text{«وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»}$ ، $\text{«لِلَّهِ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ كُلُّ دَلِيلٍ دَلَّاهُ فَعَمَهُ بِمَا»}$

لغاشية قوله (ودلالته أي العام على أصل المعنى قطعية) أي أنه لا احتمال خروجه بالتخصص، بل ينتهي إليه التخصص كما سبقت بيانه (فيها هو جمع) شامل لثنى، مع أن أصل المعنى قد لا واحد، وقوله (والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع) أي على الخلاف في ما يسمى الجمع^(١) كما سبقت، مع ترجيح الأول

(١) انظر الرسالة (ص ٣٤١)، وانظر «البحر» (٢٧/٣) وما بعدها

(٢) ذهب جمهور الأصحاب من مالك، والشافعية، والحنابلة على أن دلالة عدم الجمع على فرد بخصوصه ظنًّا - ودلالة الجمع وبعض احتمالية ونقل عن الشافعي: إن دلالة قطعية، وتدل أحاديث بالوقف نظر إسناده في: «الإيجاز» (٨٩/٣)، «البحر» (٢٦/٣) وما بعدها، «لتشبيه» (٣٢٩/١)، «التبعية» (٢٣٨/٥)، «التبعية» (٢٦٧/١)

(٣) سورة لقاح (٢٨٢)

(٤) سورة البقرة - (٢٨٤).

(٥) المسحاة ب: (١٢٣/ج).

(٦) ما بين معقوفين ساقط من «ب».

حاشية قوله (فيها هو جمع) شاملاً جمع لكثرة، مع أنه أصل المعنى فيه أحد عشر، لا ثلاث أو اثنين، على أنه سبقت عن الأكثر أن الفرد جمع لمعرف حد لا مخرج من ثلاثة أو ثمن، فكلامه كغيره إلى يأتي في الجمع المكر، وفي لمعرف عن قول الأقل. قوله (وهو) أي القول بذلك منقول عن الشافعي، وعرض الشافعي بالذكر، مع أن ذلك محل إجماع، لأنه شتهر عنه إطلاق لمع أن دلالة العام ظنية، وحمله إمام الحرمين^(١) على هذا الأقل، فخصه المصنف بالذكر تنبيهاً على تقييد^(٢) ما اشتهر عنه من الإطلاق. قوله (وعن الحنفية قطعية) أي عن أكثرهم^(٣)، ومرددهم بالقطع، عدم الاحتياط الشافعي عن لدى، لا عدم الاحتياط مطلقاً، كما صرح به^(٤) قوله^(٥) (اللزوم معين اللفظ له قطعاً) أي سواء كان اللفظ عاماً محصياً، وجوب^(٦) الشافعية عنه^(٧) منع قطعية للزوم. قوله (فيمتنع التخصص) الخ، أي للكتاب^(٨) والسنة المتواترة كما ذكره الحنفية.

(١) انظر «البرهان» (٣٢١/١) فقرة ٢٢٩.

(٢) في ج: (نفيه).

(٣) انظر «فرائض الرحوت» (١٠٢/١)، «الطريق» (٩٩-٩٨/١)، «اليسر» (٢٦٧/١)

(٤) انظر «الطريق» (٩٢/١)، «فرائض الرحوت» (٢٠٢/١)

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) انظر «الآيات البيئات» (٢٧٤/٢).

(٧) في ج: (عنهم).

(٨) في ج: (الكتاب).

اعْتَمَدَ وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْبِقَاعِ، وَعَلَيْهِ
الشَّيْخُ الْإِمَامُ.

الشيخ

الشيخ

(وعوم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع) ^(١) لا يلازم
للأشخاص عها، بقوله تعالى: ﴿أَنْزِلْنَاهُ بِأَنْزَالٍ فَاتَّخِذُوا كُلٌّ مِنْهُمْ مَثَلًا
تَجَلَّدُوا﴾ ^(٢) أي على أي حال كان، وفي أي زمان ومكان. وحصل منه
المخصص فخرج من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ﴾ ^(٣) أي لا تقرأه كل منكم،
عن أي حال كان، وفي أي زمان ومكان. وقوله: ﴿فَاتَّقِظُوا الْفُتَرَاءَ﴾ ^(٤)
أي كل مشرك، عن أي حال كان، وفي أي زمان ومكان. وحصل منه
المخصص، كأهل المدينة.

(وعليه) أي على هذا الاستدلال (الشيخ الإمام) يريد مصنف ^(٥) كالإمام
البرقي ^(٦)، قال البرقي ^(٧) وغيره: «عنه» أي لأشخاص مطلقين في المذكوبات
لاستدلال صيغة عموم فيها، فيحصل به عموم على الأول، ومن ثم لم يرد
أطلق منه على هذا.

لغايته قوله (وعوم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال) مح: أي فالتعميم هو ^(٨)
ليس بالوضع ليجتاح إلى صيغة، بل بالاستدلال ^(٩).

- (١) أراد بالأشخاص أفراد العلم، سواء كتب أو لم يكتب، وبالأحوال الأمور العارضة لغيرها
في خلافها، من سائر وجوه، وأراد بالزمان ما في جميعها، أي أحواله متطابقة، (٥٦/١)
- (٢) سورة التوبة: (٢).
- (٣) سورة الإسراء: (٣٢).
- (٤) سورة التوبة: (٥).
- (٥) في زمانه أحكامه، أي ما عهده من (ص ٦٠٧).
- (٦) انظر المحصول (٥/٣٧).
- (٧) انظر شرح تنقيح الفصول (ص ٢٥٥).

حيث فصل ما بينه اشرع بعد عن غيره ^(١) وأعباه ^(٢) أي كالأندلسي ^(٣)
والأندلسي ^(٤)، من أن يعدم في الأشخاص [مطلق] ^(٥) أي لأحوال والأزمنة
والبقاع، لاستدلاله صيغة العموم فيها، بمثل شكك ^(٦) فإني على ما قاله ^(٧)
في عدمه عليه عدم جعل جميع لعمومات في هذا زمان، لأنه قد عمل به
في من ما، وانفسوخه من عهده جعل به بصورة، ورد ^(٨) بأن جعل
الاستدلال في المصنف ص ٥٠، في خلاف لأفكاره عليها متبني صيغة لعموم
من الاستدلال، وقد قال من ذلك ما في نسخة درهم، فدخل قوله أولها ^(٩)
وعصاهم، في حد حرمات غيرهم من دخل حر لها، لكونه مضاف في ذكره
ما يرد عليه من إخراج بعض الأشخاص عن ^(١٠) تخصيص، فمحل كونه
مضاف في ذلك في الأشخاص عدل به فهم، لا في أشخاص حرم حتى يرد
عمل به في شخص، في حله ما في مكان ما، لا يعمل به فيه مرة أخرى، مما
خالف مقتضى صيغة عموم، فهو حذر، لا جند ثانيا، إلا يرب آخر

- (١) في الأصل: (البرقي) وهو محرمه، وأثبت من أبيه، (ح).
- (٢) قد عرفت في كتابي في الأصل (٣١/٣)، وقد أتى كلامه لأندلسي في سؤال الأستاذ عول
عن أبيه، (البرقي) في هذا الموضع، (عند الحاكم لأندلسي ٢٦٦ ١٢٧)
- (٣) نقله من الزركشي في «البحر» (٣١/٣).
- (٤) في الأصل (مصدق) وقد خط وكتبه ابن أبي
- (٥) في (ح): (سلك).
- (٦) انظر «البحر» (٣١/٣)، «التصريح» (٥/٢٣٨٧).
- (٧) هذا رد على ما في نسخة في عدمه في كتابه شرح عمدة الأحكام (١٠/٩٨) وعلا
بدليل ما في نسخة في كتابي في «البحر» (٣١/٣).
- (٨) نسخة (ح): (١٠/٩٠).

مَنْ وَقِيلَ : لِلْخُصُوصِ ، وَقِيلَ : مُشْتَرَكٌ ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ .

الشرح (وقيل : للخصوص)^(١) حقيقة أي للواحد في غير الجمع ، والثلاثة والاثنين في الجمع لأنه المتيقن ، والعموم مجاز

(وقيل : مشترك)^(٢) بين العموم والخصوص لأنها تستعمل لكل منها ، والأصل في الاستعمال الحقيقة

(وقيل : بالوقف)^(٣) أي لا يندري أي حقيقة في العموم أم في الخصوص ، أم فيهما .

جاء في (أي بواحد في غير الجمع) أتبع فيه ما قدمه في الكلام عن دلالة عدم ، عن أصل المعنى ، وفيه ما أشرت إليه ثم ، فلو قال : (أي للواحد في المفرد وللأثنين في المتن ، ولثلاثة أو الإثنين في الجمع كان أولى)^(٤) .

(وقيل : بالوقف) حتمت في عمده على أمول ، وقيل عن لاحق ، وقيل : في (٦) الوحد والوحيد ، دون الأمر والنهي ونحوهما ، وقيل : عكسه ، وقيل غير ذلك^(٧)

ملاحظة أو كان المضاف إليه معرّفا بالإصافه ، نحو : جميع غلام زيد ؛ إذ عموم أجرائه من جميع ، لا من تعريف غلام بالإضافة على أن النظر منقوص بسحو ؛ جميع زيد حسن ؛ إذ لم يصف به معرفة . ولا عموم فيه قوله (صحيح في هذا التعميل ونحوه) أي لأنه من قبل عدم بدني أريد له خصوص ، فقدم فيه عن إرادته ، بخلاف الخافي عنها ، نحو : «ثُمَّ تَنَزَّعْتَ مِنْ حَيْثُ شِيعَةُ إِدْرِيمَ أَشَدُّ»^(١) فإنه عام في لأشد ، ونحو : حسن ، من [يمكث] ؛ إذ حسن إليه

١ . قوله قال بعض علمه منه نحو : . بعد ما ذكره من أنساب اللغة المصنف المعروف (ص ١٠٩) ، والبحر (١٧/٣) ، والتبصرة (٢٣٢٧/٥) .

(٢) وهو قول المرجحة ، وسبب لأشعري انظر تفتيح المفهوم (ص ١١) ، والبحر (٢٠/٣) .

(٣) وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري ، وهو قول القاضي الباقلاني ، انظر «الغريب» (٢٠/٣) ، المصنف المفهوم (ص ١١) ، قوله في (١١) ، والبحر (٢٠/٣) .

٢ . ما بين معقوفين في أنساب ، انظر : «بحر في معرفة معانيه» (وقيل : بالوقف) .

(٥) أورد الملاكي حجة أقواله ، والزركشي تسعة أقوال أشهرها الأول ، انظر «تفتيح المفهوم» (ص ١١١) ، والبحر (٢٢/٣) ، والتبصرة (٢٣٢٨/٥) .

(٦) نسخة (١٢٤) ع

(٧) ما بين معقوفين سابق من الأصل ، وللتبصرة الزيادة «سب» ، «بحر»

(١) سورة مريم : (٦٩) .

(٢) في الأصل : (تخليك) ، وفي «ج» : (حكيت) ، وللتبصرة من «ب» ولعله الصواب .

لِللَّزِّ وَالْخَمْعِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ لِلْمَعْمُومِ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدُ
خِلَافًا لِأَيِّ هَاتِمٍ: مُطْلَقًا، وَإِلَامًا الْخَرَمَيْنِ: إِذَا احْتَمَلَ مَعْنَى

الفق (والجمع المعروف باللام) نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، (أو بالإضافة) نحو ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢)، (للمعوم ما لم يتحقق عهد) لادوه إلى ندم، (خلافًا لأي هاتم)^(٣) في لغة معوم عنه (مطلقًا)، فهو عنه للمعنى الصادق لبعض الأفراد، كفي «سروحت النساء» «منك العبيد»، لأنه المتفق ما لم يكن قريبة عن المعوم كفي «الأسر» (وخلافًا لإلام الخرمين)^(٤) في لغة المعوم عنه (إذا احتمل معهود) فهو عنه باحتيال عهد مردد بيه وبين معوم حتى تقوم قريته

لغته فونه. (نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾) معوم جمع «السلامة» معروف، لا يبق قول الوحدة^(٥)، (ب) جمع «السلامة» جمع فونه، ومعه جمع ثمة عشرة فأقل لأنه كلامهم في الجمع المذكر، وكلام «الأصويص» في جمع المعروف، قاله إسم الخرمين^(٦)، وقد عبره^(٧) «اللامع من بك» أصل وضعه بصفة، وعكس استعمله في المعوم [لغير أو شيء]^(٨)، مصدر «لجاء» في أصل ابوصح، والأصوليون إلى عنه لاستعمل

(١) سورة المؤمنون: (١).

(٢) سورة النساء: (١١).

(٣) معناه أبو الحسن المصري في المعتمد (١٢٣١)، والسمرقندي في «الميزان» (ص ٢٦٤).

(٤) انظر «البرهان» (١/٣٤١).

(٥) انظر شرح الكافية لدمي (٢/١٩١)، نسخة ١٣٦٠ (٢٣٦٠).

(٦) انظر «البرهان» (١/٣٣٦).

(٧) انظر «التحقيق» (٥/٢٣٦٠).

(٨) في «ج»: «العرف أو الشرح».

لكن

أما إذا تحقق عهد صرف إليه حزمًا.

وعلى العموم: قيل: أفراده جموع، والأكثر^(١): آحاد في الإثبات وغيره، وعليه أمة التفسير^(٢) في استعمال القرآن، ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) أي: شئ كل محسن، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) أي: ثمة ثمة أنهم بأن يعاقبهم

﴿فَلَا تُنْعَمَ الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٥) أي: كل واحد منهم، ويزيده صحة اشتداده. حذمه نحو: «أحد الرجال لا يريد»، ولو كان معناه «أحد كل جمع من جموع الرجال»، يصح لأن يكون متصفا

مع: قد يعوم قريته على «أداة المجموع» نحو: «حال لئلا لا يحملوا» لصحة تعميمه، أي: على عهد

«لا»، يقول: «فوق قريته لأحد في الأداة المذكور» ويحذف

لغته فونه (أما إذا تحقق عهد صرف إليه حزمًا) أي: لا ثمة، صحة لعموم عنه حينئذ، وهذا: «أحد» إذا ورد على «أحد» حاص، حيث^(٦) «م يكسبه معوم»^(٧) عن الرجح، «فأحد»، «أحد» أنه هل يخصص به، أو لا؟

(١) انظر «المحرر» (٩٤-٩٥)، «الجمع» (٢/٢٣٦١).

(٢) «محرر» (١/٦٨٨)، «محرر» في «محرر» لأحد لدمي (٣/٣٢٤٧).

(٣) سورة عمران: (١٣٤).

(٤) سورة آل عمران: (٣٢٢).

(٥) سورة النمل: (٨).

(٦) في «أ»: «أحد»، وفي «ج»: «أحد».

(٧) (حيث) «ساقطة من «ب»».

لأن المفرد المحل مثله، بخلاف الإمام : مطلقاً

(والمفرد المحل) باللام (مثنى) . أي مثل جمع لمعرف به . في أنه لعموم
لم يتحقق عهد ، لتبادله إلى الذهن ، نحو : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ تَبِيع ﴾^(١) . أي كـ
بيع ، وخص من القاسد كالربا .

(خلافاً للإمام) الرري^(٢) في معية لعموم عنه (مطلقاً) . فهو عدد محسن
الصادق معص الأفراد . كما في حديث ثوبان^(٣) ، وشريت ماءً ، لأنه المتشبه به
نعم فريته عن العموم ، كما في ﴿ رَأَيْتَ لَأَسْأَلَنَّ عَنْ خَيْرِي ﴾ . لا الذين آمنوا^(٤) .

الحاشية قوله (والمفرد المحل باللام مثله) . شكل عمومته
لطلاق بمرمي لا أهل كذا . وحث . فيه لا منع شأنت^(٥) . مع أن صلاحي
مفرد محل باللام وأحب عنه من عبد سلام^(٦)
لا اللغة^(٧) ، والسبكي^(٨) : بأن الطلاق حقيقة واحدة لا عموم فيها

- (١) يعرفه سائر في سورة من ٩٥ . المصحح المعبره من ٤٢٢ . (راجع ١٠٣/١) .
- السورة (٤٥٤/١) ، التاريخ (١٢٦/١) ، التفسير (٣٣٥/١) ، الغيبة (٣٢٢/٢) ،
- التحيرة (٢٣٦٢/٥) ، شرح الكوكب المنير (١٣٣/٣) ، التيسير (٢٠٩/١) .
- (٢) سورة النقرة : (٢٧٥) .
- (٣) انظر المصنوع (٣٦٧/٢) .
- (٤) سورة العصر : (٢) .
- (٥) ذكره لا شك في أن في الحديث شرحه . معصوم ، ورواه عنه من السبكي في (١٠٣/٢) .
- (٦) في (١٠٣/٢) ، والرد المحتار في (١٠٥/٣) .
- (٧) في (١٠٣/٢) .
- (٨) انظر التمهيد للإسنوي (ص ٢٣٣) ، القواعد والقواعد الأصولية : لابس اللعام (ص ١١٩) .
- (٩) نقله عنه القرطبي في التفتازي ، وهو في تلخيص المفهوم (ص ٤٢٤-٤٢٥) ، الإيجاز^(١٠) .
- (١٠) (١٠٣/٢) ، بحر (١٠٥/٣) . نقله عنه المصنف (ابن السبكي) في الإيجاز (١٠٣/٢) .
- (١١) السجدة : (١٣٥) .

الشيخ

حبه . وليس^(١) به أفراد ، لكن (به)^(٢) مرتب بحصة تشقت لكاح . فاثباته شئت
أكثر من الثانية ، والثانية أكثر من الأولى . وتعقب بأن العموم لا ينافي الحقيقة .
كما لا ينافي المفرد ، خلافاً للسكاكي^(٣) ، فلا يضر تفاوت [الأفراد]^(٤) في
رأسه . ولا في عرفه ، ويؤيده ما يأتي في قوله (والأصح تعميم نحو : لا
أكلت) . فظاهر في هذا . وما قبله أن لام الحصة كـ «لام» العهد . وأن «ال»
له صيغة كالمعرفة
والعهد ، وإنها ترجع الاستغراق لأنه الأصل ، لعموم فائدته .

- (١) زيادة من «أح» .
- (٢) في «أح» (است) .
- (٣) انظر «المصنوع» له (ص ٣١٩-٣١٨) ، وانظر «الفرير والبحير» (٢٤٩-٢٤٨) ،
- «سنة» (٢١٩-٢١٧) .
- (٤) في الأصل (الإفراد) ، والكتب من «أح» ولعمدة الصواب .

لمن ولا تمام الحرمين والغزالي: «إذا لم يكن واجده» بـ (شاء). زاد الغزالي:
«أو غيّر بالوحدة».

الفتح (و) خلافاً لإمام الحرمين^(١) والغزالي^(٢) في معنى عموم عنه (إذا لم يكن
واحدة - التاء) كالماء، (زاد الغزالي: أو غيّر) - وحدة (بالوحدة) كالحرف، (و
يعال: (رجل واحد) فهو في ذلك نفس مصدر ما يحسن بحر - (شرت
الماء) و(رأيت الرجل) ماء منه فبمعنى عن عموم بحر - (الديار خير من
الدرهم) أي كل دينار خير من كل درهم.

وكن يعني أن يقول: (وغيّر) - (الواو) بدل (أو) يكتب صد في منه. و
لغزالي قسم ما ليس واحداً - (شاء) - ما سمى - وحدة - (أو) فلا يعم. و
ما لا يسمى بها كذهب فبمعنى كسمي - وحدة - (شاء) كسمي^(٣) كما في حديث
صحيح^(٤): «الذهب بالذهب ربنا إلا هاء وهاة، والبر بالبر ربنا إلا هاء
وهاة، والشعر بالشعر ربنا إلا هاء وهاة، والتمر بالتمر ربنا إلا هاء وهاة»

الاشبه

للغزالي

وكن من دأبهم خرمين^(١) حيث لم يمثل إلا - ما سمى واحداً بالوحدة - ما
ذكره لغزالي^(٢)

ما يحقق عهد صرف إليه حرف

والمراد المضاعف إلى معرفة للعموم على الصحيح^(٣)، كما في المصنف في
شرح المختصر^(٤)، يعني ما لم يتحقق عهده نحو: «فَتَنبَذُوا الَّذِينَ تَحْتَالُونَ
عَنْ أَشْرَقَةٍ»^(٥) أي كل أمر الله، وخص منه أمر الندب.

الاشبه

(١) انظر «البرهان» (١/٣٤٦).

(٢) انظر «حاشية المطار» (٩/٢).

(٣) انظر «شرح تنقيح الفصول» (ص ١٨١)، «تمتع العمود» (ص ٤٢٦)، «هدهد السون»

(١/٢٥٤)، «تفسير» (١/٣٣٦)، «البر» (٣/١٠٨-١٠٩)، «شرح الكوكب المنير»

(٣/١٣٦)، «مباحث بر حوت» (١/٣٩١).

(٤) بحر ارفع حاشية (٣/٨٠).

(٥) سورة النور (٦٣).

(١) انظر «البرهان» (١/٣٣٩) مقرة ٢٤٤.

(٢) انظر «المستصين» (٢/٨٤).

(٣) بحر الحاشية

(٤) أخرجه المحازي في صحيحه، كتاب الوجود، باب الشعر بالشعر (٤/٤٧٥) رقم (٢١٧٤).

وسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الصرف (٥/١٦٣٧) رقم (١٥٨٦)، عن عمر.

لِللَّحْنِ وَإِلَامَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَالِي: «إِذَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدَةً» بِ(الهاء). زَادَ الْعِرَالِي:
«أَوْ غَيْرَ بِالْوَحْدَةِ».

الْعِرَالِي (و) خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ^(١) وَالْعِرَالِي^(٢) فِي مَعْنَى الْعُمُومِ عَنْهُ (إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَاحِدَةً بِ(الهاء) كَالْهَاءِ، (زَادَ الْعِرَالِي: أَوْ غَيْرَ) وَاحِدَةً (بِالْوَحْدَةِ) كَرَجَحٍ، وَ
يَعَال (رَجُلٌ وَاحِدٌ) فَهُوَ فِي ذَلِكَ لِمَحْسَنِ الصَّدَقِ بِمَعْصُوحٍ: (شَرِيتِ
الْمَاءَ) وَ(رَأَيْتِ الرَّجُلَ) مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبَةً عَنِ الْعُمُومِ بِحَرْفِ (الدَّيَارِ حَيْرٍ مِنْ
الدَّرْهِمِ) أَيِ كُنْ دَسَارَ حَيْرٍ مِنْ كُلِّ دَرْهِمٍ

وَكُنْ يَعْهَى أَوْ يَقُولُ: (وَعَمْرٍأ) - (الْوَاوُ) بِ(أَوْ) يَكُنْ - فَدَفْعِي فِيهِ، وَ
الْعِرَالِي فِيهِمْ مَا لَيْسَ وَاحِدَةً بِ(الهاء) أَيِ مَا يَسْمَى وَاحِدَةً بِوَحْدَةٍ فَلَا يَعْهَى بِهَا
مَا لَا يَسْمَى بِهَا كَدَفْعِ قَيْعَةٍ كَالْمَسِيرِ وَاحِدَةً بِ(الهاء) كَالْمَسِيرِ^(٣) كَمَا فِي حَدِيثِ
ابْنِ حَبَّابٍ^(٤): «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالثَّرُّ بِالثَّرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ
وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمَرُ بِالتَّمَرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»

لِلطَّبْشَةِ

لِللَّحْنِ

وَكُنْ مَرْدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ^(١) حَتَّى لَمْ يُعْتَلِ إِلَّا بِ(الهاء) بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ بِالْوَحْدَةِ، مَا
ذَكَرَهُ الْعِرَالِي^(٢)

أَمْ إِذَا عَصَى عَهْدَ صَرْفٍ إِلَيْهِ حَرَمًا

وَلَمَرْدٍ لِمَصَافٍ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعُمُومِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣)، كَمَا قَالَهُ الْمَصْنُوعُ فِي
شَرْحِ ابْنِ حَبَّابٍ^(٤)، يَعْنِي مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدُ، بِحَرْفِ: «فَقَدْ عَصَى الدِّينَ عَصَا الْفُؤُونِ
عَنْ شَرْفَةٍ»^(٥) أَيِ كُلِّ أَمْرِ لِلَّهِ، وَحَصَّنَ مِنْهُ أَمْرٌ لِدَبِّ

نُصْبَةٍ

(١) انظر «البرهان» (١/٣٤١)

(٢) انظر «حاشية المطار» (٢/٤٩).

(٣) انظر «شرح معجم المفرد» (ص ١٨١)، «معجم المفرد» (ص ٤٢٦)، «نهاية السؤل»

(١) (٤٥٤)، «الشيبة» (١/٣٣٦)، «بغرة» (١٠٨/٣-١٠٩)، «شرح» «مكتوب المبر»

(٣/١٣٦)، «مع» «برجوت» (١/٣٩١)

(٤) انظر «رفع النخاعة» (٣/٨٠)

(٥) سورة النور (٦٣)

(١) انظر «البرهان» (١/٣٣٩) مفرقه ٢٤٤

(٢) انظر «الاستقصا» (٣/٨٤)

(٣) انظر «مراجع معجم»

(٤) أخرجه نحاسي في صحيحه، كتاب السرخ، باب الشعر بالشعر (٤/٤٧٥) رقم (٢١٧٤)

ومسمى في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الندة (٥/١٦٣٧) رقم (١٥٨٦)، عن عمر

[النُّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ].

الْمَثَلُ وَالنُّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِلْعُمُومِ وَضَعٌ، وَقِيلَ: لَزُومًا، وَعَلَيْهِ السُّجُودُ الْإِيمَانُ.

والنُّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِلْعُمُومِ وَضَعٌ^(١)، بَلْ تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالضَّرْفِ كَيْ تَقْدَحَ مِنْ أَنَّ أَحَدَهُمْ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِثْلَانِ (وَقِيلَ: لَزُومًا، وَعَبِيهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ) وَلَدِ الْمَصْنُفِ^(٢)، كَخِصِيَّةٍ^(٣)، بِمَعْنَى أَنَّ سَبْعِينَ^(٤)، وَبَدَنَهُ بِمَعْنَى كَيْ فَرْدٌ، فَيُؤَثِّرُ التَّحْصِيصَ بِنِزَاجِ الْأَوَّلِ دُونَ الْثَانِي.

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (فَيُؤَثِّرُ التَّحْصِيصَ بِالنِّزَاجِ) أَنَّ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي بِ^(٥)، لَيْسَ هُوَ قَوْلُ خِصِيَّةٍ.

وَقَصَبُهُ هَذَا التَّفْرِيعُ، بِمَنْ عَنِ خِلَافِ سَبْعِينَ^(٦)، مَا قِيلَ: وَهَلْ لَا تَكُلُّ طَعَامًا، وَبِوَيْ طَعَامًا مَحْصُورًا، وَبِئْسَ كَذِبٌ، بَلْ اِسْتَقْبَالَ تَفْرِيعٍ دَلَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَّعِدِ الْفَعْلُ لِمُعَدِّيهِ، الْوَقْعُ بِمَعْنَى وَشَرْطُ سَعْيٍ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ [عَامٌ] ^(٧) فِي مَفْعُولَاتِهِ، نَحْوُ: لَا أَكُلُّ، وَإِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَإِذَا بَوَى مَا كَوَّلَا حَاضًا.

(١) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

انظر شرح المعصوم مع حاشية الصنوبري (١١٧/٢-١١٨)، انظر الآيات البينات (٢٨١/٢).

(٢) نقله عنه المصنف (أبى السبيكي) في منبع الوانح (١٧٨).

(٣) انظر السبيكي (٢١٩/١)، فواتح الرحموت (١/٢٤٧).

(٤) نسخة، [١٤٠ع].

(٥) في الأصل (مقدم)، والنسخ من م، م، م، م.

لَمْ يَكُنْ

الْمَثَلُ

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (فَيُؤَثِّرُ التَّحْصِيصَ بِالنِّزَاجِ) أَنَّ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي بِ^(٥)، لَيْسَ هُوَ قَوْلُ خِصِيَّةٍ. وَقَصَبُهُ هَذَا التَّفْرِيعُ، بِمَنْ عَنِ خِلَافِ سَبْعِينَ^(٦)، مَا قِيلَ: وَهَلْ لَا تَكُلُّ طَعَامًا، وَبِوَيْ طَعَامًا مَحْصُورًا، وَبِئْسَ كَذِبٌ، بَلْ اِسْتَقْبَالَ تَفْرِيعٍ دَلَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَّعِدِ الْفَعْلُ لِمُعَدِّيهِ، الْوَقْعُ بِمَعْنَى وَشَرْطُ سَعْيٍ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ [عَامٌ] ^(٧) فِي مَفْعُولَاتِهِ، نَحْوُ: لَا أَكُلُّ، وَإِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَإِذَا بَوَى مَا كَوَّلَا حَاضًا.

(١) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٢) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٣) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٥) نسخة، [١٤٠ع].

(٦) في الأصل (مقدم)، والنسخ من م، م، م، م.

(٧) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٨) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

(٩) انظر هذه المسألة في شرح بعض المعاصم (١٨٢)، والشيف (١١٠، ٣٣٧)، والشيخ لكونك لم يرد (٣٨٨)، وعبد الوهاب (١٧١)، ولا ساقطة من أصله.

لِلْفَتْحِ نَحْوُ: إِنَّمَا إِنَّمَا بَيِّنَتْ عَلَى الْفَتْحِ ، وَظَاهِرًا إِنَّمَا لَمْ تُسَمَّ .

الفتح (نحوا) إن بنيت على الفتح بحر . لا ربح في ذلك . (وظاهراً إن لم تُسَمَّ) نحو : «ما في الدار رجل» ، فيحتمل في الواحد فقط .

و هو يريد فيها «س» . كتب بفتح بفتح في الحروف . ان «س» هي لتضييع العموم .

قال «م» بحر «س» ، ولو لكره في سائر شروط للعموم بحر «س» بهيأ أجزأه ، فلا يختص بهيأ .

قال المصنف (٢٦) : مراده العموم البلي لا الشمولي ، أي بقرينة المثال .

أقول : قد تكون شمولي بحر «وإن أحد من المشركين شحارك فأجزأ» (٢٧) : أي كل واحد منهم

لما شية قوله (فيحتمل في الواحد فقط) أي حين لا يرحون . لأن تعرض له عدد في العموم قوله (ولنكرة في سياق الشرط للعموم) ، رد بقضي نحو لطف . في تعينه في كلام على لاسدلال بعضها بالـ . بقية معنى «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً» (٢٨) لنكرة في سياق الامتنان . قوله (وقد تكون للشمولي) صاهره مع ما منه أن للعموم الشمولي وليس هو صفه ، ولا وجه : أن للشمولي وصفه ، وللبلي بقرينة ، كما في مثال الإمام (٢٩) .

(١) انظر لبرهان (٣٣٧/١)

(٢) انظر الإيجاع (١٠٦/٢)

(٣) سورة التوبة : (٦)

(٤) نقله عنه الزركشي في «البحر» (١١٨/٣) .

(٥) سورة الفرقان : (٤٨)

(٦) انظر البحر (١١٨/٣) .

(٧) أي «م» بحر «س» ، ومثاله هو (من رأسي نبال احاراة) انظر لبرهان (٣٣٧/١) وحرر «حاشية سابي» (٤١٤/١) .

[هَلْ فَخَزَى الْخِطَابُ تَفْيِذَ الْعُمُومِ؟]

وَقَدْ يُعَمَّمُ اللَّفْظُ عَرَفًا كَالْمَحْوِي

(وقد يُعَمَّمُ اللَّفْظُ عَرَفًا كَالْمَحْوِي) ، أي مفهوم الموافقة بمعنى لا أول ، أي عن قول عدم بحر «فَلَا تَرَى هَمًّا أَتَيْهِ» (١) ، «يُنَادِينُ بِأَكْبُونُ» قول آلتي .

قيل : نقلها العرف إلى تحريم جميع الإبداءات والاتلافات

وإطلاق (المحوي) على «مفهوم الموافقة» بقسميه ، خلاف ما تقدم أنه للأولى منه صحيح أيضاً ، كما مثّل عليه البيضاوي (٢)

«م» (كالمحوي) أي كمنه لدل على لمحوي ، ليس هو قوله : (وقد يعمم اللفظ) ، ويقدر مثله في قوله : (وكمفهوم المحاكمة) كذلك

قوله : (هل قول تقدم) أي في مبحث المفهوم : من أن يدلالة عن موقعه لفظية عرفية (٣) .

(١) سورة الأعراف : (٢٣)

(٢) سورة البقرة : (١٠٠)

(٣) انظر «م» في «البحر» (٣٥٧/٢)

(٤) سورة البقرة : (١٢٦) [س]

لَنْتَنَ وَ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ)، أَوْ عَقْلًا: كَتَرْتِيبِ الْحَكْمِ عَلَى الْوَصْفِ، وَكَمْفُهُمُ الْمُخَالَفَةُ.

الْبَيْتُ

﴿وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾^(١) نقله يعرف من تحريم العين إلى تحريم جميع الاستمتاع، المقصودة من أسماء من بوطه ومقدمه وسأني فوه إنه مجمل.

(أَوْ عَقْلًا كَتَرْتِيبِ الْحَكْمِ عَلَى الْوَصْفِ) فإنه يند عليه وصف للحكم. كما سأنى في القاس، فيقد عموم ناعن، على معنى أنه كنى، حدث ائمة، حد المعلول، مثاله: أكرم العالم، إذا لم تجعل اللام فيه للعموم، ولا للحد.

(وكمفهوم المخالفة) على قول نفسه أن دلالة العطف على ما عدا المذكور. بخلاف حكمه بالعمى المعرعه حد ناعن، وهو أنه لم يبق المذكور احكم على عده، لم يكن يذكره فائدة، كما في حديث لصحيح: "مطل العي ظلم"، أي بخلاف مطل غيره.

لناتية قوله: (وحرمت عليكم أمهاتكم نقله العرف من تحريم العين إلى تحريم جميع الاستمتاع) أي فالعموم فيه مستند من نقل العرف، وقيل بل من الأعضاء لاستحالة تحريم لأعيان مع قضاء العرف بذلك، قال لركشي وإعرافي^(٢): «وقد يترجح هذا» [يقوه]^(٣): لإصهار خبر من النص

(١) سورة النساء: (٢٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر «التشيف» (١/٣٤٠).

(٤) انظر «نعت» (٢/٣٣٨) وتبعها (أي لركشي وإعرافي) - كمال من أبي شريف كما يقفه عنه العبادي في «آيات نيات» (٢/٢٨٤)، والبيان في حاشيته (١/٤١٥).

(٥) في الأصل: «(يقوه)، والقيت من فيه» - «ج» ولعله الصواب.

لَنْتَنَ

الْبَيْتُ

لناتية كما في قوله: «وَحُرِّمَتْ أَمْهَاتُكُمْ»^(١) «عت»^(٢) ذلك ما إذا لم يكن يقل مينا للمصنوع، وهذا بخلافه، على أن كلامه يس في خلاف في ترجيح نقل على لإصهار أو عكسه، بل في خلاف في استدة العموم من أيها، وعاته أن خلاف في حد صبي على خلاف في ذلك^(٣)، ولا يلزم من الساء على شيء الاتحاد في الترجيح.

قوله: (على قول تقدم) أي في بحث لمفهوم قوله: (بالعنف) متعلق (سدالة اللفظ).

(١) سورة نمره: (٢٧٥).

(٢) هذا شحيح الإسلام - عن لركشي وإعرافي والكمال من أبي الشريف، وقد نقله

هذا كل من العبادي، والبيدي، وأرضياء، وقوباء، انظر الآيات نيات (٢/٢٨٤)

«حاشية البيدي» (١/٤١٥)

(٣) في «ج» (دلت)

لذلك والخلاف في أنه لا عموم له لفظي، وفي أن الفحوى بالعرف، والمخالفة بالعقل تقدم.

الشرح (والخلاف في أنه) أي مفهوم مصد (لا عموم له لفظي) أي عاد إلى مصداق أو التسمية.

أي هل يسمى عام أو لا؟ بناء على أن العموم من غير حصر الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط؟

أما من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور ما عدا المذكور. ثم تقدم من عرف وإن صار به منطوقاً أو عقلياً.

(و) خلاف (في أن الفحوى بالمعرف والمخالفة بالعقل تقدم) في محث المفهوم. ثم يدعى أن المذكور على قول. وهو يدل هذا فهي (عنى قول) كما قلت كان أخصر وأوضح.

ملحظة قوله (والخلاف في أنه) مع أن خلاف فيه مأخوذ من قوله في ما أعلاه - (العموم من عوارض في الألفاظ، قيل والمعاني).

قوله: (والمخالفة بالعقل) عر عن المعنى في محث العموم (بالمعنى)، كما تدعى عليه / انشراح ثم، وبه عنه ما أيضاً قبله. بقوله (بالمعنى المعبر عنه) [هذا] (العقل) إشارة إلى رد دعوى الركني (٣) والعرفي (١) أنه لم يذكر العقل (٥) ثم.

- (١) انظر «التنبيه» (١/٣٤٠).
- (٢) زيادة من «ب» وشرح المحل.
- (٣) انظر «التنبيه» (١/٣٤١).
- (٤) انظر «الغيث» (٢/٣٣٩).
- (٥) في «ب» (لعمري).

مِيعَارُ الْعُمُومِ

البيان ومِيعَارُ الْعُمُومِ الْاِسْتِثْنَاءُ.

(ومِيعَارُ الْعُمُومِ الْاِسْتِثْنَاءُ) ١، فكما صرح لاستثناءه ما لا حصر فيه وهو عدم اللزوم تدوله لمستثنى، وقد صرح لاستثناءه من اجمع المعرف وعمره ما تقدم من لصح نحو: «جاء رجل الأريدة» ومن معنى للعموم فيها، يجعل الاستثناء قرينة على العموم.

وبه صرح لاستثناءه من اجمع المذكر، إلا أن يخصص، فيعم فيه تخصص به. نحو: «قام رجال كانوا في دارك إلا زيداً منهم»، كما نقله المصنف (٢) عن أحمد. ويصح: «جاء رجل الأريدة» برفع، على أن دلالة صفة بمعنى «عبر»، كما في «لَوْ كُنَّا فِيهِمَا، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَعَسَدْنَا» ٣.

ملحظة قوله (ما لا حصر فيه) احتقر به عن العدد، فإنه وإن صرح الاستثناء به ليس به ١ قوله. (نحو قام رجال كانوا في دارك إلا زيداً منهم) قد يوحى ٢٥ عمومها فيما يخصص به. [بوجوب] (١) فقول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء، لكون (٧) الدار حاضرة للجميع.

- (١) وهو قول الجمهور، خلافاً لمذهبهم. انظر «التنبيه» (١/٣٤١) شرح نكتة من «١» (١٥٣/٣).
- (٢) انظر نقل المصنف في كتابه «الإيجاد» (١٢٢/٢).
- (٣) سورة الأنبياء: (٢٢).
- (٤) انظر «الغيث» (٢/٣٤٠)، شرح التركيب منه (٣/١٥٤).
- (٥) انظر هذا التوجيه والرد الذي بعده وهو رد على انكشاف أمر «ب» الشرعي في «الآيات» ص ٢٨٧ (٢).
- (٦) في الأصل (وجود) وهو حميد، وفي «ب» (وجود)، و«ب» من «ب» و«الآيات» «البيان»، حيث نقل كلام الشيخ تركيباً كما بينه.
- (٧) نسخة «ب» (١٢٦ ع).

المأثمة ويرد، ومع وجوب ذلك، وأن الدر حاصره للجميع، كما أن لا يكون رد
مهم، وهذا حشيع إلى ذكر (مهم)، مع أن في [عمود] ذلك نص، [إدع
العموم] ^٢ صحة لاستثناء، [لا ذكره] ^٣، وهو لا يعرف إلا بذكره، وأما
حقاره أس منك ^٤ من حرر لاستثناء من ذكره في الإثبات بشرط لئلا
يحو: فحادي قوم صالحون إلا يذا^٥، فهو متحد لنوع جمهور^٦، بد
الاستثناء^٧ إخراج ما لولاء يوجب دخوله في السنتي منه، بدت متف في لك
المذكور، نعم إن رد عنه (مهم)، كان موافق، كما فيه ما مر

[الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ]

لَئِنْ أَصْحَحْنَا أَنْ يَجْمَعَ الْمُنْكَرُ لَيْسَ بِعَدَمٍ.

الشيخ (والأصح أن الجمع المكرر في ذنوب نحو "هذه عبد تريد" (ليس بعام)^(١)، فيحمل على أقل الجمع: ثلاثة أو اثنين، لأنه المحقق. وقيل^(٢): إنه عام، لأنه كما يصدق بها ذكر، يصدق بجميع الأفراد، وبما سبقتهم على جميع الأفراد، ويستثنى منه أحدا بالاحوط، ما لم يمنع مانع، كما في: "رأيت رجلا"، فحق أقل الجمع قطعا.

الثانية قوله: (نحو جاء عبيد لزيد ليس بعام) أي في جمع أفراد، ولذا دُهِم عام فيها يُخصَّص (٣) به إن (٤) قيل: (لأزيدا منهم، قدمه) ^٥ من أن أجمع لشكر إد خصص بهم فيها يُخصَّص به، وهو هنا مُخصَّص (٦) بقوله (لزيد) فهو تركه كان أولى، ومع ذلك فيه ما مرَّ.

قوله (امالم يصع ماع) اي من الخصال على الجمع ، فلو جمع ماع ماع ، كما
في رست حالا حمل على افعال جمع فصلا كما في نشاح

(١) ابن حجر العسقلاني، المحرر في التاريخ، ٣٣٦ - نسخة من ١٩٨٠ م، المخطوط
 (٢) (٣٧٥)، تاريخ محمد بن عبد الله، (١٠١)، شرح التلخيص، (٤١٢)، الإيضاح
 (٢) (١١٢)، تاريخ محمد بن عبد الله، (٤٩١)، شرح التلخيص، (١٣٩)، شرح فتح القصور
 (م)، (٢٩١)، التلخيص، (٢٠٦)

[illegible]

(۳) جی ۴۰۰ : (تخمیناً)

(2) النسخة: ١٠٠/٤٧

(٥) في لأهل القعدة، وأهل القعدة، ح

(٦) ١٠٠٠ (مستمرة)

[أَقْلُ الْجُمُعِ]

لَدُنَّ وَأَنْ أَقْلَ مُسَمَّنٍ الْجُمُعِ ثَلَاثَةً، لَا اثْنَانِ.

الْقُرْآنُ (و) الْأَصَحُّ (أَنْ أَقْلَ مُسَمَّنٍ الْجُمُعِ) كَرَحَالٍ وَمُسَمَّنٍ ثَلَاثَةً^(١)، لَا اثْنَانِ، وَهُوَ يَقُولُ الْآخَرُ^(٢)، وَأَقْوَى أَذَلَّهُ ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٣)، أَيِ عَاتَشَتْ وَحَفَصَتْ، وَلَيْسَ لَهَا قَلْبَانِ.

الْمُطَابِقَةُ قَوْلُهُ (وَالْأَصَحُّ أَنْ [أَقْلُ] مُسَمَّنٍ الْجُمُعِ ثَلَاثَةً) نَحْوُ مَا قَالَ لَمْ يَأْتِ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى [جَمْعِيَّةٍ]^(٤) دَلَالَةُ جَمْعٍ، كَأَسْ وَحَلْ، خِلَافَ نَحْوِ قَوْلِهِ وَرَهْطٌ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الْمَجْمُوعِ، لَا الْجَمْعِ^(٥).

لَدُنَّ وَأَنْهُ يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ عَجَازًا.

وَنَحِبُ: بَأَنَّ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ عَجَازٌ لَدُنَّ ارْتِدَ عَنْ لَاشِينَ دُوسَهَا إِلَى الدَّهْرِ، وَنَدَّعَى إِلَى الْحَارِثِ لِأَنَّهُ كَرَاهَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ نَشْتِشٍ فِي الْمَصَدِّقِ وَمَتَصَمِهِ وَهِيَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِخِلَافِ نَحْوِ: «جَاءَ عَبْدَاكَ».

وَسَيِّعُ عَلَى الْخِلَافِ مَا مَوْفَرٌ أَوْ أَوْصَى بِدَرَاهِمٍ لَوَيْدٍ، وَالأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ثَلَاثَةً، لَكِنْ مَا مَثَلُوهُ مِنْ جَمْعِ الْكُثْرَةِ بِخِلَافِ الْحَقِّ عَلَى أَنْ أَقْلَهُ أَحَدٌ عَشَرَ، فَمَذَلَّ قَالَ الْمَصْنُفُ: «خِلَافٌ فِي جَمْعِ لَقْنَةٍ، وَشَاعَ فِي الْعَرَبِ إِطْلَاقُ» دَرَاهِمٍ «عَلَى» ثَلَاثَةٍ، كَمَا فِي الْمَصْنُفِ هَدْيٌ^(٦)، «خِلَافٌ فِي عُمُومِ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ فِي جَمْعِ الْكُثْرَةِ».

لَدُنَّ قَوْلُهُ (وَمَتَصَمُهُ) هُوَ مَصْنُوعٌ سَمِ الدَّعَلِ قَوْلُهُ (قَالَ الْمَصْنُفُ) أَيِ فِي مَعِ الْمَوَاحِ وَغَيْرِ^(٧) قَوْلُهُ فِيمَا سَلَفَهُ عَمَهُ (وَشَاعَ) لَحْ، حَوَاتٍ بِمَا مَثَلُوهُ مِنْ جَمْعِ الْكُثْرَةِ، وَهُوَ الْخَوَابِ عَمَّا عَرَّضَ^(٨) لَهُ عَلَى قَوْلِهِ الْخِلَافُ / فِي جَمْعِ الْقَدَمِ مِنْ أَنَّهُ (٨٧ ج) لَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتَ النِّسَاءَ أَوْ اشْتَرَيْتَ الْعَبِيدَ، فَزَوْجَتِي طَالِقٌ، حَتَّى بِثَلَاثَةٍ، سَحَلُ الدَّرَاهِمِ فِي كَلَامِهِ مَثَلًا، وَهِيَ قَالَتُهَا الدُّكُورُ، فَسَاءَتْ حُرُوجُ لَكُثْرَةٍ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْخِلَافُ فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ فِي الْأَوَّلِ وَطَبَقًا، وَفِي الثَّانِي شَبُوحًا^(٩).

- (١) وَيَهْ قَالِ الْحَمِيَّةُ وَالشَّامِيَّةُ وَالْحَاطِلَةُ وَالْمُفْرَلَةُ، وَنَسَبَ لِمَالِكٍ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ ابْنِ حَرَمٍ أَنْظَرُ: «الْبِرْهَانُ» (٣٤٨/١)، «الإِحْكَامُ» لِابْنِ حَزَمٍ (٥٣١/٤١٢)، «الْمَعْصُومُ» (٣٧٠/٢)، «الإِحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ (٢٢٢/٢)، «تَفْخِجُ الْمَهْرَمِ» (ص ٤٠٥)، «الْبَيْهَرُ» (١٣٧/٣)، «فَرَاتُ الرُّحُومِ» (٤١١/١)، «التَّسْبِيحُ» (٢٠٧/١)، «فَرَحُ الْكُوكِبِ لِلْبَيْهَرِ» (١٤٤/٣).
- (٢) وَيَهْ قَالِ الظَّاهِرِيُّ وَالْمَالِكِيُّ، وَاسْتَخَارَهُ الْبَاقِلَانِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْتِثْنَائِيُّ، وَالْعَرَلِيُّ، وَنَسَبَ لِلْحَاطِلِيِّ وَمُيُورِيهِ. أَنْظَرُ: «التَّغْرِيبُ» (١١٦/٣)، «الْمَتَصَمُّ» (١٠١-١١٠)، «فَرَحُ بَيْتِجِ الْمَعْصُومِ» (ص ٢٣٣)، «تَفْخِجُ الْمَهْرَمِ» (ص ٤٠٤)، «الْبَيْهَرُ» (١٣٦/٣).
- (٣) «التَّغْرِيبُ» (٣٤٢/١)، «فَرَحُ الْكُوكِبِ لِلْبَيْهَرِ» (١٤٤/٣).
- (٤) سُورَةُ التَّحْوِيمِ: (٤).
- (٥) [قُلْ] سَفَطُ مَرَاتٍ.
- (٦) فِي الْأَصْلِ [جَمْعُهُ]، وَالثَّقَلُ مَرَاتٍ، ح.
- (٧) بِطَرِيقِ الْمَلْحَبَةِ (٩٣/٣).

- (١) مَقْلَعَةُ الْمَصْنُفِ فِي «الْإِبَاجِ» (١١٤/٢-١١٥).
- (٢) لَيْسَ هُوَ فِي مَعِ الْمَوَاحِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي «الْإِبَاجِ» (١١٤/٢)، وَرَفَعَ الْمَلْحَبَةِ (٩٣/٣).
- (٣) أَنْظَرُ هَذَا الْاِخْتِرَافُ فِي «التَّغْرِيبِ» (١١٦/٣).
- (٤) أَنْظَرُ «الْأَيَّامَاتِ الْيَهَنَاتِ» (٢٨٨/٢).

[العام إذا تضمن معنى المذح والذم]

لغتي وتعميم العام يمتنع المذح والذم، إذا لم يُعارضه عام آخر. وثالثها: نعم مطلقاً.

تبرج (و) الأصح (تعميم العام بمعنى: لمذح والذم) "بأن سبق لأحدهما (إد) لم يعارضه عام آخر" لم يسبق لذلك "إد" سبق له لا يفي بمعيمة كون عارضة العام المذكور لم يعم فيها عوارض فيه، جمعاً بينهما.

وقيل (٢٦): لا يعم مطلقاً، لأنه لم يسبق للتعميم.

وثالثها ٣: يعم مطلقاً كعبه، وبسطر عند المعارضه إلى لترجح

لغتيه قوله (والأصح تعميم العام) ليج إيراد أن العام إد سبق لعرضه، كأن سبق لمذح أو ذم، من ينفي عن عموميه، أو يكون ذلك المعارض صارفاً به عن العموم؟ وقوله (بأن سبق لأحدهما) أنه عن أن يواو في كلام لمصنف بمعنى: أو دواعترض (٢٤) على ذكره هذه المسألة هنا بأنها دخله فيها مر في فوهه، (والواضح دخول الصورة غير المقصودة تحت العام).

التبرج (و) الأصح (أنه) أي الجمع (يصدق عن الواحد مجازاً). لا سيما أنه بحر قول الرجل لامراته وقد سرت برجلي أنترحين برحالي "لاستواء الواحد والجمع في كراهة التبرج له" (٢١).

وقيل: لا يصدق عليه، ولم يستعمل فيه، والجمع في هذا المثال على بانه، لأن من برزت لرجلي، تبرزت لغيره عادة.

للحاشية قوله: (كما قال الصفي الهندي) اصح، سطر لما بعده شاح عن المصنف، أي حمل المصنف على خلاف في مأت جمع بقله. ان وصفاً، كما جعله الصفي الهندي في التي قبلها مع كثرة فوهه (له) أي نرجس الصنف فهو متعص (بالكراهة) لا (بالتبرج).

(١١) ١٠١٠ هـ - محمد شافعي، نظم الملح، ص ١٠٠-١٠١، الجزء (٣/١٩٦).

الشف (١١) ٣٤٤ هـ، الجزء (٥/٢٥٠٢).

(٢) سب شافعي، وفواه العلائق، نظم الملح، ص ٤٠٠-٤٠١، الجزء (٣/١٩٥).

(٣) ٣٤٤ هـ، الجزء (٥/٢٥٠٣).

(٤) حذو بر حذو، نظم الملح، ص ١٢٨، الجزء (٣/٢٢١)، شرح الصنف.

التركيب الأخير، (٣/٢٥٤).

(٥) حذو لا يعارض بذكر كشي، وذكره في الشف (١١) ٣٤٥.

(١) انظر هذا المثال في "البرهان" (١١) ٣٥٢ هـ، مع الخاطب (٣/٩٦).

ومثله -ولا معارض- ﴿إِنْ الْأَنْبَرَاءُ لَفِي سَعِيرٍ﴾ ^(١) وَفِي الْفَجَارِ لَفِي حَبِيرٍ ^(٢).
ومع معارض: ﴿وَلَدَيْنِ هُمْ لِفُرُوحِهِمْ حَفَلُونَ﴾ ^(٣) إِلَّا عَلَى أَنْوَحِهِمْ أَوْ مَا
فَلَكْتُ أَتَمْتُهُمْ ^(٤)، فإنه وقد سبب المدح معه نظيره: لَا حَسْبُ لَكَ شَيْئًا
جَمًّا، وعارضة في ذلك: ﴿وَأَنْ تَحْمَقُوا، نَبَأَ الْأَحْقَقِ﴾ ^(٥) فإنه ورد -لَمْ يَسِ
للمدح، شامل لجمعها- مدح شمس، فحسب الأول عن عدم ذلك، بأن لم يرد
تناوله له، أو أريد، ورجح الثاني عليه بأنه محرم.

للشبهة أجب ^(٦) بأن تلك ^(٧) لا يشترط فيها قرينة من مدح أو عره تصرف عن
لعموم، من العموم ثم باقي في غير المقصود، إحدى: أن ورد في عدم
دحوها في عدم من حيث حكمه، وهذا مرفوع لعموم، لا يقتضي فيه معص ما
يصدق به اللفظ عند من يرى بأنه لا عموم فيه.

قوله: (ما سبق له لا ينافي تعميمه)، تعليل لتعميم العام، بمعنى المدح
ولعدم، وسكت عن بيان مفهوم ما رده بقوله (لم يسبق لذلك) وهو ما اد
عارض عدم المذكور، عدم سبق لذلك، فكل شبهة عدم، و[ظاهر] ^(٨) أنها
يتعارضان فيحتاج إلى مرجح ^(٩).

اللعن (و) (الأصح) (تعميم نحو) ﴿لَا يَتَّقُونَ﴾ ^(١٠) من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا لَا يَتَّقُونَ﴾ ^(١١)، ﴿لَا يَتَّقُونَ أَصْحَابَ الدُّرِّ وَصَحَابَ
الْجَنَّةِ﴾ ^(١٢)، فهو لعن جميع وجوه الاستواء الممكن فيها، لتضمن الفعل
اللهي مصدر منكسر.

وقيل ^(١٣) لا بعنه، بطريق أن لا استواء للمعني، هو الاشتراك بين معص
الوجوه

للشبهة قوله: (والأصح) (تعميم نحو: ﴿لَا يَتَّقُونَ﴾) أي قد يدل على معني
لاستواء أو ^(١٤) نحوه كالسواءي وبساواة، واشتراك المعنى ^(١٥)

- (١) عند الجمهور انظر: «البحر» (١٧١/٣)، فإنه استواء، (١٦٢/١)، شرح المصنف
- (٢) (١١٤/٢)، «شرح التلخيص» (ص ١٨٨)، نسخة (٢٤٢٠/٥)، «تفسير» (٢٥٠/١)
- (٣) سورة سجدة (١٨)
- (٤) سورة بحث (٢٠)
- (٥) وبه من أخيه ومفسر الشافعية، نظر «هبة السيرة» (١/٢٦٣)، «نسخة» (١/٣٥٠).
- (٦) «روح رجوت» (١/٢٥٣)
- (٧) (أصح) «نسخة» (١/٢٥٣)
- (٨) في «روح» (أبو) «نسخ» (أبو)
- (٩) «نسخ» «التحريم» (٥٥/٣٢٢٠)

- (١) سورة الأنعام: (١٣-١٤).
- (٢) سورة المؤمنون: (٥-٦).
- (٣) سورة النساء: (٢٣).
- (٤) هذا الخوف عن الاعتداء من هم يحكي أن رأي شمس، حيث قال بعدادي في «الآيات الستة»
(٢٩٢/٢) ولملحه (أي الشيخ ركنيا) أراد بالمجيب كمال، فإنه يسط هذا الخواص.
- (٥) في «ج»: (ذلك)
- (٦) النسخة «اب» [١٢٧/ج].
- (٧) في الأصل «طاهر» و«التيث من» «ج»، ولملحه «الصواب».
- (٨) «نسخ» «الآيات الستة» (٢/٢٩٢).

[الفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِذَا وَقَعَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ]

للأنَّ «وَلَا أَكَلْتُ» . قِيلَ : «وَلَا أَكَلْتُ» .

الشرح (و) الأصح تعميم نحو «(لَا أَكَلْتُ)»^(١) من حيث : «والله لا أكذب» ، فهو لعمري جمع لماكولات ، يعني جميع أفراد الأكل المتخصص المتعدي بها (قيل^(٢) : «وإن أَكَلْتُ» ، فهو حتى طلاق مثلاً ، فهو لعمري من جميع المأكولات مصحح تخصيص بعضها في المسألين بالنية ، ويصدق في إرادته .

وقال أبو حنيفة^(٣) : لا تعميم فيها ، فلا يصح التخصيص بالنية ، لأن النفي الجمع خفيفة لأكل ، ويؤثر منه نفي الجمع جميع المأكولات ، حتى يبحث بواحد منها اتفاقاً .

تحتله قوله (المتخصص التعلق) لأول نصيحه اسم المفعول ، والثاني نصيحه اسم الفاعل . وقوله (بها) أي بالمأكولات قوله (وقال أبو حنيفة لا تعميم فيها^(٤)) أي وصفاً ، بل فيها تعميم عقلاً بطريق اندروم^(٥) كما سبب عليه فيها مر ، وثبه عليه^(٦) الشارح بقوله : (لأن النفي والمنع^(٧)) الخ

(١) الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي ، إذا قصر عليه ، ولم يعمر بجمع ، فهو عام في مفعولاته عند الجمهور وأبي يوسف ، وخالف الحنفية ، وأن تعدي نفعي مانكي والرازي . انظر هذه المسألة في المحصول : (٢/١٣٨٦) ، الأحكام للأندلس (٢٣١٢) . «تلخيص القواعد» (ص ٤٥٢) ، «البحر» (١٢٣/٣) ، «مصر» (٢٤٢٩ ٥) ، «مسند» (٣٤٦/١) «فرائض الفروع» (١/٤٤٧) .

(٢) وهو قول الحنفية ، واختاره أبو العباس القرطبي والربيع ، وهو لم يجمع أساطفه

(٣) بعد جمع المفعول «فرائض الفروع» (١/٤٤٧) ، «السير» (١/٢٤٦) .

(٤) في «بها» : (فيها) .

(٥) في «ج» : (اللازم) .

(٦) في «ج» : (وعبه) .

(٧) نسخة «ب» : (من ١٧٨) .

الشرح وعلى التعميم يستفاد من الآية الأولى أن تعاسوا لأن عقد النكاح^(١) ، ومن الثانية : أن المسلم لا يقتل بالذمي^(٢) ، وخالف في المسألين الحنفية^(٣) .

لأنه قوله . (وعلى التعميم يستفاد من الآية الأولى أن الفاسق لا يبي عقد النكاح) بناء على أن المراد بالفاسق في الآية مقابل العدل ، لكن مقابلته فيها بالمؤمن تدل على أن المراد به الكافر^(٤) ، به عنه بركتي^(٥) . ثم قل : لكن لأنه قد لا يبي لأنه لم يدل على نفي ، لأنه محذور ، بل عن نفي ، لأنه كافر عن سببه ، المسئلة ، ثم ما استفيد من كل من الآيتين لا يختص بها ، بل يستفاد من كل منهما ، وإنها خصصوه بها ، نظراً للواقع في الخلافة .

(١) اتفق العلماء على أنه لا يقتل المسلم بكافر محربي ، واختلوا في قتله بكافر ذمي عن مذهبي .

(٢) أنه لا يقتل ، وبه قال الجمهور من المالكية ، والشافعية والحاملة (إلا أن المالكية قالوا : إلا إذا كان قتله شبهة فيقتل به) .

(٣) أنه يقتل ، وبه قال الحنفية . انظر المسألة في : «البيان» (١٢/١٠٣) ، «جامع الأمهات» (ص ٤٩٩) ، «الروضة» (٩/١٥٠) ، «المعني» (١١/٤٦٦) .

(٤) اختلف الفقهاء في اشتراط العدالة في الولي في عقد النكاح على مذهبي ، أحدهما : أنه لا يبي ، وهو الأصح عند الشافعية ، حاشته ، يعني لا يشترط فيه عدله ، وهذا هو الحق والباقي غير «البيان» (٢١/٥٧٢) ، أي كذا بدوي^(٥) (٢٢ ٣٢) ، «روس» (٧/٦٤) ، «تصحيح الفروع» للبرقوقي (٥/١٧٧) .

(٥) المراد بالمسألين هما : مسألة : أن الفاسق لا يبي عقد النكاح ، ومسألة أن المسلم لا يقتل بالذمي ، وانظر التعليق السابق .

(٦) بعد «آيات نبينا» (٢٩٤ ٢٩٣ ٢) ، «روح المعاني» للألويسي (١٢/٢٠١) .

(٧) به عنه في «الشيخ» (١/٣٢٦) .

بِئْسَ وَالْعَطْفُ عَلَى الْعَامِّ، وَالْفِعْلُ الْمُثْبِتُ، وَنَحْوُ: كَانَ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ،

الْبَيْعُ (وَالْعَطْفُ عَلَى الْعَامِّ) فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي الْمَعْنَى ' ' وَقِيلَ (١٧):
يَقْتَضِيهِ، لِأَحْزَابٍ مُشْرَكَةٍ الْمَعْطُوفُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي حُكْمٍ وَحِدَةٍ، قُلْنَا: فِي
صِفَةِ مُنْعٍ وَمِثَالُهُ حَدَّثَنِي دُودٌ وَعَبْدُ (١٨) ' لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ كَافِرًا، وَلَا
دُوَّاهُ فِي عَهْدِهِ، فَلِئْسَ بِكَافِرٍ، وَحُصِّلَ مِنْهُ أَنَّ خَبْرِي بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا
حَاجَةَ إِلَى دَلِيلٍ، بَلْ يَدُلُّ خَبْرِي (وَالْفِعْلُ الْمُثْبِتُ) بِدَوْنِ كَلَامٍ (وَنَحْوُ: كَانَ
يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ) نَحْوَ: كَانَ، فَلَا يَحْتَاجُ حُجْمًا (١٩) وَقِيلَ: يَجْمَعُ (٢٠)

خَاتِمَهُ يَوْهَ (فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي الْمَعْطُوفِ) أَخْبَرَنِي الْعَطْفُ فِي كَلَامٍ لِمَنْصِبٍ عَنْ
مَعْنَاهُ لِمَنْصِبٍ أَيْ يَوْهَ حَتَّى يُسَمَّى مَعْطُوفًا، كَمَا أَنَّهُ يُقَالُ: فَلَا يَجْمَعُ، وَكَانَ
أَنْتَ بِيَعْنِي وَبِيَعْنِي، عَنْ أَنَّ فِي تَعْنِيَةِ شَيْءٍ مِنْهَا نَحْوُ: بِالْبَطْرِ بَيْنَ الْمَثَلِ، لَأَنَّ
الْكَلَامَ فِيهِ إِبْرَاقٌ هُوَ فِي مَعْنَى مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، لَا فِيهِ تَعْنِيَةٌ

(١٦) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ انْظُرِ الْمَحْصُولَ (١٣٦/٣)، «الْإِحْكَامُ» (٢٥٨/٢)، «الْبَحْرُ» (٣١١/٣٢٦)،

«التَّحْقِيقُ» (١٦٠/٣٢٨)، «التَّحْقِيقُ» (٥/٢٤٥)، «شَرْحُ تَلْقِيقِ الْعُقُودِ» (٢٢٢)

(١٧) وَهُوَ قَوْلُ الْحَقِيَّةِ، وَاتِّخَاذُهُ ابْنَ الْحَاجِبِ، انْظُرِ فَرْقَ الْمَعْنَى (٢٢٠/٢)، «الْبَحْرُ»
(٣٢٦/٣)، «تَبَيَّنَ» (٥٠/٢٤٥)، «تَبَيَّنَ» (١٦٠/٣٢٦)

(١٨) حَدَّثَنِي أَبُو حَسَنٍ دُودٌ فِي سَنَةِ كِتَابِ دَلَالَتِهِ، أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ يَكُونُ (٤٠/١٨٠)
قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي الْمَعْنَى، كِتَابُ الْإِسْلَامِ، أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْأَحْزَابِ (٢/٣٨٨)

قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي سَنَةِ كِتَابِ دَلَالَتِهِ، أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ يَكُونُ (٤٠/٢٤٢)
قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي سَنَةِ كِتَابِ دَلَالَتِهِ، أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ يَكُونُ (٤٠/٢٤٢)

قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي سَنَةِ كِتَابِ دَلَالَتِهِ، أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ يَكُونُ (٤٠/٢٤٢)
قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي سَنَةِ كِتَابِ دَلَالَتِهِ، أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ يَكُونُ (٤٠/٢٤٢)

(٢٠) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ انْظُرِ الْمَحْصُولَ (١٣٦/٣)، «الْإِحْكَامُ» (٢٥٨/٢)، «الْبَحْرُ» (٣١١/٣٢٦)،
«التَّحْقِيقُ» (١٦٠/٣٢٨)، «التَّحْقِيقُ» (٥/٢٤٥)، «شَرْحُ تَلْقِيقِ الْعُقُودِ» (٢٢٢)

(٢١) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ انْظُرِ الْمَحْصُولَ (١٣٦/٣)، «الْإِحْكَامُ» (٢٥٨/٢)، «الْبَحْرُ» (٣١١/٣٢٦)،
«التَّحْقِيقُ» (١٦٠/٣٢٨)، «التَّحْقِيقُ» (٥/٢٤٥)، «شَرْحُ تَلْقِيقِ الْعُقُودِ» (٢٢٢)

الْبَيْعُ وَبِئْسَ عَنِ الْمَنْصِبِ فِي الْكَلَامِ (سَقِيلٌ)، عَلَى خِلَافِ تَسْوِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ (١١)
وَعَبْرَةً (٢٢) مِنْهَا، مَا فَعَمَهُ مِنْ بَعْضِ الْكَلَامِ فِي سَبْقِ الشَّرْطِ بِمَعْنَى كَيْ تَعْمَدُ
عَنْهُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا فَعَمَ دَانًا، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حُجَّتِهَا لِلشُّمُولِ.

(لَا الْمُقْتَضِي) ' كَمَا مَعْنَاهُ، وَهُوَ لَا يَسْتَعِينُ بِكَلَامٍ لَا يَسْتَعِينُ بِهِ
نَحْوُ، بِمَعْنَى مُقْتَضِي شَيْءٍ نَصَدَّ، فَهُوَ لَا يَحْتَاجُ حُجْمًا، لَأَنَّهُ نَحْوُ: يَدْعُوهُ
بِأَحَدِهِمَا، وَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَهُمَا، يَتَعَيَّنُ بِالْقَرِينَةِ.

وَقِيلَ (٢٣): (يَعْمَدُ حَازِرًا مِنَ الْإِجْمَاعِ)، مِثَالُهُ: حَدِيثُ مُسْنَدِ أَخِي عَاصِمٍ
الْآتِي فِي مَحْذُورِ الْمَحْمَلِ ' رُفِعَ عَنْ أَمْتِي أَخْطَا وَنَسِيَانِ ' '، فَيُؤَيِّدُهَا
بِاسْتِثْنَاءِ الْكَلَامِ بِدَوْنِ تَعْدِيرٍ: ' هُوَ حَقٌّ، وَ' هُوَ نَحْوُ ذَلِكَ، فَهُوَ
الْمُؤَاخَذَةُ، لِقَبُولِهَا عَرَفًا مِنْ مِثْلِهِ، وَقِيلَ: يَقْدَرُ جَمِيعُهَا

لِثَابِتَةِ قُوَّتِهِ: (مِثَالُهُ حَدِيثُ مُسْنَدِ أَخِي عَاصِمٍ الْآتِي فِي مَحْذُورِ الْمَحْمَلِ) سَأَلَنِي نَحْوُ
فِيهِ، قَوْلُهُ (فَلَوْ قَرَعَهَا) أَيْ مِنَ الْأَمَةِ.

(١) يَحْتَاجُ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَحْقِيقِهِ: مِثْلُ: لَا أَكُلُ وَإِنْ أَكَلْتُ عَامٍ فِي مَعْنَى لَاحِقَةٍ يَحْتَاجُ تَحْقِيقَهُ
انْظُرِ فَرْقَ الْمَعْنَى عَلَى الْمَحْصُولِ (١١٧/٢)

(٢) انْظُرِ تَلْقِيقَ الْعُقُودِ (ص ٥٥٢)، «التَّحْقِيقُ» (٥/٢٤٥)، «التَّحْقِيقُ» (١٦٠/٣٢٦)

(٣) شَرْحُ الْمَنْصِبِ (أَيْ السَّكِّي) لِأَنَّ فِيهِ عَدَدَ مَعْطُوفٍ مِنَ الْعُمُومِ وَتَصَحُّحُهَا بِهَا خِلَافٌ دَلَّ
مِنْهَا: الْمُقْتَضِي، وَالْمَعْلُوقُ بِعَلَّةٍ، أَوَّلُهُ الْمُقْتَضِي: لَا يَحْتَاجُ الْعُمُومَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَهُوَ اخْتِلَافُ الْفَرَقِ

وَالْفَرَقِ وَالْأَمْتِ مِنَ الْحَاجِبِ، وَحَاجَتُهُ أَكْثَرُ لِمَا نَكُنْهُ، وَحَاجَتُهُ نَحْوُ: هُوَ الْمَثَلُ فِي
الْمَعْنَى (٢٠/١٠٢)، «الْبَحْرُ» (٢١/٣٨٢)، «الْإِحْكَامُ» (٢٢٩/٢)، «شَرْحُ الْمَعْنَى»

(٢١/١١٥)، «الْبَحْرُ» (٣/١٥٦)، «التَّحْقِيقُ» (١٦٠/٣٢٨)، «التَّحْقِيقُ» (٥/٢٤٥)، «شَرْحُ الْمَعْنَى»
«التَّحْقِيقُ» (١/٢٤٧)، «فَوَائِظُ الرَّحْمَةِ» (١/٤٦٦)

(٤) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ لِلْعَلَّةِ وَالْحَاجِلَةِ، انْظُرِ الْمَرَاغِعَ السَّابِقَةَ.
(٥) سَمِعْتُ نَحْوَهُ

المعلق بعلة

لكن ولا المعلق بعلة لفظاً، لكن قياساً، خلافاً لإجماع ذلك

وقد تستعمل «كان» مع مضارع للتكرار، كما في قوله تعالى في قصة إسماعيل عليه الصلاة والسلام «وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة»^(١)، وموجبه (كان حاتم يكرم الضيف) وعلى ذلك جرى العرف^(٢).

الخاتمة قوله: (وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار) أي بدله: وفي كلامه ما يشير إلى أن إعادته ذلك للتكرار استعصمه لا وصعبه^(٣)، والحق كذا استثنائي^(٤) وعبره^(٥)، انفسد مدح هذا مصدر لمضارع، وكان إسماعيل للدلالة على مضي ذلك المعنى^(٦).

تبيح (ولا المعلق بعلة)^(١) فإنه لا نعم كل عمل وحدث فيه إجماعاً (لكن) بعمه (قياساً). وقيل^(٢): (بعمه لفظاً) مثاله: أن يقول لشارع «حرم الخمر لاسكاً» فلا نعم كل مكر لفظاً وقيل^(٣): بعمه لذكر لعله فكانه قال: حرم يسكر (حلقاً لراعي ذلك) أي العموم في مقتضى وما بعده، كما تقدم

بدله بوجه (لكن بعمه قياساً) لا بال نسبة عقلاً في قوله (أو عقلاً كترتيب الحكم عن الوصف)، لأن مراد منها واحد، وإسماعيل ذلك بين الخلاف في أن عمومه وصعي، أو قياسي

(١) سورة هود - ٥٥٥

(٢) انظر «البحر» (١٧٢/٣).

(٣) وهو ما قاله الكيال ابن الخيام في غير «النسب» (٢٤٨/١).

(٤) قاله في حاشيته على المعتمد (١١٨/٢).

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢٩٣/٢).

(٦) قال ابن دويعد في كتابه «الإحكام» شرح المعتمد (١٣٠/١) (يقال: كان يفعل كذا).

معنى أنه تكرر منه فعله، وكان عادته، كما يقال: كان فلان يفرى، وكان رسول الله ﷺ أحود الناس بالخير. وقد تستعمل «كان» لإفادة مجرد الفعل، ووقوع الفعل، دون الدلالة على التكرار. والأول أكثر في الاستعمال، واحتاره الركني انظر «البحر» (١٧٢/٣).

(١) وهو قال جمهور «نظر» شرح المعتمد (١٩٢) «البحر» (١٢٧/٣)، «النسب»

(٢٥٩/١)

(٢) نُسب خدق حاشاك «نظر» (١٢٧/٣)

(٣) أي ذكره، وهو لا نعم معطوف ومساوق «نظر» «النسب» (٣٥١/١)، «البحر»

(٣٥٨/٢)

[تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ يَتْرُكُ مِثْلَةَ الْعُمُومِ]

لَا تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ يَتْرُكُ مِثْلَةَ الْعُمُومِ .

الشيخ (و) الأصح (أن ترك الاستفصال) في حكاية الحال (يرسل مثلة العموم) ^(١) في المقال، كما في قوله ^(٢) بعبارة إعلان من سمة شقفي، وقد أسس على عشر سورة أمسك أربعا، وفارق سائرهن، روى الشافعي وغيره ^(٣)، فإنه ^(٤) لا يستفصل: هل تروجهن معا، أو مرتبا؟ فبلا الحكم يعم الحائرين لما أطلق الكلام، لا متناع لإطلاق في موضع فصل محتاج إليه ^(٥)، ولا يرسل مبررة للعموم، بل يكون الكلام محملا ^(٦)، وسنذكره ^(٧)، بل جمعه ^(٨)، فليس كالحائرين كحاج أربع صهن، في أمية ^(٩)، واستمر على الأربع ^(١٠)، في ترتيب

للمثلية قوله: (والأصح أن ترك الاستفصال) مع ما حذر من قول شافعي ^(١١)، وترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع عدم الاحتياط ^(١٢)، مع عموم في المقال، وبه عبارة أخرى ^(١٣)، وهي قوله: «وقائع الأحوال، إذ تنظر فيها الاحتمال، كسأها ثوب الإجمال، وسقط ^(١٤) بها الاستدلال».

(١) وهو قول الجمهور، انظر: «شرح التفتيح» ص ١٨٦، «تفكيح الموم» (ص ٥١٩-٥٤٨)، «البحر» (١٤٨/٣)، «التلخيص» (٣٥١/١)، «المبش» (٣٤٩/٢)، «التحيرة» (٣٣٨٧/٥) (٢) أخرجه الشافعي في كتابه الأم (٢٨١/٤)، وابن حبان في صحيحه (٤٦٥/٩)، رقم ٤١٥٧، والحاكم في مستدركه (ص ١٩٢/٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٥/١٠)، وصححه ابن حبان والحاكم والبيهقي، وانظر «التلخيص» (١٦٨/٣)، «تفكيح الموم» (ص ٤٩٩).

(٣) انظر «البحر» (١٤٨/٣).

(٤) بقده عنه إمام الحرمين في «الرهان» (٣٤٥/١)، وقال المصنف (ص ١٤٦)، «ولأنه والظاهر» (١٣٧/٢): «لم نجد سطورا في نصه (أي موصوف الشافعي)، فقد نقله عنه لسان مله، بل لسان الشريعة على الحقيقة».

(٥) انظر: «الأنشاه والتظاير للمصنف» (١٤٣/٢)، «البحر» (١٥٢/٣).

(٦) انسخه عنه (١٢٩/١).

الشيخ

عندهم العربيين تنعاض ^(١)، لأن «الأولى تدل على أنها تعم الاحتمالات، والثانية على أنها لا تعمها، بل هي من المحتمل، لا يستدل بها عن عموم، وجمع بينهما لعرق ^(٢)، يحتمل الأول عن ما إذا ضعف الاحتمال ^(٣)، والثانية على ما إذا قوي ^(٤)، يحتمل الأول عن ما إذا كان الاحتياط في محل الحكم، والثالثة على ما إذا كان في دليله. قال العراقي ^(٥) -«تبعاً للزركشي»^(٦) وقوله ^(٧) -«: قولاً حاصل عند جمع، و«حق» من الأولى على ما إذا كان في الواقعة قول من الشافعي ^(٨)» حال عبدة العموم، والثالثة على ما إذا لم يكن فيها إلا مجرد فعله ^(٩)، «إذ لا عموم ^(١٠)» ناه ^(١١)، فمن الأول وواقع من أسلم على أكثر من أربع سورة، كعبان من سلمة المذكور في الشرح، وقيس بن الحارث ^(١٢)، وغيرها ^(١٣).

(١) قاله في كتابه: «شرح تفكيح الموم» (ص ١٨٧)، «والفروق» (٥١٨/٢).

(٢) في «أصل» «ضعف لاحتمال» في محل الحكم، وفي «ح» «كان لاحتمال في محل الحكم».

(٣) قاله في كتابه «المبش» (٣٥٠/٢).

(٤) قال في «أصل» (٣٥١/١)، «جمع التلخيص من بعض من لا يحصل».

(٥) انظر «البحر» (١٤٨/٣).

(٦) ما ذكره ابن العراقي في الجمع بين المصنفين المذكورين عن إمام الشافعي، معه إلى ذلك الأصمعي في «شرح الموم»، واختاره ابن دقيق العيد، وإمام سكر، «أصل النص» «الشرح التلخيص» من «الأنشاه والتظاير» لسان سكر (١١٣/٢)، «البحر» (١٥٢/٣)، «المبش» (٣٥٠/٢)، «التحيرة» (٣٣٨٧/٥).

(٧) جاء في حاشية لأصلها «وعودة من مسود، وبولس من معاوية» وحديثه ليس من الحارث في سنن أبي ذر، كتاب الصلاة، باب في من أسلم وعنده أكثر من أربع (٢٦٧/٢)، رقم ٢٢٤١، من «مجمع» في «مجمع»، كتاب «الأنشاه والتظاير» لسان سكر وعنده أكثر من أربع (٣٧٨/٣)، رقم ١٩٤٢، «والبحر» (١٨٣/٧)، «البحر» (١٥٢/٣)، «التحيرة» (٣٣٨٧/٥).

(٨) كقول من معاوية، وحديثه في كتاب «أصل الشافعي» (٣٨١/٧).

لثانية ومن الثاني حر مسلم^(١) أنه «جمع بالمدينة بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، من غير خوف ولا مطر» فإن^(٢) ذلك يحسن أن يكون بعدد لمصر، وأن يكون جمعاً صورتاً، أن يكون آخر أولي من آخر وجهها، وصلى الثانية عقبها أول وقتها، كما جاء في صحيحين^(٣) ورد أحسن كان عمله على معنى الأحوال كافياً، ولا عموم له في الأحوال كلها.

[النِّدَاءُ بِـ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) حَلَّ تَشْمُلُ الْأُمَّةَ]

لِلنَّبِيِّ وَأَنْ نَحْوُ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) لَا تَشَاوُلُ الْأُمَّةَ.

(و) (أ) أصبح (أ) نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَنُ﴾ في القرآن^(١) (لا يشاؤل الأمة)^(٢) من حيث الحكمة لا حصص لصيغة

وقيل: يسوهم، لأن أمر بعده أمر لأدعه معه عرف كذا في أمر المسلمين الأمير بفتح يلد أو رد العدو.

وأجيب بأن هذا فيما يتوقف المأمور به على المشاركة، وما نحن فيه ليس كذلك.

نائبه قوله (و) (أ) أصبح (أ) نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ على الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه، ولم تقم قرينة على إرادتهم معه^(٣)، بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٤) أو أمكن فيه ذلك.

(١) سورة الأحراب: (١٦).

(٢) سورة المزمل: (٦).

(٣) هو قول الشافعية والمعتزلة وبعض الخوارج: «نحو» (ص ٣٨)، شرح المصنف (١٢١/٢)، البحر (١٨٦/٣)، التفسير (٣٥١)، التحرير (٢٤٦١/٥).

(٤) وهو قول الخوارج والحنابلة، سببه: «وعدوه» (ص ٣٨)، شرح المصنف (٣٥٠/٢)، التحرير (٣٧٠)، البحر (١٨٦/٣)، التفسير (٣٥٢)، «الفتح» (٣٥٠/٢).

«التفسير» (٢٥٦/١)، «مواهب الرحمن» (١٢٥).

(٥) «الفتح» (١٢٩).

(٦) سورة المائدة (٦٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين، باب اجمع بين الصلاتين في الحضر (٨٠٧/٢) رقم ٧٠٦.

(٢) في «ب»: «قال».

(٣) وعظمه عن أبيه: «كان رسول الله ﷺ إذا أرجم قبل أن تزيم الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما» أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب قصر الصلاة، باب يؤخر الظهر إلى العصر (٧٤١/٢) رقم ١١١٢، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب حوار جمع بين الصلاتين في السفر (٨٠٥/٢) رقم ٧٠٤ وفي رواية ناهية لعدم أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما» أخرجه في صحيح مسلم بنحو الرقم ٧٠٤.

[مَنْ الشَّرْطِيَّةُ]

للنفس وَأَنْ مَنْ الشَّرْطِيَّةُ تَتَاوَلُ الْإِنَاثَ.

الشيخ (و) «الأصح أن مَنْ الشَّرْطِيَّةُ تَتَاوَلُ الْإِنَاثَ»^(١) وقيل^(٢) : يختص بالذكور.

حاشية قوله : «والأصح أن مَنْ الشَّرْطِيَّةُ تَتَاوَلُ الْإِنَاثَ» أي بسبيل^(٣)، نحو قوله معنى : «وَمَنْ يَقَعْنَ مِنْ لُصْنَتَيْنِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى»^(٤)، ولا معنى لخصيصه كإمام الحرمين^(٥)، ذلك بالشرطية، بل يجري الخلاف في الموصولة والاستفهامية^(٦)، ومن ثم قال الصفي الهندي^(٧) : «والظاهر أنه لا فرق»^(٨)، ومنه حرم شخص من أعيان، فمن : «وتخصيص عمل الخلاف بالشرطية غير حجة»^(٩)

(١) وهو قول الجمهور انظر : «شرح المقصد» (١٢٥/٢)، «شرح التفتيح» (ص ١٧٩)، «مجمع المصنف» (ص ٣٣٠)، «البحر» (١٧٦/٣)، «التنبيه» (٣٥٣/١)، «التحصيل» (٢٤٨٣/٥) «السيب» (١١٠/٢٢٢)

(٢) حكاية الألفي وابن الحاجب، وحكاية ابن دقيق السيوطي عن الشافعي، وهو غريب عن الثلاث منه، حاشية «الإحكام» (٢٦٩/٢)، «شرح المقصد» (١٢٥/٢)، «البحر» (١٧٦/٣)

(٣) انظر : «التنبيه» (٣٥٣/١)، «الغيث» (٣٥١/٢)

(٤) سورة النساء : (١٢٤).

(٥) انظر «البرهان» لإمام الحرمين (١/٣٦٠).

(٦) وهو اختيار القاملي عبد الوهاب المالكي، وابن قساعة الحنفي، والصفي، هدي، والملائي، والفتاوي، والقرشي، وابن إمام، انظر : «تفليح المصنف» (ص ٣٢٤)، حاشية «الفتاوي» على «شرح المقصد» (١٢٥/٢)، «الطبر» (١٧٧/٣)، «التبصر» (٢٢٢/١)

(٧) انظر : «المباين» (١٨١/٢)، «٢٣٠».

(٨) قاله في كتابه «التحصيل» انظر : «الفتاوى» شرح البحر (١٠/٢٥٣)، «التبصر» (١١/٢٢٢)

الشيخ (و) «الأصح (أنه) في نحو «يَتَأَلَّجُ النَّاسُ» (يعمم العبد) ومن^(١)، ويعمه ليعرف مافقه إلى سيده شرعاً. قلنا : في غير أوقات ضيق العادات

(والكافر)^(٢). وقيل^(٣) : لا، بناء على عدم تكليفه بالفروع

(ويتناول الموجودين) وقت وروده، «دون من بعدهم»^(٤). وقيل^(٥) :

يساوهم أيضاً لسواهم لسوحدوس في حكمه، ومنه دليل آخر، وهو مستند الإجماع، لا منه^(٦).

لحاشية قوله : «يعمم العبد» أي شرعاً، من برد من حصص العام، كي يعمه لغة

قوله : «ويتناول الموجودين» الأول : يقول : «والأصح أنه يساوي الموجودين»^(٧)

قوله : «(لأنه) أي لا من نحو : «يَتَأَلَّجُ النَّاسُ»

(١) وهو قول أرباب المذهب الأربعة. انظر «البحر» (١٨١/٣)، «التحصيل» (٢٤٨٥/٥).

(٢) «التبصر» (٢٥٣/١)، «شرح التفتيح» (ص ١٩٦)

(٣) حكى عن بعض الشافعية وبعض أئمة المالكية. انظر «المودة» (ص ٣١)، «البحر» (١٨١/٣)، «التحصيل» (٢٤٨٦/٥)

(٤) وعليه الجمهور. انظر «شرح تفليح المصنف» ص ١٦٦، «البحر» (١٨٢/٣)، «التحصيل» (٢٤٨٨/٥)، «التبصر» (١١٠/٢٢٢)

(٥) وبه قال بعض الشافعية ومشايع سمرقند من الحنفية. انظر «البحر» (١٨٢/٣)، «التحصيل» (٢٤٨٨/٥)، «التبصر» (١٢٨/١).

(٦) انظر «البحر» (١٨٤/٣)، «التحصيل» (٢٤٩٤/٥)، «التنبيه» (٣٥١/٢).

(٧) وبه قال المالكية، وبعض الحنفية، انظر «البحر» (١٨٤/٣)، «التحصيل» (٢٤٩٤/٥).

(٨) قال ملائي^(١)، «بعضه»، «الخلاف في هذا المسألة لفظي لا يثبت عنه خلاف حكم شرعي، وإن كان تراجع ما قد عهده»، وهو ما قاله سركشي ومن العرب في كتب

انظر «تفليح المصنف» ص ٣٩٨، «التنبيه» (٣٥٣/١)، «الغيث» (٣٥١/٢).

(٩) أي ليوافق ما قبله.

[جمع المذكر السالم]

لدينا وأن جمع المذكر السالم لا يدخل فيه النساء ظاهراً.

(و) الأصح (أن جمع المذكر السالم) كملعين، (لا يدخل فيه النساء ظاهراً)^(١)، وإنما يدخل بقرينة تغليظاً للذكر.

وفيه^(٢) يدخل فيه ظاهراً، لأنه قد كثرت في الشرع مشاكلة للذكور في الأحكام، لا يقصد الشارع بخطاب الذكور قصر الأحكام عليهم.

قوله (جمع المذكر السالم) به عن أنه محل الخلاف، فخرج به اسم الجمع كعموم، وجمع المذكر لكسر: كرجال، وما بدل على جملة «عموم» ما ذكره كاتبنا. فلا يشمل لأولاً أسماء قطعاً^(٣)، وبشملها ثالث قطعاً^(٤)، قال البرزكني^(٥) «ولي بعض نسخ (وكذا المكثر و[صبرها])^(٦)، وهو استدراك على تصويرهم المسألة، بالجمع السالم، فإن المكسر كذلك...»

(١) وهو ملحق بالجمهور، وروحه الباقلي والغزالي، انظر: «تفليح العموم» (ص ٣٨٣)، «المصنف» (١٢٤/٧)، اشرح تفليح الفصول» (ص ١٩٨)، «المحرر» (٣/١٧٨)، «التكملة» (٢٤٧٦/٥).

(٢) وهو مذهب الخفجة والخاملة والقاهرة، وصححه المازري وبروي انظر «تفليح العموم» (ص ٣٨٤)، «المحرر» (٣/١٧٩)، «المحرر» (٥/٢٤٧٦)، «المحرر» (١٣/٢٤٤).

(٣) في «ج»: (مقتضى) وهو تحريف.

(٤) قول الشيخ وتكرير (قطعاً) نائب قوله (ذكر حال) بالافتقار، أما (كعموم) مع خلافه.

أ. غير محض تأخر حال وهو يصحح وعنه لاكثر.

ب. وهو يشمل الرجال والنساء.

ج. وقيل هو خاص تأخر حال ويدخل النساء تماماً. انظر «التكملة» (٥/٢٤٧٦، ٢٤٧٥).

(٥) انظر «تفليح العموم» (ص ٣٨٣)، «المحرر» (٥/٢٤٧٦).

(٦) انظر قوله في كتابه «المصنف» (١/٣٥٥) و«نظر» (٢/٣٥٣).

(٧) في الأصل (صبرها)، والمكتوب «صبرها»، مع والمرجعون السابقين.

وعلى ذلك لو نظرت امرأة إلى بيت أحبي، جاز رميها على الأصح، لحديث مسلم^(١): «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حلّ لهم أن يعقروا عنه، وقيل^(٢): لا يجوز، لأن المرأة لا يستتر منها.

ملحظة قال العرفي^(٣) تعدل تركيبي «واعتذر بعضه» عن لاءه، بأنه اسم حصن الشرطي، لأنه لم يذكر لاسمها ولموصلة^(٤) في صبح العموم، قال^(٥): «والحق أن الاستهامة من صيغ العموم دون الموصولة، نحو: «مرت من قام» انتهى وضاح كلامه^(٦) في هذا الحد الموصولة من صبح العموم، وهو معروف، وضح به شرح في مرفوع ساد. هذا مع أن الظاهر عدم تنقيد «من» شئ، كما ذكر، ضمن من «المنة» ولموصولة، بل عمومها^(٧) في الإثبات، عموم بني، لا شمولي^(٨).

قوله (جاز رميها على الأصح) نوقف هنا «على» «لا»، وفي قوله بعد (وقيل لا يجوز) «على ثاني»، كما بين، لعدم بناء ذلك على خلاف السابق، لكنه أراد سبها غير وعده في الفقه، وهذا على الشرع بقوة (لأن المرأة لا يستتر منها)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب تحريم النظر في بيت غيره (٤/٢٢٠٥)، رقم (٢١٥٨)، من أبي هريرة ع.

(٢) انظر: «رفع الحاجب» (٣/٧١٠).

(٣) قاله في «بيت» (٢/٣٥٢).

(٤) انظر «المصنف» (١/٣٥٤).

(٥) مهم الغزالي انظر «تفليح العموم» (ص ٣٣١).

(٦) السجدة ب، [١٣٠ س].

(٧) أي العراقي.

(٨) أي كلام إمام الحرمين انظر «الترغيب» (١/٣٢٢)، ص ٢٣١.

(٩) في «ب» (عمومها).

(١٠) انظر «آيات البيه» (٢/٣٠٦).

لأنَّ وَأَنَّ نَحْوُ (حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ) يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ. وَتَوَقَّفَ الْأَمْدِيُّ.

الشيخ (و) الأصح (أن نحو «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»^(١) يقتضي الأخذ من كل نوع^(٢) وقيل (٣): لا، بل يمثل بالأخذ من نوع واحد. (وتوقف الأمدي)^(٤) عن ترجيح واحد من القولين، والأول ناظر إلى أن المعنى: من جميع الأموال. والثاني إلى أنه: من مجموعها.

للأثر ولا يقدح^(٥) في ذلك عدم تخريجه في نحو: «اقوموا»، ونحو: «من رد عيدي^(٦) فله كذا»، كما قيل: إذ لا عموم في الأول والثاني، وإن لم يقع فيه تخريج، لا يبعد التحريح فيه، على أنه قد يقال إن هذه قاعدة أكثرية لا كلية.

(١) سورة التوبة: (١٠٣).

(٢) «موت حميد» من عبد السلام في نسخة (١١٦٦) مطر: «يُفْضَحُ بِمَعْنَى» (ص ٣٩٨). «شرح فتح بغداد» ص ٩٨. «نهاية السؤل» (١) ١٢٦٩. «محرر» (١١٣٣)، «المستدرك» (١) ١٣٥٧، «نحو» (١) ٢٥.

(٣) «سب لزم وأبى أحسن الكرخي» مطر: «شرح بمصنف» (١) ١٢٨، «البرهان» (١) ٢٥٧. «فرائض الرخوت» (١) ٢٣٩. وفي النقل عن الكرخي وثقة، فقد نقل الرخوت في «محرر» (١) ١٧٣-١٧٤ عن الخصاص من شجرة الكرخي مثل قول «محرر» وهو واحد في كتاب «آيات الإحكام» للخصاص (١) ٢٥٦، مثل من شجرة الكرخي. «محرر» (١) ٢٧٧. (٢) في «المنصف» (١) «سب الأمدي» مطر: «موت الأمدي في الإحكام» (١) ٢٧٧. «من أحسنه فهو حميد»، «وأحد الكرخي» «دفع» مثل «دفع الكرخي» «دفع قد» «مردوي» في «التبصير» (١) ٢٥٢. «من قبل الأمدي» إلى «موقع الكرخي» «موقع» «مأخذ» «دفع» «ولأن ذلك والله أعلم» «إختره ابن الحاجب وعمره» «بعد نقل» «مغلاني» في كتابه «فتح القهروم» (ص ٣٩٩) في هذه مسألة، ترجيح الأمدي «موت الكرخي» «موت الغلاني» «ورجحه الأمدي» «والله أعلم».

(٥) «دفع» في «دفع هو» «موت» «بر أبي الشريف» «فرد عنه» «شيخ ركب» «مطر» «الآيات» «سب» (١) ٣١١.

(٦) في «موت» «عشقي».

والشيخ (١) لا يدرجه مصنفًا، لعدم أن يبرره المحط بنفسه إلا بقرينة «وقل» أسوي في كتاب الطلاق من برهانه. «أصبح عبد صاحب في أصول» وصحح المصنف في الأمر - في مبحثه - بحسب ما ظهر له في الموضوعين.

للأثر قوله: (وقال النووي)^(١) «الح» فيه شراح من صدقه. «عدم دخول المحط في خطابه مصنفًا» «سب» «كذلك» «سب» «في الأثر» «مقط» «تقريره» «ما عدله» «وهو أن زوجته لا تطلق بقوله: «نساء المسلمين»^(٢) طوالق^(٣).

سببه: لا يبعد كي «الأسوي» في «مبحث» «تحريح» «حلاف» «السب»^(٤) في «محاط» «نسخ» «نساء» «كثيره» «عقد» «سب» «سب» «او» «وكذلك» «في» «براء» «عمالي» «وكان» «للمصنف» «معه» «لم» «دخول» «عن» «أصبح» «ولا»^(٥) «بعضي» «نفسه» «ولا» «يرلها».

(١) «انظر البحر» (٣) ١٩٢، «التبصير» (٥) ٢٤٩٨. «هناك قول ثالث: يدخل مطلقًا» «وهذا الرادي والأمدى للاكثرين» «مطر» «المحصل» (٢) ١٥٠، «الإحكام» (١) ٢٧٨، «شرح تنقيح المصول» ص ١٩٨، «شرح المصنف» (٢) ١٢٨، «نهاية السؤل» (١) ٢٦٩، «التبصير» (١) ٢٥٦، «فرائض الرخوت» (١) ٢٣٢.

(٢) «مطر قول النووي في كتابه الروضة» (٨) ٥٥.

(٣) في «موت» (المالين) «بدل» (المسلمين).

(٤) «انظر» «رفع» «الحاجبة» (٣) ٢٢١-٢٢٢، «البحر» (٣) ١٩٢، «وانظر أيضًا» «الآيات» «البيان» (٢) ٣١١.

(٥) «انظر» «التبصير» (ص ٣٥٢-٣٥٣)، «انظر» «الآيات» «البيان» (٢) ٣١١.

(٦) في «موت» (نسخ).

(٧) «المنصف» ب: (١٣١) س.

(٨) في «موت» (ولا).

مباحث الخاص

[التخصيص]

[تعريفه]

لأنَّ التَّخْصِصَ «قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ».

الشيخ (التخصيص) ^(١) مصدر: خَصَّصَ، بمعنى: حصَّ، «قصر العام على بعض أفرادِهِ»، بأنَّ لا يروا منه البعض الآخر، ويصدق هذا باسم المراد به الخصوص، كالعام المخصوص.

وعدل - كما قال ^(٢) - عن قول ابن الحاجب ^(٣): «شُبَّانِيَّة» لأنَّ مسمى العام واحد وهو كل الأفراد.

نائبه صاحب التخصيص: قوله: «حصص: يخصص حصصاً» أي: يخصص أصل العمل - لا سمحاً مصداقاً من إرادته - انتكثيراً عائناً: قوله: «قصر العام على بعض أفرادِهِ» إما لم يقل «يدسل»، لأنَّ انقصر الشرعي لا يكون إلا بتدليل ^(٤)، لكنَّ قول ^(٥) كان ^(٦) يعني تقييد أفرادِهِ بمقالة ليخرج المادّة، وغير المقصودة، فإنَّ القصر عن أحدهما ليس تخصيصاً، خلافاً للجمعية.

(١) نظَّر تعريف التخصيص كذا في: «نهج» (١/٤٠٠)، «المحصل» (٣/٧)، «الإحكام» (١/٢٨١)، «شرح منقح النصوص» (ص ٥١)، «شرح المقصد» (٢/١٦٩)، «مناهج» (١/٢٧٢)، «نجر» (٣/٢٤١)، «التحصيل» (٦/٢٥٠)، «ميسر» (١/٢٧٢)، «فرائح الرحوت» (١/٤٧٨).

(٢) قاله في «رباع الحاجب» (٣/٢٢٧).

(٣) حيث قال ابن الحاجب: «التخصيص: قصر العام على بعض شُبَّانِيَّة» انظر «شرح مقصد» (٢/١٦٩).

(٤) انظر «النشيف» (١/٣٥٨)، «النبط» (٢/٣٥٧).

(٥) «هاتمة التركبي» ووجهه ابن عراق، انظر «النشيف» (١/٣٥٨)، «النبط» (٢/٣٥٧).

(٦) [كان] ساطعة من «ب» «ح».

المشقة ولذلت صعب تأويلهم. «أي امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل»^(١) بحمله على لكافة نكاحية. لأنه إذا قلنا بقصر حكمه...^(٢) حاشى عنه البرماوي^(٣)؛ بأنه مع ندوره لا دليل فيه على تخصيص العام بذلك. قوله: (ويصدق هذا بالعام المراد به الخصوص) يخالف ما ذهب إليه الرموز^(٤) المراد من قصر العام قصر حكمه، لا قصر لفظه، فإنه باق على عمومته، فيخرج^(٥) العام المراد به الخصوص، فإنه قصر دلالة^(٦) [لفظ] العام، لا قصر [حكمه]، أي فقط، وقد يقال: لا مخالفة، فالشارح نظر إلى الظاهر، ونسجه إلى معنى^(٧) فإنه «ويصدق لأن مقتضى...» لأن قوله لا يراد منه البعض الآخر تعبير لكلام المصنف، ويصدق بما قاله قوله (لأن مسمى العام واحد وهو كل الأفراد) أي بمعنى عام، وتخصيص مع في بعضه وهو جزء لا جزئي، والتخصيص إما يقع في الجزئي لا في الجزء^(٨).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي (٢٢٩/٢) رقم ٢٠٨٣، والترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (٢٦٤/٣) رقم ١١٠٢، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (٣٢٦/٣) رقم ١٨٧٩، وأحمد في مسنده (٤٧/٦)، وأبو يعقوب في السنن الكبرى (١٠٥٧) وأحمد في مسنده (١٦٨٢) ويعقوب بن عيسى وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وغيره. انظر «تخصيص الخير» (١٥٦/٣).

(٢) انظر «شرح تنقيح الوصول» (ص ٢٢٥).

(٣) انظر شرح ألفية البرماوي: (١١).

(٤) انظر شرح ألفية البرماوي: (١١).

(٥) نسخة: «[٣٣]»

(٦) نسخة: «[١٣١]»

(٧) المراد من «[١٣١]» «[١٣١]»

(٨) بغير «الآيات البيئات» (٣/٣).

(٩) بعد «لتصحيح» (٦/٢٥١)، حاشية المطبعة (٣٢/٢).

من والقبيل له حكم ثبت يُتعدى.

١٤ (والقابل له) أي شخص (حكم ثبت لتعدى) «لفظ» أو معنى كالمعوم، نه بهذا على أن المخصوص في حقيقة الحكم، وأن المراد بالعام هنا ما هو أعم من المحدود بما سبق، فالمتعدد لفظاً: نحو: «فَأَقْضُوا الصَّكُوفَ»^(١) وخص من المعوم، نحوه. ومعنى كالمعوم: «فَلَا تَقْرَأُ هَذَا الْقُرْآنَ»^(٢) من سائر أنواع الإبداء، وخص منه حبس الوالد بدين الولد، فإنه جائز على ما صححه الغزالي وغيره.

حاشية قوله (والقابل له: أي للتخصيص) أي تخصص عدم، فلا يدخل التخصيص غير العام، كالأفعال المثنية^(٣)، والواحد؛ إذ لا عموم لها، لكن قال القرابي^(٤): «إخراج بعض الواحد بالشخص صحيح، كقولك رأيت ريذا، وتريد بعضه». ويجاب^(٥): يمع أن كل إخراج تخصيص اصطلاحاً، لأن التخصيص اصطلاحاً فرع العموم، وهذا لو قال: له على عشرة إلا^(٦) خمسة مثلاً، لا يسمي تخصيصاً اصطلاحاً، وكذا نقيد المطلق «كبره مؤم»

قوله: (لفظاً أو معنى) المناسب لكلام المصنف السابق وللأحق للاقتصار على (لفظاً)^(٨)، لأنه صريح أن العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني.

(١) بعد «شرح بعضه» مع حذف «عاري» ١٢٩٢، «أبيه السور» (١٧٤).

(٢) نسخة: «[١٣١]»

(٣) نسخة: «[٢٣]»

(٤) في «[١٣١]» «[١٣١]»

(٥) بعد «القرابي» في «شرح بعضه» (ص ٥٢ و ٢٢٥).

(٦) انظر هذا الجواب في «الفتح» (٣/٣٥٩)، «الفتح» (٦/٢٥١).

(٧) في «[١٣١]» «[١٣١]» بدل «[١٣١]» «[١٣١]»

(٨) في الأصل «[١٣١]» «[١٣١]»، «[١٣١]» «[١٣١]»

[العام المخصوص، والعام المراد به المخصوص]

لذلك والعام المخصوص عمومته مراد تأولاً لا حكماً. والمراد به المخصوص ليس مراداً، بل هو كُلي استعمل في جزئي.

الشيخ (والعام المخصوص عمومته مراد تأولاً لا حكماً) لا يحسن لا بد لا يشبهه حكماً بغيراً بمخصص لعدم (المراد به المخصوص ليس) عدمه (مراداً) لا حكماً ولا تأولاً (كلي) من حيث لا بد، لا بد من الأصل (استعمل في جزئي) أي فرودها

لأنه قوله. (والعام المخصوص عمومته مراد تأولاً) لا بد من عدم المخصوص، وعدم مراد خصوصاً، وعدمه لا بد من عدمه مخصص فيه على الراجح، والثاني مجاز فيه قطعاً، وفرق غيره^(٦٦): بأن قرينة الأول: لفظية، والثاني: عقابية

لذلك ومن ثم: كان مجازاً قطعاً. والأول الأئمة: حقيقة، وفقاً للشيخ الإمام والمفتاه. وقال الزاوي: (إن كان الباقي غير مخصص. وقوم، إن خص بنا لا يستقبل.

الشيخ (ومن ثم) أي من هذا هو أنه كُن استعمل في جزئي، أي من أحد ذلك (كان مجازاً قطعاً)، بغيراً حقيقة جزئية مثله، به له تعالى: «الذين قال لهم الناس» أي نعيم بن مسعود الأشجعي بضمه مدم كثر في تشييعه المؤمنين عن ملاقة أبي سفيان وأصحابه^(٦٧) «أمر محمدون الناس»^(٦٨) أي من ملاقة الجماعة ما في أساس من الحصول لحصة^(٦٩)، قبل (الناس) في الآية الأولى وقد من عبد القيس^(٧٠)، وفي الثانية العرب^(٧١). وتسنخ في قوله: (كُلي) على خلاف ما قدمته من أن مدلول العام كُلياً

فإنه (وتسنخ في وقوله كُلي) على خلاف ما قدمته من أن مدلوله العام كُلياً لا حد،^(٧٢) أن ما قدمته من ذلك من عدمه جهة شمول حكمه تمام لجميع أفرادها، فإذا استعمل شمولاً باستعمال عدم في جزئي من حيثته، طرح بذلك عن مدلول الكلية، وصار استعماله في بعض جزئياته، من قبيل سبيل الكلي في الجزئي، لا من قبيل الجزئية المقابلة للكلية، فلا تسنخ. عن أن الكلام هنا في المصوم، وثم في المدلول^(٧٣).

(١) سورة آل عمران: (١٧٣).

(٢) بل قال جمهور المفسرين غير ذلك، لأن الآية لم تزل في عهد واحد، ويذكر نعيم بن مسعود الأشجعي قد أسلم نظر تفسير الطبري (٤١٣٤٠٦/٧)، ونعيم بن كثير (١٦١/٢) وما بعده

(٣) صورة النساء: (٥٤).

(٤) نعيم بن كثير (٤٧٦/٨)، ونعيم بن كثير (٣١٧/٢)

(٥) انظر: تفسير الطبري (٤١٣٤٠٦/٧)، ونعيم بن كثير (١٦١/٢) وما بعده

(٦) انظر تفسير الطبري (٤٧٧/٨).

(٧) في «ب»: «لا خلاف أخيراً»، وهو ضعيف

(٨) فتح السج: كريباً - في هذا توضيح: الكوربي، وهو ما بعده عهد العادي في «آيات البينات» وردت وأسمه انظر «آيات البينات» (١٣/٢)، وانظر «التفسير» لمصطفى (٦٢)

(١) قال الركني: «اعلم أن البحث عن التفرقة بين العام للمخصوص، والعام الذي أريد به المخصوص من مبهات هذا العلم، ولم يتعرض له الأصوليون». انظر «التشيع» (٣٦٠/١) والعرف الذي ذكره ابن السبكي هو لوالده، ونقله عنه بقوله في «الإيضاح» فانظر فيه هو: بحث نعيم: (١٣٢/٢) - (١٣٤)

(٢) هذا بقوله الذي ذكره الشيخ كريباً هو علامة السراج نسبي، معه عهد نعيم بن العرابي في «الفتحة الملمع» (٣٦١/٢). وانظر كذلك في الفرق بين العام للمخصوص والعام المراد به المخصوص «البحر» (٢٤٩/٣)، «التشيع» (٣٦٠/١) - (٣٦١)، «الفتحة» (٣٦٠/٢).

لَا تَنْزِيلَ وَالْمُخَصَّصُ، قَالَ الْأَكْثَرُ: حُجَّةٌ. وَقِيلَ: إِنَّ خُصَّ بِمُعَيَّنٍ. وَقِيلَ:
بِمُتَّصِلٍ.

التَّبَيُّحُ (و) العَدَمُ (المُخَصَّصُ، قَالَ الْأَكْثَرُ، حُجَّةٌ) 'مُطْلَقٌ لِمَسَدَلِ الصَّحِيحَةِ
مِنْ غَيْرِ تَكْيِيدٍ

(وَقِيلَ: 'إِنْ خُصَّ بِمُعَيَّنٍ) بِحُجَّتِهِ أَوْ بِقَوْلِهِ الْمَشْرُوكِ لَا هَلْ
الْمَقْدَمُ، بِخِلَافِ سَهْمٍ بِحُجَّتِهِ أَوْ بِقَوْلِهِ الْوَاحِدُ أَنْ يَكُونَ
هُوَ مَحْرُجٌ وَأَحْسَبُ أَنَّهُ يُمْسِلُ بِهِ أَيْ يَسْمِيهِ فَرْجًا

الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ. (قَالَ الْأَكْثَرُ: حُجَّةٌ مُطْلَقَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ خُصَّ بِمُعَيَّنٍ) سَمِعْتُ كَيْفَ دَرَسَ
الْعِرَاقِي^(١) كَيْفَ دَرَسْتُ^(٢) فِي عُرُوفِ مَا خُصَّ بِمُعَيَّنٍ حُجَّةً لِلْأَكْثَرِ مِنْ
بِرْهَانٍ^(٣)، وَالْأَكْثَرُ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ. (أَمَّا بَرَقَ الْأَمْدِيُّ^(٤) الْأَمْدِيُّ
عَلَيْهِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٥) وَهُوَ وَاصِعٌ، بَلَّغَ شَرَحَ رَدِّ لَاتِّعَاقٍ، بِمَعْنَى
بِرْهَانٍ وَغَيْرِهِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

(١) انظر شرح المصنف (١٠٨/٢) الرفع (١١٠/٣)، البحر (٢٦٦/٣)، التحرير (٢٣٥/٥)

(٢) وهو اختيار الرازي والأمدى وابن الحاجب والبيضاوي. انظر المحصول (١٧/٣)،

الإحكام (٢٣٣/٢)، شرح المصنف (١٠٨/٢)، نهاية السؤل (٤٨٨/١)

(٣) في (ج) [يقع] وهو تحريف

(٤) انظر الغيث (الفتح) (٣٦٣/٢).

(٥) حيث قال: وهو فيه محتاج لأبى برهان في الوجيز. انظر التلخيص (٣٦٢/١).

(٦) في (ج): [عنهم] وهو تحريف.

(٧) انظر الرفع (١١٣/٣)، البحر (٢٦٦/٣)

(٨) انظر الإحكام (٢٣٣/٢)

(٩) انظر الغيث (٢٦٣/٢)

وَمَا أَفْصَاهُ كَلَامٌ لَأَمْدِي^(١) وَغَيْرِهِ^(٢) مِنْ لَاتِّعَاقٍ عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَهْمِ غَيْرُ حُجَّةٍ
مَدْفُوعٌ بِشَيْءٍ مِنْ بِرْهَانٍ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤) الْخِلَافُ فِيهِ مَعَ تَرْجِيحِهِ أَنَّهُ حُجَّةٌ لَهُ
(وَقِيلَ) 'حُجَّةٌ إِنْ خُصَّ بِمُتَّصِلٍ (كَالصَّحِيحَةِ) تَقْدِيمُ فِي أَنَّهُ حَيْثُودُ حُجَّةٍ مِنْ
أَنْ الْعَمُودَ بِالْظُّرِّ بِهِ فَفَصَلَ، بِخِلَافِ الْمُتَّصِلِ فَيُحَوَّرُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ بِهِ غَيْرُ
مَا ظَهَرَ فَيُشَكَّ فِي الْبَاقِي.

الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ: (مَعَ تَرْجِيحِهِ أَنَّهُ^(١) حُجَّةٌ فِيهِ) أَيْ لِأَنَّا إِذَا نَظَرْنَا شَكَّكَ^(٢) فِي أَنَّهُ مِنْ
مَحْرُجٍ وَلَا^(٣) وَالْأَصْلُ عَدَمُ إِجْرَاحِهِ، فَيُسَمَّى عَلَى الْأَصْلِ مُعْصِلٌ يَدُلُّ عَلَى أَن
يُسَمَّى وَدَّ

(١) انظر الإحكام (٢٣٣/٢)

(٢) انظر في حاشية (٢٣٣/٢) البحر (٢٦٦/٣)

(٣) انظر في حاشية (٢٣٣/٢) البحر (٢٦٦/٣) وهو كشيء في البحر (٢٦٦/٣)

(٤) انظر في حاشية (٢٣٣/٢)

(٥) حكاه عن بكره (سبحي) انظر البحر (٢٦٧/٣)، البحر (٢٦٧/٣)، البحر (٢٦٧/٣)

(٦) انظر في حاشية (٢٦٧/٣)

(٧) في (ج) [في حاشية]

(٨) انظر في حاشية (٢٦٧/٣)

المثل وقيل: إن أنبأ عنه العموم. وقيل: في أقل الجمع. وقيل: غير حجة مطلقاً

اللقن

(وقيل^(١)): غير حجة مطلقاً) لأنه لا احتمال أن يكون قد خُصَّ بعير ما ظهر
يشك فيما نُرد منه فلا يسير إلا بعينه فإن انحصار^(٢) والخلاف^(٣) لا يمل:
«إبه حقيقته»، فإن فساد ذلك احتج به حرماً

حجه فيه (فإن قلنا ذلك، احتج به حرماً) [فعلهم^(٤) أن الخلاف المذكور بهما
هو مخرج على صعب^(٥)]

(وقيل^(١)): هو حجة في اساقى (إن أسأ عنه العموم) نحو ﴿فَقَتَلُوا
الْمُتَفَرِّقِينَ﴾^(٢) فإنه يُستثنى عن الحرثي لثبوت ندهس به كاندمي لمخرج.
بخلاف ما لا يسى عنه العموم نحو ﴿وَأَسَارُوا وَالْأَسَارَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمْ﴾^(٣) فإنه لا يسى عن السارق لعدم رجوع دسار فصاعد من حر مثله.
كما لا يسى عن السارق لعين ذلك لمخرج، ولا يُعرف حصول هذا المعصية
لا من الشارع فالقي في نحو ذلك شك في باحتمال عذر وقد حر

(وقيل^(٤)): هو حجة (في أقل الجمع) ثلاثة أو اثنين لأنه المتبع، وما عدا
مشكوك فيه لاحتمال أن يكون قد خُصَّ بهد مسي عن قول تقدم^(٥) أنه لا
يجوز التخصيص إلى أقل من أقل الجمع مطلقاً.

المثلية قوله: (كاللحمي) [أي^(٦)] ونحوه من له أمان.

(١) سب هذا القول لأن ثور وعسى به أمان اعني وكثير من تكديمه والعقابه انحر
«التعريب» (٦٦/٣)، «الإحكام» (٢٢٣٢)، انحر (٢٦٩/٣)، «التعريب»
(٢٣٧٢ ٥)

(٢) فإنه في رفع العقابه (١١٠ ٣)

(٣) في لاصل (علم) و«وب» (عدمه) و«وب» (علمه) و«وب» (علمه)

(٤) انحر «البحر» (٢٧٢/٣)، «التعريب» (٣١٤، ٢)، «الحبر» (٢٣٧٥ ٢٣٧٤ ٥)

(١) وهو قول أبي عبد الله المصري المتعزلي انظر «الإحكام» للأندلي (٢٣٢/٢)، «البحر»
(٢٧١/٣)

(٢) سورة التوبة: (٥) «التحيرة» (٢٣٧٠/٥).

(٣) سورة المائدة: (٣٨).

(٤) حكاية القائلين دون نسبة لأحد. انظر «التعريب» (٦٧/٣)، «الإحكام» (٢٣٣/٢)، «البحر»
(٢٧١/٣)

(٥) لزيادة من «ح»

[التَّمَسُّكُ بِالْعَامِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ]

أَمَّا وَيَتَمَسَّكُ بِالْعَامِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ ، وَكَذَا بَعْدَ الْوَفَاةِ ، خِلَافًا لِابْنِ سُرَيْجٍ .

الْبَرْجُ (وَيَتَمَسَّكُ بِالْعَامِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ) نَدَاؤُ^(١) ، كَمَا قَالَ الْأَسَدُ أَبُو إِسْحَاقَ الْأَسَدِيُّ^(٢) (وَكَمَا بَعْدَ الْوَفَاةِ ، خِلَافًا لِابْنِ سُرَيْجٍ)^(٣) وَمِنْ سَعَةِ فِي قَوْلِهِ لَا يَتَمَسَّكُ بِهِ قَبْلَ الْبَحْثِ لِاحْتِمَالِ لِمُخَصَّصِ

الْمُخَصَّصِ قَوْلُهُ : (وَيَتَمَسَّكُ بِالْعَامِ) أَيِ مَعْنَى بِهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ، وَجْهٌ آخَرٌ ، وَجْهٌ مَا يَتَصَبَّهِ الدَّلِيلُ^(٤) .

قَوْلُهُ : (لَا يَتَمَسَّكُ بِهِ) أَيِ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ قَبْلَ الْبَحْثِ .

الْبَرْجُ

وَأَجِبَ : بِأَنَّ الْأَهْلَ عَدِمَهُ ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ مُتَّبَعٌ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّ التَّمَسُّكَ بِالْعَامِ بِذَلِكَ حَسْبُ الْوَقْعِ فِيهِ وَرَدُّ لَاحِظِهِ مِنْ الْوَدْعِ ، وَهُوَ نَعْمِي الدَّخُولُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ كَمَا سَيَأْتِي .

وَمَا يَنْفَعُ الْأَمْرَ^(١) وَغَيْرُهُ^(٢) مِنْ لَدُنْكَ عَلَى مَا قَدْ بَرَزَ مِنْهُ بِحِجْ مَدْفُوعٍ بِحِكَايَةِ الْأَسَدِ^(٣) وَالشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْزَانِيِّ^(٤) الْخِلَافُ فِيهِ .

حَتَّى يَنْفَعَهُ (وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ مُتَّبَعٌ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) نَحْ ، [حَر] ^(٥) أَوْ (فِيهَا) وَرَدُّ لَاحِظِهِ مِنْ لَوْقَاتِهِ ، وَقَوْلُهُ : (حَسْبُ الْوَقْعِ) أَيِ مَاعِصَرِ تَوَاقُعِ ، لَا مَاعِصَرٍ ، وَغَيْرُهُ (وَهُوَ) عَائِدٌ إِلَى (هَا) ، ثُمَّ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُدْلِلَ [لَدُنْكَ] ذَكَرَهُ^(٦) أَخْبَرَهُ مِنَ الْمَدْلُولِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَنَاولُ / التَّمَسُّكَ بِالْعَامِ فِيهَا^(٧) وَرَدُّ لَاحِظِهِ^(٨) فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، دُونَ التَّمَسُّكَ [بِهِ] فِيهَا بَعْدَهُ مِنْ الْوَدْعِ فِي حَيَاتِهِ ، وَدُونَ التَّمَسُّكَ^(٩) بِهَا وَرَدُّ لَاحِظِهِ وَاقِعَةٌ فِي حَيَاتِهِ ، وَغَايَةُ مَا يُوْخِذُهُ بِهِ كَلَامُهُ عَنِ الْبَعْدِ ، أَنْ يُقَالَ : الْخَلْقُ - بِهَا تَنَاولُوا الدَّلِيلَ - فَبِهِمَا ذَكَرَ ، طَرَفًا يَنْبَغُ^(١٠)

(١) انظر الإحكام (٥٠/٣) .

(٢) أي كاس الحاجب انظر شرح المصنف (١٦٨/٢) ، أربع المباحث (٤٤٤/٣) .

(٣) أي الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني .

(٤) انظر شرح المنع (٣٢٦/١) ، والنبذة (ص ٩) .

(٥) في الأصل ، [أخبر] وهو تعريف ، والفتى ص ١٠٨ ، وهو بصواب .

(٦) ما نقله من أمته .

(٧) السجدة ص ١٣٣/س .

(٨) نسخة دج [٣] س .

(٩) ما نسخناه من أمته .

(١٠) انظر الأبحاث ص ٣٠٣ .

- (١) عبارات أئمة الأصول في هذه المسألة شديدة الاختلاف ، سواء في صورها ، أو في أحكامها كما قال الأستاذ الدكتور طه جابر العلواني . وانظر المسألة في : «البرهان» (٤٠٦/١) ، «المستصفى» (١٩٠/٢) ، «المحصول» (٢٩١/٣) ، «الإحكام» للأمامي (٥٠/٣) ، «منهاج المهوم» من ٢٣٦ ، «شرح المصنف» (١٦٨/٢) ، «نهاية السؤل» (٤٣٠/١) ، «البحر» (٣٩٦/٣) ، «التشبيه» (٣١٣/١) ، «التحيرة» (٢٨٣٥/٦) ، «التيسير» (٢٣٠/١) ، «مواهب الرحمن» (٤٠٦/١) ونظر تحرير صوره هذه المسألة وأحكامها في «منهاج المهوم» من ٢٣٦ ، «البحر» (٣٦/٣) ، «التقرير وسجده» .
- (٢) نقله عنه الزركشي والمزدكوي . انظر «البحر» (٤٠/٣) ، «التحيرة» (٢٨٣٧/٦) .
- (٣) نقله عنه الشاذلي في المنع والنبذة . انظر «شرح المنع» (٣٢٦/١) ، «النبذة» (ص ١١٩) .
- (٤) انظر «التشبيه» (٣٦٣/١) .

لأنَّ ثَمَّ يَكْفِي فِي الْبُخْبِ الطَّنُّ، خِلَافًا لِلْقَاضِي.

الشيخ (ثم يكفي في البحث) عن قول من شريح (الطن) بأن لا يخصص.
(خلافا للقاضي) أتركه الماعلاي^(١) في قوله. لا ندم من انقص. قل: ويحصل
بذلك لحد. بحث. شتهر كلام لأئمة من عندنا بذكر أحد منهم
مخصص

مما

الشيخ وعلمه حري لإمام الرازي^(١) وغيره^(٢). وما في التمسك قبل البحث. واستره
البيضاوي^(٣) وغيره^(٤). وتعهده المصنف. وهو قول انصاري^(٥) كفي بقوله الإمام
الرازي^(٦) وغيره^(٧). وانقصه لأمدني^(٨) وغيره^(٩) في استل عن انصاري عن
وحوب اعتقاد لعموم قبل البحث عن لمخصص. وعلى قول من شريح لو اقتضى
العدم عملاً مؤقفاً وصاق. نوبت عن البحث هل يعمل بالعموم حاصلاً. ولا
حلاف حكاية لمصنف^(١٠) عن حكاية من انصاح. وذكره هو. ولا^(١١) بقوله:
وثانها. بن صاف. الوقت^(١٢) أنه يركه لأنه ليس بخلاف في أصل المسألة

للثقة

- (١) انظر المصنوع (٢١/٣). وفيه مال الإمام الرازي إلى حوار التمسك بالعموم دون حرم.
- وادمين الأسوي أن إمام الرازي: حرم في أواخر الكلام عن تأخير البيان عن وقت الخطأ
- بالشيخ. انظر المصنوع (٢٠٣/٣). وفيه نهاية السؤل (٤٩١/١).
- (٢) أي كاليضاوي. انظر نهاية السؤل (٤٩٠/١).
- (٣) انظر المرجع نفسه.
- (٤) واختاره كذلك صاحب المصنوع (سراج الدين الأرموي). وأبو العباس القرطبي المالكي
- انظر المصنوع (٥٣٤/١). وتلخيص المصنوع من ١٢٧. والبحر (٣٧/٣).
- (٥) انظر تحقيق النقل من المصنوع في البحر (٥٠/٣).
- (٦) بحر المحصور (٢١/٣).
- (٧) بحر المصنوع المصنوع (٢٣٦).
- (٨) بحر الأحكام (٥٠/٣).
- (٩) انظر المصنوع المصنوع (١٦٩/٢).
- (١٠) حكاية في رفع حجاب (٢٤٧/٣).
- (١١) أي في نسخة جمع عنها بعد بحر المطار (٤٠/٢).
- (١٢) انظر الإباح (١٢٣/٢). وفيه حكاية (٢٤٧/٣). وفيه (٣٦٥/٢). والبحر^(١)
(٢٨٣/٦/٦)

- (١) وفي قول آخر لأحمد بن محمد. وحده. أمام الحرم. وكثير من المصنفين انظر المصنوع (٤٠٧/١).
- (٢) المصنوع (١٩٤ - ١٩١/٢). الأحكام لأمدني (٥٠/٣). المصنوع المصنوع (٤٠٧/١).
- (٣) من ٢٤٤. والبحر (٤٩/٣). التلخيص (٣٦٤/١). البحر (٦١ - ٦٢/٢٨٤١). وفيه انصاح
- الرحماني (٤٠٧/١).
- (٤) يكن الذي في نسخة المصنوع (٣٠٥/٣) فيه تردد من يقول بهذه النظر. مثل قول
- المصنوع. أو المصنوع. مثل ما سجد. حيث قال. أو ما يجب من العادة أن يبحث ويظهر عن
- يهمه فقد أنه محرم. أو غير. وبحث ذلك على طه وسد. في ذلك وسجد وسجد. وفيه ما
- منه عنه كذلك يحتمل كتاب المصنوع. الأستاذ الدكتور عبد الحميد توريك

[المُخَصَّصُ وَأَقْسَامُهُ]

الْمَثَلُ الْمُخَصَّصُ قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: الْمُتَّصِلُ، وَهُوَ خَمْسَةٌ:

الْحَجُّ (المحضر) أي الغيب للخصيص (قسيان: الأول: لفصل) أي لا سفر
نفيه من اللفظ بأن يُقَارَنَ العام^(١). (وهو حجة):

الخاتمة قوله: (المخصص: أي المريد للتخصيص) إطلاق المخصص على تدبير المفسر
بدنك محار شائع، وبكـ المخصص حقيقة هو فعل شخص "، وقوله
لإمام البرقي (٣) "ومن سعه" أنه حقيقته أنه سكه فيه وقعه، وبكـ
ذلك سري بينهم من قول شككته "لأراده صفة في شيء، وبوجه
تخصيص أحد المدورين، في حد لأوقات بالوديع، مع سوء شبهة الله
إلى الكل، ومعلوم أن ذلك لا يستلزم ما قالوه (٤).

- [illegible]

[الإنشاء]

من الإسيثاء: وهو الإخراج - إلا أو أحد أحوتها من مكنم واحد
وقيل: مطلقاً.

البرية احمد، (الاستثناء يعني من عبه، وهو) ي لاستثناء منه (الإحراج)
 من متعدّد (بـ) (الآء، أو إحدى أخواتها) (نحو خلا، وعد، وسوى، صدف)
 ذلك الإحراج مع المخرج منه، (من متكلم واحد وقيل: مطلق) * فقول
 أعجب لا به عجب منه، جاء من حيث استثناء على شيء نحو على الآء
 ومن قال بـي سمى، (لا هل يسمه، عجب بـ قول الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا﴾
 التَّعْظِيمُ كـ كان استثناء لصحة، لأنه منته عن الله تعالى وإن كن ذلك قرأنا

يشبه فيه (أخذها الأستاذ) ما حوّل من شيء، وهو مصنف، فنقول: سبب حجب
إذا [عظمت بعضه] ^(٣) على بعض، وقيل: من نيتة عن الشيء، إذا صرفته عنه.
نومه (الأستاذ بمعنى الدال عليه)، مع: نومه من الأستاذ معين ^(٤)، ون
كلام المصنف اشتمل على نوعي الاستخدام ^(٥)، أحدهما: أن يريد بنفسه حد
معينه، ويعد عليه الضمير مراداً له الآخر، وهذا موجود في قوله (الأستاذ) مع
قوله (وهو الإعراب)، وهذا يأتي في كلامه في مواضع

- [illegible]

لِلنَّاسِ وَيُحِبُّ انْتِصَالَهٖ عَادَةً. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِلَى شَهْرِ، وَقِيلَ: سَنَةً. وَقِيلَ: أَبَدًا. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ خُبَيْرٍ: إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. وَعُطِّيَ وَالْحَسَنِ فِي الْمَجْلِسِ. وَتُجَاهِدٌ: سَتَيْنَ. وَقِيلَ: مَا لَمْ يَأْخُذْ فِي كَلَامٍ آخَرَ.

يُحِبُّ (ويحب انتصاله) أي الاستبصار بمعنى مدد عينه على شيء منه (عادة) ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠}

الشيخ وقيل^(١) : بخور انقصاه (بشرط أن ينوي في الكلام) لأنه مرد ولا يقبل
 بخور انقصاه (في كلام الله فقط) لأنه تعالى لا يجب عليه شيء بعد مراد الله ولا
 بحلاف غيره وقد ذكر مفسرون^(٢) أن قوله تعالى ﴿عَنْزِلُيْكَ نُصْرًا﴾ يدل على
 ﴿لَا يَنْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) أي حرمة شيء محض وهو ما دفع عنه غيره
 بالنصب أي على الاستثناء ثم قد ورد غير ما ذهب إليه من غير نص عليه

البيان لأن من قال : قدم الحاج ، يحتمل أنه يستني بعد ذلك بمضغ^(٤)
 قوله : (وقيل بخور انقصاه بشرط أن ينوي في الكلام) هذا من غير نص عليه
 عند القائلين مباشرة نصه ، فهو إما لا يثبت ، لا بعد وجوبه مشيئته ، وإما
 يصح ، وعليه لا يشترط وجود النية من أوله ، بل يكفي وجوده حين وقوعه عن
 الأصح^(٥) قوله (إلى آخره) بوجه عليه ﴿وَالْمُحْجِدُونَ﴾ كتاب وصح ، لخرج
 غير أولي النص ، قد مر من قبل بعد ذلك^(٦) قوله (وبخوره) معطوف
 على ما روي ، قوله : (ومثله الاستثناء) جملة معترضة بين المتعاطفين

والأصل فيها روي عن ابن عباس وبخوره ، كما روي عنه^(٧) فإنه فعل . ﴿وَلَا
 تَقُوسَ لِسَانَيْكَ﴾ إلى فاعل ذلك عدا^(٨) ، لا أن يشاء الله ﴿وَأَذْكُرْ نِعْمَتَكَ إِذْ
 نَسِيتَ﴾^(٩) أي بدست قوم ابن عباس ، ومثله لاستثناء ، وذكر
 فاعله ، ويعين وقتاً ، فاختلف الأراء فيه على ما تقدم من غير تفيد بيان
 توسعاً ، فقله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ نِعْمَتَكَ﴾ ، أي مشية ربك^(١٠) .

فيه (وله يعين) أي (الله) أو (ابن عباس) ، (ووقتاً) ، والمراد عن الثاني : أنه
 لم يجب في الآية فلا ينافي نية في الأثر ، وهو^(١١) ما رواه الحاكم في
 مستدركه . وقيل صحيح عن شرط الشيخين ، عن ابن عباس أنه قال :
 إذا حلف لرجل على يمين ، فنه أن يشيئ إلى سنة^(١٢) ، قوله (من غير
 تفيد بيان) أي كقوله في الآية توسعاً ، وهذا بناء على أن البيان في
 الآية بمعنى روي بغيره عن حافضة ومبركة ، لا بمعنى ترك ، أما إذا كان
 بمعنى الترك فلا توسع^(١٣)

(١) نقل من بعض المائلكية انظر شرح تنقيح الفصول (ص ٢٤٧) ، والتجميع (٢/٢٥٦٢)
 (٢) وعليه من كلام ابن عباس في شرح جندب (١٣٧) ، ٢ ، ١٠ ، ١٦ ، ٢٥٦٣
 (٣) بغير صحيح بخاري كتاب النكاح ، لا يَنْتَوِي الْقَاعِدُونَ ، لا (٣٢٩) ، ٥١٣
 (٤) ص ٩٥١
 (٥) من جامع وابن عديم وكثير ، وهو جعفر وحلف بغيره ، نصب (عنه) (وله)
 أبو عمرو بصري وابن كثير وعصم وعمر ويعقوب بن محمد (عنه) ، انظر تفسير الطبري
 (٤) ، ٢٢٧ ، البهوت الرازي للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص ٨٣)
 (٦) انظر شرح المصنف (٢/١٣٧) ، (الفتح) (٣/٢٥٢) ، فقيته (٢/٣٦٧) ، الآيات البيهقي
 (٢/٣٦٣)
 (٧) بغيره نسخة (١/٣٦٧) ، عت (٢/٣٦٨)
 (٨) بغيره من نسخة (٢/٣٦٨)

(١) انظر تفهيم الضمير ٩ ، ٢٢٩ ، البز مشر (١/٣٧٧) ، حكام العراق لاس العربي (٢٢٨/٣)
 (٢) سورة الكهف : (٢٤)
 (٣) كذا في البصري في نسخة ، وهو قوله (أي لامة لمحي) في نسخة ، بغير تفسير
 البصري (٢/٣٣٥) ، تفسير الخليلي (ص ٢٤٦) ، روح المعاني (٩١/٣٦)
 (٤) المسحقة منه : [١٣٤/س] .
 (٥) بغير الاستدراك (٢/٣٠٣) ، ومن تم تريح الحديث
 (٦) أي جمع بينه وبين الذي لا ينفك عنه (الأمم) ، وهو (١/٣٠٣) ، من معجمين أحدهما في مدح
 بعد قوله (ولا يوح) ، وهو في مدح ، مع ما جاء من قول ابن عباس في الأول دلالة
 (٧) بغيره نسخة البصري (٩/٢٢٩) ، حكام العراق لاس العربي (٢٢٨/٣) ، تفسير
 البصري (٢/٣٢٥)

لِللَّيْلِ أَمَّا الْمُنْقَطِعُ : فَثَلَاثَتُهَا : مَوَاطِئُ .

الشيء (أم) الاستثناء (المنقطع) ما لا يكون الشيء فيه بعض الشيء منه، عكس
المصل السابق، تصرف فيه الاسم عند الإحلاق. معه "م" في الـ "أحد" لا
الحجارة. (فثالثها) ^(١) أي الأقوال: لفظ الاستثناء

(متواطئ) فيه وفي الحاصل. أي موضح بمقدر مشترك بينهما، أي لحده
بـ(لا) أو إحدى أخواتها، فـ(لا) من الاشتراك والمجاز الآتين.

والأول الأصح أنه محار^{١٧} في المنطق - در عمده - أي المتصل إلى انه

ملاحظة قوله (المصرف إليه الاسم عند الإطلاق) أي فهو الخفيف، وهذا قصص
المصرف عن تعريفه، فونه (لفظ الاستثناء متواطيئ) لح جعل محل الخلاف
لعند الاستثناء وهو مقتضى كلام جماعة^{١٢}، لكن إنكاره السعد تصد. ي في
التلويح^{١٣} فقال «قد اشتهر فيما بينهم أن لاستثناء حقيقة في المنصّل، بخلاف
المقتضى، ومرددهم صريح لاستثناء، وأما لفظ الاستثناء وحقيقته اصطلاحية في
القسامين يلائم»^{١٤}.

(١) ي أ ل شاء سبىح حبيب من عمر سباء حبيب او عمر " لا تقرون على انه محار وهو اصبح ناس حبيب، ثبت ما يعرف به انما مشكوك الخالص الوهاب.

(٢) وحيد المصري عبد السلام والحارثي، وأبو الحجاب، والبيضاوي، وغيرهم
 انظر المصنف (٢٠١٢)، لمحمد (٣٠٣)، شرح تنقيح الأصول (ص ٢٤١)
 وشرح بعضه (١٣٢٦)، نهاية السؤل (٢٩٥١)، الشعر (٢٨١/٣)، النحير
 (٢٥٥٦)، التمهيد (١٠٢٨١)

(۳) نظر (۱) و (۲) (۳۶۵)

(١) انظر: التويج: (٢-٦٧)، وصفه شيخنا في تصريف

الفرق والشب أنه حقيقته فيه كُنْصَر لها لأَصَر في الاستعمال، وعُدَّ
«بالمخالفة المذكورة» من غير «إخراج».

الثانية ثم أنكر عن صدر الشريعة^(*) قوله: «إن عقد لائت، محار في منقطع»^(*)
[وما ذكره]^(**) هو ظاهر كلام المصنف^(*).

قوله (ويحد بالمخالفة المذكورة من غير إخراج) خرج بالقييد الأخير الاستثناء المتصل .

مدرسه علمیه - مسجد، جامع و مدرسه اسلامی - مسجد
(۱۳۹۰)

(٢) هو علامه عبدالله بن محمد المحمدي معاذي حلي محدث عصر الاصفهاني من
مصدري نسخة المصحح، شرح المصحح، توفي سنة ٧٤٧ هـ بعد رحلته في
البحر بعد جهده (١٠٩)

[illegible]

(1) ما هي المعقوفات من لغة A ؟

(١٥) مصر، نشر = المصنف، (٢ - ١٣٦)، (٤٩٧ - ٤٩٨)، (٢٩٣ - ٢٩٤)، (٢٩٥ - ٢٩٦)

الشيخ وهذا القول بمعنى قوله: (والرابع: مشترك) بينها، فهو مكرر. لأن يريد بالمعنى الثاني أنه حقيقة في المصنع، محار في مصر، لا قد بدلت فيها علمت.

(والخامس: الوقف) ^(١٢) أي لا بد من هذه خمسة، من أجل حدها، وفي القدر المشترك بينهما.

ولما كان في الكلام استعاري به لفظ، حيث يستعمل في مصر المستثنى منه، ثم ينفى صريحاً، وكان ذلك أظهر في العدد، لخصوصية في أحده، دفع ذلك فيه سائر ما قد عرفت.

الخاتمة قوله (مكرر، إلا أن يريد بالمعنى) مع. هو (صاهر) ^(١٣) عن تفسيره لكلام المصنف بما قاله، فإن قرر [مما] ^(١٤) نقله الشيخ أبو إسحاق لشبراوي ^(١٥)، وحده كلام غيره ^(١٦)، من أن الإخراج من غير حسن لا يضمن استثناء، لا حقيقة ولا مجازاً، اندفع التكرار، إذ يصير المعنى: أما الاستثناء المنقطع ففيه أقوال.

(١) انظر «التشبيه» (١/٣٦٨).

(٢) وهذا من روايات المصنف عن ما ذكره غيره: «إلا إن جعل قول من قال: (لا سمع) لا حقيقته (لا مجازاً) من هذا الباب» وفيه أعلم، وانظر «التشبيه» (١/٣٦٨)، «الفتاوى» (٢/٣٢٩)، «مصر» (٦/٢٥٥٥)، «خاتمة الباني» (١٢/٢).

(٣) الزيادة من «أ» و«ج».

(٤) في الأصل و«ج» (أ)، «ب» «ج» «أ».

(٥) يصرح بفتح «ب» (١٦/٢٠)، «بصر» ١٦٧.

(٦) حكاه كذا في «معجمي سافلي»، «بصر» بفتح (١٣٩، ١)، «بصر» (٢٨١/٣).

الخاتمة أحدها سمي استثناء مجازاً، وكذا لا سمع لا حقيقة ولا مجازاً، ^(١١) وثالث سمع ^(١٢) حقيقته حقه متواتر ^(١٣)، وتربع مشترك، وقد قرر العربي ^(١٤) الثاني بدلت احتملاً، ثم قال (وهو بن صبح عربي) ^(١٥)

(١١) في «ج»: (سمعه).

(١٢) النسخة «ب»: (١٣٤/ج).

(١٣) في «ج»: (القراني)، وهو تحريف.

(١٤) حدث قال أبو بكر بن المذهب الثاني: «سار أخلاق بعض الأتباع على المصنع، لا بالحقيقة ولا بالمجاز».

(١٥) وهذا إن صرح غيره بأنه عدم، «بصر» «الفتح» طابع (٢/٣٦٩).

(١٦) قال المقدر في خاتمة (٢٥، ٢) «ولم يحاصل شارح على التمدول» (أي عن ذكره).

غرامه.

[تَقْرِيرُ دِلَالَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ]

لِلنَّارِ وَالْأَصْحَافِ وَقَافًا لِّأَسْمَاءِ الْحَاطِثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «عَشْرَةٍ» فِي قَوْلِكَ: «عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ» الْعَشْرَةُ بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ، ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ، ثُمَّ أُسْتَبْدِلَ إِلَى الْبَاقِي تَعْدِيلًا، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ذِكْرُهَا، وَقَالَ الْاَكْثَرُ: الْمُرَادُ: «سَبْعَةٌ» وَ «إِلَّا ثَلَاثَةٌ» وَقَالَ الْقَاضِي: عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ نَارِيَّةٌ سَبْعِيَّةٌ مُفْرَدٌ وَمُرْكَبٌ.

الشيخ (والأصح وفقاً لاس احكام) أن المراد «عشرة» في قولك «ثلاثة» من «عشرة» لا «ثلاثة» منه : باعتبار الأفراد أي الأحاد جميعها ، (ثم أخرجت ثلاثة) مقبوه : «لا ثلاثة» ، (ثم أسند إلى اساقى) وهو سبعة (تقديراً) ، وإن كان لا بأس (بقيله) ، أي قبل إخراج الثلاثة . (ذكر) ، فكذلك «ثلاثة» من «عشرة» من «عشرة» أخرج منها ثلاثة وليس في ذلك لا لأب ولا لغيره . ولا بأس

(وقال الأكثر " " لمجد) - عشرة، ثم دك (سبعة، وإلا) ثلاثة (قرية،
لذلك. ينشئ إرادة الجزء باسم الكل مجازاً).

(وقال القاضي) أبو بكر سفلاب^١ (عشرة إلا ثلاثة)، أي معناه
(بإزاء: اسمين: مفرد) وهو سبعة، (ومركب) وهو عشرة إلا ثلاثة).

ولا نهي أحد على الخوف فلا تافس ، ووجه تصحيح الأول أن فيه توفه
بها تقدم ، من أن الاستثناء إخراج ، بخلافها .

المشبه قوله (وليس في ذلك إلا الإنثاء، ولا نفي أصلاً، فلا تنافس)، أي لأن
الحجر أسد^{١١} لفظ إلى عشرة، ومعنى في مسعة

(١) نظريته ج. العدد: (١٣/٢)، البحر: (٢٩٦/٣)

(٢) وهو قول جمهورنا عند نهاية السؤل (٥٠١/١)، الطبر (٢٩٩/٣)، التنبيه (٣٦٨/١)،
المب (١٣٧٠/٢)، الب (٢٠٣٩/٦)، التنبيه (٢٨٩/١)، فرائد الرواح (٥٣٢/١)

(٣) نظر المحكمة (٣٠/١٣٥٣) ح. ج. من طائفة القلائد لبلاد الحمير، النظر رقم ١٠١/١٠١٠.

[الاستِغْنَاءُ الْمُسْتَعْرِقُ]

ليس ولا يجوز المستعرق، خلاف الشدوذ، قيل: ولا الأكثر، وقيل: ولا المساوي، وقيل: إن كان العدد صريحا.

البحر (ولا يجوز) لاستئثار (المستغرق) ^(١). بأن سغرق لشيئ مئثر معه، أي
لا تئثر في حكمه، فهو في حقه أعلى عشرة لأعشرة، ثم عشرة، (حلالاً
لشهود)، ما يندرج في ما يئثر في شيء ^(٢)، على مدخل لاس صمحه ^(٣).
فصل في الأمر به بخاصة ثلاث الأكلات، أنه لا يقع عليه هلاك في أحد
شؤون ^(٤)، وههنا يندرج من غير الإجماع على امتناع سغرق كالأمر
الواري ^(٥) والأمدى ^(٦).

ففيه قوله: (ولا يجوز الاستثناء المسعوق) أي: لا يجوز استثناء المسعوق من غير مسعوق، ولا يعني جرم خلاف ما في كلامه من شراح، قوله (ولم يظهر بذلك من نقل الإجماع) قد صرح به بعض من بعده كغزالي وأكرهه. فقال: (الأقرب أن هذا الخلاف باطل، لأنه مسوق بالإجماع).

(١) انظر «شرح التلخيص» (ص ٢٤٢)، «شرح الطحاوي» (١/٢٤٨)، «شرح» (٣/٢٨٨)،
«التبصرة» (١/٣٧٠)، «الفتا» (٢/٣٧١)، «المعبر» (٦/٣٨٦).

(٢) في كتابيه: فشرح النخبة (٢٤٢-٢٤٥)، والاسماء (١٧٠).

(٣٦) هو العلامة أبو بكر عبد الله بن طلحة الإشبيلي، له: «الغريب» (أصغر نسخة من شيوخة الباجي، ومن تلاميذه: القزويني، بن مصطفى، بدخاري بن مصطفى بن أبيه ٥٢٢ هـ، انظر ترجمته في «مشيخة النورانية» ص ١٣٠، وأما نسخة (٢٤٢)

(2) في المصنف (37 3)

2) في الاحكام (2 ٢٩٧)، وفي (3 ٢٩٩)

(٦) نظر ثانی و تصحیح (م ١٣٤٢) و اصلاحات (م ١٣٤٤) (١٧٠)

لأن وقيل : لا يُستثنى من العدد عقد صحيح . وقيل : مطلقاً

(وقيل) ^(١) (لا يُستثنى من العدد عقد صحيح) نحو : ١٠٠ عن منه إلا عشرة ، بخلاف : إلا تسعة .

(وقيل) ^(٢) : لا يُستثنى منه (مطلقاً) ، وقوله تعالى ﴿ فبئس فيهم ألف من أتى ﴾ (٣) .

سواء فوه (عقد صحيح) بشرط عقد ١٠٠ ، أكثر ، نحو : عشرين وثلاثين وخروج بلا العقد) غيره كائني عشر ، وبلا (الصحيح) المكثرة كصفت ، فالمراد بذلك عقود كل مرتبة من مراتب الأعداد ، كالأحاد والعشرات بسبب إلى المرتبة المفروضة ، فعمل القول المذكور لا يقال : ﴿ له علي عشرة إلا ، حد ، ولا مائة إلا ﴾ [عشرة] ^(٤) [أو نحوها] ^(٥) ، ولا ألف إلا مائة ، ويقال ^(٦) : علي عشرة إلا [نصفاً واحداً] ^(٧) ونحوه ولو مع غيره ، ومائة إلا تسعة أو نحوها من الأحاد ، ولو مع العشرات ، وألف إلا تسعين أو نحوها من العشرات ولو (٨) مع الأحاد (٩)

(وقيل) ^(١١) : (ولا يجوز (الأكثر) من الباقي نحو ١٠٠٠ عي عشرة إلا ستة ، ولا يجوز ، بخلاف المساوي والأقل) .

(وقيل) ^(١٢) : (لا الأكثر ، (ولا المساوي) بخلاف الأقل) .

(وقيل) ^(١٣) : لا لأكثر ، (إن كان العدد) في مستثنى وامتنى منه (صريحاً) . نحو ما تقدم بخلاف غير صريح نحو : أحد له أهم إلا - سوف . وهي أكثر ، كد حكى هذا القول في شرحه ^(١٤) ، كغيره في الأكثر ، وإن شملت العادة هنا حكايته في المساوي .

للمناسبة قوله في المتن (ولا الأكثر) هو عن حذف مصف ، أي : ولا ستة ، الأكثر ، وحذف المصاف . وأقبح لمصاف إنه مقامه . وكذا حكمه في نظيره لأن قوله (لا الأكثر) فيه رد على العقد ^(١٥) في زيادته المساوي .

(١) بعد ولا سبب (١٤٩٣/٣) ، البحر (٢٩٣/٣) ، السبب (١١/٣٧٢) ، البحر (٣٥٨٥/١)

(٢) وبه قال ابن عسقلان الإسماعيلي . انظر كتابه مشرح المجلد (٢١/٢٥٢) ، وشرح الارتشاف (١٤٩٩/٣) .

(٣) سورة المائدة (١٤) .

(٤) في الأصل (تسعة) ، ولقيت من نسخة وحاشية البحر (٢١/٢٨) حيث من كلام شيخنا وكذا كتابته .

(٥) ما سبقه من (أ) .

(٦) ما سبقه من (ب) .

(٧) في الأصل (نصف واحد) .

(٨) سبعة ، (١٣٥) س .

(٩) سطر (١٣٥) (٣٧٢) .

(١) وهو قول الحنابلة انظر «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «البحر» (٢٩٠/٣) .

(٢) وبه قال جماعة الصرة ، وهو القول الثاني للحنابلة ، والفرق الأول هم : صريح مساوي ، بشرط

«شرح التسهيل» (٢٩٣/٢) ، «الارتشاف» (١٥٠٠/٣) ، «البحر» (٢٩٠/٣) .

«التسهيل» (٣٧١/١) ، «الهيئة» (٣٧٢/٢) ، «التحيرة» (٢٥٨٢/٦) .

(٣) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

(٤) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

(٥) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

(٦) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

(٧) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

(٨) انظر «البحر» (٢٩١/٣) ، «التحيرة» (٣٧١/١) ، «التحيرة» (٢٥٧٦/٦) ، «التحيرة» (٣٠٠/١) .

[الإشياء من الإشتاء]

لبن والمُعْدَّةُ إِنْ تَعَاطَتْ فَلِلْأَوَّلِ وَإِلَّا كُلُّ مَا يَلِيهِ، مَا لَمْ يَسْتَفْرِقْهُ.

ترجم (و) الاستثناء (المُعْدَّةُ إِنْ تَعَاطَتْ فَلِلْأَوَّلِ) أي فهي عائدة للأول، نحو له على عشرة لا أربعة، ولا ثلاثة، ولا اثنين، فبعدمه وحده، (والأ) أي وبها، سجدت، (فكل) منها عائد لما يليه، ما لم يستفْرِقْهُ، نحو له على عشرة إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة، فعدمه ستة، لأن ثلاثة تخرج من الأربعة، يبقى واحد، يخرج من الخمسة، يبقى أربعة، تخرج من العشرة، تبقى ستة.

للشيء قوة (فهي عائدة للأول) أي غمستني منه، لا للأول من الإشتاءات، وبها أوهمه كلامه، وعودها للأول يصدق بالمتفرق ويفرقه، فيصح في اثنين، وهو الذي مثل له، وبطل في الأول مطلقاً^(١)، إن قلنا بجمع مفروقه، وبها فعيبا حصل به الاشتقاق مع ما بعده، دون ما قبله.

قوله (فكل منها عائد لما يليه) هو ظاهر عن طريقته، وهم أربعة أخرى جرى عنها الشارح في مثله ينصّي أن يقال: فكل من حرره، ومن باقي كل من باقىها - عائد لما يليه، إذ المخرج منه من الخمسة باقي الأربعة، لا الأربعة، ومن العشرة باقي الخمسة، لا الخمسة.

(١) انظر المحصور (٤١/٣)، نهاية سؤل (٥٠٤/١)، والبحر (٣٠٧/٣).
 (٢) الشب (١١/٣٧٤)، لسان (٣٧٤/٣)، النسخة (١٠٠/٣٧٤).
 (٣) السجدة (١٣٥/٤).

الشرح ومن الخلاف على أن معنى من حيث حكمه يخرج من محكوم به، يدخل في قبض من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من حكمه، يدخل في قبضه، أي لا حكم، إذ القاعدة: أن ما يخرج من شيء يدخل في قبضه.

وحمل (ثبت في كنهه) سوحده عرف بشرح، وفي مدح نحو: ما قام إلا زيد، بالعرف العام.

للشيء وقال شيخنا من جهة: مع أنه من كنهه حكمه بعد ثبته ذلك عن جمهور اللغوية: فإنه الأوجه لقله عن أئمة اللغة.

(١) قاله في تجريره: انظر استغراب والمجمل (١١/٣١٧)، (١١/٣١٨)، التيسير (١/٢٩٤).

[الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة]

بذل والاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة للنكت وقيل: إن سبق النكت لغرض. وقيل إن عطف بالواو

البريد (و) الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة عند (اللكي) حيث صح به، لأنه الظاهر مطلقاً.

(وقيل " إن سبق النكت لغرض)، واحد. عدد للنكت. نحو: حسبت داري عن عمي، ووفيت سني على أخوتي، وسلت مقبني حرامي. ولا أن يساقروا. وإلا عاد للأخيرة نحو: أكرم العلماء، واحسن ديارك على أقاربك، واعتق عبيدك إلا القسمة منهم.

الثانية: قوله (والوارد بعد جمل متعاطفة للنكت) في نسخة عقب هذا تعريف (وقيل جمعاً)، شرح عليه بحرفي "، ويش أن المصنف أشار بذلك. إن خلاف في أن المعزى جمع أولاً، فإن جمع أعد لاستثناء لمجموع المفرق. ولأن وهو الأصح - أعيد لكل من المفرق، كأن قال: أنت طالق ثلاثاً، وثلاثاً، إلا أريقاً، فإن قلنا بالأصح، وقع الثلاث، لأن الاستثناء حينئذ مستغرق، وإن قلنا بالضعيف، وقع ثنتان، وكأنه قال: ستاً إلا أريقاً^(١).

(١) وهو قول المشهور انظر شرح النسخة ص ٢٤٩، نهاية السؤل (١/٢٥٥)، ارفع الحاجبة (٣/٢٦٧)، البحر (٣/٣٠٧)، نسخة (١٦/٣٦٥)، بحث (٦/٣٧٤)، التحرير (٦/٢٥٨٦).

(٢) وهو قول القاضي عبد الجبار وقرئ عليه من أحسن النسخي بحر (١٦/٢٤٧)، البحر (٣/٢١١).

(٣) انظر (البحث المتابع) (٢/٣٧٥).

(٤) انظر (بروضة) (٨/٩٢-٩٣).

البريد فإن استغرق كل ما يليه نكل النكت وإن استغرق غير لأول، نحو: عني عشرة إلا اثنين، إلا ثلاثة، إلا أربعة، عدد النكت لمستثنى منه، فببرمه واحد وإن استغرق لأول، نحو: له على عشرة إلا عشرة، إلا أربعة، قيل: يبرمه عشرة بطلاب الأول وثاني بعد، وقيل "، أربعة عدد لاستثناء الذي من الأول. وقيل (٣): ستة، اعتباراً للثاني دون الأول.

الثانية قوله (وقيل أربعة) هو مرفوع بلا صغ في الصلح^(١)، وقيل من المصنع^(٢) وغيره^(٣) إنه الأقيس.

نسيه: محض ما ذكر من لاستثناء، إذ يمكن إخراج كل منها عن عمله، بأن يكون غيره، بخلاف ما لم يمكن " فيه ذلك، نحو: "أمرهم إلا العتق إلا العلاء"، إذ الثاني عين الأول فلا شأنه تأكيد، بخلاف نحو: "له علي عشرة إلا ثلاثة إلا ثلاثة"، إذا الثاني مثل الأول، لا عينه^(٤).

(١) انظر (الارتشاف) (٤/١٥٢٤-١٥٢٥)، (الإيجاز) (٢/١٥٣)، (نهاية السؤل) (١/٥٠٤).

(٢) التحرير (٦/٢٥٨٢).

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) انظر الروضة (٨/٩٣-٩٤).

(٦) منه عتق الركني في (البحر) (٣/٣٠٧).

(٧) انظر (البحر) (٣/٣٠٧)، (التبصير) (١/٣٧٥).

(٨) في (ابن بكش).

(٩) قال أبو جابر لأبيني في (الاستثناء) (٤/١٥٢٥): هو مرفوع من العدد مسائل، كالاستثناء من عدد عدداً يليه، ثم إنه عدد منه، بل إن ينتهي إلى الأول منها العدد، وذكروا للاستخراج طرقاً في حساب، وليس ذلك من غير أن لا سقطت العرب تلك التراكيب.

الكثير

الثانية قوله (وقيل إن عطف بالو^٣) ضعفه. وبما حده به في المنهج^(١) كأصده^(٢)، لأن المختار عند وائده^(٣) أنه لا يفيد سهو بل يقصد عهده لعطف الحامض بالوصف. كالماء وضاه. وأنه بخلاف بل وبكس. في وبحروفها: [كاو]^٤ ولا^٥. وعلى ذلك جماعة منهم النعماني^(٦)، بل قال الزركشي^(٧) : «القييد بالواو بي هو حتمه لإمامه حصره». وإندسه بخلافه.

عائليه وقد صرح هو في العهد^١ بأن مذهب الشافعي عوده إلى جميع، وإن كان العطف - ثم^٢ ثم^٣ ثم^٤ - قال المختار أنه لا يتقيد بالواو، وذكر مثل ما ذكره السكي، ونسبه لعراقي^٥، وقال «إبه المتمد»^٦ وقد^٧ [ذكرت ذلك]^٨ في شرح الروض مع الزيادة^٩

- (١) انظر الإحكام، (٣٠٠/٢)، شرح العبد، (١٣٩/٢)، التحبير، (٢٦٠٣/٦).
 (٢) وثبه ابن الحاجب، انظر الإحكام، (٣٠٠/٢)، شرح العبد، (١٣٩/٢).
 (٣) السحب، (١٣٩/س).
 (٤) قصد متناه الطالب للروي، حيث قال الروي في (٢٨٩/٢): «والاستثناء إذا عطف بالواو».
 (٥) أصل لجاج هو كذب محرم، وفيه عذر، مع كذب لصفه (من نسكبه) إلى دفع الحاحيه (٢٧٩/٢)، والزركشي في البحر، (٣١٣/٢)، وفي الشيف، (٣٧٦/١).
 (٦) نقله عنه والده لصفه (ابن السكيت)، في دفع الحاحيه (٢٨٣/٣) وما بعده.
 (٧) الأصل «واب» [كذا]، وللتحقيق، «و» وفي البحر للزركشي، (٣١٤/٣).
 (٨) قوله «بمخلاف بل ولكن ومحوها كذا» و«لأنه لأحد الشيخ» قاله الزركشي في البحر، (٣١٤/٣).
 (٩) حرمه العراقي في كتاب السيد في عقه، وروى عنه الزركشي في الشيف، (٣٧٦/١).
 (١٠) حرمه في البحر، (٣١٤/٣)، وفي الشيف، (٣٧٦/١).
 (١١) قصد في الواقع في البحر كذب حرام، وروى عنه الصف في دفع الحاحيه (٢٧٩/٣).

- [illegible]

الشيخ (وقال الإمام أبو حنيفة: «ولم يرد» في الخلافة) فقط لأنه استمر
(وقيل: «مفتريه») من عهده يمكن، وعودة لأحمر، لأنه يه في من مذهب
والأصل في الاستعمال حقة. (وقيل: «بالوقف») في لا بد من حقيقته
مها وليس لماد على لأحمرين سابقة، حيث وجد سعى خلاف كما في
قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ آتِهِمْ أَحَرًا﴾ في في حد: ﴿لَا مِنْ
تَابِهِ﴾ في حد عند من حقيقته لا سبب " في خلاف

الغنية وقوله (كما في قوله تعالى) ﴿وَلَيْسَ لَكَ بِذَعْوَتِكَ مَعَ آتِهِ إِنْهَا﴾ (أخره) ح.
الغنية فيه، وفيه خبره بعدد، ن منه لاس، وهو عدد من جميع ما مر، و
لا يحصى بعض منه بالاشارة به، والاشارة بعدد غيره في حسبه

- (١) وهو قول السخفية انظر «التيسير» (٢٠٣/١)، «مواضع الرحمة» (٥٥٩/١)
 (٢) اختاره الإمام الرازي في كتابه العالم، انظر شرح المعالم لأبي التتسائي (٤٨٣/١)
 (٣) وهو قول الشريف المرتضى هكذا نقله عنه عبد الواحد، وفي الرازي عنه أنه توقف للاشتراك،
 والصواب فرق بين الاشتراك، والقراب، انظر المحصول (٤٣/٣)، «التيسير» (٢٥٩/٦) نكر
 في هذا النقل (ص الشريف المرتضى)، وثقة، فقد قال الزركشي «قلت: والذي حكاه صاحب المعالم
 (عمود من علم المعجم)، عن الشريف المرتضى أنه يقطع بمعه إلى الحيلة الأخيرة، وتوقف في
 رجوعه إلى غيرها لما تقدم، فجوز صرحه إلى الجمع، وقصر عن الأخيرة كمنعه في الأمر، هذا
 لفظه، وهو ثابت متقول، لأنّه من علمه شيء» انظر البحر (٣١١/٣)
 (٤) وهو قول القاضي الفاضل والظاهر والرازي حيث اختاره في المحصول، انظر «القراب»
 (١٤٧/٣) والمتصفح (٢٠٨/٣)، «المحصول» (٢٧٥/٣)

- (٥) حروف الفقه (٦٨-٧٠)
(٦) هو العلامة عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي شافعي بقدر أن أو العائنه السبيل، المختار
الأدب، الحجازي بقدر كان أماني في لغته والأدب، الأصغر والبريق، من مصنعاته
الرواية لأبى - أفك - سويح - ٥٨١ هـ، بعد رحلته في التنبؤ (١٠١٠٠٠)
(٧) نقل عن تصنيفه في أوقاف الخليفة (٢٧٠/٣)
(٨) نقل عن مصنفه، ١٠١٢/٦، رقم المخطوطة (٢٧٠/٣)، ٣١٦/٣، (٢٧٠/٣).

..... ۱۵۸

[illegible]

الطائفة والفرقة في هذه الفيل. عدد انصاره في **«يُصَدِّقُوهُ»** عن اهل الفيل. وهم
مذكورون في مدية، ولا في حجة. مع ان التصديق لا يأتي في الآية. لأنها حق
ادعي بحلاف لحجرو^١ قوله (وعد أبي حبيبة لا) يستثنى [مه] ^(٨) هو
جدا كافر، ثم اسلم وتاب، فإنه شهادة تغل عنه ايضا.

- (١) سورة المائدة: (٣٣-٣٤)
(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/٢١٧).
(٣) سورة النساء: (٩٢)
(٤) سورة النور: (٤-٥)

الفرق قال أبو يوسف: «فكذلك لا عال فيه لنفوس بينهم» ووافى صحبه^(١) في حكم لدليل غير معرف، وحائقه لم يرد فيه، وترجح على غيره، في بناء المستعمل في حديث طاهر لا محس، ويكتفي في حكمه بهي ذهب الغصونه

مطانية سبه: «ان البركتي»^(٢) وغيره^(٣) في كتب حيفة تخصص ذلك بحسن النافعة كقول: «مكوه معروف»^(٤) في فوه معروف^(٥) [«فيه شهادته»^(٦) فاحتمل كحمله وحده، «الإشهاد في المداخلة»^(٧) وحب، فكذلك جعد^(٨) خلاف نحو قوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»^(٩) في كلا من حمتين مستقيمة سبه، فلا يقتضي ثوب حكمه في تحده، ثوبه في لاخرى، أي فلا يقال: لا تجب الزكاة في مال الصبي، كما لا تجب عليه الصلاة / للقرآن^(١٠)

[التخصيص بالشرط]

لئن الثاني: الشرط وهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته

الاجبة (الثاني من تخصيصات امصصة. (الشرط) بمعنى صيغه (وهو) أي بشرط نفسه (ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم لذاته)^(١) احتراز بالقيد الأول: من المانع، فإنه لا يفرم من عدمه شيء، ولا شيء من لست، فإنه يفرم من وجوده الوجود

لأنه الثاني الشرط قوله (بمعنى صيغته) أي ذاته مع مدحوف، لأن مدالاً عن التخصيص فوه في لئن (ما يفرم) لئ، تعريف الشرط انتم من شعوي وغيره، المراد هـ الدعوي [سواء عرفه بالصيغة أم بعين، أم بأمر كل من سبه في لستقل^(٢) هو ذكر لتعريف المذكور في مزم مع تعريف النسب والذبح، عرف الدعوي هـ سب مؤناً^(٣) كان أنسب، والحاصل له عن ما لفظه روم لاختصار.

قوله (احتراز بالقيد الأول) الخ الاحتراز بالأول^(٤) للاخراج

(١) هذا التعريف من ذكره لصفته بحد، فإن فيه عراق- كما سبه عبد الله كشي «لا أجد حده»^(١) نظر تعريف شره بذلك في باقي ما جمع (الصفة) «الصفة»^(٢) (٢١٠ ٢١٠)، «مخصص» (٥٨ ٣) «لا يحكم» (٣١٩ ٢١)، «شرح صيغ» (٨٢) «شرح الصيغة» (١٢٥ ٢١)، «الاجبة» (١٠١٥٧ ٢١)، «حد» (٢٩٣ ٣) «بأنه سورة» (٥١٠)، «الاجبة» (٣٢٧ ٣) «الصفة» (٣٧٩ ١)، «الصفة» (١١٠٦٧ ٣)، «الصفة» (٣٧٩ ١) (٢) ما من معقولات ساهد من أرب (٣) انظر «الصفة» (٦١ ٢٦١٩) (٤) أي وهو الصيغة (٥) القيد الأول هو جـ يفرم من عدمه العدم - والقيد الثاني هو قوله - ولا يفرم من وجوده وجود ولا عدم

(١) نظر «هـ» «بحد» (٥٣ ١) (٢) نظر «هـ» «في» «الصفة» (٣٧٩ ٢) (٣) صبه من حري في «الصفة» (٣٦١ ٢) (٤) ما سبه ساهد من أرب (٥) سـ «الطلاق» (٢) (٦) نظر «الحكم» «بحد» «مخصص» (٣٢٠ ٥) (٧) سورة القدر (٤٣)

والثالث من مقارنة شرط نسب، فلو لم يوجد اتصال بدني هو شرط بوجوب انكحاره، مع النصاب الذي هو سبب لوجوبه، من مقارنته للبايع كالمدين، على انقضاء سنة ماع من وجوب تركه. فبعدمه، فعدم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع، لا لذات الشرط.

ثم هو عقلي كاختاره نعمه، وشريعي كاختاره مصلاه، وعدني نصيب سبب صعود السطح، ونعوي وهو انحصار كمي في كذا سبب من ادوار أي اختار منهم ..

لثانية والثالث^(١) للإدخال، أي لإدخال الشرط مقارنة بنسب والمانع بعده بالمقارنة) تسمح، لأن مدخله إلى هو الشرط لغرض ذلك، لا المقارنة كمن يد له قوته بعد (لا لذات الشرط)، مع أنه لا حاجة بعد (لثانيه)^(٢)، وقد حذره معصوم^(٣)، إذ المقصود لما ذكر، إنه هو المفسر له من لسبب أو مانع

قوله (ثم هو) [يعني^(٤) الشرط من حيث هو، لا الشرط المخصص [بقريته^(٥)] آخر كلامه.

التي^(٦) بعدد لإكتمالها، بعدد محي... يوجد بوجوده، بدني لأمر (وهو) أي بشرط محض (كالإشتهاء اتصالاً) فهي وجوبه خلاف مقدم، على لأصح رأي، لم تقدمه، من أن قصد في إرضائه الله، وهو صيغة شرط وقيل^(٧) يجب اتصال الشرط اتفاقاً، وعليه اقتصر المصنف في شرح المنهاج^(٨)، حيث قال: «لا نعلم في ذلك نزاعاً».

لثانية فوه (إذا أمثل الأمر) بشرطه بدني معنى بشرط بعد وجوده لمشروطه، بمعنى السبب الجعلي، وإلا فقد عرّف أن الشرط: لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لثانيه، صادف ذلك باصبعه، وبالحسين المذكور^(٩)، فوه (اتصالاً) منصوب عن التمييز، أو متزع الخافض.

قوله (على الأصح الآتي) أي في كلام المصنف، أنه بذلك على أن قول لمصنف عن (الأصح) معنى بالنسبة فيه، يكن قال انردكشي^(١٠) وسعه غيره^(١١): «أن اشتراط اتصال الشرط متفق عليه هنا، وكلام لمصنف بوجه جريان خلاف فيه، ولا يعرف ذلك^(١٢)».

- (١) انظر التنقيح (٢٧٩/١)، التمهيد (٢٦٢/١).
- (٢) وهو ما صرح به كثير من الأصوليين منهم الرازي وغيره في التمهيد وغيره في المتن.
- (٣) المحصول (٦٢/٣)، اشرح التنقيح (ص ٢٦٨)، السج (٣٢١/٣)، التنقيح (٣٢١/٣).
- (٤) انظر (٢٧٩/١)، التمهيد (٢٦٢/١).
- (٥) انظر الإيجاز (١٦٠/٢).
- (٦) مع «الآيات» (٢٧٩/١).
- (٧) مع «الآيات» (٢٧٩/١).
- (٨) انظر الإيجاز (١٦٠/٢).
- (٩) كاسر المعري في المتن (٢٧٩/١).
- (١٠) كاسر المعري في المتن (٢٧٩/١).
- (١١) كاسر المعري في المتن (٢٧٩/١).
- (١٢) كاسر المعري في المتن (٢٧٩/١).

(١) بعيد الثالث هو قوله (بعدمه)

(٢) أي مع (دنه)

(٣) نسخة (ص ١٣٧) [س]

(٤) منهم بصادي، انظر نهاية السؤل (٥١٢/١)

(٥) في الأصل (أي معنى) وفي نسخة (يعني) ولقيت من نسخة (وله الأحسن).

(٦) في الأصل (دنه) (لغريته) وأثبت من نسخة (العلو) (٥٦٢/٢)، حيث نقل كلام الشيخ

ركب في أنه

للشبهة وقد نقل الشارح عن المصنف الاتفاق المذكور ، بعد أن حاول تحرير كلامه على ما ذكر بقوله (لما تقدم من أن أصله) ، في حيز خلاف في شاء الله ، وهو صيغة شرط وحاصله أن أصل خلاف في بقاء لاشاء ، هو خلاف من عباس وغيره السابق في إن شاء الله ، وهو صيغة شرط وحاصله أن أصل الخلاف في اتصال لاشاء هو خلاف من عباس وعده ساق في إن شاء الله تعالى وخلاف في صورة إن شاء الله . سوغ حكمه خلاف في بقاء الشرط مطلقا ، وإلا فقد عرفت ما فيه ، من أن ما حاوله ^(١) أفتد ^(٢) .

لَهُنَّ وَأُولَى بِالْعُودِ إِلَى الْكُلِّ . وَيَحْزُزُ إِخْرَاجَ الْأَكْثَرِ بِهِ وَفَاقًا .

الْبَيْتِ (وَأُولَى) مَنْ لَمْ يَشْأَ (بِالْعَوْدِ إِلَى الْكُفْرِ) أَوْ كَرِ حَمْلٌ لِمَنْعَةِ عَيْبِهِ أَكْرَمَ
سَيِّئِهِ، وَأَحْسَنَ إِلَى رَجْعِهِ، وَجَمْعٌ عَلَى مُضَرٍّ حَذُوكَ (عَنِ الْأَصْحَحِ) ^١

التيه قوله (وأول من الاستثناء يعود إلى الكل) : وجه الاستثناء يعرف من تعريف الذي [ذكره] ^(٢) [يعينه] ^(٣) ولكونه ^(٤) أول من قال بحجية بعمدة حكلي ، ويعود الاستثناء لما قبله فقط ^(٥) . قوله : (أي كل الجمل المتقدمة عليه) . لو قال : أي كل المتعاطفات كان أولي ، ليتناول المفردات وتقدم شرط ^(٦)

(١) وهو قول كثير من العلماء، والمخالف في ذلك بعض الأدباء، انحاء نظر المحققين.

(۶) انی یادہ جو ۹۶۹ ۹۶۹ ۹۶۹

(٣) في الأصل: «اب» (بعده) - «والثب من» - «ووجهه لأحسن العرب» ذكره.

(٤) لکھنؤ : [۱۳۷۶]

(5) لا یجوز ان یؤخر احدکم فی حق الآخر

(٦) اعظم • لأب البت (٣٩/٥٦)

(۱) فی الجمله (مجموعه)

(٧) مظهر: حجم: (٧٦٢٣/٦)، + لآليات حساب: (٥٠/٣)، + حواشي المطاوعة: (٥٧/٣)

وقيل^(١): «يعود إلى الكس الزعاقا، والعرقى. أن الشرط له صدر الكلام وهو متقدم تغديرا لحال الأثناء» وصعب بأنه إنه يتقدم عن بعده فقط

للشبهة قوله (فهو متقدم تقديرًا) أي على مشروعه لأن مشروطه دخل حيز حوت كما عليه جمهور البصريين^(٢٦)، أو الجواب كما عليه غيرهم^(٢٧).

قوله: (وَصُفِّ) انصعب به خصصي عصبه ^(١) حيث قال وقد يقال: ^(٢) إن المراد مقدر ^(٣) تقدمه على ما رجع إليه، فهو كـ [اللاحظه] ^(٤) قدم عليها فقط دون ^(٥) الجميع فلا يصلح فارقا.

(١) بعد از اتمام کتاب من علیہ، مضمون یہ حصہ جلی، ۱۰۱ میں ثالث، صفحہ ۱۵۵ پر لایا
نکطہ (۲/۹۲)، شرح النہج (۲/۲۹۵)۔

(٢) انظر شرح التسهيل، (٨٦/٤)، الاشارات (١٨٧٩/٢)، الاشياء والنظائر المصنف (٧٤٩/٧).

(٣) وهو رأي الكرويين وأبي زيد الأصمعي والمبرد. انظر: «اللوحة» لأبي زيد (ص ٢٨٣)، «المعجم» لابن الأثير (١٦٠٢)، «شرح» (١٦٠٢)، «الاشتقاق» (١٦٧٩)، «الأشهر» (١٦٩٢).

(٤) نظم رقم ٢٠٠٠ (١٢٩)

(5) ۱۰۰ (۱۰۰) (۱۰۰)

(٦) في الأصل: «أحوال الأحرار»؛ ثم «أحوال الأحرار»؛ وبعده «أحرار».

(4.12) $\vdash_{\mathcal{L}} \neg \neg \neg \neg (Y)$

وَيُجَوِّزُ إِخْرَاجُ الْأَكْثَرِ بِنِهَايَةِ (وَقَافًا) حَبْرٍ أَكْبَرُ سَيِّئِهِ إِنْ كَانُوا عُلَمَاءَ
وَحَقِيمَهُمْ أَكْثَرُ، خِلَافَ الْأَمْتِاءِ فَهِيَ إِخْرَاجُ الْأَكْثَرِ بِنِهَايَةِ خِلَافِ تَقْدِيمِ فِي
حِكَايَةِ لُؤْلُؤَاقٍ تَنْفَعُ مَا دَفَعَهُ مِنْ خَوْفٍ بَأْنَهُ لَا يَدْرِي بَقِيَّ قَرِيبٍ مِنْ مَدِينٍ
الْأَعْمَى، لِأَنْ يَرِيدَ وَقَافًا مِنْ حُرُوفِ الْأَمْتِاءِ فَهِيَ

عَنْ التَّمِيمِ

(١) نظام المحاسبة (٢٣) : بعد (٣٨) : بعد (٧٩) : المحاسبة

لَمَّا نَالَتِ الثَّالِثُ: الصَّفَةَ كَالْإِنْشَاءِ فِي الْعَوْدِ وَلَوْ تَقَدَّمَتْ. أَمَّا التَّوَسُّطَةُ:
فَالْمُخْتَارُ اخْتِصَاصُهَا بِهَا وَلَيْتَهُ.

الزئج (الثالث) من المحفصات مقصده: (الصفة) نحو: "كريم سي عمه سته".
 حرج بالانتهاء عنهم وهي (الكالاشياء في لعود) لعود في كل معدد على
 الأصح (ولو تقدمت) نحو: "وقفت على" (لادي) ولولاده محاجي،
 "وقفت على محاجي" (ولادي) ولولاده، معود بوضع في لال إلى لاه لاد
 مع أولاده. وفي تنبيه: (لاد) (لولاد مع لاه لاد) (لاد) (لاد) (لاد)
 المترسطة) نحو: "وقفت على" (لادي) محاجي، ولولاده" في مضاف بعد
 قوله "لا أعلم فيها نقلا" (المحجر اختصاصها بها وليته) (لاد) (لاد) (لاد)
 يقال: تعود إلى ما ولها أيضا.

المشقة لثالث الصمد قوة (في العود) وفي الأصل، وصحة جراح لأكثر،
فلو ترك قوة (في العود) كـ أعم، فإنه المتوسطة: فالحجاز اختصاصها
بها وإليه: احتج له في شرح المختصر^(٥٦) بمفهوم ما نقله الشيخان^(٥٧)

(١) انظر الفصل (٦٩/٢) من الأحكام للأدبي (٣١٢/٢). شرح النقيض (ص ٢١٣). شرح
المقدمة (١٤٦/٢). نهاية السؤل (٥١٤/١). غرض الحاجه (٢٩٧/٣). داليله (٣٤١/٣).
النتيجه (٣٨٠/١). القبيح (٢٧٩/٢). الداليل (٢١٦/١). داليله (٢٨٢/١).
(٢) وهو من حاشيه بعد التذييل - نسخة (٣٠١/١). نسخة (٢٨٢/١). شرح
- حاشيه (٥٨٢/١).

(٥) مطبوع مع احكام، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٩٨/٣).
(٦) لم نجد من الشيخين هما: الإمامان: الرافعي والنووي، أما الرافعي فقد نقله عن ابن كنج في كتابه التعمير، شرحه (١٦٣/٢٣٣). أما النووي فنقله عنه في «الروضة» (١١/٥).

.....

ਬੰਦੀ

التي في أوائل الأيمان عن ابن كُحج^(١)، من أنه لو قال: عدي حر بشأ الله،
ومدني طليق، وبوي صه ف الاستثناء إليهم صحيح، قال^(٢): افهموه
[أه]^(٣)، إذ في بوي لا يعمل الاستثناء عليهم، وإذا كان هذا في بشرط مدني له
صدر الكلام، قال يعقود، في الخميص بعض من لا يعود يعود لاستثناءه،
ولصفه إلى جميع، فلا يكون في نصفه طريق الأول، انتهى وهو لا يدب
له، من بدل مقتضى ذلك على أن نصفه أولى باعتبار أنه من الشرط،
وحسن ثبوت به، وفهموه إلى جعله إذا لم يعرضه فاس، وه يصحح بغير
فائدة حرج، وهذا قد عارض افهموه ليس كما يعلم من باقي، وهو بغير
فائدة، وهي رفع توهبه أن يفيد مذكور يكون بمع حكم ما فيه لا يجمع
حكم ما بعده، ثم ما احتاره من اختصاصها به وسنه، ذكر شارح أنه يقتضئ
عودها إلى ما وليها أيضا، بل قيل: إن عودها إليهم أولى إذ لا تعدب عليهم،
وهو هو المختار، لأن الأصل اشراك المتعدي في المتعلقات، وإسكت
كثير عن الوسطة منها، لأن النسبة له فيها مأجورة، ويعده مقدمة.

• والإمام الرافعي هو العلامة عبد الكريم بن محمد بن عبد الحزيب المغربي من مكنة مصر، أشرح
 الشافعي ذكره إمامنا في معناه وحديثه وأصوله، وبغربه من مصنفه صخر، وأشرح
 الوجيز، توفي سنة ٦٢٣ هـ، انظر ترجمته في التلخيص شافعي، تكو (١٩٠١)
 (١) هو العلامة يونس بن أحمد بن كنج، ببغداد، توفي في سنة ٦٠٠ هـ، أحد ركان لذهب
 الشافعي، وكان ينفذه من أبي جعفر لذهب من مصنفه شرحه في معناه، توفي
 سنة ٦٠٥ هـ، انظر ترجمته في التلخيص شافعي، تكو (٢٩٠١)
 (٢) أبي القاسم، انظر التلخيص (٣٠٠ ٢٩٨)
 (٣) زيادة من لذهب، د. ٩٠
 (٤) نسخة، (١٣٨ من)

ويدل لذلك قول ابن كح كما نقله عنه الشرح "عطف مفعول عن" وكم يجوز أن يكون الاستثناء متقدما ومأخذاً بعد أن يكون موصفاً للمفعول
فالصفة كذلك لا وإن. وحزن عنه شخصي صفة ليس "بعد" لا من
لخاص (٣)، في محض عموم حذو لا يصل منه يكون "حذو" لا
فقالوا: "ثابت لو كان ذلك حذو كان قد حذو صيرت له صفة جمعة،
وعبروا، معناه: وصيرت عنه يوم جمعة. فحذو لا يندم له صيرت
فيه، وإن احتمل غيره" انتهى. وهذا من شح لاسلام ينبغي
وقب على أولاد ابنه الخضر الذكور، وأولاد أولاده بطناً بعد بطن، ثم توفي
خضر، وأولاده وأولاد^(١) ثم ف، ونسب من خضر، ونسب من
خضر، هل تدخل البنت أو لا عملاً بشرط الواقف؟ قال: "إن البنت لا تدخل
في ذلك عملاً بقول الواقف من الذكور. قال: وهذا الشرط مسدود في كل
بطن. وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿هَذَا بَعْغُ الْكَيْفَةِ أَوْ كَثْرَةُ عَتَمَةٍ
مُسْكُونَةٍ﴾ (٩)

- (١) انظر العزيز شرح الوجيز (١٢/٢٣٣)، الروضة (٥/١١).
- (٢) انظر فشرح المصنف (١٢١/٢).
- (٣) في خضره. انظر فخصر المشيئة (١١٣)، وانظر فشرح المصنف (١٢٠/٢-١٢١).
- (٤) سق ترجمته
- (٥) أي عصب العين. انظر فشرح المصنف (١٢١/٢).
- (٦) في ج (يسمى)
- (٧) مفعول في المفعول كذا في آيات آيات (٥٧/٣)
- (٨) نسخة (ب) (١٣٨ ع)
- (٩) سورة النازع (٩٥)

[التخصيص بالغاية]

مدن الرابع: الغاية: كالاستثناء في العود.

الرابع (الرابع) من لخصاص المصنف (الغاية) "نحو أكرم سي ثم إلى أن
معضو" حرج حال عصاه، فلا يكرم به وهي (كالاستثناء في
العود) "فتعود إلى كرم ما تقدمها عن الأصح نحو أكرم سي ثم، وأحسن
إلى ربيعة وعطف على مصر إلى أن يرجعوا"

الشيء فصار الشافعي "جاء إلى أن الصعاء يتعلق بمساكين الحرم، عملاً بقوله في
عدي ﴿هَذَا بَعْغُ الْكَيْفَةِ﴾. وحمل ما ذكر في الأول يجري فيها بعده
نهن

الرابع: الغاية، قوله: (في العود): أنه ما مر في بصره من الصفة

- (١) مفعول المفعول (١/٣٨١)، انظر (٣/٣٤٢)، العت (٢١/٣٨١)، الخضر
- (٢) (٢٦٢٨)، انظر (١/٣٦٦)
- (٣) عند المصنف، وحالاً أحسنه انظر البحر (٣/٣٤٢)، انظر (١/٣٨١)، فشرح
المصنف (٢/١٤٦)، انظر (٦/٢٦٢٩)، العزيز والنجير (١/٣٠٦)، البصر
- (٤) (٢٨٢)، مفعول يرجع (١/٥٨١)
- (٥) انظر (٢/٢٠٢)

[التَّخَصُّيْصُ بِالْبَدَلِ]

من الخامس: بدل الغضي من الكر، ولم يذكره الاكثرون، وضوئهم الشيخ الإمام.

تجربہ واضح ہے کہ اس حصہ میں لکھا کہ عہدہ میں نہ جی تحصیل
وہ اس عہدہ میں نہ جی تحصیل و اس عہدہ میں نہ جی تحصیل
وہ اس عہدہ میں نہ جی تحصیل و اس عہدہ میں نہ جی تحصیل

(الخامس) من المحققات معية (بذل النفي من الكل) كما ذكره
 من حجب . كما ناس نعبه . ولم يذكره الاكثر .
 وضوءهم لتبني الإمام . وقد نصبت لأن سب في به صرح فلا يحق
 فيه لعل يخرج منه فلا تخصيص به .

عاشته قوله (المحور) [صمه] - (صا) بركي من السجع واللاعة

الخامس: (بدل اليمص من الكل) منه بدل (لشرب) كما بقده أبوحيان^(٨) عن الشافعي كأعجني زيد علمه.

- (١) انظر دفع الحاجب (٣٠٠/٢)، الإيجاع (١٦٢/٢).
 (٢) كذلك الرركتي، أورد للثاني في البحر (٣١١/٣) كما هنا من حصر دفعه.
 (٣) انظر دفع البحر (٣٥٠/٢)، الشفيعه (٢٨٢/١)، القبيصه (١٣٨١/٢)، البحر (٣٠٠/٢).
 (٤) وقد خالف الجمهور في ذكره البطل من المخصصات، وانظر مع دفعه.
 (٥) المختصر (٢٤٨/٢) انظر شرح المغنيه (١٣١/٢)، دفع حجب (٣٠٠/٢).
 (٦) التحجير، (٣٥٠/٢)، (٢٥٢/٢).
 (٧) انظر اجماع السلف.
 (٨) انظر الشفيعه (٢٨٢/١).
 (٩) في الأصل (مسند)، وكتب من مسند (بحر).
 (١٠) دفعه مع كذا من دفعه في البحر (٣٥٣/١)، دفعه مع البحر (٣٥٠/٢).

لِلزَّلِ وَالْمَرَادُ: عَايَةُ تَقْدِيمِهَا عُمُومَ يَسْمَلُهَا لَوْ لَمْ تَأْتِ، مِثْلُ: ﴿حَتَّى يُعْطُوا
الْجَنَّةَ﴾، أَمَّا مِثْلُ: ﴿حَتَّى تَمْلُغَ الْفَخْرَ﴾، فَيَنْتَحِقُ الْعُمُومُ، وَكَذَا:
﴿قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ مِنَ الْخِنْصَرِ إِلَى الْخِنْصَرِ﴾

الزينة (والزائد) بعده (غاية تقدمها عموم يشهد لها نوات ، مثل) ما بعده .
ومش بوجه معنى : * فتقوا الدين لا يؤمنون بالله * في قوله * حتى
يُعطوا الجزية *) * فهاهنا تفسر بحرف جر لا
(وأما بئ) بوجه معنى * سمعني حتى قطع فخر * من حده سمع
عموم ما قبلها ، فإن طلوع العجر ليس من الليلة حتى تشملها (فليخفين العموم)
فيما فيها عموم لئلا لأحرب من لاء لا يحصى وكذا فيهم
«فعلت أصابعه من الخضر إلى النضر» بكسر الهمزة ، تنبيه ، في حده في
تحقيق العموم في ضاعه حينئذ في ما عند مدح من ينقصهم .

عاشه قوله : (والمراد بالقاية : عاية تقديها عموم) : لو قال صحبها عموم كان اعلم
(ابتدأ) : تقدمها وتوسطها . كان يقول ابن عباس : ' ولأبي وقتب بن
عليهم . وعي ' ولأد أولادي ' (وكان يقول : ' وقتب بن علي أولادي بن ن
يعسفر . وعي أولاد أولادي ') . كان ما قصه عليه هو لأد في الأصبعين .

- (١) هذا الإصحاح لمن التعويض بالمائة: هو لوالد الصنف (تقريباً النصف السككي)، بقوله
الصنف في (١٥٤/٢)، وراجع جانب (٢٩٨/٣)، (٢٩٩/٣)، بقوله الحد
(٢٩٨/٣)، والشيعة (٢٩٨/٣)، والشيعة (٢٩٨/٣)، والشيعة (٢٩٨/٣)
(٢) من سوره البقرة (٢٩٨)
(٣) من سوره البقرة (٢٩٨)
(٤) في أصل السورة، وفي (١٥٤/٢)، والشيعة (٢٩٨/٣)، والشيعة (٢٩٨/٣)
(٥) عرّفه من سوره البقرة، في (١٥٤/٢)، والشيعة (٢٩٨/٣)، والشيعة (٢٩٨/٣)
(٦) من سوره البقرة (٢٩٨)

[المُخَصَّصُ الْمُتَّفَعِّلُ]

لِللَّحْنِ الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُتَّفَعِّلُ.

[التَّخْصِصُ بِالْحَسِّ]

يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِالْحَسِّ.

البرج (القِسْمُ الثَّانِي) من امحصص (المُتَّفَعِّلُ) في ما سبقت نفسه من عقد أو غيره^(١)، وبدأ بعده عنه نفس - «يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِالْحَسِّ»^(٢) في قوله تعالى في ربيع لمرسلة عن عاد - «تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ»^(٣) أي يهلكه، وإن يدلك بالחס أي المشاهدة - ما لا تدمير فيه كالسماه.

ملحظة لقسم الثاني: (المُتَّفَعِّلُ) في ما سبقت نفسه: في ما لا يحس، في ذكر لعدم [منه]^(٤)، قوله (من لفظ أو غيره)، أشير باللفظ إلى امحصصات اللفظية الآتية وبغيره^(٥) إلى [الحس والعقل]^(٦).

قوله - «فَوَإِنَّا نَدْرِكُ بِالْحَسِّ أَيْ الْمَشَاهِدَةِ»^(٧) - يفسره الحس بالمشاهدة نظراً للأية، ولا فالحس في كلامه لمصنف شامل للحس من الحس الطاهر

(١) انظر نهاية السؤل: (٥١٩/١)، البحر: (٣٥٥/٣)، الشيف: (٢٨٣/١)، العيت: (٣٨٢/١)، التحير: (٧٦٣٨/١)

(٢) انظر «المستقر»: (١٤٤/٢)، «المحصول»: (٧٥/٣)، «الإحكام» للأزمدي (٢١٧/٢)، «شرح التفصيح» (ص ٧١٥)، «نهاية السؤل»: (٥٢٠/١)، «البحر»: (٣٦٠/٣)، «الشيف» (٣٨٣/١)، بحر: (٦١٠/٢٦٣٨)

(٣) سورة الأحقاف: (٢٥)

(٤) في لأصل (منه)، «والمكت من منه» مع

(٥) النسخة: (١٣٩/س)

(٦) في «ح» [الحس والعقل]

(٧) في «هـ» (بالمشاهدة)

مع أن الحاكم فيها هو العقل بواسطتها، فيرجع ذلك إلى انحصص بالعقل^(١)، وبذلك تنصر جماعة منهم من اوجب^(٢) عن لعقل، وفي نسخة: «عور» انحصص بالحس وسمع، وأصح في «ح» معتمدة كتمام بالحس.

(١) انظر «التحير»: (٦٦٣٩/١)، «الكتيب» لأبي العلاء (ص ٥٤)

(٢) انظر «شرح العقدة»: (٢٦/١٤٧)

[التخصيص بالعقل]

لِلْعَقْلِ وَالْعَقْلُ. وَمَتَّعَ الشَّافِعِيُّ تَنْجِيَةً تَخْصِيصًا وَهُوَ لَفْظِيٌّ

وَالْعَقْلُ^(١) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢)، فَإِنَّا نَعُدُّكَ
بِالْعَقْلِ صُرُوفًا يَدْعُو إِلَى حَدِّ سَلَمَةٍ (خِلَافًا لِمُتَوَدِّعٍ) مِمَّنْ يَسُوقُ
مَعَهُمُ التَّخْصِيصَ بِعَيْنٍ وَفِيهِ عِلَالَةٌ حِكْمَةٌ عَدَدُهَا سِتَّةٌ
الْعَامَّةُ لِأَنَّهُ لَا تَعْبِثُ إِرَادَتُهُ

لِلثَّانِي قَوْلُهُ: (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْ كُلَّ شَيْءٍ﴾) حَيْثُ لَا تَخْصِيصُ
بِالْعَقْلِ، مِمَّنْ عَنِ سَلَمَةٍ يَدْخُلُ فِي عَدَدِهَا عِلَالَةٌ وَفِيهِ عِلَالَةٌ
يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ بِعَيْنٍ فِي قَوْلِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ لَا يَدْعُو إِلَى تَخْصِيصٍ بِالْعَقْلِ
بِالْصُّورَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٣)، وَفِيهِ عِلَالَةٌ
يُغَيِّرُ الطُّفْلَ وَالْجُنُونَ، لَعَلَّ الْخُطَابَ^(٤).

- (١) انظر البرهان (٤٠٨/١)، المنصبي (١٢٤/٢)، المحصول (٧٣/٣)، الإحكام (٣١٤/٢)، الشرح المفيد (١٤٧/٢)، النهاية (٣٨٣/١)، المعجم (٣٥٥/٣)، المعجم (٣٨٣/١)، المعجم (٣٨٣/٢)، المعجم (٣٨٣/٢)، المعجم (٣٨٣/٢).
- (٢) سورة الرعد: (٦٦).
- (٣) في الأملي لطائف من التكملي، انظر الإحكام (٣١٤/٢)، المعجم (٣٥٥/٣).
- (٤) السجدة: (٤٥).

- (٥) كذلك يدخل في عموم كلامه على الأصح كما سبق بيانه في مسألة: المخاطب يدخل في عموم خصصه من مسألة إلى لفظه شيء فالأصح يطلق على الله سبحانه وتعالى، خلافا لبعض منكرين مع الآية (٥٢٠/١)، المعجم (٣٥٥/٣)، المعجم (٣٨٣/٢).
- (٦) كونه لأنه من الله تعالى (٩٦).
- (٧) انظر في الحديث (٣٠٣/٣)، الشفاء (٣٨٣/١)، المعجم (٣٨٣/٢)، المعجم (٣٨٣/٢).

في ٠٠

(ومنع الشافعي) - (تنجية تَخْصِيصًا) - مع أن عدم تخصيص بالعمل لا يصح رده بحكمه (وهو) أي خلاف (اللفظي) - أي عائد إلى لفظ والسمة، لا تدق على الترحيح إلى عقل فيه شيء حكيم له، وهل يبقى فيه ذلك تخصيصاً بعدد، مع، وعدده لا، يأتي مثل ذلك كله من التخصيص بالحس.

لِلثَّانِي وَإِنَّا جَارِ التَّخْصِيصَ بِالْعَقْلِ وَلَمْ يَجْرَسْ بِه. خِلَافَ بِلَامِهِ لَا يَسْجِعُ
رَفْعٌ أَوْ يَنْقُضُهُ، وَالْعَقْلُ لَا يَنْقُلُ بِذَلِكَ^(١)، وَلَا يَنْقِيهِ قَوْلُهُمْ سَجَّ بِيَدٍ،
لَا أَنَّهُ هِيَ سَلَمَةٌ لَا يَسْجِعُ بِدُونِهِ (فِي مَعْنَى التَّخْصِيصِ بِالْعَقْلِ) يُرَى
وَيُحَاسِنُ، كَمَا فِي عِلَالَةٍ عَدَدُهَا سِتَّةٌ (وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنَ التَّخْصِيصِ
بِالْحُسْنِ، فَوَيْهَ (لَا تَنْصَحُ إِرَادَتُهُ بِحُكْمِهِ) فِي فَلَانٍ، بِهَذَا تَدْرِيحُ
فَوَيْهَ (وَهُوَ فِي خِلَافِ عَصِي) بِهَذَا تَدْرِيحُ (لَهُ هُوَ مَعْنَى)
لَا يَسْجِعُ بِدُونِهِ فِي تَخْصِيصٍ بِعَيْنٍ صَحِيحَةٍ رَدُّ مَحْرُجِ حُكْمِهِ، وَفِيهِ لَا
تَعْتَرِضُهُ نَظَرٌ إِلَى الْعَبْرَةِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، كَمَا أَنَّ / الْعَبْرَةَ لَا يَسْجِعُ بِدُونِهِ^(٢) سَأَلُ

العام على سبب.

- (١) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).
- (٢) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).
- (٣) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).
- (٤) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).
- (٥) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).
- (٦) مع أن (لا) سبب في (لا) (٥٢٥/٢).

لِذَلِكَ وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِهِ، وَالسُّنَّةُ بِهِ وَالْكِتَابُ.

الْبَيِّنَاتُ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِهِ) ^(١) فِي الْكِتَابِ وَفِي ^(٢) السُّنَّةِ، لَا يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٣)، فَصَاحِبُ السُّنَنِ رَسُولُهُ، وَلِتَخْصِصَ لَا تَحْصِلُ إِلَّا بِقَوْلِهِ: ﴿يُفَصِّحُ﴾ كِتَابُكَ، فَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطْلَقُ يُفَضِّلُ مَا فَسَّحَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ^(٤)، لِنَسَمِ الْأَوَّلَ الْأَحْمَلُ، فَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَأَوَّلَتْ الْأَحْمَالُ جَهَنَّمَ أَن يَصْغُرَ جَهَنَّمُ﴾ ^(٥).

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ: (كِتَابُكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطْلَقُ﴾) بِحَدِّهِ عَصِيصَ نَصَابِمْ حَيْثُ شَمُولُهُ لِمَا يَحْتَوِيهِ، فَهُوَ تَعَالَى: ﴿فَمَا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ عَقْدٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ ^(٦)، كَيْ لَا يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَكْرِهْتُمْ أَلْفُسُهُمْ أَزْوَاجَهُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ﴾ ^(٧)، مَحْصُورٌ بِنَفْسِهِ: ﴿وَأَوَّلَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلَهُنَّ أَن يَصْغُرَ جَهَنَّمُ﴾ ^(٨).

(١) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَمِثْلِهِمْ: انْظُرْ لِلْمَحْصُولِ (٧٧/٣)، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ (٣١٨/٢)، «شرح التفتيح» (ص ٢٠٢)، «شرح المصنف» (١٤٧/٢)، «نهاية السؤل» (٥٧٢/١)، «البحر» (٣٦١/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١)، «العيث» (٣٨٣/٢)، «التحجير» (٢٦٥٠/٦)، «فرائح الرحوث» (٥٨٥/١).

(٢) تُسَمَّى هَذِهِ الْقَوْلُ أَيْضًا الْقَاهِرَةِ، انْظُرْ لِلْمَحْصُولِ (٧٧/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١).

(٣) سورة بقره (٢٢).

(٤) سورة بقره (٢٢٨).

(٥) سورة غلغله (٢).

(٦) سورة الاحزاب (٢٤).

(٧) سورة البقره (٢٣٢).

(٨) انظر «التحجير» (٢٦٥٠/٦).

الْبَيِّنَاتُ وَإِنْ قِيلَ لِأَمْرٍ: حُجُورٌ، لَيْسَ يَكُونُ التَّخْصِصُ بِعَرِّ دَلِيلٍ مِنْ سِوَةِ قَوْلِ الْأَمْرِ عَدَمُهُ، وَيَبْدَأُ بِرَمُوزٍ يَصْلُقُ بِأَيِّهَا مِنْ تَرْكِ عَمَلٍ مِنْ تَقَرُّبٍ، وَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنُزِّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ^(١).

(وَالسُّنَّةُ) ^(٢) فِي السُّنَّةِ، وَفِي ^(٣)، لَا يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، فَهَذَا بَيِّنَاتُهُ عَلَى الْغَرَبِ بِأَيْضٍ، كِتَابُكَ، حَدِيثُ الصَّحَابِيِّينَ ^(٤): «فِيهَا سَقَبُ السَّنَةِ الْعَشْرُ» بِحَدِيثِهَا ^(٥)، لَيْسَ فِيهَا دُونَ حِمْسَةِ أَوْسَقِ صِدْقَةٍ (و) أَيْ (بِالْكِتَابِ)، وَفِي ^(٦)، لَا يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، فَهَذَا لِمَا لَلْقُرْآنِ، فَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مِثْلًا لِلْسُّنَةِ.

لِلثَّانِيَةِ

(١) سورة النحل: (٨٩).

(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: انْظُرْ لِلْإِحْكَامِ: لِلْأَمْدِيِّ (٣٢١/٢)، «شرح التفتيح» (ص ٢٠٦)، «شرح المصنف» (١٤٧/٢)، «البحر» (٣٦١/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١)، «العيث» (٣٨٣/٢).

(٣) «فرائح الرحوث» (٥٨٤/١).

(٤) حَكَى عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَرَاةَ الْقَاهِرَةِ: انْظُرْ «فَوَاحِشُ الْحَاجِبَةِ» (٣١٢/٣)، «البحر» (٣٦١/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١)، «التحجير» (٢٦٥٢/٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الْعَشْرِ فِيهَا سَقَبٌ (٢١٣/٢)، «شرح المصنف» (١٤٧/٢)، «البحر» (٣٦١/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١)، «التحجير» (٢٦٥٢/٦).

(٦) أَيْ صَحِيحَةُ الْبُخَارِيِّ، أَخْرَجَهُ الْجَوَارِي، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الْعَشْرِ فِيهَا سَقَبٌ (١٠٢٢/٢)، «شرح المصنف» (١٤٧/٢)، «البحر» (٣٦١/٣)، «التشبيه» (٣٨٤/١)، «التحجير» (٢٦٥٢/٦).

(٧) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ فَتَاوَاهُ وَبَعْضِ شَائِعَةٍ، وَهُوَ عَنْ حَدِّهِ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَنِ، «التحجير» (٢٦٥٢/٦).

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ]

لَيْثٌ وَالْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

القول (وَالْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ)^(١)، وقيل^(٢): لا يجوز بسنة لموسم الجمعة سنة عن القول لآي. إن فعل ليس لا يخص

الآية قوله. (بناءً على القول لآي) مع. أشار به إلى تحقيق خلاف رأي غيره. لأمدى^(٣) بقوله: «لا يعمد في تخصيص كتاب [بالمواترة]»^(٤) خلافاً

الشيخ قلنا: لا مانع من ذلك لأنها من عند الله تعالى: ﴿وَمَا يَطِئُ عَنْ الْهَوَىٰ﴾^(٥)

ويدل على الجواز قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتِيمًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. وإن حص من عمومها ما حص بعد غير أن

الشيء قوله: (ويدل على الجواز قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتِيمًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾) - لم يستدل على وقوعه في فعل في ليد في نفسه، وقد سئل عنه بعد الحكم وغيره^(٦) «ما قطع من حي فهو ميت»، فإنه مخصوص بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَسْوَاقِهَا وَأَنْبَارِهَا﴾^(٧) الآية.

(١) سورة النحل (٣)

(٢) أخرجه هذا المفسر ابن ماجه في سننه كتاب الصيد، باب ما قطع من بيبة وهي حية (٣٢ ٦) رقم ٣٢١٧. والحاكم في المستدرک (٤/١٢٩ و ٢٣٩). وفي إسناده أبو بكر الخطابي وهو معروف، وشهر بن حوشب وهو ضعيف. وهناك رواية أخرى عند أبي داود (٢٨٥٨) والآمدى (١٢٨٠) ... يهمل (٩١/٢٤٩) ينظر «ما قطع من الهيبة وهي حية فهو ميت» وينظر الكلام عن هذا حديث في «تخصيص» (١/٢٨-٢٩)، والدراب (٢/٢٥٦) كلاهما لا يحرر

(٣) سورة النحل (٨٠)

(١) انظر «سحر» (٣/٣٦٢)، «تفسير» (١/٣٨٥)، «المعجم» (٦/٣٨٤)، «تفسير»

(٢٥٦/٦)

(٢) انظر «البحر» (٣/٣٦٢)، «تفسير» (١/٣٨٥)، «المعجم» (٦/٣٨٤)

(٣) انظر كتابي لإحكام (٢/٣٢٢) «تفسير» (٦/٣٨٤)

(٤) في الأصل [المواترة]، وكتب من «أ» مع

تَحْصِصُ الْكِتَابِ بِخَيْرِ الْآخَادِ

بِهِنَّ وَعِنْدِي عَكْسُهُ. وقال الكرخي: مُفْصِلٌ. وتوثف القاضي.

لِللَّحْلِ وَكَذَا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْمُتَهَوِّرِ وَثَالِيهَا إِنْ خُصَّ بِقَاطِعٍ.

المراد من نصيب (وعندي عكسه) أي سمي أن يقال حيث فوق من النصيب
والصبي نحو من حصص نصبي. لأن طرح بالنصيب ما صح إرادته كان
العام لم يتأوله، فيلحق بها لم يخص.

(وقال الكرخي) ^١ «بحر من حصص المفصل» فصلي أو صبي. ضعف
دلالة حسنة. خلاف ما حصص وحصل مفصل. فالمعنى في مصطلح
المراد منه. وهذا مبني على قول تقدم: «إن المخصوص بها لا يستقل حقيقة»
وتوثف القاضي (أبو بكر القافلي) ^(٢) عن القول بالجواز وعدمه.

ثانيه قوله (أي يسمى) صح من به العكس من حيث عرق من نصبي
ونظري، ولا فالعكس حقيقة. به بحر تخصيص كتاب إن لم يخص أو حصص
نظري. لأن حصص نصبي قوله (يلحق بها لم يخص) أي في قوة دلالة.
خلاف ما دحه بحصص ضعف دلالة عن أفراده جيد

(وكذا) بحر لكتاب (بحر الواحد عند المتهوير) مصنف ومن ^٣ لا
مضيقا. ولا تترك القطعي بالظني. قلنا: محل التخصيص دلالة العام وهي
صفة. والعمل بالنصيب من به. حدهم. وثالثها ^٤ بحر
بحر (إن خص بقاطيع) كمنع. ضعف دلالة حسنة خلاف ما حصص
خص بظني. وهذا مبني على قول تقدم: «أن ما خصص باللفظ حقيقة»

ثانيه قوله. (ابن أبان) أي عسى من حسنة. به (خلاف ما به حصص أو حصص
نظري) أي (وخصص عدد من به نصبي. به) دلالة لا حصص بحصص
نظري فيه لم يخص. فكيف بحر بحصص دلالة ^٥ به (وهذا مبني
على قول تقدم) ^٦ أي في قوة (وقيل: محاذ إن حصص بمعبر لفظ كمنعقل).
قوله: (إن ما خصص باللفظ حقيقة) فيه قصور؛ إذ اللفظ قد يكون قطعيا كما
يكون ملبسا، والفرق بين القطعي والظني لفظا كان أو غيره.

(١) عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية. انظر (الرهان) ٤٢٦/١،
«التصنيف» ١٥٨/٢، «المحصول» ٨٥/٣، «الإحكام» ٣٢٢/٢، «شرح السمعاني»
(ص ٢٥٦)، «شرح المعتمد» ١٤٩/٢، «نهاية السؤل» ٥٢٥/١، «رفع الحاجب»
(٣١٣/٣)، «البحر» ٣٦٤/٣، «التحيرة» ٢٦٥٦/١.

(٢) وهذا قول حنف وبعض حنابلة. ضعفه من تخصيص. انظر (المجلد) ص ١١٦، مع
حاجب. (٣١٤/٣) بحر. (٣١٥/٣). «الشفيع» ٣٨٥/١، «الشفيع» ٣٨٦/١، «الشفيع»
(٢٦٦٥/١) أي بحر. (٣٨٥/١).

(٣) هو عسى من به من به من به. «بوموسى حنفي» كان من صحاب حديث
ثم غلب عليه الرأي. ترى القضاء عشر سنين من مصنفاته: «بحر الواحد» إثبات القياس
بوي سه ٢٢٠ هـ. انظر ترجمته في: «الأنوار المصنفة» ٤٠١/١.

(٤) منه عنه خلاف في «الشفيع» ١٥٦/١. «بوي سه» في «التصنيف» ١٥٩/٢. «نقد
نحوي» في «مدح عيسى بن أبان في هذه المسألة في «البحر» للزركشي ٣٦٥/٣.
(٥) بحر. «أبواب» ٦٠/٣، «حاشية المطاوعة» ٦٤/٢.
(٦) يستعمل (١٤٠) [ص]

(١) قال من فاسم العبادي «هذا» خبرا من نصيب بعمامة. وإليه هو بحث منه مع
عيسى بن أبان على من ينقد في دليله بعد ما يوافق فيه بغيره. في حاشية «أبواب»
للزركشي في مقصود النصيب من ذلك منه على أن ذلك حد بنفسه. انظر «أبواب»
سبب» ٦٠/٣، «نقد» «الشفيع» ٣٨٦/١، «الشفيع» ٣٨٥/١.

(٢) نقله عن الزاوي. «الشفيع» ١٥٦/١، «المحصول» ٨٥/٣، «الإحكام» ٣٢٢/٢.

(٣) انظر «الشفيع» ٣٨٥/١.

(٤) أي «نظري» وهو خطأ

[تَحْصِصُ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ بِالْقِيَاسِ]

لَمَّا نَالَ وَالْقِيَاسُ، خِلَافًا لِلْإِمَامِ: مُطْلَقًا، وَلِلْجُنَاحِ: إِنْ كَانَ خُفْيَا، وَلِإِبْنِ
أَبَانٍ: إِنْ لَمْ يُحْصَ مُطْلَقًا

الشيخ (و) حوّر التحصيص لكتاب أو سنة (بالقياس) مستند إلى نص خاص
وبو كان حجة من جهة (خلافًا للإمام) نرى في معناه ذلك (مطلقًا). بعد
أن حوّر حجة من تنبيهه على نص، ندى هو فصله في أحده

الشيخ ما. الوقوع. كتخصيص قوله تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِيْ ذَلِكُمْ﴾^(١)، الحج،
الشمس للولد لكاثر حديث صحيح^(٢)، لا يرث المسلم الكافر، ولا
الكافر المسلم^(٣)، ويأتي خلاف في تخصيصه بغيره بغير أحد، كما يوجد
من كلام القاضي لأقلاي^(٤)، أنه الصواب^(٥)، ردة على مائة^(٦)

لأشبه قوله (ويأتي الخلاف في تخصيص [المثورة])^(٧)، نح. في خلاف المذكور.
ولا فمطلق الخلاف يوجد من قول المصنف: (والسنة بها).

أشبهه غيره (ويجوز التحصيص لكتاب أو سنة بالقياس) الحج. حوّر خلاف في (١١)
القياس المظنون، أما المقطوع فيجوز التحصيص به قطعاً^(٨)، كما أشار إليه
الآباري^(٩)، شارح البرهان ذكره العراقي^(١٠) وغيره^(١١)، قوله (حذراً).
تعليل المنع.

(١) سورة النساء: (٦١)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الميراث، باب لا يرث المسلم الكافر (٥٨/١٢) رقم
٦٧٦٤، وصححه في صحيحه، كتاب الميراث، باب لا يرث المسلم الكافر (١٦٨٥/٣)
ثم ٦٧٦٤، هو أصله بن زيد

(٣) انظر التقرية (١٨٤/٣).

(٤) انظر بداية السؤال (١٠٥٢٤) لا يـ (١٧٣)

(٥) انظر المحصول (٨٥/٣)

(٦) في أصل (١٠٥٢٤) كتب من باب وجـ

(١) وهو قول الجمهور من اللغات الأربعة: انظر المحصول (١١٣) (أحكام) لأحمد

(٢) (٣٣٧/٢)، التيسير، ص ١٣٧، وشرح التفتيح (ص ١٣٧)، شرح التفتيح (ص ١٣٧)، شرح التفتيح (ص ١٣٧)

(٣) البحر (٣٦٩/٣)، التفتيح (٣٨٧/١)، البحر (٣٨٧/١)، البحر (٣٨٧/١)، البحر (٣٨٧/١)

(٤) التيسير (٣٧٩/١).

(٥) اختاره الرازي في العالم، انظر شرح المعالم (٣٨٠-٣٨١/٢)

(٦) القول المراهقي: «ظاهر كلام كثير من العلماء حرم خلافه أي دليل المنع» انظر

التيسير (٦٦٨٣/٦).

(٧) أي الحج (الآباري) وهو تعريفه والآباري هو علامة علي بن أبي حمزة بن حسن بن عطية

الديناني، كان يروي عن عمه موسى، ويقسم به حتى كتب شرحه له، وهو «تفسيره» (تفسيره) (١٦١)

(٨) لم يوجد، في سنة ٦٦٦ هـ، بعد ترجمته في الديار (١٦١)

(٩) انظر لعل (٣٨٧/٢)

(١٠) انظر البحر (٣٥٧/٣)، التيسير (٦٦٨٣/٣)

[ذَكَرُ مَسَائِلَ عُدَّتْ مِنْ تَخْصِيصِ الْعَامِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ]

بَيْنَ وَالْأَصْحَى أَنْ عَطَفَ الْعَامَ عَلَى الْخَاصِّ لَا يُجْزِئُ. وَرُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَعْضِ.

[illegible]

ثاني قوله (وعكسه المشهور) وعكس المعنى المشهور، ⁽¹⁾ على أنه يعني شهر فيه خلاف بين أهل الحق، وعلى أنه مفهوم بالآراء. شهرته، ولورود الخاص بعد العام فيه.

(١) وهو قول الجمهور، انظر المحصول، (١٣٦/٣)، لا حاكمه للأمد، (٢٢٨/٧) فشرع
التفتيح، (ص ٢٢٧)، طرح المطاوعة، (٤٠/١)، بابها سنة، (٢٢٥/١)، فشرع
(٤٠٦/٣)، (٢٢٧-٢٢٨)، التفتيح، (١/٣٩)، الفقه، (١/٣٩٩)، فشرع
(٢٢٨/٥).

(٢) اهل قوسا اقصية الطر (١٦٩)، فواتح الرحوب (١٧٦، ١٧٧)

(۳) مسوؤل شخص

(4) 2nd, 3rd, 4th (1)

[2, 3] (1) (1)

(۲) الفاسف (حمض) - ماء وری (محلول)

وقد تقدم التمثيل بالحديث لسألة: أن العطف على العام لا يقتضي العموم في المعطوف عن الأصح (و) والأصح (و) خروج الضمير إلى العنصر أي بعض الأعم لا بمحضه، وقيل: تخصيصه أي بقية عن ذلك البعض حد من مخالفة الضمير لموجعه.

وأجيب بأنه لا محذور في مخالفة غيره، ومثله قوله تعالى: **وَالْمُطَلِّقَاتُ يَرْكُضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ** ^(١)

للأشياء قوله (وقد تقدم التمثيل بالحديث) نَحْ نَعْدُهُ ثُمَّ كَلَامُهُ مَعَ دَلَّتْ أَنْ يَمُوتَ بِمَرْمٍ عَلَى مَا فِي مَصْعَرٍ عَنْ حَمْدِ بْنِ قُتَيْبَةَ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَمُوتَ بِمَرْمٍ عَنْهُمْ كَمَا قَدْ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ، وَاجْتِبَاءُ الْعَصْرِ فِيهِ (أَنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْبَعْضِ) نَحْ قَدْ مَرَّ عَنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِمَا مَعَهُ وَعَنْهُ، بَلْ يَقُولُ: تَعْقِبُ أَعْمٌ بِمَرْمٍ بَعْضُهُ لَا يَخْصُصُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَابْعَادُ كَلِمَتِ بَلْ وَاسْمِ ^(٢) الْإِشَارَةِ كَمَا يَقُولُ بَدَلُ «وَيَعُولُنَّ» أَيْ فِي آيَةِ سَبِّ ذِكْرِهَا.

(١) وهو قول الجمهور واختاره الأمامي وابن الحاجب واليافعي، انظر الإحكام (٣٣١/٢).
 (٢) شرح البغية (١٥٢/٢)، رفع الحاجب (٣٥٢/٣)، نهاية البلية (٥٤٧/١)، البحر (٣٠٦/٣)، الفتح (٢٧٠٤/٦)، الفتح (٣٩١/١)، فالحية (٣٨٩/٧).
 (٣) وهو قول الختية ونقل عن الشافعي وإمام الحرمين، وتوقف في المسألة أبو الحسن البصري وأبو أري، انظر المحصول (١٥٠/٣)، الإحكام للأمامي (٣٣٦/٢)، شرح المنهاج (٢١٩)، محمد (٢٩٣)، البصرة (١٣٢٠)، البويع راجع راجع (١١١).

(٣) مَرْمٍ = مَرْمٍ (٢٢٨)

(٤) يَرْكُضْنَ = يَرْكُضْنَ

(٥) نسخة = (١٤٩) س

مع قوله بعده: **وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ** ^(١) قصصه يعولنَّ، نرجعنَّ، ويشمل قوله: «والمطلقات» معهن نواش وقيل لا، ويؤخذ حكمه من نواش من دليل آخر.

شبهة «ومعولة المطلقات» أو «هؤلاء أحق بردهن» ^(٢) قوله (وقيل: لا) أي لا يشمل قوله: «والمطلقات البوائن».

(١) انظر نهاية البلية (١٠١) ١٥٤٩

[مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ هَلْ يُخَصَّصُ الْعَامُّ؟]

لَنْتَنَ وَأَنَّ مَذْهَبَ الرَّأْيِيِّ وَلَوْ صَحَابِيًّا.

الشيخ (و) الأصح أن (مذهب الرأي) لعدم خلافه لا يخصه (ولو) كان (صحابياً) (١).

وقيل (٢) يخصه مصداقاً، وقيل (٣) إن كان صحابياً، وقيل (٤) إن مذهب الصحابي غير الرأي لعدم خلافه يخصه أيضاً أي نصه على ما عدا محل المخالفة لأنها إنما تصدر عن دليل.

فما في من المخالف لا في نفس الأمر وليس لغيره تداع له لأن لمحتهد لا يقلد مجتهداً، كما سيأتي.

للملحة قوله: (أن مذهب الرأي لعدم بخلافه): أي خلاف عدم وهو معنى (مذهب) أو حد منه قوله. (وقيل إن مذهب الصحابي) الخ: هذا راجع إلى المتن بقية قوله: (أيضاً).

(١) وهو قول الشافعية. انظر «المصنوع» (١٥٧/٢)، «المحصول» (١٢٦/٣)، «الإحكام للأمامي» (٣٣٣/٢)، «شرح المفصلة» (١٥١/٢)، «البحر» (٣٩٨/٣)، وما بعدهما، والحدود (٣٦٧/٦).

(٢) نقله الأمامي وابن الحاجب عن الحنفية والمخالفة انظر «الإحكام» (٢٣٣/٢)، «شرح مصداق» (١٥١/٢)، «البحر» (٤٠٤/٣).

(٣) وهو قول الحنفية والمخالفة ومثل من المالكية. انظر «شرح التنقيح» (ص ٢١٩)، «المراتب الرهوت» (٦٠٨/١)، «التصريح» (٦٦٧/٦)، «التنقيح» (٣٩٢/١).

(٤) قال الشافعي: «فمن قال: إنه (أي مذهب الصحابي) حجة أمام الشخص به، ومن قال: ليس بحجة، فمخرج الشخص به». انظر «إحكام الفصول للجبلي» (ص ١٧٥)، «البحر» (٣٩٨/٣).

لَنْتَنَ

مثاله: حديث البخاري (١) من رواية ابن عباس: «من بدل دينه فاقتلوه»، مع قوله (٢) إن نسب عنه «إن المرتدة لا تقتل» ويحتمل أنه كان يرى أن «من» الشرطية لا تتناول المؤنث، كما هو قول تقدم.

عليه قوله. (ويحتمل أنه كان يرى أن من الشرطية لا تتناول المؤنث) أي فلا يكون مخالفة ابن عباس في المرتدة (٣) إن ثبت عنه - من قبل التحصيل بعموم مرويه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استنابة المرتدين، باب حكم المرتد وأمره (٣٣١/١٢) رقم ٦٩٢٢.

(٢) رواه عنه الدارقطني في سننه (٩٢/٣) رقم (٣١٨٧-٣١٨٦)، «السير في السير الكندي» (٢٠٣/٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٠/١٠)، ص ٩٠٤٣، وعبد الرزاق في مصنفه (١٧٧، ١٠)، ص ١٨٧٣١، منهم من طبع عاصم أن السجدة وهو صحيح، وأما «من» الرأي (٢٣٧/١٢)، «الدرر» (١٣٦/٢)، «أوه جوه» (ص ١٧٥)، «البحر» (٢٠٣/٨).

(٣) في (١) (٢) (٣).

[ذَكَرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ هَلْ يُحْصَصُ الْعَامُ؟]

المتن: وَذَكَرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ لَا يُحْصَصُ .

البرق (و) : الأوضح أن (ذَكَرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ) حكمه عدمه (لا يُحْصَصُ) لعدم قبيل: "يُحْصَصُ" أي بضمه، عن ذلك البعض بمعنونهما فلا فائدة بذكره لا بدت فلهذا مفهوم اللقب ليس بحجة، وفائدة ذكر البعض نفياً احتمال تخصيصه من العام

لحاشية قوله (فلهذا مفهوم اللقب ليس بحجة) ينص على ذلك في "نسيب" التخصيص حيث كان المفهوم حجة، كان يقول: «اقتلوا المشركين»، ثم يقول «قتلوا مشركين محسنين» فإن بضمه حجة، فإن بضمه صح أو انحطت جملته. "و" : ويلزم منه تخصيص الموت (ذكر بعض أفراد العام لا يُحْصَصُ) ووقع في نسخة من المتن قبل .

- (١) وهو قول المشهور انظر للمصنف (١٢٩/٣)، «الإحكام» للأمامي (٣٣٥/٢)، «شرح المنهاج» (٢١٩/٣) «شرح المنهاج» (١٥٢/٢)، «نهاية السؤل» (٥٤٣/١)، «المعجم» (٢٢٠/٣) «المنهاج» (٣٩٣/١)، «التحجير» (٢٧٠/١)، «التحجير» (٣١٩/١)، «مواقع الرخوة» (٦١٠/١)
- (٢) وهو قول من يثبت بضمه من عدمه في التمسك (١٢٢/٢) . وفي أبيه بعضه (١٢٩/٣)، «الأماني» في «الإحكام» (٣٣٥/٢) .
- (٣) أي (الفراني) وهو محرم، وانظر قول الفراني في «العين» (٣٩٢/٢) (٣٩٢/٢) أي الفراني .
- (٤) هو كلامه بضمه من حسن حسن كودي، في الحساب المتعدي، على أحد أفعال أحسنه . كان معيها، أصه لها أديها، شاعرا، من مصنفاته: «التتميد» في أصول الفقه وعديها في لغة . في ٤٣٠ قد عرفت من حيث دليل أفعال حاشية (١١٦)
- (٥) حيث قال دليل أفعال بضمه من حجة في حد المجهول وأن ذلك أفعال حاشية (١١٦)
- (٦) بضمه من أصله، لأن صريحه عدمه، لأن من دليل صريحه «والمعتمد» بضمه
- (٧) أي الفراني وهو التمسك (٣٩٢/٢)

البرق مثاله: حديث الترمذي وغيره^(١): «أَيُّهَا إِيهَابُ ذُبُعٌ فَقَدْ طَهَّرَ» مع حديث مسلم^(٢) «أَنَّهُ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلْ أَخَذْتُمْ إِيهَابَهَا فَذَبَقْتُمُوهَا فَانْتَفَعْتُمْ بِهَا؟ فَقَالُوا: إِيهَابُ مَيْتَةٍ فَقَالَ: بِهَا حَرَمٌ أَكْنَهَا» وروى مسلم^(٣) «أَلَا بَنُو بَعْدُ: إِذَا ذُبُعٌ لِإِهَابٍ فَقَدْ طَهَّرَ» . . . سحري^(٤) «شَرِي بَعْدُ» «هَلَّا اسْتَعْتَمْتُ بِإِيهَابِهَا» الح، ولسلم^(٥) «نَحْوُ»

لحاشية قوله (لا يُحْصَصُ) : يحسن من حكمه بضمه، «أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يذكر بضمه أو جمع حكمه» . وأن يذكر بضمه، كما هو بضمه بضمه حدثت الشبهة إلا بعض «حكمه بضمه» . «كصلا» فيه أو بضمه فهو قبل «أشار» عقب قوله (بحكم العام) «أو بعض حكمه» . بضمه «بضمه» . وقد يقال: هو مفهوم بالأمم . لأن ذلك حكمه بضمه بضمه . فذكر بعضه أولى قوله (وروى مسلم) . مع بيان لاختلاف بضمه بينه وبين غيره

- (١) أخرجه الترمذي في مسنده، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة (٩٠) رقمه ١٧٢٨، وإسناده في مسنده، كتاب الفروع والعصية، باب جلود الميتة (١٩٩/٢) رقمه ٤٦٥١ . وفي نسخة بضمه، كتاب اللباس، باب ليس جلود الميتة إذا ذبحت (٢٢١/٥) رقمه ٣٦٠٩ . عن من عرفت
- (٢) في صحيحه، كتاب الطهارة، باب طهارة الجلود الميتة (١٥٣/٢) رقمه ٣٠٠٤
- (٣) في صحيحه، كتاب الفروع، باب ما جاء في جلود الميتة (١٥٣/٢) رقمه ٣٠٠٤
- (٤) في صحيحه، كتاب الفروع، باب ما جاء في جلود الميتة (١٥٣/٢) رقمه ٣٠٠٤
- (٥) بضمه «هَلَّا اسْتَعْتَمْتُ بِإِيهَابِهَا» . كتاب الفروع، باب ما جاء في جلود الميتة (١٥٣/٢) رقمه ٣٠٠٤
- (٦) في نسخة (حكمه بضمه) .
- (٧) بضمه (١٤١) ع

[هل العادة تُخصَّصُ العام؟]

لأنَّ العادة يتركُّ بنفسِ المأمورِ مُخصَّصٌ إنْ أقرَّها النبيُّ ﷺ، أو الإجماعُ.

الشيخ (و) أصبح (أن العادة يترك بعض المأمور) ، مع بعض مذهب في صيغة العموم (مُخصَّص) عدمه في لغة حتى لا يخلط بينه وبين (أن أقرَّها النبيُّ ﷺ) ، بأن كانت في زمانه وعدمه ، وذكرها ، (أو الإجماع) بأن فعلها يُدعى من غير ذكره.

لأنَّه قوله (أو الإجماع) أي و" وقد لا يجماع ، وقد لا يجماع في الإجماع الكوني ، وقد قصد شرحه ، فقال : (بأن فعلها الناس) أي كونه منهم^(١) ، إذ لو فعلها جميعهم أو المجتهدون كان إجماعاً بدون التقييد (بالتقرير)^(٢) ، مع ذلك عدمه (والمُخصَّص في الحقيقة التقرير أو الإجماع الفعلي) أي في سائر المُخصَّص في العادة يسمح ، وذلك (الإجماع المعنى ما فعله كثير من الناس من غير ذكره) ، لا يخلو الإجماع يكون وهو^(٣) ما فعله كثير من غير ذكره ، مع ذلك مُخصَّص في حقيقته ، فهو يترك النبيَّ ﷺ ، أو دليل الإجماع^(٤) .

(١) معناه بوجه : ٢٣٣ ، شرح التفتيح (ص ٢١١) ، والبحر (٣/ ٣٩١-٣٩٧) .

١١٠ (٣٩٤) ، المصنف (٢/ ٣٩٢) ، التحرير (٦/ ٢٦٩٤) .

(٢) في الأصل (أو دليل) ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٣) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٤) بزيادة معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٥) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

.....

الشيخ والمُخصَّص في حقيقته ، فهو لا يجماع ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

قوله (معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠) .

(١) التخصيص بالعادة مما اختلف فيه نقل الإمام الزاوي والأمدى وأتباعهما ، وذلك في العادة المُخصَّص ، وعكس الأمدى وابن الحاجب ، والصواب أنها مسألتان لا معنى لاحدهما بالآخر ، ولم يتواردوا على محل واحد كما قال كثير من المحققين فمسألة عامة .

أولاً : وهي التي تكلم فيها الزاوي والأمدى ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

الثانية : وهي التي تكلم فيها الأمدى وابن الحاجب ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٢) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٣) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٤) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

(٥) معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ ، معناه بوجه : ١١٠ .

وقيل: نعم ذلك لأن قننه عدل عارف - بعده - لمعي، فعلا ظهور عموم
الحكم مما صدر عن النبي ﷺ، وإن كان هو في حكمة لا ينط عدم كـ «الحق
قنا: ظهور عموم الحكم بحسب صـ. ولا بد من ما في ذلك وهو
«فصيح» الخ، قول أبي هريرة: «إن النبي ﷺ، سئل عن بيع العروة، روى
محمـ» «مقبول»: بعده كل عمر.

للحاشية نـبـ: قال الرزكي^٣ «قد تحل في هذه المسألة مع عدمه في باب
العموم لبعض المشايخ لعدم حسن كذا، وروى في بعض الأصناف
حتى يتمك بعمومه، بخلاف القضاء ونحوه^(٤)، فإنه لا يصدر إلا عن
صيغة، وقد يفهم الراوي منها العموم فيرويه^(٥) كذلك».

[جواب السائل]

لأن مسألة: جواب السائل غير المستقل فؤنه تابع للسؤال في عموميه،
والمستقل الأخص جائز إذا أمكنت معرفة المكوث، والمساوي واضح.

مسألة (جواب السائل غير المستقل فؤنه) أي دون السؤال (تابع للسؤال في
عمومه) «وخصوصه عموم كحديث الترمذي وغيره» «أن النبي ﷺ
سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: أبيع الرطب إذا بيع؟ قالوا: نعم.
قال: فلا بد» فيعم كل بيع برطب بالتمر وخصوص كل لو قال لسي ﷺ،
فإن: يوصف من مـ، سحر» فقال: تحريك فلا يعم غيره (والمستقل)
دون السؤال (الأخص).

للحاشية مسألة جواب السائل فؤنه (أي دون السؤال) أي المفهوم من مسائل، ونحو عمر
المصنف من (المسائل) «بالمسائل»، وبدن (السؤال) سألته) كان أوضح (٩٨ ر
وأخصر^١ قوله (غير) «يرفع مع جواب السائل فؤنه (فلا بد) هو الجواب،
وهو عام لكل بيع للرطب بالتمر، صدر من السائل أو من غيره، وغير مستقل
بلون السؤال، قوله (يجزئك) هو الجواب، وهو خاص بالسائل وغير مستقل^(٢)
قوله (والمستقل) أي بنفسه، بحيث لو ورد ابتداء لأفاد المقصود^(٣)

- (١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البيوع، باب ما جاء في النبي عن الحصة ونحوه، (٣٤٣ ر) رقم ١٢٢٥، وأبو داود في سننه كتاب البيوع، باب التمر، (٢٥١/٣) رقم ٣٥٩، والسنائي في سننه كتاب البيوع، باب في شراء التمر بالرطب (٧) رقم ١٥٥٩، وابن ماجة في سننه، كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر (٥٩٠/٣) رقم ٢٢٦١، وحاكم في (٢٣٠/٢)، قال الترمذي: حسن صحيح، صحيحه حاكم ووافقه الشيخ.
- (٢) انظر «المحرر» (٢٠٠/٣)، «المشيف» (٣٩٦/١)، «المصنف» (٣٩٥/٢)، «المحرر» (٢٣٨٥/٥).
- (٣) انظر «المصنف» (٣٩٥/٧).
- (٤) انظر «الآداب» (١٦٨)، «المصنف» (٧٣/٢).
- (٥) انظر «المشيف» (٣٩٦/١)، «المصنف» (٣٩٥/٢).

- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب مطلق بيع الحصة (١٥٦٨/٣) رقم ٥١٣.
- (٢) وهو قول الجمهور كما سبق في التعليق (٤) من صفحة (٤١٩/٢).
- (٣) انظر قول الرزكي في «المشيف» (٣٩٥/١) ومقله الشيخ زكريا متصرف.
- (٤) أي كالأمر والنهي، انظر «المشيف» (٣٩٥/١).
- (٥) مع الاتفاق في هذه الصورة غير واحد منهم ابن الحاجب والمزداوي وابن الصمام، انظر «شرح المصنف» (١٠٥/٢)، «مصحح» (٢١٦)، «المحرر» (١٩٨/٣)، «المشيف» (٣٩٦/١)، «المصنف» (٣٩٥/٢)، «المحرر» (٢٣٨٥/٥)، «المصنف» (٢٦٣/١)، «مواضع الرجوع» (٤٥٥).

لِللَّحْنِ وَقَالَ : وَيَقْرَبُ وَهِيَ خَاصٌّ فِي الْقُرْآنِ تِلَاةً فِي الرِّسْمِ عَامٌ لِلْمُنَاسِبَةِ .

والله (وقال) انصبت أيضا . (ويقرب منها) أي من صور الرسم حتى يكون قطعي الدحور أو طيبة . (خاص في القرآن تلاء في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن شاء في ترويض (عام للمناسبة) من لثالي والمثلث كما قرره تعالى ﴿الْمَثَرَبِ الدِّينِ أَوْتُوَصِيصَ مَلَكُوتِ يَوْمُونَ بِالْحَيَاتِ وَالطُّغُوتِ﴾ مع قوله - كما قال أهل تنسب - إشارة إلى كنه من الأشرف وسجود من عبيد يهود . ثم قدموا مكة وشاهدوا حتى من حرموا لمشركين على واحد شرهم . وعجازه نسي . فسأولهم من أهدى سبيلا محمد وأصحابه من حرم؟ فقالوا : نسي . مع عنهم من في كتبهم . من نعت النبي ﷺ . المصنف عليه . وحدث المؤلفين عليهم أن لا يكتفوا . فكان ذلك أمرا له هم ولم يؤذوا . حيث قدوكم بكماء . أنهم أهدى سبيلا حيا نسي ﷺ وقد نصحت الآية . مع هذا القول . لتوعد عليه بعد الأمر بتلاوة .

التيمة قول (للمناسبة) تعليل (للتلاوة) أو (للقرب) .

قوله (واخذ) عطف على (نعت) أو (ما) أو (علمهم) .

قوله (مع هذا القول) أي مع تضمن الآية له .

قوله (للامر بمقابلته) أي يقولوا محمد وأصحابه أهدى سبيلا .

(١) سورة النساء (٥١)

(٢) نظر المصنف الطبري (٤٧١-٤٦٨/٨) . تفسير ابن كثير (٣١٦/٢-٣١٧) . الدر

المشرقة (٢٠٣) «أسباب النزول المواتفي» (ص ١٤٩) . «أسباب النزول للسيوطي

(ص ١٠٩)

(٣) الصفحة (٤٦٦) [ع]

من

المشتغل على أدبه . لا ماله . حتى هي بأن صفة لسي ﷺ . بإفادته أنه الموصوف في كتابه . وحدث صاحب نبيه تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَقُولُوا لَا مَنَاسِبَ بَيْنَ أَهْلِهَا﴾ . فقد عده في كل أمية . وحدث خاص بأمية . هي بأن صفة لسي ﷺ . لا يعرف صاحب . وعدمه بأن محاض في رسمه . مزاجه في الرسول ست صحن . مدة ما من يد في رمضان من السنة الثانية . وفتح في رمضان من الثالثة .

وأي قال (ويقرب منها) كذا لأنه يرد نعماء بسب خلافها

ثانية قوله (المشتغل) لعب (المقابلة)

قوله (بإفادته) سابق على (الاشتغال) . أي اشتغال مقابلي ما ذكر عن أدبه / ٩٠ برا
الأمارة يكون بإفادته أنه ﷺ هو الموصوف في كتابه . فانه متعنه (بالمشتغل) ويجوز تعليقها (بأفاده) .

(١) سورة النساء (٥٨)

(٢) الصفحة (١٤٤) [ع]

لَمْ يَلْزَمْ مَسْأَلَةٌ: إِنَّ تَأَخُّرَ الْخَاصِّ عَنِ الْعَمَلِ نَسْخَ الْعَامِّ، وَإِلَّا خُصَّصَ، وَقِيلَ: إِنَّ تَقَارُظًا تَعَارُظًا فِي الْقَدْرِ الْخَاصِّ كَالْخُصِيِّ، وَقَالَتْ الْحَقِيقَةُ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْعَامُّ الْمَتَأَخِّرُ نَاسِخٌ.

(مَسْأَلَةٌ: إِنَّ تَأَخُّرَ الْخَاصِّ عَنِ الْعَمَلِ) بَعْدَ مَعْرِضِهِ يَنْبَغِي عَنْ وَفْتِهِ (سَجَّ) الْخَاصِّ (الْعَامُّ) ^(١) نَاسِخٌ مَعْرِضًا عَنْهُ. (وَالْأَمْرُ أَنَّ سَجَّ خَاصٍّ عَنِ خُطْبِ الْعَامِّ دُونَ الْعَمَلِ، وَوَجَّهٌ عَنِ خَاصِّ مَقْصِدٍ، وَنَعْدًا أَنَّ عَقِبَ أَحَدِهِمَا لِأُخَرٍ، أَوْ يُهْلُ بِأَرْخِهَا (خُصَّصَ) الْخَاصِّ (الْعَامُّ) ^(٢)

الْمُطَابِقَةُ (مَسْأَلَةٌ: إِنَّ تَأَخُّرَ الْخَاصِّ عَنِ الْعَمَلِ سَجَّ الْعَامِّ): حُجَّتُ هَذِهِ سَجَّ لَا تَخْصِيصًا، لِأَنَّ التَّخْصِيصَ بَدَلُ مَسْرُودٍ كَمَا عِنْدَ مَعْنَاهُ، وَإِذَا تَأَخَّرَ الْخَاصُّ عَنْ دُخُولِ وَقْتِ الْعَمَلِ، كَانَ تَأَخُّرًا لِلْيَانِ عَنْهُ، وَتَأَخُّرَ الْيَانِ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ مُتَمَعٌّ ^(٣). قَوْلُهُ (دُونَ الْعَمَلِ) يَعْنِي قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ.

قَوْلُهُ (أَنَّ عَقِبَ أَحَدِهِمَا لِأُخَرٍ) بَيَانٌ لَتَقَارُظٍ، فَهُوَ مَعْرُوفٌ عَمَّا رَدَّ لَا يَتَأَنَّ ^(٤) فِيهِمَا انْتِفَازِقَ الْحَقِيقَةِ، وَدُونَ كَأَن يَقُولَ: فِيهَا سَجَّتِ السَّاعَةُ الْعَشِيرُ، وَيَقُولُ عَقِبُهُ: لَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ بِالْمَعْكَسِ ^(٥).

(١) مَعْرِضًا (مَعْرِضًا) (١٠٦/٣)، (الإحكام للأمامي) (٣١٨/٢)، أَمْرُ الْعَصْدَةِ (١٤٧/٢)

(٢) سَجَّ (٤٠٠/١)، (سَجَّ) (٤٠٨/٣)، (التحصيل) (٢٦٤٣/٦)

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْمُجْمُوعِ وَبَعْضُ حَقِيقَةٍ مَعْنَاهُ أَمْرٌ بِرَدِّ التَّخْصِيصِ، أَمْرٌ بِإِجْمَاعِ السَّاعَةِ وَالْمُسْتَعْمَلِ

(٤) (١٨٠/٢)، (التحصيل) (٢٧٢/١)

(٥) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٤٠٠/١)، (الْعَمَلِ) (٤٠٠/٢)

(٦) فِي مَعْنَى (يَنْبَغِي) وَهُوَ يُخْبِرُ

(٧) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٤٠٠/١)، (الْعَمَلِ) (٤٠٠/٢)

(وَقِيلَ ^(١)): إِنَّ تَقَارُظًا تَعَارُظًا فِي قَدْرِ الْخَاصِّ كَالْخُصِيِّ). أَيِ كَالْمُخْتَلِفِينَ بِالصُّوَرَةِ بَدَلُ كَوْنِ خَاصٍّ يَحْتَاجُ عَمَلًا خَاصًّا أَنْ مَرَحُوجَ لَهُ قَدْرًا خَاصًّا أَقْوَمَ مِنْ عَمَلٍ فِي بَدَلِهِ عَنْ ذَلِكَ سَعَسَ لَمْ يَحُورْ أَنْ لَا يَزَادَ مِنَ الْعَامِّ بِخِلَافِ الْخَاصِّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَرَحُوجَ لَهُ.

(وَقَالَتْ الْحَقِيقَةُ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْعَامُّ الْمَتَأَخِّرُ) عَنْ خَاصِّ (نَاسِخٌ) لَهُ كَمَعْكَسِهِ بِجَامِعِ التَّأَخُّرِ.

قَدْرًا أَمْرُ أَنْ الْعَمَلُ بِخَاصِّ الْمَتَأَخِّرِ لَا يُلْغِي الْعَامَّ بِخِلَافِ الْمَعْكَسِ وَالْخَاصُّ أَقْوَمُ مِنَ الْعَامِّ فِي الدَّلَالَةِ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ.

لِأَنَّهُ قَوْلُهُ (أَيِ كَالْمُخْتَلِفِينَ بِالصُّوَرَةِ) بَدَلُ لاختلاف الصور، وقوله: (أَنَّ) يَكُونُ خَاصِّينَ) بَدَلُ أَنْ يَمْرُودَ بِنَاصِ مَعْنَى الطَّاهِرِ، لَا مَا مَعْنَاهُ، وَالْمُرَادُ بِخُصُوصِيَّتِهِمَا، خُصُوصِيَّتُهُمَا سَوْدًا ^(٢) وَحَدَّ لَا خُصُوصِيَّتَهُمَا لِقُدْرَةِ لَمَعُونِهِمَا، فَيُشْمَلَانِ الْعَامِّينَ.

قَوْلُهُ (وَأَنَّ كَانَ كُلُّ مَعْنَاهَا) يَعْنِي مِنَ الْمُتَعَارُظِينَ ^(٣)، لَا مِنْ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ كَمَا هُوَ مَطَاهِرُ كَلَامُهُ، وَإِلَّا كَانَ يَنْبَغِي عَمُومَ مَقْصُودٍ، لَا عَمُومَ مِنْ وَجْهِ ^(٤)

(١) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٤٠٠/١)

(٢) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٣٢٦/١)، (التحصيل) (٢٩٦/١)، (سَجَّ) (١٠٦/٣)

(٣) الْفَوَائِدُ (الْحَقِيقَةُ) (٤٨٥/١)

(٤) نَسَبَ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْقَاضِي الْبَاقِلَانِي، وَالْقَاضِي عَبْدِ حَمِيدٍ

مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (١١٩٠/٢)، (١١٩٦ - ١١٩٧)، (التحصيل) لِأَمْرِ حَرَمَيْنِ (٤٧/٢)، (١١٨٠/٢)

(٥) (٤٠٩/٣)، (التحصيل) (٢٦٤٤/٦)

(٦) فِي مَعْنَى (يَنْبَغِي) وَهُوَ يُخْبِرُ

(٧) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٤٠٠/١)، (الْعَمَلِ) (٤٠٠/٢)

(٨) مَعْرِضًا (الْعَمَلِ) (٤٠٠/١)، (الْعَمَلِ) (٤٠٠/٢)

لَمْ يَكُنْ فَإِنْ جُهِلَ؛ فَأُلُوْقَتْ أَوْ التَّسَاقُطُ. وَإِنْ كَانَ عَامًا مِنْ وَجْهِ فَالْتَرَجِيحُ.
وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: الْمَتَأَخِّرُ نَاسِخٌ.

قَالُوا^(١) (فَإِنْ جُهِلَ) الرَّيْبُ بَيْنَهُمَا (فَالُوْقَتْ) عَنْ حَسَبِ أَحَدِهَا، (أَوْ التَّسَاقُطُ) هُما، قَوْلَانِ هُمَا مُتَعَارِفَانِ لِاحْتِمَالِ كُلِّ سَهْمٍ عَدَمُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَسْوُومًا بِاحْتِمَالِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْآخَرِ
مثال العام «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(٢)، وَحَصْرُ الْعَمَلِ لَا يَقْتُلُوا، هُنَّ الدَّلَمَةُ.

(وَإِنْ كَانَ) كُلُّ سَهْمٍ (عَامًّا مِنْ وَجْهِ) حَاصِلًا مِنْ وَجْهِ (فَالْتَرَجِيحُ)^(٣) سَهْمٍ
مِنْ خَارِجٍ وَأَجِبَ لِتَعَادُلِهِمَا تَقَارُنًا أَوْ تَأَخُّرَ أَحَدِهِمَا
(وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ^(٤)): لِمَتَأَخَّرُ نَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ

نفسه قوله (أو تأخر أحدهما) أي وهو أحسن، يشمل ما د جهل به أحدهما^(٥)
قوله (وقالت الحنفية المتأخر ناسخ للمتقدم) أي لما عارض فيه منه^(٦)، وبما
يُجْعَلُونَ مَخْصَصًا^(٧)، لأنهم يشترطون في المَخْصَصِ الْمُقَارَنَةَ^(٨).

(١) نظير المبرور (ص ٣٢٦)، (١٠ - ٢٢٧) ص ٣١، (١١٠ - ١٢١) ص ٦١، (١٢٢ - ١٢٣) ص ٦٢.

(٢) سورة البقرة (٥١).

(٣) انظر السيف (١ - ٢٠١)، بحث (٢٠١ - ٢٠٢)، ص ٦٦، (٢٠٣ - ٢٠٤) ص ٦٧.

(٤) قال الركني: أراد حكاية عن حسان بن أحمد هو السامع، وهو عباس بن علي بن أبي طالب، لكن لم أحمد صرح في هذه المسألة، هو نفسه (١٠٢ - ١٠٣) ص ٦٦، ونظر «نسخة» (٢٦٥٠ - ٦).

(٥) الحواشي [١٤٤] غ.

(٦) (مه) مائة من مائة.

(٧) في (مه) (مختصا).

(٨) نظير المبرور (ص ٣٢٦)، حديث عماري عن العيص (١٤٨ - ١٤٩) ص ٣٢٦.

(٩) (٩٧ - ٩٨)، «فروع الحرب» (١٠١ - ١٠٢) ص ٩٨.

الشيء مثال ذلك. حديث الحارثي: «من نكح دية فاقطعوه»، وحديث
لصاحب: «أنه ﷺ ممن عن قتل النساء»، فالأول: عامٌّ في الرجال
و-، وخاصٌّ بأهل الردة، والثاني: خاصٌّ بالنساء، عامٌّ في الحريات
والمرتدات.

نفسه قوله (مثال ذلك حديث الحارثي) الخ، قد - حج أحدهما لأول نفيهما
على اختصاص الثاني بسبه، وهو الحريات.

(١) من حديثه

(٢) من غيره

مباحث
المطلق والمقيد

[المطلق والمقيد]

لَا تُنْزِلُ الْمَطْلُوقَ وَالْمَقْيَدُ. الْمَطْلُوقُ: الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ بِلَا قَيْدٍ. وَزَعَمَ الْأَمْدِيُّ
وَأَبْنُ الْحَاجِبِ: دَلَالَتَهُ عَلَى الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ.

البرج (المطلق والمقيد) أي هذا محتمل (المطلق: الدال على الماهية بلا قيد) ^(١) من
وحدته أو غيره (ورغم الأمدي ^(٢)) وابن الحاجب ^(٣): دلالة أي دلالة
لمسمى بالمصدر، من الأمثلة لأبنة وسحوها. (على الوحدة الشائعة)، حيث
عرفاه بها يأتي عنهما.

لثانية مباحث لمصنف والمصدر قوله (ورغم الأمدي وابن الحاجب دلالة على الوحدة
الشائعة حيث عرفاه بها يأتي عنهما) قيل ^(٤): قد قاله أحمد مما قاله [لتشرح] ^(٥)
نقلاً لمصنف. لأن الأحكام الشرعية إما تعمي على الأفراد، لا على الماهيات
المفعولة، وهو الموافق لأسلوب المتطفلين ولأصوليين والعقهاء، عكس ما نقله
عنه ^(٦) لمصنف، فقد شرح المتطفلون بأن القضايا الطبيعية، عكس ما نقله عنهم
المصنف، فقد صرح المتطفلون ^(٧) بأن القضايا الطبيعية، وهي التي تحكم بها ^(٨)
على الماهية من حيث هي، لا اعتبار بها في العلوم.

(١) انظر تعريف المطلق كذلك في: «البرهان» (٣٥٩/١) المصدر، (١٤١/٣)، «الإحكام»
للأمدي (٣/٣)، الشرح المنهج، ص ٢٦٦، الشرح المنهج، (١٥٥ ٢)، «الشرح»
(٢١٣ ٣)، المصدر، (٢٧١١ ٦)، «التيسير» (٣٢٨/١).

(٢) انظر «الإحكام» (٣/٣)

(٣) انظر «شرح المفيدة للمختصر» (١٥٥ ٢)

(٤) هذا القول للكمال ابن أبي الشريف، عنه صرح عن مصنف والشرح. وأصل هذا
لأحمد ابن بلزكني والكمال ابن همام، انظر «كشف» (١٠٢-١٠٣)، «الشرح»
(٣٢٨ ١)، وانظر قول ابن أبي الشريف في «أليات البيان» (٨٠/٢)

(٥) الزيادة من «ج»

(٦) في «ج» «ج» (ع)

(٧) انظر «أليات البيان» (٨١ ٣)

(٨) في «ج» «سها»

الشيء

المطلب وكلام الأصوليين إنما هو في وقوعه بسبب منه حكمه. فعلى المتكلمين، والتكليف يتعلق بالأمر فلا بد من مصاديقه. وكلام الفقهاء في هذه في نكاح الأحكام، ويرد ذلك ما فيه من المصنف بعد، لأن كلامه في حد المطلق، لا مصادقاته، وهو بالمهاية أنسب، والقول بأن القضايا الطبيعية لا عسر بها في عموم، كنه ذلك من مجرد، لا صحة له، حيث ثبت في الخارج، أما إذا طلبت في ضمن جزئي منها، وهو الموحود المقدور عليه، فمعتبره في العموم، فالأمر به، من حيث هو ضمن حسي منها، والأمر بكتبه بالمحال، وأما لعمدة مدونة في سببها الاحكام بالافرد، لا ماهيتها، بخلاف أحد وقبل المصنف في وقوعه في لاشئ نحو: **«إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَنْحُو بِرُفْقَةٍ»** وهو يدل على ماهية من حيث هي، وعنده يجمع كلام المحققين، ووقع في حقه: **«كُنْتُ إِحْلَاهُ»** وعنده يجمع كلام الأندلسي وابن الحاجب.

(توهمه النكرة) يقع في وجهه في وجهه أنه هي، لأن ذلك على لوحدة لاشئ، حيث خرج عن الأصل من الإفراد إلى تشبه أو جمع، والمصنف عندهما كذلك أيضاً، إذ عرّفه الأول^(١): بالنكرة في سياق الإثبات، والثاني^(٢): بها دل على شائع في جنس.

وخرج الدال على شائع في نوعه نحو: رقية مؤمنة.

قال المصنف: **«وعلى الفرق بين المطلق والنكرة أصول المتكلمين، والأصوليين، وكذا الفقهاء»**. حيث جعلوا أصل قولهم: إن كان منك ذكر وقت طلق، فكان ذكره^(٣) قبل لا ينفك عن النكرة لشعر بالوحد وقبل ينفك حلاً عن أحسن^(٤) هو.

لأنه قوله (حيث لم يخرج عن الأصل من الأفراد إلى التشبه أو الجمع) أي وإن خرجت عنه إلى ذلك لم تكن دالة على وحدة شائعة، بل على ما فوقها من تشبه وجمع شائعين، لكن كل من مذهب^(٥) بكرة أيضاً، فأوجه حذف لوحدة، مع أنها ليست في كلام الأندلسي وابن الحاجب^(٦) فالنكرة شائعة للمفرد وجمعه، فهي في المفرد للأحاد، وفي المتن للمثنيات، وفي الجمع للمجموع قوله (وخرج الدال على شائع في نوعه نحو: رقية مؤمنة) أي فلس ينفك فلا يكون نكرة، يعني محضة، وإلا فهي نكرة مقبلة.

- (١) أي الأندلسي، انظر الإحكام (٣/٣).
- (٢) أي ابن الحاجب شعر شرح بقصده (٢/١٥٥).
- (٣) فإنه في وقوعه خارج (٣/٣٦٦) (٣٦٦).
- (٤) في قوله (يعطيه).
- (٥) حيث قال الأندلسي: **«اللفظ يدل على مدونة شائع في جنسه»** وقال من حيث هو دل على شائع في جنسه شعر الإحكام (٣/٣٣٠) شرح بقصده (٢/١٥٥).

(١) في قوله (والمهايات) وهو خطأ.

(٢) انظر الأبحاث البيانية (٣/٨١)، وانظر أيضاً حاشية العطار (٣/٨١-٨٢).

(٣) نسخة (١٤٥/س).

(٤) يعني في قول المتكلمين: لا بالأفراد لا بالمهايات المفردة، وكلام الفقهاء إنما هو في تلك.

(٥) الإحكام شعر (١٤٣/٣).

(٦) في قوله (بالأحادية) هو خطأ.

(٧) فإنه اللفظ وهو جسد في شعر (٣/٤١٥).

(٨) سورة بقره (٦٦).

وَمِنْ ثَمَّ قَالَا : الْأَمْرُ بِمُطْلَقِ الْمَاهِيَةِ أَمْرٌ بَجُزِّيٍّ . وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقِيلَ :
يَكُلُّ جُزِّيٍّ وَقِيلَ : إِذَنْ فِيهِ .

(ومن ثم) أي من هذا وهو ما عيى من دلالة المصنف عن بوحده شأنه. أي
من أجل ذلك (قالا: الأمر بمطلق الماهية). كنصرت من غير قيد (أمر
بجزئي) من حيثها. كنصرت بسوطة أو عضا. أو غير ذلك. لأن المقصود
الموجود. ولا وجود بصفة. وبس توجد حيثها. فكون الأمر بها. أمرا
بحرنيها. (وليس أفهم ذلك شيئا) بوجود ماهية بوجود حيثها. لأنها
جزؤه. وجزء الموجود موجود.

الشيء قوله (وليس فومها ذلك شيء) صحيح به عن ضعف قول الأمر بمطلق
الماهية أمر بجزئي من جزئياتها. وضعفه البعض^(١) وغيره^(٢) "ص.
بوصح^(٣) الفرق بين الماهية بشرط شيء. وبشرط لا شيء. ولا بشرط شيء
يعلم أن المطلوب الماهية من^(٤) حيث هي. لا بقيد الكثرة. لا بمد آخرتها.
واستحالة وجودها في الخارج إنما هو من حيث تجردها لا في صور جزئي.
وذلك كاف في القدرة على تحصيلها. فالأمر بها أمر بحدده في صور جزئي
ها. لا أمر بحرنيها

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَصْنُوعِ وَالْكِرَى وَحَدِّثَ شَيْءٍ سَهِي بِالْأَعْيَانِ
بِإِعْتِبَارِ فِي اللَّفْظِ دَلَالَتُهُ عَلَى مَاهِيَةٍ لَا قَدَشْتِي مُتَصَلِفٌ وَسَبَّحَ حَسَّ أَنْصَحَ كَمْ
تَقَدَّمَ. أَوْ مَعَ قَيْدِ بَوْحَدِ التَّائِيَةِ شَيْءٍ كَرَّةً. . . لِأَمْرٍ بِهِ سَبَّحَ حَاجِبُ كَرَارٍ
لَأَوَّلِ فِي مَسْنُونِ الْمَطْنِ مِنْ تَمَثُّلِهِ أَلَيْهِ وَجُودِهِ. . . جَعَلَهُ شَيْءٍ. فَدَلَّ
عَدَمَهُمَا عَلَى الْوَحْدَةِ شَأْنَهُ وَعَدَمَهُمَا عَلَى مَاهِيَةِ لَأَقْدَمِهِ حُدُودُ صُرُورِهِ.
إِدْ لَا وَجُودَ لِلْمَاهِيَةِ الْمَطْنِيَّةِ أَقْلَ مِنْ وَحْدِهِ وَلَا مِنْ مَادَّةِ لِكَلَامِ أَهْلِ
الْعَرَبِيَّةِ^(١). وَلِاسْمَةِ عَيْبِ بِالْمَطْنِ. بِمَقَابِلَةِ الْمَقْدَرِ وَعَدَمِ مَصْنُوعٍ فِي سَقْلٍ
عَنِ الْأَمْرِيِّ وَمِنْ أَحْجَابِ عَنِ قَوْلِهِ مِنَ السَّعْرِ بِسَ لَأَرْمَهُ لَسَبَّحَ بِسَبَّحَ عَلَيْهِ
قَوْلُهُ وَبِذَلِكَ يَنْعَرَضُ بَعْدُ

للشبهة قوله (كما تقدم) أي فيل مسألة الاشتقاق قوله (ويجعله) أي المطلق فيه
(والأول) أي وهو كون المطلق يدل على الوحدة الشاملة^(٢).

(١) هو شرح حصص (٢٩٢ ٩١ ٢)
(٢) انظر حاشيته بقدر في من بعد (٩١ ٩٢ ٩٣). شيف (١٥ ١٤ ١٣) البصر
(٣) (٧٧٠ ٧٦)
(٤) في (١٥٧٠). وفي (١٥٧٠). وفي (١٥٧٠) (بوصح)
(٥) السبعة (١٥٧٠) (١٥٧٠)
(٦) سبط (لا) من (١٥٧٠)

(١) من "بديع الأمل" (١٥٧٠) من "بديع الأمل" (١٥٧٠) من "بديع الأمل" (١٥٧٠) من "بديع الأمل" (١٥٧٠)
في ذلك كذا. هو مرفعه بحد في عدم سعة بين المصنف والكثرة نظر "الحرة"
بدر كشي (١٥٧٠/٣)
(٢) السبعة (١٥٧٠) (١٥٧٠)

الزئبق (وقيل) ^(١)، أمر (بكل جرني) فـ. لإنكار عدم تفقد بالعمى

(وقيل ^(٢)، إدفيه) أي في كل جرني أن يفعل، ويخرج عن عهدة واحد

الناشئة قوله (وقيل أمر بكل جرني ها) أي لا تسعى به حب لأن بكرها، ير
بمعنى الاكتفاء بواحد منها، كما في الواجب المخير، على القول بوجود
[حاصله] ^(٣)، لا بعد فوجد مع القول بأن ما ذكره واحد، لأن الجمع
ذلك، إذ لو حب ثم لأحد ^(٤)، فهو عصادي بكل جرني على سبيل، وهذا
الواجب كل من الحزبات، لكن يقتضي بواحد منها.

قوله (وقيل إذن فيه) هو جواب يقتضي صدق، حيث قد في باب
نقيس، ويصكر أن يقال الأمر بجاهية الكسبة، وإنه يقتضي الأمر
بغيرها، بكل يقتضي تحريك الكسب في الإيسار بكل واحد من ذلك الحسنة
بدلاً عن الآخر عند عدم تفرقه لمعه بواحد ^(٥)، أو جمعها ^(٦)، وانحصر
بينها يقتضي جوار فعل كل منها ^(٧).

(١) وهذا القول نسب للإمام الرازي: انظر البحر (٣/٤١٣)، التنقيح (١/٤٠٣)

(٢) انظر الفراء (١/٤٠٣)

(٣) في الأصل (فصلاً) وثبت مراداً واحداً

(٤) في ٥: (واحد)

(٥) منه عن بكرتي في الفراء (١/٤٠٣)

(٦) نسخة (١٢٦) [سـ]

(٧) في ٦: (الجمع)

[حُلُّ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ]

مثال مسألة: المطلق والمقيد كالنعام والخاص، وأتت إياهما إن اتحد حكمهما
وموجبهما وكانا متبئتين، وتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو
نايخ، وإلا حُلَّ المطلق عليه.

مسألة: المطلق والمقيد كالنعام والخاص (في حذر عصبى عدم نه حور
عبيد يصدق به، وفلا فلا حور عبيد كتاب ساكن وناشئة، والدة
ناشئة وساكنات، نقدتها بالقبيل، والمفهوم، وقيل أي ^(١)،
وتفرسه، بخلاف مذهب الرازي، وذكر بعض حرثات لمطور، عن الأصح
في الجميع

(أو يريد المطلق والمقيد، أي إن اتحد حكمهما وموجبهما) بكر جمع أي
سبها (وكانا متبئتين) كأن يقال في كفارة الطهار:

عاشه مسألة المطلق والمقيد كالنعام والخاص قوله (على الأصح في الجميع) يعني في عدم
مفهوم موافقة، أو لا خلاف فيه كما في شخصين به

قوله (أو) كتاب مشن) أي فسر، كما مثل به الشرح، أو حذر من نحو
"تجري" فقه، تجري رقه مؤمنة، أو أحدهما امر والآخر حدة، نحو: اعص
رقه، تجري رقه مؤمنة، اعص رقه مؤمنة، تجري رقه ^(٢)

(١) بقوله لا أحكام للأمر (١/٣)، البحر (٣/٤١٥)، النعم (٦/٢٧٧)

(٢) في الأصل (أو) وهو خطأ، وثبت مراداً واحداً، وشرح لمحي

(٣) انظر البحر (٦/٢٧٧)

لأنَّ، وَإِنْ اتَّخَذَ الْمُوجِبُ، وَاخْتَلَفَ حُكْمُهَا فَعَلَى الْخِلَافِ.

الفرق (وإن اتحد الموجب) فيه (واختلف حكمهما) كما في قوله تعالى في لنسبهم ﴿فَاسْتَسْخُوا وَخُوحُكُمْ وَأَيُّكُمْ﴾ '1' وفي بوضوء ﴿فَاعْسُوا وَخُوحُكُمْ وَأَيُّكُمْ إِلَى التَّرَافِي﴾ '2' وموجب في حديث واحد حكم من صبح مطلق وعسل المقدس في صبح (أعني خلاف) '3' من به لا يحمل لمصير على اقتيد، أو يحمل عنه قصد، '4' مما هو - حتى - جامع بينهما في المثال المذكور، اشتراكهما في صب حكيمهما.

ثالثة مؤلف على حال لظفر على نمد. في د خدم حبه حكيم. وفي لصور
عد³، و حرم به نيب بكم. (س مه) في د ف د ب، و حبه مه
جهل تاريخها.

(١) سورة المائدة: (٦)

(٢) وهذه الحالة: أن يتحد السبب ويتخلف الحكم، فمثل الخلاف السابق في اتحاد الحكم واختلاف السبب، وإن كان قد نقل بعضهم في هذه الحالة الاتفاق على عدم الحمل منهم الأممي وابن الخطاب، انظر الإحكام (٤/٣) شرح للصبغ (٢/١٥٥)، اشرح التلخيص (٣/٢٦٦)، رد المحتاب (٣/٣٦٩)، البحر (٣/٤٢٥).

(٣) انظر: الشيم، (١/ ٣٣٠)

(٢) باده من ... قال الكيال ابن ابي اسحاق في التحريم : قال ائمتنا متعين فمن يبايع آخره أو
 غيره محرم ... وذا معناه : جعل المطلق عليه بياناً لضرورة ، أي السبب واحد لا يوجد
 أصلياً في نفسه ، بل هو صورة من صور ... وهو ... والأول محرم كذلك ، فلا
 يخفى عليه بتدبيره لبيان على التسبح عند التردد للأغلبية ١ . اهـ . انظر (التحريم) والأصحاح

وَالْمُقَيَّدُ بِمُتَنَافِينَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْفَى بِأَحَدِهِمْ قِيَاسًا

٤٤ (والمفيدة) في صفة (بمناظر) ، وقد عرفت في موضع ، كما في قوله عن : في قصص
 ايام رمضان * فعدة من ايام اخر * وفي كتاب : عنها * فقصم شوق
 متبعين * في صفة مع * فقصم ثلثة ايام في ثلثة وسبعة ايام رجعت *
 (يعني) في صفة في (عنها) لم يكن اولى احدهما من الآخر قبضا ، كما في
 مثال ذلك : ... حتى عن صفة - لاصح فيدهم - فافهم - ويوجد فيها
 (لغة) من جهة ، في حيث في قصص - مصداق - ولا تعريب

[illegible]

9 4 3 6 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1

123 456789 0 123456789

(197) = 12 = 17

(٢) رقم الترخيص - (ص ٣٦٩)، نهاية السجل (١/٥٨٧) - رقم (٤٠٣)

(٥) انظر اثر سر الشفاء (ص ٢٦٩)

(٦) انظر البحر، (٢٨/٣)، التحرير، (٦/٢٧٣٦).

(٧) هذه الرواية عند الفهرست في (٦/٦٥) رقم ١٨٩، بل - كما يبدو - قد وردت في

(٢٨) هذه الرواية عند مسلم وغيره في صحيحه، كتاب النكاح - باب حكمه - ص ١٠٦

(٩٧) الرياضة من قسمة وجره، اللفظ الواحد: والثلاثة معروء بالربا، وهو عند مسلم واحد.

صحيحه، كتاب الطهارة باب حكم ولية الحبيب (١: ١٢٢) ج ٢٨ (٣١: ١٩٨)

(١٠) أي رواية أو لاهي، ورواية الأخذه هي ما يمسول في كتابه من روايات.

١١١) في مسند أبي حمزة، أو لاهي أو آخره في القوام، كتب حمزة، في مسند أبي حمزة، ١٢١

(۲۰۲۱) قہ ۹۱ و سماعی فی (۵) ۹ اوسمعی فی

الْبَيْتِ أَمْ إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْفَتَنِ بِأَحَدِهِمْ مِنَ الْآخِرِ، مِنْ حَثِّ الْقُدْسِ، كَانَ وَجَدَ احْتِمَاعَ بَيْتِهِ وَبَرِيءَ مُقْبَدِهِ دُونَ الْآخِرِ، فَيُكَبِّدُهُ بِنَاءَ عَيْنِ لُحْجٍ مِنْ أُلْ حُمَلٍ قِيَامِي، فَإِنْ قِيلَ: لَفْظِي، فَلَا.

الثانية أو قد ، أولاهي ، وجو ، حمل رونه ، حدها عن سائر خواص ، واولاهي
 على بيان التذنب ، واولاهي على بيان الإجزاء^(١١) ، وبها تقرر علم : أن شرط
 الحمل في إباحة الحلف ليس ، حداثته بل لا بد من المصلحة من مقدس
 متشافين ، أو يكون أحد حدهما من الآخر ، ومن ثم صحت أن يكون مقصد
 صفة ، لا ذاتا كالصوم في كفة صفة ، فلا حلف عليه^(١٢) ، كما في عمل عدد
 بعد انصوف فيها ، وأن يكون في واحد ، لا في اثنين فيه ، وب^(١٣) لا يمكن
 الجمع بين حمل^(١٤) قوله (أما إذا كان أولى بالتفريق) ، مع مثله فإنه يحل في
 كفارة اليمين **﴿فصيامٌ لثلاثة أيامٍ﴾^(١٥)** ، وفي كفارة صهار **﴿فصيامٌ شهرين**
مُتتابعين﴾^(١٦) ، وفي صوم سمع **﴿فصيامٌ لثلاثة أيامٍ في تَحَجٍّ وسبعونَ إِدْرَجَتُمْ﴾^(١٧)**
 فحمل متعلق فيه عن كفارة صهار في التمتع ، أولى عن قول عديم^(١٨) ، من جهة
 على صوم تمتع في سفره ، لأحد هما في التمتع سهو ، وهو سوي عن
 اليمين^(١٩) والظهار .

مباحث الظاهر والمؤول

(1) انظر في جملة: - جميع من قدمه - ويات - دفع - (1 366 368) 1, 1 سنة
2634 3636 1

(٢) صفحة (١٧) - (١٨)

(٣) انظر شروط حل المطلق على المفيد - التي فكرها الشيخ زكريا - في «البحر» للدرستي، (١٢٥/٣-١٢٦).

(٤) سورة المائدة: (٨٩).

(٥) في عدد ثمان: انظر البروصة (٢١/١١)، ملحق (٢٢٧/٣)

(٦) في - (الاسم) بدل (المفعول) وعلامة

[الظَاهِرُ وَالْمَوْوَلُ]

لَمَّا: الظَّاهِرُ وَالْمَوْوَلُ: الظَّاهِرُ مَا دَلَّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً. وَالتَّأْوِيلُ حُلُّ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ. فَإِنْ حُلَّ لِذَلِيلٍ فَصَحِيحٌ، أَوْ لِمَا يُظُنُّ ذَلِيلًا فَفَاسِدٌ: أَوْ لَا لَشَيْءٍ فَلَنَعِبَ لَا تَأْوِيلَ. وَمِنْ الْبَعِيدِ: تَأْوِيلُ «أَنْتَ» عَلَى ابْتِدَائِهِ.

الشيخ (الظاهر والموول) في هذا معنيهما (الظاهر: ما دل) على معنى (دلالة ظنية)^(١) أي واجحة، فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً «كالأسد» راجع في خيول المدرس، مرجوح في الرجل الشجاع، و«العائنه» راجع في حدرج لستمدر معروف، مرجوح في افكان المفضل الموصوع له لغة أولاً وخرج النص «كريد» لأن دلالة قطعية (والتأويل حل الظاهر على المحتمل المرجوح)^(٢) فإن حل عبه (الدليل فصحيح، أولاً يُظنُّ ذليلاً) وليس دليل في الواقع (ففسد، أو لا شيء، علمت لا تأويل) هذا كله مذهب

للنسخة الظاهر والموول سمي الثاني [مؤولاً]^(٣)، لأنه يؤول إلى الظهور عند قيام الدليل^(٤) عليه^(٥) قوله (وخرج النص) خرج أيضاً المحمل، نسوي للدلالة فيه، والموول، لأنه مرجوح^(٦) قوله (والتأويل حل الظاهر على^(٧) المحتمل المرجوح) عدل عن تفسير الموول المذكور في الترجمة.

(١) نظر تعريف الظاهر كذلك في «إمعي» إعراب الأصوب، الأصوب لم يحسب (١٠١٤١) ١٠١٤١.
«نم» هان، (٢١٦٩) ٢١٦٩، «نم» (١٥٢/٣)، «إحكام» (٥٢/٣)، «نم» (١٠١٤٩) ١٠١٤٩، «نم» (٣٧)، «نم» (٢٦٨) ٢٦٨، «نم» (٢٣١) ٢٣١، «نم» (١٨٨٤٧) ١٨٨٤٧، «نم» (١٨٩) ١٨٩.

(٢) نظر تعريف التأويل كذلك في إعراب الأصوب.

(٣) في الأصل (موول) وكتب من «أ» و«ج».

(٤) في «أ» «ذليل» وهو تعريف.

(٥) نظر «نم» (٢١٦٩) ٢١٦٩.

(٦) نظر «نم» (٢٦٨) ٢٦٨.

(٧) «نم» (٢٧) ٢٧.

لَيْسَ وَ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُشَيْتْ» عَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ. وَ «دَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»
عَلَى النِّسْبَةِ.

(و) من العبد تَوَيْتُهُمْ حَدَّثَ «لَا صِيَامَ لِمَنْ نَسِيَ» أَي صِيَامَهُ مِنْ لَيْلٍ.
رواه أبو دود، غيره. يَنْصَحُ مَنْ تَوَيْتَ الصَّيِّمَ مِنْ نَسْيِ «لَا صِيَامَ لَهُ» (عَلَى
الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ) . صححه غيره، نسيه من النهار عديمه. ووجهه بعده. أَنَّهُ
قَصْرٌ بَعْدَ عَصْرِ فِي الْعُمُومِ عَلَى نَذْرِ، بِمَنْزِلَةِ الْقَضَاءِ أَمَّا نَسْيُهُ إِنْ نَصَّوْمَ
الْمَكْتُبَ بِهِ فِي صَلَاحِ الشَّيْءِ (و) من لعن تَوَيْلَ أَي حَبِيقَةَ حَدَّثَ مَنْ حَدَّثَ
وغيره^{١٣}. «دَكَاةُ» حَسْبُ ذَكَاةٍ أَنَّهُ الْوَارِعُ وَنَسَبُ (عَلَى النِّسْبَةِ)^{١٤}. «لَيْ» مِثْلُ
دَكْنًا أَوْ كَذَكَاتِنَا، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِـ «الْجَنِينِ الْخَلْقِ» لِحُرْمَةِ الْيَتِيمِ عِنْدَهُ، وَأَحْلَهُ
صَاحِبَهُ كَالشَّافِعِيِّ^{١٥}. وَوَجْهٌ بَعْدَهُ: مَا فِيهِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمُسْتَقْبَلِ عَنْهُ.

لُغَتُهُ قَوْله (أَي مِثْلُ دَكَاتِنَا أَوْ كَذَكَاتِنَا) نَبِيٌّ - سَفِيرٌ رُوِيَ الْوَارِعُ وَالصَّبْرُ عَدَا
الْحَقِيقَةِ، الْوَارِعُ عَدِيمُهُ عَلَى حَذْفِ مَصَافٍ، وَالصَّبْرُ عَلَى تَرْجٍ، خَافِضٌ، وَقَدْ
بَيَّانَ ذَلِكَ عَلَيْنَا فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ.

- (١) الصَّوْمُ، بَابُ مَا جَاءَ «لَا صِيَامَ لَهُ» بِدَوْدَ ٢٨٣، رَمَزَ ٧٣٠، سَبِي لِي سَهْ كِتَابُ
صِيَامٍ، بَابُ دَكَاةٍ خِلَافَ مَا فِيهِ مِنْ حَقِيقَةٍ ١٥١٠، رَمَزَ ٢٣٣٠، وَبَابُ دَكَاةٍ فِي
سَنَةِ، كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ صِيَامٍ ١٩٠٣، رَمَزَ ١٧٠، وَغَيْرُهُمْ وَخِلَافُ
لِي رَمَزَهُ وَوَقْفَهُ، وَالْمَشْهُورُ عَلَى وَقْفِهِ، وَانْظُرْ «التَّلْخِصَ الشَّيْءَ» ١٨٨٢.
- (٢) انْظُرْ: «التَّقْرِيرَ وَالتَّحْقِيرَ» (١٩٨/١)، «التَّحْقِيرَ» (١٤٨/١)، «مَوَاحِجُ بَرْجَوْن» (٢٩٩/٢)،
«الشَّيْءَ» (٢٤٩/٣)، «السَّيْفَ» (٢١٠/١)، «السَّيْفَ» (٢٨٥٨/٦).
- (٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْأَعْمَالِ، بَابُ مَنْ لَعَنَ فِي ذِكْرِ، خَيْرٌ ١٠٣/٣، رَمَزَ
٢٨٢٨، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَتِهِ، كِتَابُ الْأَعْمَالِ، بَابُ مَنْ لَعَنَ فِي ذِكْرِ، خَيْرٌ ١٨١/٣، رَمَزَ
١٤٧٦، وَأَبُو حَاتِمٍ فِي صَحِيحِهِ (الإِحْسَانُ ٣ ٢٠٧، رَمَزَ ٥٨٨٩، وَحَكَاهُ
(١٢٧/٤)، وَالتَّحْقِيرُ فِي «الْعِلْسِ الْكُفْرِيِّ» (٣٣٥/٩)، وَنَدَّ يَضِي لِي سَهْ ١٨٤٤
رَمَزَ ٢٦٩٢، وَنَدَّ «التَّلْخِصَ خَيْرَ» (١١٥٦/٤)، وَنَدَّ «التَّلْخِصَ» (٢٨٥٩/٦).
- (٤) نَظَرَ الْعَدِيدُ لِلْعَرَبِيَّانِ (١٢٥٤/٢) «التَّلْخِصَ» (١٤١٠)، وَنَصَرَ (٢٨٥٩/٦).
- (٥) انْظُرْ الْعَدِيدَ (١٤٥٤/٢)، «أَشْرَحَ تَرْجَمَتِي» (١١١/٣)، «مَعْنَى» (٣٠٦/٤)،
لَمَعْنَى لِأَنَّ عَدَمَهُ (٣٠٨/١٣).

الْبَرِّ (و) من العبد، تَوَيْتُهُمْ حَدَّثَ أَي دَوَّدَ بَعْدَهُ «أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكَحْتَ
نَفْسَهَا» بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْلَهَا فَكَأَنَّهَا بَاطِلٌ «وَيَرْبِي» بِهَ سَمِيٌّ «فَإِنْ أَصَابَ
فَلَهَا مَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا» (عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْأُمِّ، وَالْمَكْنَةِ) مِنْ حَمَلِهَا وَلَا
بَعْضِهِمْ عَلَى صَعْرَةٍ، صَحَّحَ بَرْجَوْنُ كَثْرَةَ نَسْبِ عَدَمِهِ لِمَنْ نَصَّ نَفْسَهَا،
وَاعْتَرَضَ أَنَّ صَعْرَةَ «ب» مَدَّةٌ فِي حُكْمِ مَنْ وَجَّهَهُ بَعْضُ خَرٍّ عَلَى
أُمِّهِ، فَاعْتَرَضَ بِقَوْلِهِ «فَلَهَا مَهْرُ مِنْهَا»، وَبِ«مَهْرٍ» لِأَنَّهُ يَسْتَدْرِكُ فَحَمَلَهُ بَعْضُ
مُأَخَّرِهِمْ عَلَى الْمَكْنَةِ، فَإِنْ مَهْرُهَا وَوَجَّهَهُ بَعْدَهُ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ قَصْرٌ بَعْدَهُ
الْمُؤَكَّدُ عُمُومُهُ لِمَنْ عَلَى صَوْنِ نَذَرِهِ، مَعَ ظُهُورِ قَصْدِ شَيْءٍ عُمُومِهِ، ثُمَّ
نَحَى لِمَرْأَةٍ مُطْلَقَةٍ مِنَ اسْتِغْلَالِهَا بِالنَّكَاحِ، لَيْسَ لَا يَنْبَغُ مَحْدُودٍ مَحْدُودٍ
اسْتِقْلَالُهَا بِهِ.

عَاطِفَةُ قَوْلِهِ (فَعَمَلُهُ بَعْضُ مُتَأَخَّرِهِمْ عَلَى الْمَكْنَةِ) أَي بَعْدَ إِحْرَاجِهِ صَعْرَةَ وَالْأُمِّ
مِنْ شُمُولِ الْحَدِيثِ لَهَا، لِمَا ذَكَرَهُ [الشَّارِحُ]^(١).

- (١) سَبِي حَقِيقَةٍ
- (٢) فِي «سَبِي نَكْحٍ» (١٠٥/٢)
- (٣) رَمَزَ «سَبِي» وَخِلَافُ «سَبِي» (١٩٨/١)، «سَبِي» (١٤٧/١)، «مَوَاحِجُ بَرْجَوْن» (٢٤٦/٢)،
«سَبِي» (٢٤٦/٣)، «السَّيْفَ» (١٤١٠/١)، «السَّيْفَ» (٢٨٥٧/٦).
- (٤) تَرْجَمَتِي مِنْ «أَشْرَحَ تَرْجَمَتِي»

وفي رواية النسائي وابن ماجه^(١): «عق عليه (على الأصول والفروع) لما تقرر عندنا من أنه إنما يُعق بمجرّد الملك ما ذكر^(٢).» ووجه بعده: ما فيه من صرف العام عن العموم لغير صارف. وتوجيه ما تقرر: أن نفي العقق عن غير الأصول والفروع بالأصل المعقول، وهو أنه لا عيب بدو عي، حول هذا الأصل في الأصول، حدث منه^(٣)، لا يجري ولد والده إلا أن يجد غلوكا فيستريحه فيعيقه، أي بالشراء من غل حاجه إلى صيغة الإعتاق، وفي لمعرو لقله بعد: «وقالو: نَحْدَرُ خُسْ وَلَدُ سُنْحَة، بل عباد مُزْمُون»^(٤). د عي عي حن بانه وعنده وحدث قال لاني^(٥)، «مكروا ويرمدي»^(٦)، لا يبيع صغره عنه، وهو حصه عند أهل الحديث، نعم رواه الأربعة^(٧) من غير طريق صغره بعد، وصححه الحاكم^(٨)، وقال الترمذي^(٩): «العمل عليه عند أهل العلم».

لثابتة قوله (ما ذكر) أي (الأصول والفروع) [وهو خطأ] سندبه الطاه والمذ، أي (وضمة)^(١٠) كثير خطأ عند أهل الحديث.

- (١) انظر «السالكين» للنسائي (١٣/٣)، رقم ٤٨٧٧، وأما ابن ماجه فأخرجه بنفس طريق النسائي (إلا في تبجيها فيختلطان) بمطو من ملك فارحم حره (١٤٧/٤) رقم ٢٥٢٥.
- (٢) انظر: «الروضة» (١٣٣/١٢)، «شرح مسلم للروزي» (١٥٦٥/٣)، «التحقيق» (٢٨٦٣/٦).
- (٣) في صحيحه، كتاب العتق، باب فصل متى الراد (١٥٦٥/٣) رقم ١٥١٠.
- (٤) سورة الأنبياء: (٢٦).
- (٥) انظر: «السالكين» (١٣/٣) رقم ٤٨٧١.
- (٦) انظر: «السالكين» (١٣/٣) رقم ١٣٦٦، وفي كلامه شح المحي هذا تصرف روه لا عه كيم سوي في بعض (١) من صحيحه يسعه من صير من ماله عن حسن عي حن.
- (٧) انظر: «السالكين» (١٣/٣) رقم ٤٨٧١.
- (٨) انظر: «السالكين» (١٣/٣) رقم ٤٨٧١.
- (٩) في «سائر الترمذي» اعتبار على حد حديث عبد بعض أهل العلم (٤١٨/٣).
- (١٠) ما يرمي من بعض من الأصل، «نكث يهده الزبده من» و«نكث» في الأصل (وهو)، «نكث من» و«نكث» و«نكث».

و «السارق يسرق البيضة» عن الحديدي، و «بلا يشفع الأذان»، على أن يجعله شفعاً لأذان ابن أم مكتوم.

فتحاح حسن حسن بن سعد محض له، بخلاف اخنية، وقد بقل: يُخَفَضُ القياس على الثقة، فإنها لا تجب عندنا لغير الأصول والفروع، (و السارق يسرق البيضة) أي ومن بعد تأويل عي س «كنه» (١٧١) وعنده^(١) «حدث صاحب» انعم الله السارق يسرق البيضة فتقطع بده، ويسرق احسن فتقطع بده (عل) بده (الحديدي) أي التي فوق رأس المقاتلي، وعلى حد ثقة، من حد حدث عمار صاحب في بعض ووجه بعده: ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة لدحاجة وحل لمعهد عمار، فبعد تأويل عي س، خزان عرف ابن سوسع صادق المنس دون كثير، وتريبت قطع عن مرفه ذلك، خزها إلى سرفه غيرها بما يقطع فيه، وهذا تأويل قريب.

لثابتة قوله (والسارق) الخ، ه ما عطف عليه سرفه، وهذا غير الاستدراك، فلم يقدم فيه.

- (١) هو العلامة عي س أكرم بن محمد بن قن، أبو محمد التميمي المروزي، كان قاضي أنسواء بصيرا بالإحكام، توفي الفناء في عهد المأمون من مصاعبه: نسبه في عهده، سوي.
- (٢) انظر: «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢، «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢.
- (٣) «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢، «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢.
- (٤) «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢، «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢.
- (٥) «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢، «حدادي» (١٢/٢) رقم ١٢١٢.

(وبلال يشفعُ الأَداة) أي ومن بعد تأويل بعض سلف حديث أبي في
 لصحيح^(١): «أمر بلال، أي أمره رسول الله ﷺ، كي في نسائي^(٢) أن يشفع
 الأداة ويؤثر الإقامة (عن أن يجعله شفعاً لأداة من أم مكتوم)^(٣) أن تؤد منه
 للشفيع من ثليل، كي هو موقع لا يريد على إقامته، حمله على ذنب من أفراد
 كلمات الأداة ووجه بعده ما فيه من حروف فقطع عنه سائر منه من شبه
 كلمات الأداة وإفراد كلمات لأهمه في المقصود فهي، لمؤثر أدبه في روي
 لأبي في الصحيحين^(٤) بعد من ساءد، إلا الإقامة، في كتبها في شيء

للأشياء قوله (ومن البعيد) نكر كان يمكن أن يقول: ومن بعد بلال، ومن بعده
 قوله (والسارق) وما تضمنه قوله: (وبلال) إلى آخرها

قوله (وترتيب القطع) هو موقع، وأما حمله في التأويل العرب
 متصفاً لرد^(٥) تأويل بعد، ولم يحكى من شبهه ساءد بل بعد عن
 يحيى من أشبه قال: إنه ساءد قال: وكان الحديث أو دعي طاهر، لأنه ثم
 أعلم الله^(٦) بعد أن القطع لا يكون إلا في نصاب.

(١) البحاري، كتاب الأداة، باب الإقامة واحدة (١٠٧/٢) رقم ٦٠٧، ومسلم، كتاب
 الصلاة، باب الأمر بشفيع الأداة (٥٤٩/٢) رقم ٤٧٨
 (٢) في النسائي، كتاب الأداة، باب تشيئة الأداة (٣٣٠/٢) رقم ٦٦٦ يلفظ «أن رسول الله أمر
 بلالاً حديث

(٣) بغير البحر (٤٥٠/٣)، الشافعي (٤١٣/١)، (يعني ١١/٢١٧)

(٤) بعد من (٤) من صفته ساءد

(٥) نسخة (١) ١٢٨، من

(٦) هو العلامة عندنا من ساءد من شبهه ساءد، في محمد بن كاتب نحوي، وأحمد بن
 محمد وأبو الوليد، صاحب كتاب، شفعه منها، (عرب القرآن،
 وعرب حديث وعربها) في ساءد ٢٧٦، بفتح في «تاريخ بغداد» (١٧٠/١٠)

(٧) بظ «تأويل بعض حديث» (١١٣)، والشافعي (٤١٧/١)

(٨) بظ «العلامة» ساءد من

مباحث المجمل والمبين

[المُجْمَلُ]

في المُجْمَل: مَا لَمْ تَنْصَحْ دَلَالَتَهُ. فَلَا إِجْمَالَ فِي آيَةِ السَّرِقَةِ، وَتَعْوُ:
«خُزِفَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ».

في المُجْمَل: مَا لَمْ تَنْصَحْ دَلَالَتَهُ من قول أو يعي وجرح بهما، ولا دلالته
به، وللملح، لا تصح دلالته

(فلا إجمال في آية السرقه) "، وهي «وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَنفُسَهُمَا» لا يرد ولا في نصح وحذف بعض الحذف " قال لأن
يصدق على معصية الكفر، وبنى المصنف، وانقطع بعلق على
لإبادة، وعلى عرج، بقا لم خرج منه بالسكين: قطنها، ولا ظهور لو حجب
من ذلك، وبه سأل من يكون من ذلك.

ثانيه مباحث مجمل قوله (أو فعل) [أي] كذا به عليه الصلاة والسلام من
الركعة الثانية بلا تشهد^(٦)، فإنه يجتمل العهد: فلا يكون التشهد وحده،
والسهو: فلا يدل على أنه غير واجب^(٧)

(١) وهو تعريف ابن الحاجب كذلك وانظر تعريف المجمل كذلك في باقي مرجع لأصوله
«البرهان» (١/١٩٩)، «المحصول» (٣/١٥٣)، «الآكام» (١/٨٣)، «شرح
التفريق» ص ٣٧ و ٢٧٤، «شرح المعنى» (٢/٥٨)، «البيان» (١/١٨٨)، «شرح
(٣/٤٥٢)، «التبصير» (١/٢٧٤)، «التبصير» (١/١٥٩)

(٢) وهو قول جمهور العلماء، انظر «المعجم» (٣/١٦٥)، «الفتح» (٦/٢٧٧)، «تفسير» (١/١٧٠)

(٣) هو «الفتح» (٣/٢٨٨)

(٤) سنة خمس مائة من حسن كرمي، وأما في قوله «نه جعل بهر أهول
حصاص» (١/٦٨)، «الآكام» (١/٦٨)، «الفتح» (٦/٢٧٧)

(٥) ياء من «اب» و«ح»

(٦) عن عبد الله بن مسعود قال: «إن رسول الله قام من الليل من الظهور لم يجلس سبعا، فلبى
فصل صلاته سجدتين، ثم سلم بعد ذلك» أخرجه سعد بن أبي مسعود كتب مسجود،
باب ما جاء في السجدة من ركعتي العشاء (٣/١٩٣)، «الفتح» (٦/٢٧٧)، «الفتح» (٦/٢٧٧)

(٧) «الفتح» (٦/٢٧٧)، «الفتح» (٦/٢٧٧)، «الفتح» (٦/٢٧٧)، «الفتح» (٦/٢٧٧)

لِلنَّاسِ «رُفِعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأُ»، «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِعَدِيَةِ الْكِتَابِ»، لِيُصَوِّحَ وَلَا يَلَا
الْكُلِّيَّ، وَخَالَفَ قَوْمٌ.

والفريق وحدهم لقاضي أبو بكر الباقلاني^(١) فقال لا يصح من سلك بدون أبي
مع وجوده حساً، فلا بد من تقدير شيء... هو من دون صحة كبري، ولا
مرجح لواحد منهما، فكان محملاً قلنا على تقدير صحة ما ذكره، لم يخُ
بشيء الصحة موحوداً، وهو قوله من بني أدب، فإن ما ذهب إليه لا يُعد
به، فيكون كالمعدوم، بخلاف ما انتفى كماله، فقد يُعَدُّ به.

للأشبه قوله (على تقدير تسليم ما ذكره) أي من عدم صحة من سلك^(٢) بدون أبي،
أي بل يصح، لأن المنفي إنها هو الكناح الشرعي^(٣)

الذي (رُفِعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأُ) وسببان، ما استكرهوه عنه، لا إجمال فيه^(٤)
وخالفه بعض الناس^(٥) أبو حمزة وأبو عبد الله وبعض حنفية^(٦)، قالوا:
لا يصح رفع المذكور مع وجودها حساً، فلا بد من تقدير شيء، وهو متردد
بين أمور لا حاجة إلى جمعها، ولا تُرْجَحُ لبعضها فكان مجملًا.

قلنا لم يحج موحوداً، وهو تعريف، فيه عصبى بأن أمره رفع لمؤحدة
والحديث بهذا اللفظ رواه الحافظ أبو القاسم التميمي، المعروف بأبي
عاصم، في مسنده، والبيهقي في الخلافيات، ورواه من صاحبه، وغيره، منهم
«إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ، إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ

التي قوله (لا إجمال فيه) هذا الذي نفى عنه الإجمال، وساء في محث عدم
بالمقتضي بكسر الضاد نفي عنه ثم العموم. قال الزركشي^(٧): «وهو اضطراب
نعم فيه إن الحجب^(٨)»

(١) شرحه

(٢) وهو قول الجمهور، انظر المحصول، (١٧٢/٣)، الإحكام، (١٥٣)، شرح المنهاج

(ص ٢٧٦)، شرح المعتمد، (١٥٩/٢)، البحر، (١٢٧/٣)، الشيباني، (١٦١).

والشعر، (٢٧٦٩/٦)، والشيخ، (١٦٩/١).

(٣) نقله عنها الألباني والمرواني في إسناده الأحكام، (١٥٣)، انظره (٢٧٦٩/٦).

(٤) انظر تفسير، (١٦٩/١)، فواتح رحوم، (٧١/٢)، البحر، (١٧١/٣)، انظره

(٢٧٦٩/٦)

(٥) قال في الشيباني، (١٦٦/١)

(٦) انظر شرح المعتمد، (١٥٩/٢)

(١) انظر «التقریب» (٣٨١/١)، (٩٠/٣). وهو قول بعض الحنفية وبعض الشافعية وبعض

حنابلة وجميع من اعتمد عليهم القاضي عبد جبار في علي إجماعي وأنه انظر المعتمد

(٣٠٩/١)، البحر، (٢٦٦/٣)، الشعر، (٢٧٧٧/٦)، والشيخ، (١٦٩/١).

(٢) نسخة (١٤٨) [ع]

(٣) انظر شرح المعتمد، (١٦٠/٢)، البحر، (٢٧٠/٢)

ملك وقوله عليه السلام: «لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشفه في جداره»، وقولك: «زيد طيب ماهر»، «الثلاثة: زوج وفرد».

السيد (وقوله عليه الصلاة والسلام) فيها روه شيخنا وغيرهم . لا يسمع أحدكم حاره أن يضع خشفه في جدواه . ثم قد ضمير حدره . من عوده إلى الحار . فإن "الأحد" . وردت بمعنى "مع ديت . واحد" مع " . " . أخذت خصه حقه (دع . الأجل لأبري) من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب يعني " . وه حذم . ستره عن شرفه شيخنا في مفصمه " . وكل منهم مسردا في بعضه "وحشة" في لاء "وجز باللام موصولة . الأكثر" جامع مصفاة " .

(وقولك : زيد طيب ماهر) . له ذم (ماهر) من رجوعه إلى (طبيب) وإن (زيد) . ويختلف المعنى باعتبارها .

فأشبهه بقرنه (والحديد المسح، الحديث حطة حدة الوداع)، أي مو فقه العتب، من رجوع ضمير لك الأقرب، وهو في الحديث الجار (٥).

قوله (لتردد ماهر بين رجوعه إلى طيب وإلى زيد)، قياس ما اختاره شامي فيما قبله، من رجوع ضمير «جداره» إلى «الجدار» (لقرنه) ^(٦٦)، رجوع (ماهر) إلى (طيب).

(١) احواله بخاري في صحيحه. كتاب نظام بيت لا يبيع على غيره (١٣٩٥)
قم ٢٤٦٣. (عبدالله في صحيحه. كتاب نظام بيت لا يبيع على غيره (١٣٩٥/٣)
قم ١٦٠٩)

(٢) انظر الروضة (٢١٢/٤)، منهاج الطالبين (١٣٥/٦)

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٩٣)، واليه في نسخة (٩٧ - ٩٨)، و. د. نصي في سنة (٢٢/٣) رقم ٢٨٦، ٢٨٦. وجميعه حاث، و. د. نصي وحمد بن علي.

[illegible]

(۱) مطهر اشرف: مسموم نامہ دہلی (۱۹۶۱)، ص ۱۵۳

(۱۵) فی اس (خدا) و ہر شے

(٦) في الأصل (عرب)،، فـكـمـر ابـا و حـجـه و بـطـة الصـبـاب

والقول تعالى ﴿أَوْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ الَّذِينَ يَدْعُونَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾^(١) ، فأنه قد ورد في القرآن الكريم على وجهين ، الأول : على وجه الدعاء ، والثاني : على وجه التقليد ، وقد حمله الشافعي^(٢) على الروح ، ومات^(٣) على النبي ، لما جاء عندهما ، (﴿إِلَّا مَا يَأْتِي عَنْكُمْ﴾)^(٤) ، لتحمل معناه على رسول الله ، أي ﴿خُزِمَتْ عَنْكُمْ الْآيَةُ﴾^(٥) ، ويرى لإحسان بن موسى أنه ، أي ﴿أُحْسِنَتْ لَكُمْ بَهْجَةُ الْإِقْلَامِ﴾^(٦) ، (﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي تَعْقِيلِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾)^(٧) ، أنه قد مضى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعَقْلِ وَالْأَسَدُ﴾ ، وحمله الجمهور^(٨) على الأسد ، لما قدم عنده ، وعنه ما قدمه يصفى في المسألة حدوث الموضوعات اللغوية من أن التشابه ما استأنز الله علمه .

عائنة قومه (ويسري الاحمال إلى المستنى منه). لأن^{١٩} المستنى مجهول من معلوم.
يصر المستنى من مجهولاً.

(١) سورة البقرة: (٢٣٧)

(٧) وهو ملحق الشامية والحنبلية والنظر «الروضة» (٣١٦/٧)، أحكام القرآن للحصامي (١٦٠-١٥٩)، الفهرست (١٦٠/١٦٠)

(٣) هم في تلكه، و به عن حمد، و في نسخة في نسخة، بعد أحكام القرآن لأن يعرف
(١/٢٩٣)، (٧/٣١٦)، (١٠/١٦٠)، (٣/٤٥٨)،
(المعجم: ٦٦، ٢١٥٥)

(١) - (٢)

(19) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$ (20)

(۱) مسوولیت

(1) $\frac{1}{2} \pi$ (2)

(٧) من غير القدر (٧)

(A) وهو من جمهور السلف

البرج (الثلاث زوج وفرد) لتردد (الثلاثة) فيه بين جميع أحرانها، وجميع صفاتها، وإن تعين لأول، نظري صدق انكته به، اذ حتم على الثاني زوج كدته

لثانيه قوله (لتردد الثلاثة فيه بين جميع أحرانها، وجميع صفاتها) اح، لا، بل ان أجزاءها المراد اثنان واحد، وصفتها زوج وفرد، فالثلاثة في قولنا (الثلاثة زوج وفرد)، مترددة من حيث المفهوم بين نصف أحرانها بزوجها والعردية، فكون القصة صادقة، ون نصف هي هي، فكان نصفه كاذبة، وأن تعين لأول نظري ان صدق نصفه، وذلك لا يخرج عن الاحتمال من حيث المفهوم، وبذلك علم انه كان لا بد من تعريفه بدلالة في من انصافها بصفها، ونصف آخر هي هي، على ان نصفهم " " " ينصح له المعنى قال، في عده من محمل نظر لا حتى

لثلاث والأصح وقوعه في الكتاب والسنة، وأن المسئل الشرعي أوضح من اللعوي، وقد تقدم، فإن تعذر حقيقة فرد إليه يتجوز، أو يحمل، أو يحمل على اللعوي، أقوال.

البرج (والأصح وقوعه) أي المحمل (في الكتاب والسنة)، بلأمثلة السابقة منها ونها داود، ويمكن أن يفسر عنها بأن أول ظاهر في الزوج، لأنه لذت بذكر، وثاني مقرر لنفسه، والثالث هو ظاهر في الأنداء، وبزواج ظاهر في عوده إلى (الأحد)، لأنه محض كلام

(و) لأصح (أن المسمى الشرعي) لنصف، (أوضح من) المسمى (اللعوي) له في عرف الشرع^(١)، لأن الثاني، تحت سان الشرعيات، فيحمل عن شرعي وقيل^(٢) لا في الهي، فقال لعوي، هو محمل، ولا مدي^(٣) يحمل على اللعوي (وقد تقدم) في مائة، نصف ما حقيقة، وذكرها بركته لقوله (فإن تعذر) مسمى شرعي بمعنى (حقيقة فرد) إليه يتجوز^(٤)، محافظة على الشرعي ما أمكن.

للثانيه

- (١) انظر المحصول، (١٥٩/٣)، شرح صحيح، ص ٢٨٠، (١٣٥/٣)، نصف.
- (٢) (٤١٩/١)، التمهيد، (٢٧٥/٦).
- (٣) نقله الصوري كتابي البحر الركني، (٤٥٥/٣).
- (٤) وهو قول جمهور، واحد، كذا في شرح صحيح، (١٦١/٢)، ص ٢٨٠.
- (٥) (٤٦٤/٣)، التمهيد، (٤١٩/١)، ص ٢٨٠، شرح صحيح، (٧٥/٢).
- (٦) انظر شرح المقصد، (١٦١/٣)، ص ٢٨٠، (٤٧٤/٣).
- (٧) انظر: المستصفى، (٦٩٢/١).
- (٨) انظر: الأحكام، (٢٣/٣).
- (٩) انظر: شرح، (٤٠٦/٣)، التمهيد، (٤١٩/١).

- (١) (١٠٠)، نصف، ص ٢٨٠.
- (٢) في مائة، نصفها.
- (٣) ص ٢٨٠، (١٦١/٣).
- (٤) وهو انظر في شرح صحيح، (٢٧٤/٢).

وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلَ لِمَعْنَى تَارَةً وَلِغَتَيْنِ، لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا جَمَلٌ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا: فَيُفْعَلُ بِهِ، وَيُوقَفُ الْآخَرُ.

وَالْمُخْتَارُ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلَ لِمَعْنَى تَارَةً وَلِغَتَيْنِ، لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا تَارَةً أُخْرَى عَنْ سِوَاهُ. فَيُطَبَّقُ (الْمُحْمَلُ) ^(١) تَرْدُّهُ بَيْنَ الْمَعْنَى وَاللِّغَتَيْنِ وَقَبْلَ ^(٢): يَتَرَجَّحُ الْعَيْنَانِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِزَةً.

(فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا فَيُفْعَلُ بِهِ) حَرْفٌ، مَوْجُودُهُ فِي لُغَتَيْنِ، (وَيُوقَفُ الْآخَرُ) ^(٣) لَمْ يَذْكُرْهُ وَهَلْ ^(٤) يُعْمَلُ بِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِزَةً وَاسْتَدْرَاقُهُ (لَيْسَ) بِحَرْفٍ، فَتَظْهَرُ بِهِ كَيْفَ هَالٍ، وَتَظْهَرُ أَنَّهُ مَرْدُودُهُ أَيْضًا

لَا تَنْتَهِ قَوْلُهُ (وَالْتَقِيدُ بِقَوْلِهِ (لَيْسَ) بِحَرْفٍ، عَمَّا ^(٥) تَظْهَرُ لَهُ كَيْفَ هَالٍ، وَتَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ سَاحِرَهُ قَوْلُهُ (وَيُوقَفُ الْآخَرُ)، وَعِنْدَهُ قَدْ بَقِيَ ^(٦) كَيْفَ يَصِحُّ ^(٧) ذَلِكَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ (وَقَبْلَ يَفْعَلُ بِهِ أَيْضًا)، فَهُوَ بِمَعْنَى أَنْ يَجْعَلَ الْمَصْلُوفَ قَدْ بَقِيَ أَوْ بَعْضُهُ وَنِيَابَ: أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْخَرَجَ بِمَعْنَى ذَلِكَ مَعَ مَا بَعْدَهُ، فَتَظْهَرُ بِهِ مِنْ فَحْوَى كَلَامِهِمْ يَقُومُ، فَلَا سَاقِيَةَ أَنْ يَحْرَهُ فِيهِ كَلَامًا يُجَالِمْهُ

- (١) هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَاسْتِخَارَةُ الْقُرْآنِ وَابْنُ الْحَاجِبِ، انْظُرْ «الْمَعْنَى» (١٠/٦٨٩)، وَتَرْجِ الْمَعْنَى (٢/١٦٦)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (٢/١٦٦)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (٢/١٦٦)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (٢/١٦٦).
- (٢) وَهُوَ فِي الْأَسْبَاطِ بِحَرْفٍ (٢/٢١٦).
- (٣) وَهُوَ حَرْفٌ الْمَصْلُوفَ بِحَرْفٍ (٣/٣٩٨)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/٢٢٠)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/٢٢٠).
- (٤) التَّعْلِيلُ كَذَلِكَ بِحَرْفٍ فِي السَّحَرِ (٣/٢٢٠)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/٢٢٠).
- (٥) بِحَرْفٍ الْمَصْلُوفَ (١٠/٢٢٠).
- (٦) انْظُرْ هَذَا لِمَوْلَى كَذَلِكَ وَحَرْفٍ عَمَّا فِي الْأَسْبَاطِ (٣/١١٧)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/٢٢٠).
- (٧) فِي ذَلِكَ (١٠/٢٢٠).
- (٨) سَمِعْتُ أَبَا (١٠/٢٢٠).

الْمَعْنَى (أَوْ) هُوَ (مُحْمَلٌ) ^(١)، لَتَرْدُّهُ بَيْنَ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَى الْمَعْنَى، (أَوْ يُحْمَلُ عَلَى اللَّغْوِ) ^(٢)، تَقْدِيرُ لِمُحْمَلٍ عَلَى الْمَعْنَى (أَوْ أَوْلَى)، حَتَّى مَعْنَى الْمَصْلُوفِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ ^(٣) كَقَوْلِهِ ^(٤) الْأَوَّلِ.

مِثَالُهُ، حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ عَنْهُ ^(٥) «الطَّوَافُ بِأَلَيْتِ صَلَاةٍ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ»، نَعْنَى فِيهِ مَعْنَى صَلَاةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَذَلِكَ بِحَرْفٍ، بَلْ يَقَالُ كَالصَّلَاةِ فِي عَسَارِ صَهَابَةٍ وَمِنْهُ وَحُومُهُ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى مَعْنَى، وَهُوَ لِدَعَاةٍ بِحَرْفٍ، لِأَشْتِهَارِ طَوَافِ عَمَلِهِ، فَلَا نَعْنَى فِيهِ مَا ذَكَرَ، أَوْ هُوَ بِحَرْفٍ يَرْدُّهُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

لَا تَنْتَهِ قَوْلُهُ (فَيُرَدُّ إِلَيْهِ تَحْوِيلُ بَلْ يَقَالُ) بِحَرْفٍ، فَتَرْجِ قَوْلَهُ (وَلَا أَنْ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ).

- (١) وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَالِي انْظُرْ «الْمَعْنَى» (١٠/٦٩٠).
- (٢) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ انْظُرْ «الْمَعْنَى» لِلْأَمَلِيِّ (٢/٢٢٠)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦).
- (٣) «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦).
- (٤) انْظُرْ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦).
- (٥) كَالْأَمَلِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ انْظُرْ «الْمَعْنَى» (٢/٢٢٠)، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦).
- (٦) انْظُرْ «الْمَعْنَى» فِي مَعْنَى كِتَابِ الْحَجِّ، بِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ (١٠/١٦٦).
- (٧) رَدُّهُ ٩٦٠، وَتَرْجِ «الْمَعْنَى» فِي مَعْنَى كِتَابِ الْحَجِّ، بِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ (١٠/١٦٦).
- (٨) رَدُّهُ ٩٦٢، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢/٢٢٠) وَقَدْ رَدُّهُ ٩٦٣، وَابْنُ حَيَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٠/١٦٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي مَعْنَى (٢/٢٢٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي مَعْنَى (١٠/١٦٦).
- (٩) وَصَحِيحُهُ مِنْ حَرْفٍ وَابْنِ حَيَّانَ وَالْحَاكِمِ، انْظُرْ «الْمَعْنَى» (١٠/١٦٦).

الشيخ ماثلاً لأول: حديث مسلم ^(١) "ألا يَكُحُّ الْمُحْرَمُ وَلَا يُكُحُّ" جاء عن أبي لحيان مشترك بين العقدة والنوصة فإنه انحل عن نوصة، استند منه معنى، حديث هو أن المحرم لا يَصُ ولا يُوَصُّ، أي لا يَسْكُرُ غيره من وجهه وانحل عن نعتد استند منه معنيين، يعني قدر مشترك، وهذا محرم لا ينعقد نفسه. ولا ينعقد لغيره

ومثلاً الثاني: حديث مسلم ^(٢): "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِمَسْهَا مِنْ وَلِيَّتِهَا" أي بأن تعقد لنفسه

الحاشية قوله (مثال الأول حديث مسلم) ح قد عدل ^٢ في قوله به يستند من محل كُحِّح فيه على ع-ه معنى واحد، ومن جهة على عقد معصا حكمه، وفي الأول معصا معصا، وهو ع-ه ولا يَصُ، وفيه بعد شيء، فهم عند تعيينه دور لأن ع-ه يجب بأنه لا متاحة في لأمته، وإن معصا لوطه، واحد، لأنه واطن، أو موطوء، فالوطوء ^(٣) واقع من المحرم ^(٤) أو فيه، واستعمل نعتد متعدد ^(٥)، لأن محرم م-و-ج أو م-و-ج، فم-و-ج ع-ه وتزوج لغيره، قوله (ولا يوطئ) بكسر الطاء.

قوله (استفيد منه معنيان) هما عقد النكاح لنفسه، وعقده لغيره، (والقدر المشترك) بينهما مطلق العقد.

- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم (١٢٣٦/٣) له ١١٠٩.
- عن غير شيخ.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استدراك نكاح النكاح (١٢٤٣/٣) ر ١٢٤١/٦٦.
- (٣) خط هذا يقول كذلك، هو ع-ه عدي لأبواب كتابه (١١٧/٣).
- (٤) في ع-ه [لا ينعقد]
- (٥) جاء في أحسن المعقد (٢٩٩/٢)، قد من كلام شيخ ركوب (فالوطوء) بدل (الموطوء).
- (٦) في ع-ه (في المعصا) واقع (في المحصا).
- (٧) في ع-ه (معصا).

الشيخ أو تأذن لوليها فيعتد به ولا تحرمه، وقد قد انعقدت نفسها أبو حنيفة، وكذلك بعض أصحاب ^(١)، لكن إذا كتب في مكاب لا يرون فيه ولا حكمه، ونقله يونس بن عبد الأعلى ^(٢) عن الشافعي ع-ه.

الحاشية قوله (ونقله / يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي) ع-ه منه ع-ه أبي تاذن لرجل ينعقد في مكان يملكه، لا أبي تعقد نفسها فيه، يثبت صرح جمع ^(٣)، منها أنه عاصبه بعدد في صفاته، وذكر أن من أصحاب من أنكر هذه الرواية، ومنهم من منعها، قال به حكمه قال يسكي أو لا يرون عدم ثبوتها، لأنه لا يَصُ على شخص شافعي ^(٤) "القول بحلها" ^(٥)، والجلد عمره النكاح والمكح في ذلك ^(٦)، يقول بأنه حكمه بعد، لأن حكمه رصاهما بمعنى حكمه عصبه، وإن ع-ه مع ع-ه في ولانه من الشراء، لكن سووي أحمر حار حكمه، وقال ع-ه حاضر بصفه أبي ع-ه يونس، وهو ثقة، انتهى كلامه يسكي بمعناه، وحصل من ما ع-ه نكاح عن يونس، على أنه عدلت لنفسها بواسطة إذنها لرجل.

- (١) خط أحسنه (٢١/٢٢٢).
- (٢) انظر حواشي (٣٨٩/٩)، (١٢٩/٦٨/٧) (١٢٩/٦٨/٧).
- (٣) هو العلامة يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة، أبو يونس عدي مصري، ينعقد لنفسه، الإمام الفقه، تلمذ على الإمام الشافعي وأبو ع-ه، من بعده، قال به ٣٠٤ ع-ه انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/٣٤٨).
- (٤) نقله عنه الصنعاني واقع حواشي (١٠٣/٣).
- (٥) انظر "القول بـ"، (٦٩/٦٨/٧)، تحفة المحتاج مع حواشي، من قسم تعدي (١٠٣/٩-١٠٣/٩).
- (٦) السبعة (١٥٠/٣).
- (٧) انظر حواشي (٩١/٢٧).
- (٨) أخرجه الشافعي في (٢٠٣/٢٠٣)، ع-ه في نفسه (١٩٨/٦)، رقم ١٠٤٨٦.
- والشافعي في نفس يسكي (١١١/٦).

لِللَّغِ وَأَنَّ الْمُظُنَّ يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ، وَأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ وَإِنْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ، هُوَ الْبَيِّنُ.

البيان (و) الأصح (أن المظنون يبين المعلوم) وقيل لا، لأنه دونه، فكيف يجعل في محله، حتى كأنه المذكور بدله؟ قلنا: لوضوحه.

للشبهة وهو الفعل / بكونه^{١٣} أدل على المرد، وقد فاء^{١٤} ليس الخبر كالعين، وسلب امتناعه، فتحليل البيان حصل بشروط فيه، فلا يصح قوله مع أنه معارض للبيان بقول^{١٥}، فإنه قد يقول^{١٦} قوله (قلنا: لوضوحه) أن ولأن بيان كالتخصص، فكيف يجوز تخصص القصص بالحي، جاز بيان المعلوم، أي ما مته قطعي بالمظنون^{١٧}.

(١) وهو قول الجمهور، واختاره الباقي وأبو الحسن المصري والرازي. انظر «التقريب» (٤٢٢/٣)، «المعتمد» (٤٨٥/١)، «المعتمد» (١٨٤/٣)، «البحر» (٤٩٠/٣)، «النجم» (٢٨٤/٦).

(٢) المعالون اختلوا: فسهم من اشترط المساواة (أي بين البيان والمبين): كالخبري، وسهم من اشترط القوة (أي أن يكون البيان أقوى من المبين): وهو اختيار ابن الحاجب. انظر «المعتمد» (٣١٣/١)، «الإحكام» (٣١/٣)، «شرح المعتمد» (١٦٣/٢)، «البحر» (٤٩٠/٣)، «النجم» (٢٨٤/٦).

(٣) في أبيه: [بكونه].

(٤) سج شبح كبريا في قوة (سج) سج. محمد وكثر من الأصناف، حيث يدعى أن هذا القول مثل سائر فقط، فقال المعتمد (١٦٢/٢): ولذلك قيل في نقل السائر: ليس الخبر كالمعاينة. فهذا القول حديث ثابت، أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان (٩٦/١٤)) رقم (٦٢١٣)، وأحمد في مسنده (٤/٢٦٠)، والحاكم في المستدرک (٣/٣٥١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٦/١) رقم ٢٥، قال الرمادي: إسناده صحيح. انظر «التحقيق» (٢٨٠/٦)، «المفاهيد الحقة» (ص ٥٥٧ رقم ٩١٥).

(٥) [ساعة] ساعة من دهر.

(٦) انظر «شرح المعتمد» (١٦٣/٢)، «التحقيق» (٢٨٠/٦).

(٧) انظر «التحقيق» (٢٨١/٦).

للبيان

(و) الأصح (أن المتقدم وإن جهلنا عيه من القول أو الفعل) الشرح في البيان (هو البيان) أي لمين^{١٨}، والآخر تأكده، ويركان دونه في معناه^{١٩} إن كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكد بما هو دونه، فما في التأكيد عبر المسجل، أما المستعمل فلا، ألا ترى أن أحمة تؤكد بحملة دونهما

ثالثة قوله (والأصح أن المتقدم) أي والمفرد فيها يظهر، وإن [ركوه]^{٢٠} لقته. وخفاء تصويره^{٢١}. قوله (وإن كان دونه) أي وإن كان متأخر دون المتقدم قوله (بغير المستعمل) أي بالمفرد، كـ «حاء لغز كنههم» إذ لم يطا كل في الشمول والإحاطة، أقوى من لفظ «الغز» مثلا^{٢٢}، قوله (ألا ترى أن الجملة تؤكد بحملة دونهما) أي^{٢٣} [كفوت]^{٢٤}، إن ريداً قائم، ريداً قائم

(١) وهو قول الجمهور، انظر: «شرح المعتمد» (١٦٣/٢)، «نهاية السور» (١/٥٦٧)، «تيسير» (١٢٢/١)، «النجم» (٢٨١/٦)، «البحر» (١٧٦/٣).

(٢) وهو قال لأبي سطر «الإحكام» (٢٨/٣).

(٣) في الأصل: «ح» [بكونه]، «ح» من «ه»، والعمادي (١٢٠/٣)، حيث نقل كلام الشيخ كبريا في

(٤) في «ح» [بكونه]

(٥) انظر «الآيات سب» (١٢٠/٣).

(٦) انظر «شرح المعتمد» (١٦٣/٢)، «البحر» (٢٨١/٦).

(٧) [أي] ساعة من دهر.

(٨) في الأصل: «ح» [بكونه]، «ح» من «ه»، وبفتح الألف

لِللَّحْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقِ الْبَيَانَانِ، كَمَا لَوْ طَافَ بَعْدَ الْحُجِّ طَوَافَيْنِ، وَأَمْرٌ بِوَاجِدٍ،
فَالْقَوْلُ، وَقِعْلُهُ نَدْبٌ أَوْ وَاجِبٌ، مُتَقَدِّمٌ أَوْ مُتَأَخِّرٌ. وَقَالَ أَبُو
الْحُسَيْنِ: الْمُتَقَدِّمُ.

الشيخ (وإن لم يتفق البيان) نفوذ وتعميل، كان رد فعل عن مقتضى المبرر (كم
لو طاف) (بعد) مرور به (الحج)، التمسمة عن حرف (طوافين^(١))، وأمر
بواحد^(٢)، فالقول: أي هلكت النقول، (وقعه) (الرد عن مقتضى قوله
(ندب أو واجب) في حقه دون غيره.

للتحية فوجه (آية الحج) أي لا مبرر له^(٣)، وهي فدية يعلى * وأذن في التماس
بالحج * (١) الحج، فإنه مشتمل على حرف في فدية * وليحذروا بأن ثبت
آلتعني^(٤)، ويمكن أن يجعل من "ذلك" * إن تصف والمزوة * قوله
(ندب أو واجب) غير يندب، لا يستدوب المناسب؛ لتعبيره بواجب
للاختصار.

(١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: جمع بين الحج والمبرة، طواف طوافين، وسننهما معاً، ثم
قال: هكذا رأيت رسول الله فعل؛ أخرجه الفارقي في سننه (٢٣٢/٤) رقم ٢٦٠،
والبيهقي في الكبرى (٣٢٨/٤)، وصححه الدارقطني، وانظر الدراية (٣٥/٢).
(٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: من أحرم بالحج والمبرة، أجزأ طواف واحد وسعي واحد
عنهما؛ أخرجه الترمذي (١٨٤/٣) رقم ٩٤٨، وابن ماجه (٤٥٢/٤) رقم ٢٩٧٥، وأحد
(٦٧/٢)، وابن حزيمة (٢٢٥/٤) رقم ٢٧٤٥.

(٣) في: (أ) لا مبرر له

(٤) سورة الحج (٢٧)

(٥) في: (أ) [يشتمل]

(٦) سورة الحج (٢٩)

(٧) في: (أ) [أي]

(٨) سورة بقره (١٥٨)

لِللَّحْنِ
.....

الشيخ (متقدماً) كان القول على فعل (أو متأخراً) عنه، حمق بين الدينين
(وقال أبو الحسين) بصري: (المتقدم) مبهمة، كما في قسم
تفاهيم، أي قد كان لحدثه لغو، فحكمه فعل كما سبق. أو الفعل فالقول
بأنه يرد منه قد عدم نسخ بها فبدأ أول وهو نفس الفعل عن مقتضى
القول، كان طرف واحد، وأمر بشئين، فالقاس ما تقدم بما: أن الشيا
فعل، ونفس الفعل عنه، تخلف في حقه، تأخر الفعل أو تقدم وقبض ما
عدم لأن حش، أن بيان المتقدم، قد كان لغو، فحكمه الفعل كما سبق.
أو الفعل، فما زاده القول عليه مطلوب بالقول.

للتحية قوله (متقدماً كان القول على الفعل، أو متأخراً^(١)) أي أو مقارناً له، أو جهل
ذلك فوجه (فحكم الفعل كما سبق) أي من أنه مبدوء أو واجب قوله
(تأخر الفعل أو تقدم) أي أو عاربه، أو جهل فيما يظهر قوله (فحكم الفعل
كما سبق) أي من أنه تخفيف.

(١) وهو قول الجمهور، انظر المحصول (١٨٢/٣)، (الحكماء) (٢٩/٣)، اشرح صحيح
المصولة (ص ٢٨)، اشرح المصنف (١٦٣/٢)، (شيب) (٤٧٣)، (التحيرة)

(٢) (٢٨١٢/٦)، (التيسر) (١٧٦/٣)

(٣) الفخر قوله في (المصنف) (٣١٣/١٢)

(٤) (السجدة) (١٥١) [س]

لَمَّا مَسْأَلَةٌ: تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْفِعْلِ غَيْرِ وَاقِعٍ وَإِنْ جَرَّ

الْفِعْلُ

بَعْدَ

للشيء لكن هذا لا يمنع لأحسبه طاهراً، معه غير لمصنف باحاجة فيما يأتي قريباً
فإن وقت الفعل غير واقع وإن جاز وقوعه عندئذ لم يمتنع من كلف
ما لا يبعد^(١) وقوله (الفعل) حسن - قول^(٢) من قوله "احاجة"
لأنها - كما قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٣) - لا تفتق بالمعتلة
القائلين: بأن بالمؤمنين حاجة إلى التكليف، ليستحقوا الثواب بالامتثال
للشيء مسألة: تأخير نسب عن وقت فعل غير واقع وقوله (مقربة ما سياتي) أي وقوله
قوله: (سواء كان للمعين طاهر أم لا) حج وقوله: (الفعل) حسن - فإن
من قول غيره (احاجة) أي: كم قل لا بأس به - حج - فإنه لا يبعد من
التعبر باحاجة لقول مذهبهم مقربة مذكرة وقوله لا يوقف على "احاجة" في
التكليف، بل على حاجة المكلف إلى بيان ما كلف به.

(١) الحديث صحيح، وما كان على الشيخ يذكره بحسبة الترمذي، فانطحت في صحيح بخاري
وغيره كتاب الصوم، باب قوله تعالى: ﴿وَقُلُوا أَتَشْرِكُونَ﴾ الآية (١٦٦/٤) رقم ٩١٧

(٢) سورة بقره (١٨٨)

(٣) ذكره في "التبليغ" (٤٥/٢).

(٤) في تفسيره (١٧٠/١).

(٥) قال الشيخ شهاب في حاشيته على نسخة (٢٨٢/٢) حديث صحيح، فلا يبعد أن
يعول (إن صح).

(٦) قال الشيخ شهاب (٢٨٢/٢): "أوله أنه يروى عن من مضى، وغيره وقع له أنه
محتاجون إليه في صوم التمتع، فالأولى انقضاء عن من مضى، أي وهو قد أتواكم
أولاً بانشطار..." الخ

(٧) المسألة فيه: [١٥١/ج].

(٨) نط البخاري: "إنك لم يرض اقتضاه" - خصه ثم قال: "لا من هو سواد الدين، وبما هو المهاد
انظر صحيح البخاري، كتاب الصبر، باب ﴿وَقُلُوا أَتَشْرِكُونَ﴾ الآية (٣٣١/٨) رقم ٤٥١٠

(١) انظر اشرح المجمع (٤٧٣/١)، "التقريب" (٣٨٤/٣)، "البرهان" (١٦٦/١)، "المستصفى"
(١٩٩/١)، "المصولة" (١٨٧/٣)، "الإحكام" (٣٢/٣)، اشرح تفتح الفصول من ٢٨٢،
اشرح العدة (١٦٤/٢)، "نهاية السؤل" (٥٦٨/١)، "البر" (٤٩٣/٣)، "التنبيه"
(٤٢٤/١)، "التنبيه" (٢٨١٨/١)، "التيسير" (١٧٣/٣)، "المراتب" (٨٩/٢)
(٢) أي المصنف، انظر اجمع المراجع (ص ١٨٣)
(٣) قد لا يوافقهم خريز، ويرأسه في من حاجب، واستطاع، بعد ما سياتي
(٣٨٤/٣)، "البرهان" (١٦٦/١)، "المستصفى" (٢٩٩/١)، "الإحكام" (٣٢/٣)،
اشرح العدة (١٦٤/٢)، "نهاية السؤل" (٥٦٨/١)
(٤) بعد عنه لمصنف في "الحاجية" (٤٢٢/٣)
(٥) قد لا يوافقهم بعد "مجمع المصنف" (٤٢٩/٣)، وعلى كل فهي مشاحة لفظية، كما قال
- كفي في "البرهان" (٤٩٣/٣) - وقد عرفت في "رفع الحاجب" (٢٣٣/٣) وهي مضافة
في "الحاجة"، قد عرفت أن المصنف بالحاجة توجه الطلبة، وقوله للمصنف بالحاجة توجه الطلبة،
هو من قول غيره من غيرهم في "البرهان" (١٦٦/١)، والمصنف بالحاجة: الطلب التكليفي.

(٦) أي: (لا على)، قد عرفت

لَمْ يَلِدْ: وَإِلَى وَقْتِهِ وَاقِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، سَوَاءٌ كَانَ لِلْمُيْنِ ظَاهِرٌ أَمْ لَا وَثَالِئُهَا: يَمْتَنِعُ فِي غَيْرِ الْمُجْمَلِ، وَهُوَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ. وَرَأَيْعُهَا: يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُ النَّيِّانِ الإِجْمَالِي، وَمِمَّا لَهُ ظَاهِرٌ، بِخِلَافِ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُتَوَاطِئِ.

(و) تأخير اليد عن وقت حطاب (إلى وقته) أي بفعل حذر (وقع عند الجمهور) سواء كان بمعنى صهر (هو غير المحمل كعدم من خصيصه، ومطلق يمين تقييده، ودال على حكم يمين نسخه، (أم لا) وهو المحمل: كمشارك من أحد معنييه مثلاً، ومتواطئ يمين أحد ماصدقاته مثلاً، وقيل (٢١): يمتنع تأخير مطلقاً، لاختلاله بفهم المراد عند الخطاب.

لثانية قوله (يمين) هو في موضع المذكور، مع ما في نسخة من قوله (أحد معنييه) عثر فيه ثلثي، وفي المتواطئ عقد جامع، نص في العهد في أو إلى العاقل (٢٢) قوله (يعدل) مثلاً، ولا في منه كف في كونه من إجابات لا يقال: بل هو عند نصي، لأن دعوى نسخ عاقل من يكون بدنه وامرأة بالعباء، مع أن المحدود قد من مع العاقل، فمما في قوله (للمقارنة الإجمالي) أي لبيان الإجماع، وهو يعمل ما نصه دون شخصي من تأخير (٢٣) قوله (بخلاف المشترك) (أي اللفظي).

- (١) انظر (الغريبه) (٢٨٦/٣)، (إحكام الأصول) (ص ٢١٨)، (الرحمان) (١٦٦/١)، (المصنف) (١٦٩/١)، (المصنوع) (١٨٧/٣)، (الإحكام) (٢٧/٣)، (مترج تلخيص الفصول) (ص ٢٨٢)، (مترج المعنى) (١٦٤/٢)، (فتاوى السؤل) (٥٧٠/١)، (البحر) (٤٩٤/٣)، (نصف) (٤٩٤/١)، (التحيرة) (١٨٧/١)، (الغريبه) (١٧٤/٣)، (المترج) (٨٩/٢).
- (٢) وقد قول بعض المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة والمترجة لكن للمترجة استثناء: نسخ، (عن سنده) (ص ٣٨٦)، (إحكام الأصول) (ص ٢١٨)، (المصنف) (٢٨٢/١)، (نصف) (٢٩٥/٣)، (البحر) (٤٩٤/٣).
- (٣) انظر (أبواب البيات) (١٢٣/٣)، (مترج) (١٠٣/٣).
- (٤) انظر (أبواب البيات) (١٢٤/٣).
- (٥) في نسخة [مع]
- (٦) انظر (مترج) (١٠٤/٣).

(وثالئها) (٢١) أي لأقرب (يمتنع) تأخير (في غير المجمل، وهو ما له ظاهر) لإيقاعه محض في غير المراد، بخلافه في المحمل (ورأيعها) (٢٢): يمتنع تأخير لبيان الإجماع في ظاهراً، مثل: هذا لعمد مخصوص، وهذا المصنف مقيد، وهذا حكمه مباح يدل، بوجود المحدود فيه في تأخير الإجمالي، دون انتصبي، فدرية لإجماع (بخلاف المشترك والمتواطئ) أي ليس له ظاهر، فيجوز تأخير سائر الإجماع كالتفصيل، كأن يقول المراد أحد المعين - مثلاً - في المشترك، وأحد ماصدقات - مثلاً في الموصفي، لاستدراك المحدود لسابق

لثانية قوله (عما ليس له ظاهر) صفة ما فيه، أي بخلاف مشترك (٢٣) والمتواطئ، لكن ليس بما ليس (٢٤) له صهر وثو فان بخلاف نحو المشترك والمتواطئ، نج، لكن أسبب تشمله للمحمل، معونه (٢٥) (قيل: كالشرك والمتواطئ) وقوله (أن المتواطئ ليس له ظاهر) قد يقال: بل له ظاهر، وهو انفس المشترك، وقد [قيل] (٢٦) به وينجأ بأنه محمول (عن) (٢٧) ما يرد به مفهومه، للتردد حيث لا بين كل ماصدقاته وبعضها (٢٨).

- (١) وهو من الزكري (عن شافعية انظر المصنف) (٣١٥/١)، (مترج) (٣٦٢/٢)، (البحر) (٤٩٤/٣)، (نصف) (٢٨٢/١)، (المصنف) (٢٨٢/٣)، (البحر) (٤٩٩/٣)، (الغريبه) (٤٩٤/١).
- (٢) نسبة لأبي الحسين المصري، انظر (البحر) (٥٠٠/٣)، (الغريبه) (٤٩٤/١)، (المصنف) (٢٨٢/٦).
- (٣) ما بين معقوفين ساعد من (٤) [نصف] ساعد من (٥) في الأصل [يقال]، (نصف) من (٦) الزيادة من (٧) انظر (أبواب البيات) (١٢٣/٣).

لِلنِّسَاءِ وَخَامِسُهَا: يَمْتَنِعُ فِي غَيْرِ النَّسْحِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْحِ اتِّفَاقًا
وَسَادِسُهَا: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ نَعْضِ دُونَ نَعْضٍ

الْبَيْتُ ٥٠٠٠٠٠

الْبَيْتُ وهو مسطر على سبع دواوين. يعني أهل الحديث: - كما قال المصنف: - أنه
كان في عروءه حسن. وأن الآية منه في عروءه بدر. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَكُّوا بِقُرْبَةٍ﴾^(١)، فإنها مطلقة، ثم بين تفصيدها في أحكام
استلثهم، وفيه تأخير بعض البيان عن بعض أيضاً. وقوله تعالى: حكاية عن
الحليل عنه اتصاله والسلام: - ﴿قَالَ يَبْنَؤُا لِي أَرَى إِلَى الْآخِرَةِ أَنِّي أَدْخُلُهَا﴾^(٢)
الآية، فيه دلالة على الإجماع. ثم بين صحة بقوله تعالى: ﴿وَلَذُنُوهُ
بِدَنِّهِ عَظِيمٌ﴾^(٣)

للآية قوله (القل أهل الحديث - كما قال المصنف) أنه كان في عروءه حسن.
وأن الآية منه في عروءه بدر. صحيح، وقد يقرأ: ﴿يَبْنَؤُا لِي أَرَى إِلَى الْآخِرَةِ أَنِّي أَدْخُلُهَا﴾^(٤)
بحديث آخر في عروءه بدر، ففي الصحيحين: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَلَبَ أَبِي
حَبِشٍ لِمَعَادٍ مِنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَمُوحِ، وَبَرَزَ بَابُ هَذَا نَعْضُ نِيبٍ^(٥)، يكونه
واقعه عين، فلا يعم، وعرضه هو باب حممه

للآية

الْبَيْتُ (وخامسها: يمتنع) (في غير النسح) - لاحتلاف معنى المرد من
اللفظ، بخلاف النسح، لأنه يقع لحكمه، أو باب لاسيه، ثمه في سباني
(وقيل^(٦): يجوز تأخير) باب في (النسح اتِّفَاقًا) لاسيه، لاحتلاف معنى
ذكر (وسادسها^(٧): لا يجوز تأخير بعض) من باب (دون بعض)، لأن
تأخير البعض يوقع لمخاطب في فهمه بامتناع جميع باب. وهم عنه مرد وهذا
مترفع عن الجور في بكر. ي في باب عيه لآخر في بعض ما ذكره الأصح
الجور ولو وقع، وبما دلل في أصله على وقوعه، قوله تعالى: ﴿وَعَسَمُوا أَنَّمَا
غَدِمْتُمْ فِيْنَ خَيْمٍ فَإِنَّهُ جُحُشُهُ﴾^(٨)، فانه عنه في عدمه، بخصوص حديث
لصحيحين^(٩) (من قتل قتلاً له عنه منه فيه سبه

(١) - فيه بحاري وسبعة صحاح في ذلك في عروءه حسن

(٢) - لأنه في مع حديث (٣٨٣)

(٣) - سبعة صحاح (٦٧)

(٤) - سبعة صحاح (١٠٩٦)

(٥) - سبعة صحاح (١٠٩٧)

(٦) - السبعة صحاح (١٥٢) س

(٧) - السبعة صحاح (٤٩) س

(٨) - سطر هذا القول وحرث به حديث في الآيات سبعة (٣٠٣)

(٩) - بحاري، كتاب حمم، باب من سلب نيباً عن رجل، رقم ٣٤١، ومسلم

كتاب جهاد وسير، باب سبى رجل عن رجل، رقم ٨٣٣، رقم ١٧٥٢

(١٠) - في باب (سنان)

(١) وهو قول المعتزلة، واختاره منهم الحائلي وابنه والقاضي عبد الجبار، انظر المصنف
(٣١٥/١)، السيرة (٥٠٠/٣)، الشيف (٤٦٦/١)، التنبيه (٧٨٢٣/٦).

(٢) نقل اتفاق كثير من علماء الأصول منهم: الباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والمهرقندي
بغير التقريب (٣٩١/٣)، «التلخيص» (٢٢٠/٢) الفقرة ٨٧٣، «المصنف»
(٧٠٤/١)، ليزان (ص ٣٦٥)، السيرة (٤٩٨/٣)

(٣) انظر الشيف (٤٦٦/١)، الفقه (٤٣٠/٢)، التنبيه (٧٨٢٣-٧٨٢٤/٦).

(٤) سورة الأعراف (٤٦).

(٥) بحاري، كتاب حمم، باب من سلب نيباً عن رجل، رقم ٣٤٢، ومسلم
كتاب جهاد وسير، باب استحقاق القاتل سلب القاتل (١٨٣١/٤) رقم ١٧٥١.

لَيْسَ وَعَلَى الْمُتَعِ الْمُخْتَارُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرُّسُولِ ﷺ تَأْخِيرُ التَّبْلِغِ إِلَى الْحَاجَةِ
وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْمَوْجُودُ

الشيخ قوله (وعلى المتع) من التأخير (المختار). أنه يجوز للرَسُول - تأخير التبليغ لما
أوجبه إليه. من تقرير أو غيره، (إلى) وقت (الحاجة) به. لا انتفاء المحذور
السبق عنه. وقيل: "لا يجوز تفوته عن" **«بِأَيِّ الرُّسُولِ يُلَاقِ مَا أُتْرِكَ إِلَيْكَ مِنْ
رَبِّكَ»** (٣)، أي على الفور، لأن وجوب التبليغ معناه التبليغ صرور، فلا فائده
للا تأخير به إلا لفور قد فادته تأخير التبليغ. كلام الإمام الرضائي: "و
ولأمدني" يقتضي منع في غير ما قلنا. لأنه كعدم سلامته، وقد يؤخر ما علمه،
مختلف غيره، ما علم من أنه كان يسأل عن حكمه فحجب بارة بما عده، ويعتد
أخرى إلى أن يتزل الوحي.

طاشية قوله (وعلى المتع من التأخير) أي تأخير البيان عن وقت خطاب فونه
(لا انتفاء المحذور السابق عنه) أي وهو إيقاع المحط في فهم غير المردود لا
خطاب قبل تبليغ قوله (لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل) ذكره عن بيان
قبل هذا القول، وهو من بل مدفع المعتزلة، لأن ذلك عدنا إنما يعلم
بالشرع، وعليه، فالأول أن يقال في جوابنا: لا نسلم أن وجوب سماع
علم بالعقل، وسلم ففائدته تأييد العقل بالعقل (٦).

- (١) وفيه قال الجمهور: انظر: المحصول (٢١٨/٣)، الإحكام (٤٨/٣)، اشرح لمصنوع
عصره (ص ٢٨٥)، اشرح المصنف (١٦٧/٢)، البهجة (٥٠٣/٣)، استيفاء
(١٢٢٦)، التأخير (٢٨٣١/٦)، البهجة (١٧٦/٣)
- (٢) وهو من أن الخطاب الخليلي، واس عقل الخليل، انظر: التمهيد (٣٠٦/٢)، التأخير
(٢٨٣٢/٦)
- (٣) سورة المائدة (٦٧)
- (٤) انظر: المحصول (٢١٨/٣)
- (٥) انظر: الإحكام (٤٨/٣)
- (٦) انظر: الآيات البيات (١٢٥/٣)

بِالْمُخْتَصِّصِ، وَلَا بِأَنَّهُ مُخْتَصِّصٌ.

الشيخ فونه (و) المختار على مع نفسه (أنه يجوز أن لا يعلم) مكلف (الموجود) عدم
وجوده أنه المختص.

قوله (بالمختصص، ولا بأنه مختصص) أي يجوز أن لا يعلم بدات
بمختصص، ولا يوصف أنه مختصص مع علمه بانه، كالمكون في المختصص
به العقل، بأن لا يستلزم به العلم بذلك وهو "لا يجوز ذلكم
المختصص بمعنى ما فيه من أحر علامه بالبيان عند المحذور بأنه اسأل،
وهو متفهم، وعدمه عنه مكلف بالمختصص، بأن سأل عنه، فخصر
منه أما العقلي فاعتقوا على جواز سماعه لكلف لعد، من عد أن يعلمه
أن في العقل ما يخصه، وكو لا إلى نظره.

طاشية قوله (أنه يجوز أن لا يعلم لكلف الموجود) أي أن وقت حاجه
قوله (بالمختصص) بغير قصد، فونه (ولا بأنه مختصص) بغيرها بما
كما فهمه كلام الشارح وغيره، لكن ضبطه العراقي (٣) صحيح، مع ضبطه
الأول بغيرها، وبين عليه شيئاً ذكره (٤).

- (١) وفيه قال الجمهور: انظر: المحصول (٢١٨/٣)، الإحكام (٤٨/٣)، اشرح لمصنوع
عصره (ص ٢٨٥)، اشرح المصنف (١٦٧/٢)، البهجة (٥٠٣/٣)، استيفاء
(١٢٢٦)، التأخير (٢٨٣١/٦)، البهجة (١٧٦/٣)
- (٢) وهو من أن الخطاب الخليلي، واس عقل الخليل، انظر: التمهيد (٣٠٦/٢)، التأخير
(٢٨٣٢/٦)
- (٣) انظر: المصنف (ص ٢٨٥)، اشرح المصنف (١٦٧/٢)، البهجة (٥٠٣/٣)، استيفاء
(١٢٢٦)، التأخير (٢٨٣١/٦)، البهجة (١٧٦/٣)
- (٤) انظر: المصنف (ص ٢٨٥)، اشرح المصنف (١٦٧/٢)، البهجة (٥٠٣/٣)، استيفاء
(١٢٢٦)، التأخير (٢٨٣١/٦)، البهجة (١٧٦/٣)

النسخ وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المحققين السمي إلا بعد حين، منهم ما طمة ست رسول الله ﷺ، طعت مراثها كما تركه رسول الله ﷺ، لعموم قومه تعالى: ﴿يُؤْمِنُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) ففتح عليها أبو بكر بن عمار، رواه ما من قوله «لا نورث ما تركناه صدقة» أخرجه الشيخان^(٢)، ومنهم عمر بن الخطاب لم يسمع محققين المحوس من قومه تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٣)، حيث ذكرهم فقال: «ما أدري كيف أصح» أي فيهم، فروى عبد الرحمن بن عوف قوله «استأبهم سنة أهل الكتاب» رواه شافعي^(٤)، وروى بخاري^(٥): «أن عمر بن الخطاب يأخذ بخربة من المحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ «أخذها من مجوس حجر».

للأمانة وتقصرو^(٦) على محققين لأنه لأصل، وإلا فظاهر أن المقيّد والمبين وإساع منه^(٧) قوله (لم يسمع محققين المحوس) أي محققهم من قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١) سورة الباء: (١١).

(٢) البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول من فرض الخمس (٢٤٣/٦) رقم ٣٠٩٤ ومسلم، كتاب المغاري، باب قول النبي ﷺ لا نورث (١٨٤٢/٤) رقم ١٧٥٩.

(٣) سورة براءة (٥).

(٤) أخرجه شافعي في مسنده (ترتيب السنن ١٣٠/٢)، ومالك في الموطأ (ص ٢٧٨)، والبيهقي في سنن الكبرى (١٨٩/٩)، عبد الله بن عمر (٦٩/٦) رقم ١٠٠٢٥، قال من عهد النبي ﷺ في السنة (١١٦/٩) كنهه منيع، ولكن معناه من وجوه حسنة، وانظر (ص ٣٢١/٦)، والفرابة (١٣٤/٧).

(٥) في صحيحه، كتابه (أدب)، باب الخربة وله نسخة مع أهل الكتاب (٣١٦/٦) رقم ١٥٧.

(٦) في (نسخ) [انقصر].

(٧) انظر البحر (٣٠٣).

مباحث النسخ

[تعریفہ]

المتن النسخ: اختلف في أنه رفع أو بيان؟ والمختار: رفع الحكم الشرعي
بخطاب

الشيء (السبح): اختلف في أنه (رفع) بحكم ' (أو بيان) لانتهاء أمده (١٢) (والمختار) (١٣): الأول، لشموله النسخ قبل التمكن، وسيأتي حواره على الصحيح. والمراد من الأول أنه (رفع الحكم الشرعي) أي من حيث تعاقبه بالفعل (بخطاب). فخرج بالشرعي - أي المأخوذ من الشرع - رفع لإباحة الأصلية، أي المأخوذ من العقل،

خاتمة مباحث السمع قوله ^(١٤) والمختار: الأول، لشموله النسخ قبل التمكن أي بخلاف الثاني، وأنت خير بأن الثاني كذلك، إذ لا يذ من وجود أصل التكليف، وإنما يحقق بالتعمق، وبأن انتهائه يصدق بانتهاؤه بعد التمكن وقوله، بل لا يحقق من هو يبي ما يصح كونه خلافاً معصية، لتلازمها، لأنه إذا رفع تعلق حكمه، فقد زال انتهاؤه، وبالعكس ^(١٥)

(١) وهو كتاب صغير، في إحدى عشرة ورقة فلاحية، من يد الكاتب، ابن صاحب امر اشرح
بمع ١ : ٤٨٩ ، (نسخة)، (٣٧٦ / ١)، (الخزانة)، (١٠٥٣)، اشرح المعنى
(٢) ١٨٥ ، اسم ٤ : ٦٥ ، نسخة (٦ : ٢٩٦)، الفهرست والاسم (٣ : ٥٢)،
في نسخة اخرى (٢ : ٩٦)

[illegible]

(٣١) وهو حب التبرك كدك - مطهر: مع العذاب (٣٨، ١)، السحر (٦٢، ١)

(2) السجدة [١٥٦]

(٥) نظم التحرير (٦١٩٧٩-٢٩٨١)، الأمانة العامة (٣/١٣٠/١٣١)

[لَا تَسْخُجَ بِالْإِجْمَاعِ]

لَمْ يَنْزِلْ وَلَا بِالْإِجْمَاعِ، وَخَالَفَتْهُمْ تَتَضَمَّنُ نَاسِخًا.

البرق (ولا) نسخ (بالإجماع) لأنه لم يبعث بعد وفاته ، ساقط ، وفي حياته اختلفت في وفاته ولا نسخ بعد وفاته ذكر (مخالفتهم) أي اجمعين نسخ في ذلك عنه (تتضمن نسخاً) مع مسند حمادهم

لما فيه قوله (فيه دخل) بـ كـ بـ جـ دـ هـ ، وفيه خبره في " " ، وفيه نسخ : لا نسخاً ، بـ كـ جـ دـ هـ أي من وجديعة .

[أَقْنَامُ النَّسْخِ]

لَمْ يَنْزِلْ وَيُجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ تِلَاوَةً وَحُكْمًا، أَوْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوة وحكماً، أو أحدهما فقط

وقيل (٢١) : لا يجوز نسخ بعضه ككله المجمع عليه .

وقيل لا يجوز في بعض نسخ التلاوة دون حكمه ، لأن حكمه مدلول المقصد وقد استأد أحدهما لزم بقائه الآخر فبإسقاط أحدهما أو عي وصف التلاوة وما نسخ فيه يرفع فيه ذلك ، فإن بقاء الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلولاً له ، وإنما هو مدلول لما دل على بقاءه وبقاء حكمه دون بقائه ليس بوصف كونه مدلولاً له ، فإن دلالة عليه وصيغة لا تزول ، وإنما يرفع النسخ العمل به .

لما فيه قوله (لما دل على بقاءه) أي من دليل حرك (إجماع) وأمره بـ كـ جـ دـ هـ ، وعمره ، ما دل على بقاء حكمه بـ كـ جـ دـ هـ ، فإن قلت قوله تعني "لَا يَأْتِيهِ الْبُتْلُ" (٢١) يمنع النسخ في القرآن .

(١١) وهو قول حماد بن عمار عن عبد الله بن عبد الرحمن (٣٥٣/٢) ، ابن أبي عمير (٧٢٠) ، ابن جهم (٣٧٢) ، وأحمد بن حنبل (١٢١/٣) ، شرح صحيح (ص ٩٠) ، شرح المقصد (١٩٤/٢) ، البحر (١٠٧/٤) ، التتبع (٤٣٥/١) ، النسخ (٣٠٢٩/٦) ، تفسير والتجويد (٨٣/٣)

(٢٢) وهو قول أبي مسلم الأصبهاني انظر البحر (١٠٧/٤)

(٣) سبب الترخي ، انظر البحر (١٠٤/٤) ، التتبع (٣٠٣٤/٦) ، وهو أصح الترخي (٨١/٢)

(٤) أي نسخ الحكم دون التلاوة ، وسبب نسخ أحده وعدم حذفه نظر "النسخ" (١٠٣/٤) ، التجويد (٣٠٣٤/٦)

(٥) انظر صحيح الحديث ، كتاب الفرائض ، باب من زاد من الآية من أحدث (١٦٦/١٢) رقم ٦٨٢٥ . (مع النسخ) وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب من عرف عن نفسه بالزنا (١٧٦٤) رقم ١٦٩١

(٦) سورة فصلت (٤٢)

(١) وهو قول جمهور العلماء انظر المحصول (٣٥٤/٣) ، الأحكام للأمامي (١٦٥/٣) ، شرح

الفتح (ص ٣١٤) ، شرح المقصد (١٩٤/٢) ، تهذيب (٦٠٨/١) ، البحر (١٢٨/٤) ، التتبع (٤٢٩/١) ، التتبع (٣٠٦٣/٦) ، تفسير (٢٠٧/٣)

(٢) وهو المقصد (٣٥٤/٣) ، البحر (١٢٨/٤) ، النسخ (٣٠٦٣/٦) ، التتبع (١٦٦/٣)

(٣) وهو في صحيح ابن أبي عمير (١٦٩٦/٢)

(٤) أي هو من بعد النسخ

(٥) سورة فصلت (٩٤)

القول: قوله (وقيل: لا يجوز نسخ بعضه) أي لا تلاوه ولا حكما ولا أحدهما فقط.

قوله (ككله المجموع عليه) أي لا نخور سح كنهه عا ولا فهو حذر عقلا
ع سبباي من حوار سح كن شربعه ، سحمه عن حذر د عقلا ، و فاضل ال
لستم حكم جميع السنة كحكم سح جميع القرآن .

عقوبة هذا: "لصير جميع قتراب، على أن لا يستأنس مع بعض، بل هو رفع لعقوبة حكمه بتدبير شرعي بقوله: "حفظت" أو بالأحرى بقوله: وجوب عقوده، أو ثوب بلاؤه، أو خوفه وقد حرره بشي، فقال: "ليس المراد أن يرفع بطلان كل زوج ما يصير من بعض في نفسه، بمعنى أنه لو لا النسخ، لكان في عقوبات من العتق في المستقبل، قد نسخ الحديث [106] لصحاح انتهى" وبه قوله، عرف جواب علم بقائه ما يده لكتيب مع دفعه في قوله: "أبى" بخبر صحيح لعدم من يمكن منه، على أن عبارة "قائمة التكتيف، هي" على رتبة ظهور حكمه وأصلحه لتعدي" في فعل الله تعالى: وهو إنما يأتي على أصول المعتزلة، وأما عندنا فممنوع كما عرفه.

وقد وقع لأمام ثلاثة من مسند أبي مسعود عمنه رضي الله عنها كتاب في
أربع عشر رصعات معلومات فسخر بحمسي معلومات فهذا مسوِّخُ التلاوة
والحكماء يرون شذوذي عذراء عن عمر بن الخطاب يقول اسم راد
عن أبي كتاب الله لكنني الشيخ والشجعة إذا ربا فارخوها آتية فإنا قد
فرد هذا فهذا مسوِّخ التلاوة دون حكمه لأمره بسم الله الرحمن الرحيم راد
لشجره وهو يد الشجر والشجعة ومسوِّخ حكمه دونه لتلاوة كثير
منه فونه يمس والذين يتوقفون منكم ويدعون رؤسكم وصية لأزواجهم
منها إلى العنق ١١ فسخر بقوله تعالى: «والذين يتوقفون منكم ويدعون
أزواجهم بغير إذنهم أربعة أشهر وعشراً» ١٢ أخره في السور عن الأول
كما قال أهل التفسير وإن تقدمه في التلاوة

الثالثة: فيه (عن عمر^{١٠}، لولا أن يقول لابس رداء^{١١}) عمر في كتاب الله لكنا منه
 بشكل^{١٢}، أنه من جد. كذا فيه. وهي واد، فتح مادرة عمر لكنا منه.
 لأن قول الناس لا يصحح ما من من فعل الواجب، وأجب^{١٣}، بأن مراده
 لكنا منه على أن يلازمه سحب

(١) احوال مسند في الصحابة كتاب في بيان احوال الصحابة رضي الله عنهم (١١٨١) ٢

2000 43

(۱۳) بعد از کتاب حدیث بدیه، کتاب سیر، (لامع نظر علی اخصاص) (۱۷: ۱۶۸) هم ۶۸۲۵.

(٤) سورة البقرة: (٢١-٢٢).

(٥) سورة البقرة: (٢٣٤).

(٦) الصفحة ١٤٩ : [٩ / ٩]

(٧) حد الانكشاف في بعض (أبراسك) حوض جال و الإلياس (٢٢٣) دال على أن

بـ علی بن ابی طالب علیہ السلام

(۹) عهد العبریه به هم نیز دارای صفتی است که در (۱۰) آمده است (۳۰۲۹/۶)

[نَسَخُ الْفِعْلِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ]

لَا نَسَخُ الْفِعْلَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ.

الشيخ (و) يجوز على الصحيح (نسخ العبد قبل التمكن) ^(١) منه، بأن يدخل وقته، أو دخل ويبقى ما سببه، وفيه يجوز عدم استفادته ^(٢) الكسب مما: يكفي بنسخه وجود أصله بكتبه فمفعوله قد وقع نسخ قبل تمكُّن في نفسه بنسخه، فوجد من يدعيه به عليه الصلاة والسلام نحوه على حكاية عنه: ﴿قَالَ يَسَّى إِنْ رَأَى فِي الْعَدَمِ أَنْ تَذُنَّكَ﴾ ^(٣) سج. ثم نسخ دعيه قبل تمكُّن منه، نحوه على: ﴿وَدَعَا بِنْتَهُ عَظِيمًا﴾ ^(٤)، وحسن أن يكون نسخ قبل التمكُّن خلاف ما ذهبوا من حيث لأسباب في مثل الأمر، من مبادرتهم إلى فعل المأمور به وإن كان موشغاً

عاشية 'يكون في كتابه في محله، لأن من سببه، لكن قد نكح بلا تسعة فيقول ليس 'رد عمر في كتابه، فتركب كتابه بكنهه، وذلك من دفع أعظم المفسدين بأخفها' ^(٥).

(١) وهو قول الجمهور، انظر المحصول: (٣١١/٣)، الإحكام: (١٦٩/٣)، شرح التنقيح: (٣٠٧)، شرح المصنف: (١٩٠/٣)، نهاية السؤل: (٥٩٣/١)، البحر: (٨٥/٤)، التلخيص: (٤٣١/١)، التمهيد: (٢٩٩٧/٦).
(٢) وهو قول المعتزلة وبعض الثقاتية منهم الصبري، وسبب لأكثر الحنفية وهو خطأ، وإن هو قول رؤسهم كالتريدي والكرخي والخصاص والديلمي لا أكثر الحنفية، انظر 'المعتمد': (٣٧٦/١)، 'أصول الخصاص': (٢٣٠/٢)، 'البرهان': (٧١٢-٧١٤)، 'البحر': (٨٦/٤)، 'التحصيل': (٢٩٩٨/٦)، 'الفرير والتحرير': (٦٢/٣)، 'التيسير': (١٨٧/٣).
(٣) رواه الرحوت: (١١٠/٢).

(٤) سورة الصافات: (١٠٢).

(٥) سورة الصافات: (١٠٢).

(٥) وهو قول في نسخة (٣٠٣٩) حيث قال: 'يكن أن يقال: لا بد من نسخ رسمه، وفي حكمه، ولكن عمر رضي الله عنه شدد حرمة عن إظهار 'الإحكام'. ثم بأن يكتبه أحد من ليس بحكمه، كما لا غير مكتوبه بنسخ رسمه.

[نَسَخُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَبِالسُّنَّةِ]

وَالنَّسْخُ بِقُرْآنٍ لِقُرْآنٍ وَسُنَّةٍ، وَبِالسُّنَّةِ لِلْقُرْآنِ.

الشيخ (و) يجوز على الصحيح (النسخ بقراءة لقراءة وسنة) ^(١)، وفيه لا يجوز نسخ شيء منه من غيره، ^(٢) وقرئاً: 'لَيْتَ لَدُوكُمْ شَيْءٌ لِلنَّاسِ مَا تَرْتَلُونَ' ^(٣)، جملة شيئاً للقرآن، فلا يكون القرآن شيئاً للسنة.

قلنا: لا مانع من ذلك لأنها من عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا نُنَسخُ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا﴾ ^(٤)، يدل على جواز نسخ غيره، ^(٥) وقرئاً: 'عَلَيْكَ الْكِتَابُ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ' ^(٦)، يخص نفسه ما نسخ غير غيره.

الشيخية فيه (وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن) سبب عن حكاية من نسخ نسخ القرآن به، إذ لم يقل به أحد من يجوز ^(٧) نسخ بعضه، وحكمه عند من يجوز نسخ من غيره من (ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن) نسخ قوله (وإن خص من عموم ما نسخ بغير القرآن) أي لأن العام بعد التخصيص حجة في الباقي كما مر.

(١) وهو قول جمهور، انظر 'المعتمد': (٣٤٠/٣)، 'الإحكام': (١٦٠/٣)، شرح 'الصحيح': (٣١٢)، شرح 'المصنف': (١٩٥/٢)، 'نهاية السؤل': (٥٩٣/١)، 'البحر': (٨٥/٤)، 'التلخيص': (٤٣١/١)، 'التمهيد': (٢٩٩٧/٦)، 'الفرير والتحرير': (٦٢/٣)، 'التيسير': (١٨٧/٣)، 'الفرير والتحرير': (٦٢/٣)، 'التيسير': (١٨٧/٣).

(٢) سورة النحل: (٤٢).

(٣) سورة النجم: (٣).

(٤) سورة النحل: (٨٩).

(٥) في نسخة (١٠٠).

التي يكون المراد من صدر كلام الشافعي: أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب، وإن كان ثم سنة ناسخة له، ولا نسخ إلا بالكتاب. وإن كان ثم كتاب ناسخ له، أي لم يقع النسخ بكن منها بالأحرى، لا ومعه مثل المسوخ عاصده

لأنه قوته (لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب) لا يقال قد حذف سمدعي وهو نسخ لكتاب سنة ومعها فرق، أو بعكس، لأن بقول كلامه في تأويل كلام الشافعي: فحكه عليه، نكر قد يقال: فسه خصص مع قوته (وإن كان ثم سنة ناسخة) كلام من الكتب ولله ناسخ، وهو خلاف لمعني، وبحسب: بأن قوته (وإن كان) نسخ، عطف على 'مصدر' وهو 'إن'، يكرر ثم سنة ناسخة، وأخصر بهذا^(١) التقدير بعد: أن ناسخ هو الكتاب، ولا كلام فيه، ويتقدير أن يكون ثم سنة ناسخة، فهي ناسخة، ولكتاب عاصده، ونسبه نسخاً^(٢) حسن محذور، عنيته أنه يستعمل المصطلح في^(٣) حقيقته وبجاءه^(٤)، و^(٥) نظير ذلك: بأن في قوته عقبه (ولا نسخ السنة) إلا بالسنة الخ. قوله (مثل للمسوخ) أي في تسمية قرأتنا أو سنة.

- (١) نسخة له (١٥٤) ج
- (٢) في ح: (هذا)
- (٣) في ح: (نسخاً)
- (٤) في ح: (في المصطلح)
- (٥) مصدر مع حذف (٩٦/٤)، البحر (١٥٥-١٥٦)، الأليات للبيان (١٤٨/٣).
- (٦) في ح: (هو) بدل (هو) وهو حذف
- (٧) (له) مضافه مع

ولم ينس المصنف في هذا حدي فهمه وحكده عنه بكونه خلاف ما حكاه غيره من لأصحاب عنه من أنه لا نسخ لسنة كانت في حد التقدير، ولا الكتب بالسنة، قيل^(٢): جزماً وقيل^(٣): في أحد القولين.

حاشية قوته (من أنه لا نسخ السنة بالكتاب في أحد القولين) هو المشهور عن الشافعي^(١)، ومنه 'شافعي' عن حيدر 'كثر صحبه'، ومع ذلك لم يبال به^(٢) المصنف فيما فهمه، لأنه لا ينافية، كما لم يبال بها يقال^(٣) ما العائدة في جعل السنة ناسخة للقرآن، والقرآن عاصداً لها، وهلاً عكس ذلك، لأن القرآن أقوى؛ إذ الجمع بين متنافين مرتكب فيه ما يناسبه^(٤) بعد الإمكان، وإن خالف الظاهر.

- (١) انظر شرح المصنف (٥٠١/١)، فوافقه الأدلة (٤٥٦/١)، البحر (١١٤/٤).
- (٢) قاله إمام الحرمين وابن السكيت والأملوي. انظر 'البرهان' (١٣٠٧/٢)، 'هو مع' (١٤٥٦/١) (الحدود) (١٥٣/١).
- (٣) قاله اليساري انظر نهاية السؤل (٦٠٣/١-٦٠٤)، (ج) (٢٢٩/٢).
- (٤) انظر شرح المصنف (٥٠١/١)، البحر (١١٨/٤).
- (٥) في ح: (هكذا) بدل (مقله) وهو خطأ.
- (٦) نقله عنه الركني في 'البحر' (١١٨/٤).
- (٧) في ح: (الأصحاب).
- (٨) يزيد من
- (٩) وهو قول من أن كتب عنه عنه العبادي في 'أبوابه' (١١٤٢/٣)، ونسبه بالزهد على الحرف عنه كحديث في 'أربع' (٩٦/٤)، 'البحر' (١١٢٠/٢)، 'البيان' (١٢٣/٢).
- (١٠) في ح: (ب) بدل (ب)

ثم احتلوه، هي ذلك باسمع' فلم يقع. أو بالعلم' فمعه خبر، وقار يكن
مهي بعض. وبعض متعصم ذلك منه، لوقوع نسخ ثل مهي بالأحر، كهي
تقدم، وما فهمه انصف عنه، دفع لجل الاستعصام، مكنت عن نسخ نسبه
مائة بعدة من نسخ بقرات شرع، فمحو نسخ لم يرد حديثه، الأحد
بمنها وبالمؤثرة، وكذا سار به بالأحد على تصحيح، كهي بعدة في نسخ
القرن بالأحد

ومر نسخ له نسبه نسخ حدث منه^٣، أنه قيل له: الرجل
يمنع عن امرأته ولم يمتع ما يمتع عليه؟ فقال: إني لماء من الماء

طائفة قوله (هل ذلك) أي عدم حيا نسخ نسبه بكتاب وعكسه قوله (فهم
يقع) أي ولم يمتع شرعا، فبه (دافع لمحل الاستعصام) أي وهو إيك ما وقوعه
عاهر، من نسخ كل من نسخ واستعصام بالأحر

قوله (يُعجل عن امرأته) وهو بخس نسبه، أي يجمع ويعبرن وضمه معنى
اليعبرن، فعاده (عن) (عن) (ولم يمتع)

(١) بعدة عن نسخ... و... انظر مقرر اللعق (٥٠١/١)، الإباح^٤
(٢٤٨ ٢) نسخة (١١١ ٢١)

(٢) عنه بواحد لا غير نسبه... وإن كان الإمام الشافعي لم يمنع الجواز العقلي، بل لم
يكنه منه لآي هذا نوع، لآي عنه... (٩٥ ٤) نسخة (١١٤ ٤)
(٣) في صحيحه، كتاب جهنم باب ما الماء من الماء (٥٢٠/١) رقم ٣٤٣.

حدثت لصحيحين... إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب
الغسل^١، أو نسبه في... وإن لم يبرأ، سأل عن هذا، لم يروى
بوجود وغيره^٢، عن... أن الغتيا التي كانوا يقولون: الماء من
الماء، رخصتها رسول الله صلى الله عليه وآله في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل بعدها^٣
ومن نسخ... ما تقدم من نسخ قوله تعالى: ﴿مُتَعَا إِلَى
الْحَوْلِ﴾^٤ بقوله عن... أربعة أشهر وعشراً^٥

لثبته قوله (بين شعبها الأربع) قبل... (وقيل: بترجلان)^٦
والجحد... (وقيل: بترجلان) (وقيل: بترجلان)
وقيل: بترجلان... (وقيل: بترجلان)

(١) نسخ... (٥٢٠) رقم ٢٩١... (٢) نسخ... (١٢٢ ٢٢٢) رقم ٣٤٩

(٢) نسخة... (١٢٢ ٢٢٢) رقم ٢٩١... (٣) كتاب الطهارة، باب الماء من الماء (٤٨٣/١) رقم ٦٠٩... (٤) نسخة... (١٢٢ ٢٢٢) رقم ٢٩١

(٣) سورة البقرة: (٢٤٠)

(٤) سورة البقرة: (٢٣٤)

(٥) ما بين مقطوعين ساقط من نسبه

(٦) ما بين مقطوعين ساقط من نسبه وفتح

(٧) انظر هذا الأقوال كملك في شرح مسلم بخروي (٥٢٢ ١) رقم ١١٠

(٨) هو العلامة عياض بن موسى البصري الأندلسي، نسبه لمحدث حدكار عليه

السلامة بنو أمية، نسبه نسبه عنه من مصنفه بكونه معلم، مشرق، الأور، نسبه

وعنه بنو أمية ٥٤٤ انظر راجعه في تبيين غلب (١٦ ٢)

(٩) نسخة البخاري في شرح مسلم (١٠٢٢ ١)

ملثمة قوله (ثم^(١) جهده) أي جامعها، وقيل: منع منقها، أي صحيح، وقيل: منع جهده فيها^(٢)، قال القاضي عياض^(٣): وهو لأو. وبديل للأول رواه مسلم^(٤) - «ثم من الختان الختان» وفي رواية أبي دود^(٥) - «والرق الختان الختان».

[النسخ بالقياس]

لأنه وبالقياس، وثالثتهما: إن كان حلياً، ورايعها: إن كان في زعمه، عليه السلام، والعلّة منصوصة..

الكتاب (و) يجوز على الصحيح نسخ النسخ (بالقياس)^(١) لاستداه إلى النص فكأنه النسخ وقيل^(٢) لا يجوز حذف من تقديم القياس على النص الذي هو أصل له في الجملة (وثالثها)^(٣): يجوز (إن كان) القياس (حلياً) بخلاف الحلي لصعقه

لثانيه قوله (وقيل: لا يجوز حذفاً من تقديم القياس على النص) وهو قول الأكثر كما قاله القاضي أبو بكر^(٤)، واحتاره، وبغية أبو إسحاق لمروزي^(٥) عن نص الشافعي، وقال القاضي حسين^(٦): إنه المذهب. والقول بالجواز مذهب هو ما احتاره المصنف، وأورد عنه^(٧) أن إجماعه المتناول للقياس الذي عدته مستنبطة، يثاق ما قيّد^(٨) به - كغيره - في باب القياس، من^(٩) أن عدته في قياس عدته ليست مستنبطة.

(١) مقتضى كلام مصنفه، وهو: مقتضى ما حكى عن بعض الأصحاب، بذكر هذا بقول صفه عن واحد منهم عروزي، وهو: نسخة (١٣٢)، والفتا (١١٣٣)، والفتا (٢٣٨)، البحر (٦٠٦٩).

(٢) وهو قول جمهورهم، وهو: نسخة (٣٦٠/٣)، شرح الشيخ (ص ٢٣٦)، فشرح المعتمد (٢١٩٩)، البحر (٢١٣١)، الفتا (١٣٣)، والبحر (١١٦، ١٣٦٦).

(٣) مع الرجوع (٢٠٦٠).

(٤) كتاب القياس الأسبق للشافعي، وهو: نسخة (١٣٢).

(٥) نقله عنه الركني في البحر (٢١٣١)، وهو: نسخة (١٣٨).

(٦) نظر هذا إليه في نسخة (١٣٢)، والفتا (٢٣٨).

(٧) في باب رده (عله) هكذا (مقدمة) وهو حقا.

(٨) نسخة (٥٠) [س].

(١) نسخة (١٥٥) [س].

(٢) نظر هذا إليه في شرح معناه عروزي (١٥٢٧)، نسخة (١٥٢٠).

(٣) نقله عنه عروزي في شرح معناه (١٥٢٧).

(٤) في صحيحه، كتاب حفر، باب نسخ له من الماء (١٥٢٣)، رقم ٣٥٩.

(٥) في نسخة، كتاب بهار، باب في (كتاب) (١٥٦)، رقم ٢١٦.

والرابع^(١)، يجوز (إن كان) يقاسُ (في رصه عليه) بصلاته (والسلام) والعلّة منصوبةٌ بخلاف ما عنته مسطرة نصعته، وما وجد بعد من النبي ﷺ، لإنتفاء النسخ حيث.

قضا. سيئ به أن يحتمل أن مسح

الثانية وأجاب عنه المصنف^(٢) بأن صلاته نفساً، فمقدّر عنته منصوبة لكن ردة العراقي^(٣) بأن صلاته فولاؤه تعصيته في^(٤) يجوز الرابع من أن يكون عنته منصوبة أو لا، يدل على حتمه نسخ ما عصى، ولو كانت عنته منسقة فوله (بخلاف الخفي لضيقه) إس لم يفسد المسوي، لأن المسوي حل.

[نسخ القياس]

الثالث ونسخ القياس في زمة، عليه السلام، وفرض ناسخه - إن كان قياساً - أن يكون أجل، وفقاً للإمام، وخلاقاً للأبيدي

الشيخ (و) جور. عن الصحيح (نسخ القياس)^(١)، لوجود (في زمة عليه) صلاة (والسلام) نص أو قياس وعلى^(٢)، لا يجوز نسخاً لأنه مستند إلى نص عموم بدوامه، فلا نسلم بدوامه كما لا يبرم دوام حكم النص بأن ينسخ (وشروطه نسخاً إن كان قياساً أن يكون أجل) منه (وفقاً للإمام) الرابي^(٣) (وخلاقاً للأبيدي)^(٤) في إكفائه بالمساوي، فلا يكفي الأدون حرماً، لأنشاء المقاومة، ولا المساوي لاسعه المخرج

طائفة جوده (فلا يكفي الأدون حرماً) كلام غيره صريح، أو كالصريح، في أن فيه خلاقاً^(٥)، وهو ظاهر كلام المصنف.

قوله (عن نص القياس المسوح به، وعن النص المسوح به) المسوح الأول صفة لقياس، والثاني صفة لنص، أشار^(٦) بالأول إلى القياس المسوح بالنقيس

(١) وهو قول الشافعية وبعض المعتزلة. انظر للمصنف (٣/٣٥٨)، ارفع الحاجة (١٠٢/٤)، البحر (٤/١٣٤)، التحرير (٦/٣٠٦٩).

(٢) وهو قول الجمهور. انظر المصنف (١/٤٢٠)، ارفع الحاجة (١/١٠٢)، البحر (٤/١٣٤)، النج (٦/٣٠٧٠)، مواهب خوض (٣١/١٥٠)، (١٥١).

(٣) نصفاوي. انظر المصنف (٣/٣٥٨)، به نزل، (١/٦١٠).

(٤) انظر لإحكام (٣/١٦٣).

(٥) انظر شرح المصنف مع حاشية الفتاوى (١/١٩٩)، البحر (٤/١٣٦)، التحرير (٦/٣٠٧٠)، الآيات (٣/١٥٠).

(٦) المصنف: (١٥٥/ج).

(١) وهو قال نصفاوي عداً واحداً، والشاعر (احياء الأمل في النظر المصنف (١/١٠٣)، إحكام المصنف (٣/٣٦٢)، إحكام (٣/١٦٤)، بحر (٢/١٣٣)، الشيف (١/٤٣٤).

(٢) انظر حاشية في الجمع لم يجمع (١/٤٢٠)، انظر المصنف (١/٤٣٤)، انظر شرح المصنف مع حاشية الفتاوى (٢/١٩٩)، البحر (٤/١٣٦)، التحرير (٦/٣٠٧٠)، الآيات (٣/١٥٠).

(٣) انظر الفتاوى المجمع (٢/٤٣٩)، انظر الآيات (٣/١٤٩).

(٤) في مبه: (حق) بطل (في).

[نَسْخُ الْفَعْوَى، وَالنَّسْخُ بِهِ]

نَسَخَ الْفَعْوَى دُونَ أَصْلِهِ كَعَكْسِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالنَّسْخُ بِهِ...

(و) نحو (نسخ الفعوى) أي منهه الله فقهه بقسمه^(١) الأول، المسوي^(٢)، (دون أصله) أي لم يبق (كعكسيه) أي نسخ أصل فعوى دونه (على الصحيح) أي بهي، لأن الفعوى، وأصله مذلول لأن تعديراً، فحذف نسخ كل مهي وحده، كسح عريم صرب يونس، دون تحريم التوقف، وبالعكس وقيل^(٣) لا مهي، لأن لفعوى لا به لأصله، فلا نسخ وحده مهي بدونه الآخر، معناه ذلك المردوم مهي وقيل: وحده من الحاح^(٤) نسخ الأول، لا نسخ بقية المردوم مع باقي كلامه، بخلاف الثاني، حوز بقية كلامه مع باقي المردوم، معناه حوز الثاني، أي به المصنف بكاف نشيه، دون وواصف، لكن يؤخذ من سبني حكاية تقول بعكس الثالث^(٥) أما نسخ الفعوى مع أصله فيجوز اتفاقاً^(٦)

لأنه قوله (لكن يؤخذ مما سباني) الخ، أي في قوله (وقيل: نسخ الفعوى لا يستلزم) الخ، إذ يؤخذ منه أنه يمتنع^(٧) نسخ الأصل مع بقية فعوى، وهو عكس الثالث محذور لاسيما صاحب

(١) وهو قول الجمهور انظر المفصل (٣/٣٦٠)، الإحكام (٣١/١٦٣)، الشرح (١١٠/١١٠).

(٢) من (٣١٥)، فشرح المصنف (٢/٢٠٠) بأنه سور (١١/١٦٣)، آخر (٢١/١١٠).

(٣) النشيه (١/٢٣٥)، التنبيه (٦/٣٠٨)، شرح رجب (٢١/١٥٥).

(٤) نقل عن أكثر الفقهاء، وهو قول بعض سادته، وهو صاحب رجب (٢١/١٦١)، التنبيه (٦/٣٠٨).

(٥) انظر شرح المصنف (٢/٢٠٠) مع صاحب (٢١/١١٠).

(٦) وهو قال بعض حسنة رجب (٦/٣٠٨).

(٧) رجب (٣٠/١٣٠)، الإحكام (٣/١٦٥)، فشرح المصنف (١١٠/١١٠).

(٨) في (أ) الأصل (نسخ) وهو خطأ

الشيخ ويجوز أن يقول لأمدني بأخو ضه مرشح، إذ لا بد من أخو بض القياس السامع عن بض القاسي لمسوح به، وعن نص المسوح به، كما لا يخفى

للثانية وأما في أن النص للمسوح بنفسه (به) في قوله (لأنه) أي بالنفس السامع، إشارة إلى أن صورة نسخ به لا تسحقه عن نص للمسوح به^(١)

الشيخ (و) يجوز (النسخ به) أي محو، قال الإمام الرضي^(١) والآمدني^(٢):
اتفاقاً، وحكى الشيخ أبو إسحاق نيزاري^(٣) كما قد نصبت مع به سنة
على أنه قياس، وأن القياس لا يكون ناسخاً.

لأنه قوله (قال الإمام الرضي والآمدني اتفاقاً) أي^(٤) من دون استصحاب^(٥) أصل
ذلك الفحوى.

قوله (وحكى الشيخ أبو إسحاق) أي، به به عن ن حرم نصيب به قوله
في المتن متقد، وأنه الأول به تقديمه على قوله (على الصحيح).

الشيخ (ولاكثر أن نسخ أحدهما) أي محو واحد يترك، (يستلزم الآخر)^(١)
أي نسخه، لأن محو لأيه لأصده ونسخ به، ورفع الألام يستلزم رفع اللزوم،
ورفع الأصول يستلزم رفع سابع، وهذا لا يستلزم واحد مني لأخر لأن رفع
لأيه لا يستلزم رفع سابع، ورفع اللزوم لا يستلزم رفع الألام

وهو^(٢) نسخ محو لا يستلزم رفع أي أنه نسخ، بخلاف نسخ لأصل
وهو^(٣) نسخ لأصل لا يستلزم رفع أي أنه نسخ، بخلاف نسخ الفحوى

وهو^(٤) أن نسخ أحدهما نسخ كل منهما لأخر شأن ما صححه من حوار نسخ كل
منه دون الآخر، هذا لأصاحب مني على الاستلزام، وأخو مني على عدمه،
واقصر من أحاط^(٥) عن حوار مع مقدمه، والصوابي^(٦) على الاستلزام

لأنه [قوله]^(٧) (فإن الامتناع مني على الاستلزام) أي اصحاب بقده أحدهم مع يعني
الآخر، يعني على استلزام [نسخ]^(٨) كل منهما الآخر.

قوله (وقد اقتصر اس الحاجب على الحوار مع مقابله) أي حيث لم يعرض
للاستلزام، وإن كان غنائه جواز نسخ الأصل دون الفحوى، كما نقله عنه
الشارح قبل.

(١) انظر البحر (١٤١/٤)، الشيف (٤٣٦/١)، الفيت (١٤٢/٢)، البحر (٣٠٨٢-٣٠٨٢/٦).

(٢) انظر البحر (١٤١/٤)، الفيت (٤٣٦/١)، الشيف (١٤٢/٢).

(٣) انظر الشيف (٤٣٦/١)، الفيت (٤٤٠/٢)، البحر (٣٠٨٢/٦).

(٤) انظر البحر (١٤١/٤)، الفيت (٤٣٦/١)، الشيف (١٤٢/٢)، البحر (٣٠٨٢/٦).

(٥) انظر شرح الفيت (٢٠٠/٢).

(٦) انظر نهاية السؤل (٦١١/١).

(٧) الزيادة من مذهب الشيخ.

(١) في المحصول (٣٦١/٣).

(٢) في الأحكام (١٦٥/٣).

(٣) في البيع انظر شرح البيع (٥٦٢/١)، انظر البحر (١٤٠/٤).

(٤) أي سابقة من نسخ.

(٥) في الأصل (ينسخه) ولقيت من مذهب الشيخ.

[نسخ مفهوم المخالفة، والنسخ به]

بأن نسخ المخالفة وإن تجردت عن أصلها، لا الأصل دونها في الظاهر، ولا النسخ بها.

البرق (و) حرر نسخ المخالفة وإن تجردت عن أصلها، أي حرر نسخها مع أصلها وبدونها، (لا) نسخ الأصل دونها، أي لا حرر (في الظاهر) أي كما قاله بقى هدى " من حيث هو، لا بد من رفعه بغيره".

وقيل^(١): يجوز، وتعيها له من حيث دلالة اللفظ عليها مع لا من حيث ذاته.

مثال نسخها عنه: ما تقدم من نسخ حديث: «إنما الماء من الماء»، فإن النسخ مفهومه، وهو أن لا غسل عند عدم الإزالة.

لنا فيه قوه (تعيها) له من حيث دلالة اللفظ عليها مع لا من حيث ذاته، أي ودلالة اللفظ عن حكم نصري مبرع، وإن اربع احكم ووجب بأن ارتفاع حكم المنطوق، يستلزم ارتفاع اعتبار دلالة اللفظ عليه، فربيع ما يترتب عن اعتبارها من حكم المفهوم^(٢).

(١) هذه المسألة مطروحة عند الجمهور، ماعدا حنفية - لأجل لا يجوز جمعها - بخلافه، غير الفوائج المرحومة (٢/١٥٨).

(٢) وهو قول الجمهور، انظر البحر (٤/١٣١)، ٥، النسخ (١/٤٣١)، تنبيه (٦/٣٠٨٦).

(٣) انظر الفائق له (٣/١٩٤).

(٤) وهو قول بعض المتأخرين، انظر البحر (٤/١٣٨)، ٤، البحر (٦/٣٠٨٧).

(٥) أي: مع، هذه (لا) حكم لا يعيها (أو) حكم.

(٦) انظر البحر (٦/٣٠٨٧).

البرق جمع لمصنف به، كأنه مأخوذ من قول الأمدى^(١): حلت في جو نسخ الأصل دون المحتوى، والمحتوى دون الأصل، عند الأكثر على أن نسخ الأصل بعد نسخ المحتوى، مع، المشتبه على عكس أصله، فكانه سري إلى دهن المصنف من غير ما في الأصل، لشيء مدع على الجور من الأول، وليس كذلك، بل هو ما أخذ الأول لمصنفه أكثر على الأصح، فليتأمل.

لنا فيه قوله (المشتبه) بالنصب، مع (نسخ الأصل) و (حرر)، مع (له) قول الأمدى.

قوله (أن الخلاف الثاني) لح، خلاف الثاني هو أن نسخ أحدهما، من يتلزم نسخ الآخر أو لا؟

والخلاف الأول، هو أنه هل يجوز نسخ المحتوى دون أصله كما حكمه أو يمنع؟ والامتاع يدي عنه أكثر، كما أفاده كلام الأمدى^(٢)، «مسي على» لا يتلزم له حكمه لمصنفه أكثر، والخوار يدي رحمه مسي عن عدم الاستمرار، وكل منهما خلاف^(٣) قول الأكثر، وهذا قد جمع بين ما أحاراه، وما حكمه عن أكثر، بأن الأول في بعض مع نسخ أحدهما عن بقية الآخر، والثاني فيها إذا أطلق^(٤).

(١) انظر الأحكام (٣/١٦٥).

(٢) انظر الأحكام (٣/١٦٢).

(٣) البحر (١/١٥٦) من.

(٤) أي: مع (خلاف).

(٥) انظر حديثه الثاني (٢/٨٣).

(أَوْ قَيْدٌ بِالتَّأْيِيدِ وَغَيْرِهِ مِثْلُ: «صُومُوا أَبَدًا»، «صُومُوا حَتَّى»^(١)) وَقِيلَ "لَا مَقْدُودَ لِمَحْ لَتَأْيِيدٍ وَلِتَحْتِمٍ فَهَذَا لَا تَلْمُ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ بَيُّرُودَ تَسْحِ أَنْ الْمُرَادَ، أَعْبَدُوا إِلَى وَجُودِهِ، كَمَا يَقَالُ: لَأَرَادَ عَرِيضَتُكَ أَبَدًا، أَيْ إِلَى أَنْ أَعْطِيَ الْخَيْرَ، وَأَضْرَ الْمَصْفِ (لَوْ)، إِلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ (وَكَلَامًا لِلصَّوْمِ وَاجِبًا مُسْتَمَرًّا أَبَدًا، إِذَا قَالَ: إِنْ شَاءَ) بِهِ يَجُوزُ سَحْهُ"^(٢)، (خِلَافًا لِأَنَّ الْحَاجِبَ) فِي مَعْنَى سَحْهِ، دُونَ مَا فِيهِ مِنْ «صُومُوا أَبَدًا»، وَلَيُفْرَقُ بَيْنَ التَّأْيِيدِ فِيهِ قَدْرُهُ لِلْفِعْلِ، وَفِيهِ قَيْدٌ لِلْوَجُوبِ وَالِاسْتِمْرَارِ، لَا أَثَرُ لَهُ. وَلَمْ يُصَرِّحْ غَيْرُهُ بِمَا قَالَ، وَكَانَتْهُ فُهُمٌ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْخِلَافِ.

لِلثَّانِي قُوَّةُ (قَيْدٌ لِلْفِعْلِ) أَيْ سَمْعُ الْوَاجِبِ، فَهَذَا سَحْ حِكْمُهُ، وَقَوْلُهُ (قَيْدٌ لِلْوَجُوبِ وَالِاسْتِمْرَارِ) أَيْ سَمْعُهُ، فَلَا يَجُوزُ سَحْهُ عِنْدَ الْفَرَقِ، وَقُوَّةُ (لَا أَثَرُ لَهُ) أَيْ وَلَيُفْرَقُ بِهِ ذِكْرُ لَا أَثَرُ لَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِقُوَّةِ (الصَّوْمِ وَاجِبًا مُسْتَمَرًّا أَبَدًا) الْإِشَاءَةُ، مَعْنَى «صُومُوا صَوْمًا مُسْتَمَرًّا أَبَدًا»، فَلَا فَرْقَ، لِأَنَّ تَقْيِيدَ الْإِشَاءَةِ حَقِيقَةً إِنْ هِيَ فِي الْعَمَلِ كَالْأَوَّلِ، لَا فِي الْوُجُوبِ^(٣)، وَكَتَابُ تَأْيِيدِ غَيْرِهِ فِيهَا ذِكْرٌ.

- (١) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: انْظُرْ إِلَى الْحُكْمِ (١٣٤/٣)، اشرح التلخيص (ص ٣١٠)، اشرح المصنف (١٩٢/٢)، البحر (٩٨/٢)، التلخيص (٤٢٧/١)، التلخيص (٣٠٦/٦)، اشرح (١٢١/٢).
- (٢) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُخْتَلِفِينَ، وَبَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ، انْظُرْ «أَصُولُ الْإِحْصَاءِ» (٢٠٧/٢) وَشَرْحُ (٤٣٧/١) وَنَحْوُهُ (٣٠٦/٦)، اشرح (١٢١/٢)، اشرح (٣٠٧/٦)، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: انْظُرْ «شَرْحُ» (٤٢٧/١)، اشرح (٤٤٣/٢)، اشرح (٣٠٧/٦).
- (٣) انْظُرْ «شَرْحُ الْمَصْدَقِ» (١٩٢/٢)، وَهُوَ الْحَاجِبُ (٦٠-٥٨/٤).
- (٤) السَّحْهُ (١٥٦/٤).

وَتَقْيِيدُ الْمَصْفِ لَهُ بِـ (الْإِشَاءَةِ) هُوَ مُرَدُّهُ، وَبِهِ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ، لَكِنَّهُ مَعَ سَحْ الْخَيْرِ بَعْدَ ذَلِكَ.

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (وَلَمْ يَصْرَحْ غَيْرُهُ بِمَا قَالَ) لَا سَائِيَ أَنْ غَيْرَهُ مِنْ الْحَقِيقَةِ، كُنِيَ رِيدَ لِدُوسِي^(١)، وَالسَّحْ حَسْبِي^(٢)، عَنْ مَا قَدْ شَيْخُ كَمَالٍ مِنْ هَهُمَا^(٣)، قَالَ بِهِ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهِ يَحْتَمِلُ الصَّرِيحَ وَغَيْرَهُ.

- (١) هُوَ الْإِسْلَامُ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَمِلَ الْحَقِيقَةِ، أَوْ رِيدَ الدُّوسِي، مِنْ كَلَامِ الْمَاءِ حَقِيقَةً وَفَعْلَانِ، مِنْ مَصْنَعَةِ سَوْبَةٍ لَدَهُ، بِأَسْسِ سَطَرٍ سَوِيٍّ مِنْهُ (٣٠) عَنْ سَطَرٍ سَوِيٍّ فِي «مَعْرِفَةِ الْمَصْنَعَةِ» (٢٩٩/٢).
- (٢) وَكَانَ لِلرَّيْدِيِّ وَالْإِحْصَاءِ وَفَعْلُ الرَّيْدِيِّ انْظُرْ «أَصُولُ الْإِحْصَاءِ» (٢٠٧/٢)، وَأَصُولُ الْمَرْحُومِ (٢/٦)، «كَتَبَ الْأَمْرُ» لِلْمَخَارِ (٣١٦/٣)، «السَّحْ» (١٩٢/٣)، اشرح (١٢١/٢).
- (٣) انْظُرْ «مَعْرِفَةُ السَّحْ» (٦٨/٣)، «السَّحْ» (١٩٢/٣).

[نسخ الأخبار]

لنسخ الأخبار بإيجاب الإخبار بنفسه، لا الخبر، وقيل: يجوز إن كان عن مستقبل.

القول الثاني (و) يجوز نسخ إيجاب (الأخبار) بشيء. (إيجاب الإخبار بنفسه).
كان يوجب الإخبار بنفسه. ثم بعد فقه من أحد العلماء. ثم
بغير حمله من نفسه. فلا كان له أن لا ينسخ. كحديث غيره.
منعت المعتزلة^(١) ما ذكر فيه. لأنه تكليف بالكذب. فلهذا في عنه

فقد يدعى بالكذب عرض صحيح فلا يكون تكليفه به عقاب. وقد
ذكر العقلاء أن كل من يكذب مثلاً إذا كان له مصلحة. أو مصلحة
حياته. وحب عنه كبره. ذلك. أو إذا كان له خوف من كذب
وحب (لا) نسخ (الخبر)^(٢) أي مدونه. فلا يجوز أن يكذب بشيء. لأن
يؤهم لكذب. أي توقعه في نفسه. في الدهر. حيث لا يشي. ثم
بنفسه. وذلك محال على الله تعالى

لأنه قوة (ويجوز نسخ إيجاب الإخبار) نسخ. لا يعني أن ذكر (إيجاب) به مثاب
فعب الأحكام منه^(٣) قوة (بغيره الباري عنه) أي لأن تكليف بالكذب
قيح عقلاً. وهو مبني على قاعدتهم في الحسن والقبح العقليين.

- (١) انظر المحصول (٣/٣٢٥). الإحكام (٣/١٤٤). شرح التقي (ص ٣٠٩). شرح
المصنف (١٩٥/٦١). إنباء (٦/١١٦). إنباء (٩٨/٢٢). الخبر (٦/٣٠١).
- فرائض الرحمة (٢/١٣٧).
- (٢) انظر للمصنف (٣/٣٨٧) وما بعده الإحكام (٣/١٤٤).
- (٣) وهو قول الجمهور انظر البحر (٤/٩٩). التلخيص (١٦/٤٣٨). والتعريف (٦/٣٠١).
- شرح المصنف (٣/١٩٥). فرائض الرحمة (٢/١٣٧).
- (٤) أي بقية الإحكام التكميلية الخمسة: الحرام والمكروه والمنسوب والمباح

للنسخ

القول الثاني (وقيل) أي سعة (يجوز إن كان عن مستقبل)^(١) لجواز المحو لله فب نفسه. قال
عن: **«يُحَوُّوْهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْتِجُ»**^(٢). والإخبار بغيره بخلاف الخبر عن
نفسه. عن هذا هو المصنف^(٣). وقيل^(٤): يجوز عن الماضي أيضاً لجواز
الاعتناء به عن سماعه في ذممة ألف سنة. ثم يقول: كذا ألف سنة إلا
حسيناً. وعن هذا هو (لما لا) في ولا مدني. وكأنه سقط من
نفسه المصنف لمعلمة^(٥) وقيل: بعد (يجوز). المفيد ما قبلها حيثما لحكاية.

القول الثاني وقد مضى. فإن كان بالكذب عرض. وقبحه باعتقالي متفق عليه. فكيف حار
تكليفه؟ قال لا يسمي إطلاق ذلك. فامر عليهم من حسن نفسه. وهو
سنة فصحة ما يجب عليه. لا يجب تكليفه. وسامع عقلاً من أن يسبحه^(٦)
الشرح لعرض مكلف. من حي مصححه. أو ذممه. كمن شار إلى ذلك
الشرح قوة (وذلك محال على الله تعالى) أي قبحه. كمن محلاً عليه من هذا.
ولم يكن محلاً عداً في نفسه. لأنه ما راجع إلى خبره تعالى. وفيه منه إلى
خبر المخلوق. قوله (حيثما) أي حين ثبوت (لفظة) وقيل بعد (يجوز).

- (١) انظر البحر (٣/١٤٤). انظر حاشيته بعد البحر (٤/٩٩). إنباء (٦/٣٠١).
- (٢) سورة الرعد: (٣٩).
- (٣) انظر نهاية السؤل (١/٥٩٨).
- (٤) وهو قال بعض حاشيته. وبعض المصنفين بعد المحصول (٣/٣٢٥). الإحكام
(٣/١٤٤). إنباء (٦/٣٠١).
- (٥) سورة الصافات: (١٤).
- (٦) للمصنف (٣/٣٢٥).
- (٧) الإحكام (٣/١٤٤-١٤٥).
- (٨) انظر هذا الجواب كذلك في «التعريف» (٦/٣٠١).
- (٩) في ذممه (يسبحه) وفي ذممه (يتعبد).
- (١٠) في ذممه (وذكر).

[النَّسْخُ بِبَدَلٍ، وَبِلَا بَدَلٍ]

لَمْ يَجُزْ النَّسْخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلَ، وَبِلَا بَدَلٍ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ، وَفَاقًا لِشَافِعِي.

(وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلَ) وقد عارض المعتزلة^١ لا، إلا مصححه في الانتقال من سهل إلى عسر.

فبما لا نسمة ذلك بعد نسبه رحمة المصحح، وقد وقع نسخ السجدة بين صوم رمضان والعيدية، سعي نصوصكم في ذلك على وعلى الدين يطبقونه^٢ فبذلك^٣ الخ

الناحية قوله (ويجوز نسخ بدل بقل) أي كسأوه ولا أخف لنسخ عنهم، وسكب عنها بوصوحيهم، مثال ما في نسخ بوجه ب مفسر، به حة بوجه الكعبة، مثال لأخف نسخ عدة دخول في اليوم، بالعدة بأربع أشهر وعشر، في مر قوله (بعد تسليم رعاية المصلحة) في مشروعيه لأحكام، وفيه نسبه بعد نسبهها، عن أن لا اسم إلى لأثقل قد يكون أصح في عمه على نظير في الوجه إليه. وشواب، كفي في نسبه بعد نصحه قوله (قل تعالى: «وعلى الدين يطبقونه فدية» الخ). أي هذه الآية بدون تحرير إلا أنها قبل «يطبقونه»

(١) وهو قول الجمهور، انظر المحصول (٣٢٠/٢)، الإحكام (١٣٧/٣)، اشرح التلخيص (ص ١٣٠)، اشرح معناه (١٣٢/٢) أنه نسبه، (١٢٩٨)، البقرة (٩٥/٤) «النسبة» (٣٠٢٢/٦)، الفرائض (١٢٥/٢).

(٢) وهو من حق المعتزلة، وبعض الظاهرية، وبعض الشافعية، انظر الإحكام (١٢٩/٤) (٣٠٢٣/٦) «النسبة» (١٢٩/١)، كشف (١٢٩/١)، (٣٠٢٣/٦).

(٣) سورة بقره (١٨٤)

(٤) نسخة (٥٠) [ع]

(٥) المسححة (١٥٧) [س]

(و) يجوز نسخ (بلا بدل)^(١)، وقال بعض المعتزلة^(٢): لا، إلا مصلحة في ذلك، فبما لا نسمة ذلك، لكن لم يقع، وفاقًا لشافعي^(٣)، وقد وقع نسخ وجوب لصدقة على صاحب الشيء^(٤)، «إداسية الرسول»^(٥)، لا، إلا بدله حبة، ووجه الأمر إلى ما كان فيه، مما دل عليه دليل العامة، من تحريم لتعديل أن كان مصرًا، أو راحة له أن كان سعة، فبما لا نسمة أنه لا بد من للوجوب، بل بذله الجواز، الصادق هنا بالإباحة والاستحباب.

الناحية يكون ذلك على نسخة من صوم مصاب (٤) لعدة^(٦)، واعدة [فيها]^(٧) مسوغة لبعض النصوص بقره على «لمن شهد منكم الشهر فليصمه»^(٨)، قال ابن عباس^(٩)، ولا خلاف، مخرج بدعته خوفًا على ولد، فوجب بقية بلا نسخ في حقه، كفي في ١٠٠، نسبه مسوغة في حق نسخ والمرأة لكتيرين، عن قراءة «يطبقونه»^(١٠)، أي يكلفونه فلا يطبقونه فدية (١١) «إداسية الرسول»^(١٢)، أي في معنى «إداسية» بعد ما قدمه أمه، ويجوز أن يكون بدلًا من (وجوب) أن نسخ «إداسية الرسول» لاية

(١) وهو من حق الجمهور، انظر الإحكام (٣١٩/٣)، (١٣٧/٣)، اشرح التلخيص (ص ١٣٠)، اشرح معناه (١٣٢/٢)، البقرة (٩٥/٤) «النسبة» (٣٠٢٢/٦)، الفرائض (١٢٥/٢).

(٢) وهو من حق الجمهور، انظر الإحكام (٣١٩/٣)، (١٣٧/٣)، اشرح التلخيص (ص ١٣٠)، اشرح معناه (١٣٢/٢)، البقرة (٩٥/٤) «النسبة» (٣٠٢٢/٦)، الفرائض (١٢٥/٢).

(٣) انظر الرسالة (ص ١٠٩)، والبقرة (٩٥/٤).

(٤) سورة المجادلة (١٢).

(٥) الزيادة من ج.

(٦) سورة البقرة (١٨٥).

(٧) بقره (١٨٤)، (٣٠٢٣/٦)، (٣٠٢٣/٦).

(٨) انظر صحيح البخاري، كتاب صوم، باب «أما تكفونه» (١٢٩/٨).

(٩) انظر صحيح البخاري، (١٢٩/٨).

[وَقُوعُ النَّسْخِ]

لِلنَّاسِ مَسْأَلَةٌ: النَّسْخُ وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَسَمَّاهُ أَوْ مُسْلِمٍ تَخْصِيصًا، فَقِيلَ: خَالَفَ. فَاخْتَلَفَ لِعُطِيِّ.

سَمَلَةٌ: النَّسْخُ وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ. وَحَسِبَ يَهُودٌ عِمَّ لِعِيسَى (٣): بَعْضُهُمْ فِي الْجَوَازِ (٤)، وَبَعْضُهُمْ فِي الْوَقُوعِ (٥)، وَاعْتَرَفَ بَيْنَا الْعِيسَوِيُّ وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي عَيْسَى الْأَصْهَاقِيِّ، الْمُعْتَرِفُونَ بِعَتَّةٍ نَبِيًّا، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، بَلَّغَ رَأْيِي مِنْ عَيْنِ حَاضِرَةٍ هِيَ بَدَلُ أَوْسِيَاءِ أَوْ مُسْلِمٍ) لِأَصْحَابِهِ مِنْ تَعْيِيرِهِ (تَخْصِيصًا) لِأَنَّهُ قَدْ سَجَّكَ عَنِ بَعْضِ الْأَرْمَانِ، فَهُوَ تَخْصِيصٌ فِي الْأَرْمَانِ كَالْتَخْصِيصِ فِي الْأَشْخَاصِ

الَّتِي مَسَّاهُ نَسْخٌ وَقَعَ فِيهِ فِي سَبَبِ (فَاخْتَلَفَ لِعُطِيِّ) مَرَّتَ عَنِ قَوْلِهِ (وَسَمَّاهُ) أَبُو مُسْلِمٍ تَخْصِيصًا، الْمُتَضَمِّنُ لَوْجُودِ الْعَيْنِ.

- (١) انظر: المحصول، (٢٩٤/٣)، الإحكام، (١١٥/٣)، وشرح المعتمد، (١٨٨/٢)، نهاية السؤل، (٥٨٧/١)، البحر، (٧٢/٤)، والشب، (٤٣٩/١)، التلخيص، (٢٩٨٤/٦)
- (٢) نقل الطنار في حاشية (١٢٣/٢) عن الكيال ابن أبي الشرف قوله: «انه الإمام أبو حفص الباقبي» حتى أن حكاية خلاف اليهود في كتب أصول الفقه ساء لا يلتزم، لأن الكلام في أصول الفقه فيها هو مقرر في الإسلام، وفي اختلاف الفرق الإسلامية، أما حكاية خلاف الكفار، فالمناسب لذلك أصول الدين»
- (٣) بقية عنهم الأندلي والإسوي انظر: الإحكام، (١١٥/٣)، نهاية السؤل، (٥٨٧/١)
- (٤) وهم الشيعة منهم انظر: الإحكام، (١١٥/٣)، نهاية السؤل، (٥٨٧/١).
- (٥) وهم العامة منهم انظر: المحصول السابقين
- (٦) انظر: المن والواحد، بمسح ساء (٢١٥)
- (٧) هو محمد بن حمر، أبو مسلم الأصمعي، مدني، كان كتابا يفتي بمحكم حديث، من مصنفاته جامع أبيه في سنة ٣٢٢ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات للمزلة» (ص ٢٩٩).
- (٨) بقية عن بشر بن جري، في مجمع. انظر: شرح النعم، (٤٨٧/١).

لِلنَّاسِ

.....

(فَقِيلَ: خَالَفَ) (١) فِي وُجُودِهِ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ بِاسْمِهِ شَهِيرًا. (فَاخْتَلَفَ) الَّذِي حَكَاهُ الْأَنْدَلِيُّ (٢) وَغَيْرُهُ (٣) عَنْهُ مِنْ بَعْدِ وَرُتْهِ عَنِ (الْفُطُوحِ) (٤). لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَسْمِيَةِ تَخْصِيصًا الَّذِي فَهِمَهُ الْمَصِفُ عَنْهُ، لِنَصِّهِ لَاعْتَرَفَهُ بِهِ، بِإِذْ لَا يَلِيقُ بِهِ إِكْرَامٌ، كَيْفَ شَرَعَتْ بِسَبَبِهِ، وَخَالَفَتْ فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ مِنْ بَعْدِهِ، فَهِيَ عَمْدُهُ مَعِيَّةُ أَبِي عَمِيٍّ شَرَعَتْ بِسَبَبِهِ، وَكَذَلِكَ مَسُوحٌ فِيهِ مَعِيَّةُ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى، بِإِذْ وَرُتْهِ سَبَّحَ كَيْفَ فِي مَقْصُودِهِ، وَهُنَا مِنْ هَذِهِ تَسْمِيَةِ نَسْخٍ تَخْصِيصًا، وَصَحَّ بِهِ خَالَفَ فِي وُجُودِهِ خَالَفَ مِنْ مَسْجُونٍ

الَّتِي مَسَّاهُ نَسْخٌ وَقَعَ فِيهِ فِي سَبَبِ (فَاخْتَلَفَ لِعُطِيِّ) مَرَّتَ عَنِ قَوْلِهِ (وَسَمَّاهُ) أَبُو مُسْلِمٍ تَخْصِيصًا، الْمُتَضَمِّنُ لَوْجُودِ الْعَيْنِ.

- (١) قال الأندلي انظر: الإحكام، (١١٥/٣).
- (٢) انظر: الإحكام، (١١٥/٣).
- (٣) كابن الجليل انظر: شرح المعتمد، (١٨٩/٢)
- (٤) انظر: دفع الحاجب، (٤٧/٤)، التقرير، ص ٣١٠ ٥٦ ٥٧
- (٥) النسخة: (١٥٧/ع)
- (٦) انظر: التلخيص، (٢٤٠/١) انظر: (٤٤٦)
- (٧) انظر: حيث قال: «انظر: شرح عن حمر» (١١٥/٣).
- (٨) من يهود في حمر، وبقية عملا، وبقية عملا، وأبو مسلم الأصمعي في وقوعه في شريعة واحدة. انظر: البحر، (٤٦٣/١)، التلخيص، (١٨٩/٣)
- (٩) انظر: هذا جليل الذي ذكره شيخنا، كذا في دفع الحاجب، (٤٧/٤)، والتلخيص، (٤٤٠/١)، والتلخيص، (٢١٠/٢)، وشرح البحر، (٥٧/٣)

لِلزَّنِ وَالْمُخْتَارِ: أَنَّ نَسَخَ حُكْمِ الْأَصْلِ لَا يَتَّقَى مَعَهُ حُكْمُ الْفَرْعِ، وَأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَقْبَلُ النَّسْخَ،

الفرع (والمختار، أن نسخ حكم الأصل لا يتقن معه حكم الفرع). لا يستلزم معه التي لا بها انتفاء حكم الأصل

وقال حنفية: يفتى: لأن حدس مضمون له. ولا ثبت وسبق في قوله: (لا يفتى) (٣) من النسخ، في قول بعضهم (٤) "نسخ حكم الفرع"

(والمختار، أن كل حكم شرعي يقل النسخ) "فقد نسخ كل الأحكام وبعضها، أي بعض كل"

لأنه موقف بين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الْفِتْيَانِ إِلَى النِّسَاءِ﴾، وبين أصح ما مضى مع علمه بأن سببه لا يصح من الأصل، وجمهور يسمون الأول تخصيصاً، والثاني نسخاً، فاخلف لفظي.

(١) وهو قول الجمهور انظر الإحكام (١٦٧/٣)، شرح المصنف (٢٠٠/٢)، البحر (١٣٦)، معجم (٤٤١)، إجماع (٤٠٧٣/٦)، التيسير (٢١٨/٣) فروع الحديث (١٥٣/٢)

(٢) في نسخة محممة بعد تعديل من بعد نسخ في صدر الشوك، قبل بعض النسخ للحنفية قال شارحه (عبد العلي الأنصاري): «أشار إلى أن هذه الآية ثبتت عندنا قال بعضهم بعد ذلك لا بد من نسخ الأحكام (١٦٧/٣)، مع (٢٠٣/٢) فوائد الروحانية (١٥٣/٢).

(٣) وهكذا قال من حجب عنه من جاء بعد بطر شرح بعضه (٢٠٠/٢)، انتهى (رد المحتار (٩٢/٣))

(٤) قاضي القضاة بعد تعديل (٣٠٦/٣)

(٥) بعد تعديل (أصل (١٠٧/٢)، الإجماع (١٨٠/٣)، شرح المصنف (٢٠٣/٢)، البحر (٩٧/٢)، «الشفع» (٤٤١/٦)، «الشفع» (٣١٠٨/٦)

(٦) في إجماع زيادة (قوله) هكذا (قوله) «والمختار» وهو خطأ

بَيْنَ وَمَنْعَ الْعَزَائِي نَسَخَ جَمِيعَ التَّكَالِيفِ، وَالْمُعْتَرِلةُ: نَسَخَ وَجُوبَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ.

الفرع (ومنع العزالي) كالمعبر (١) نسخ جميع التكاليف). سوفت انعم بذلك المتصوذه، بقدر وقوعه عن معرفة نسخ وفسخ. وهي من تكاليف. ولا تأتي نسخها. فبما نسخت ذلك. نكر بخصوصه يعني تكليفها. فيصدق أنه ميسر تكليف. وقد خصص نسخ جميع التكاليف، فلا يرد في معنى

(والمعبر (المعترلة نسخ وجوب المعرفة) أي معرفة الله. لأنها عديم حجة لهاها، لا سعة سعة ما، فلا يصل حكمها لنسخ فيما نحن لاني باطل (والإجماع على عدم الوقوع) لا تذكر من نسخ جميع التكاليف، ووجوب المعرفة

لأنه قوله (المقصود منه) أي من نسخ. صفة (العلم). لا المقصود من نسخ جميع التكاليف أن يعلم. قوله (لكن ببعضها) أي معرفة [النسخ] ونسخ سبهي التكليف بها (٥)، لأنها مطلقة لم تقيد [بدوام، فيصدق بوقوعها مدة

قوله (فلا يرد في المعنى)، أي لا مراد لمحق. أنه حور عقلاً أن لا يفتى (٨) تكليف. وإن كان ذلك بالنسبة إلى ما عد معرفة اسسخ ونسخ اسسخ ارتعافاً بالنسخ. وناسخة إلى معرفتها سبها بالإلتزام، ومراد المانع أنه لا يجوز عقلاً ارتفاع التكاليف كلها بالنسخ. وإن حار انتهاء بعضها بالإلتزام [بها] (١٢)

(١) انظر التلخيص (٣٦٦/١).

(٢) بعد «بعضه» (١)، الإحكام (١٨٠/٣)، بحر (٩٧/٢)

(٣) وهو قول الحنفية والمخالفات لذلك فلا يدخل نسخ ونسخ بعد بطر المصنف (٣٧٠/١)، «الشفع» (٤٤١/٦)، «الشفع» (٣١٠٨/٦)، «الشفع» (٣١٠٨/٦)

(٤) «الشفع» (٤٤١/٦)، «الشفع» (٣١٠٨/٦)

(٥) ما بين معرفتين سبها من الأصل. ونسب هذه الزيادة من «بها»

(٦) في الأصل «بها» (بها)، ونسب من «بها»

[لَا يَنْبُتُ حُكْمُ النَّسَخِ إِلَّا بَعْدَ تَبْلِيغِهِ لِلأُمَّةِ]

بِشْنِ وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ النَّاسِخَ قَدْ تَبْلِيغُهُ بِشْنِ الأُمَّةَ لَا يَنْبُتُ فِي حَقِّهِمْ، وَقِيلَ: يَنْبُتُ بِمَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ فِي الذِّمَّةِ، لَا الْإِمْتِنَانِ.

وَالْمُخْتَارُ أَنَّ النَّاسِخَ قَدْ تَبْلِيغُهُ بِشْنِ الأُمَّةَ لَا يَنْبُتُ فِي حَقِّهِمْ، لَمْ يَنْبُتْ عَمَلُهُمْ بِهِ. (وَقِيلَ: يَنْبُتُ بِمَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ فِي الذِّمَّةِ، لَا سَعْيِ الْإِمْتِنَانِ) كَتَابُهُ وَفِي صَلَاحِهِ، وَبَعْدَ اسْتِخْرَاجِ شَيْءٍ مِنْ حَقِّ مَنْ سَعَى لِمُسْتَقْبَلِهِ، وَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ عِلْمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ فَعَلَى الْخِلَافِ.

لِأَنَّهُ قَوْلُهُ فِي الْمَنْعِ (قَدْ تَبْلِيغُهُ بِشْنِ) أَيُّ النَّاسِخِ، وَبَعْدَ بُلُوغِهِ لَجَرِيلٍ، فَيَصْدُقُ ذَلِكَ بِمَا قَدْ بُلِيَ لِنَسَخِ مَنْعِهِ، وَبَعْدَ بُلُوغِهِ، وَقَدْ بُلِيَ لِنَسَخِ مَنْعِهِ، كَمَا فِي اللَّيْلَةِ الْإِسْرَاءِ، مِنْ رَفْعِ فُرُضَةِ خَمْسِينَ صَلَاةً بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ ^(١١)، وَبَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى الْأَصْحَابِ، وَقَدْ سَبَّغَهُ لِلأُمَّةِ، فَيَحْرِي الْحِلَافَ فِي الْجَمِيعِ ^(١٢)، وَمَا قِيلَ ^(١٣): مِنْ أَنَّ الْخَمْسِينَ فِي ^(١٤) لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ، نَاسِخَةٌ لِمَحْمَدٍ، هُوَ أَحَدُ نَوَاحِيهِ ^(١٥)، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ، لَأَنَّ ذَلِكَ نَسَخَ فِي حَقِّ النَّبِيِّ لِمَوَظِعِهِ، وَكَلَامُنَا فِي النَّسَخِ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ ^(١٦).

- (١١) وهو قول الجمهور انظر الإحكام (١٦٨/٣)، شرح الصفة (٢٠١/٢)، البحر (٣١٧/٢)، شرح الصفة (٢٠١/٢)، أهلية الولة (١٦٣/١)، البحر (١١٢/٤)، التبيين (٤٤١/١)، التبيين (٣٠٨٨/٦)، إخراج الزحوت (١٥٨/٢).
- (١٢) وهو قول بعض الشافعية انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).
- (١٣) في (١٥٨/٢).
- (١٤) انظر صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة (٦٠٥/١) رقم ٣٤٤ معفتح.
- (١٥) في (١٥٨/٢).
- (١٦) انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٨/٦).
- (١٧) وهو قول ابن بطلان وغيره انظر فتح الباري (٦١١/١)، التبيين (٣٠٠٣/٦).
- (١٨) في (١٥٨/٢).
- (١٩) انظر التبيين (٤٤٢/١)، البحر (٨١/٤).
- (٢٠) انظر الأملات البيهقي (١٥٩/٣-١٦١).

[الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ]

بِشْنِ أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ: فَلَيْسَتْ بِنَسَخٍ، خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ، وَمُتَارَةً هَلْ زَعَمْتَ؟

بِشْنِ (أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ) كَذَبُهُ كَعَمَلِهِ، كَوَيْسِهِ فِي رَفْعِهِ لِكُتُبِهِ كَذَابُهُ، وَحَدَّثَ فِي حَدِّهِ (فَلَيْسَتْ بِنَسَخٍ) كَمُجَرَّدِ عَمَلِهِ، (خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ) ^(١) فِي قَوْلِهِ: إِنَّمَا نَسَخُ

لِأَنَّهُ قَوْلُهُ (كَزِّيَادَةِ رُكْعَةٍ) ح. وَبَعْدَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَةٍ ^(٢) فِي زِيَادَةِ جُزْءِهِ وَشَرْطِهِ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ عِبَادَةِ مُسْتَقْلَةٍ، مِثْلَ كَانَتْ مِجَانَةً: كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ، أَوْ عَمَلٍ بِحَسَبِ الزِّيَادَةِ رُكْعَةٍ عَلَى صَلَاةٍ، فَكَيْفَ سَعَى فِي تَشْهِيدِ إِحْدَاهُمَا، وَلَا يَلِيقُ لِأَوَّلِ عَمَلٍ حَقِيقَةٍ ^(٣)، وَقَدْ مَضَى هُنَا نَعْرُوزٌ ^(٤) هِيَ سَبْعٌ، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْإِسْرَاءِ، [فَعَمَلُ] صَلَاةٍ، الْمَأْمُورُ بِمُحَافَظَةِ عَمَلِهِ فِي يَمِينِهِ ^(٥) خَلِيقَتُهُ عَلَى الصَّلَوَاتِ ^(٦).

- (١) وهو قول الجمهور انظر الإحكام (٣٦٣/٣)، البحر (١٧٠/٣)، فتح السبع (٣١٧/٢)، شرح الصفة (٢٠١/٢)، أهلية الولة (١٦٣/١)، البحر (١١٢/٤)، التبيين (٤٤١/١)، التبيين (٣٠٨٨/٦)، إخراج الزحوت (١٥٨/٢).
- (٢) وهو قول الجمهور انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).
- (٣) وهو قول الجمهور انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).
- (٤) وهو قول الجمهور انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).
- (٥) وهو قول الجمهور انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).
- (٦) وهو قول الجمهور انظر البحر (٨٣/٤)، التبيين (٣٠٨٩/٦).

الزينة (ومثاله) أي المحل الذي ثار منه الخلاف: ما يقال: (هل زُفَّت الزيادة حكماً شرعياً؟ فعدنا^(١))، لا، فليت ينسخ، وعندهم^(٢): نعم، نظراً إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها، فهي رافعة لذلك المقتضى.

اللائحة وأجيب^(٣): بأن الوسطى في الآية ليست من الوسط في العدد، بل هي علم على^(٤) صلاة معينة، وهي من الوسط: بمعنى الخيار والفاضل، لا يتغير بزيادة صلاة. وهذا الجواب إنما يصلح جواباً عن دليل المثال المذكور، لا عن مدعي الخصم، كما أفهمه كلام بعضهم^(٥): أن مدعاه نسخ الزيادة المستقلة مطلقاً، وأما على ما نقله ابن الحاجب^(٦) وغيره^(٧)، من أنه إنما هو في زيادة صلاة سادسة، فالجواب ظاهر، وأجيب عنه أيضاً^(٨): بأن الزيادة لا^(٩) تبطل (الحكم / الشرعي، الذي هو وجوب ما صدق عليه الوسطى، وإنما يبطل كونها وسطى، وليس حكماً^(١٠)) شرعاً. قوله (ما يقال) قدّره ليكون خبراً للمبتدأ، لأن الإنشاء لا يصلح للخبرية عند كثير. قوله (المقتضى) هو يقتض الضاد.

- (١) انظر «البحر» (١٤٦/٤)، «التشيف» (٤٤٢/١)، «الفتح» (٤٤٩/٢)، «التحير» (٣٠٩٩/٦).
- (٢) انظر التقرير (٩٥/٣)، «التيسير» (٢١٨/٣)، «الفتاوى» (١٦٤/٢).
- (٣) هذا الجواب لابن العراقي انظر «الفتح المجمع» (٤٤٩/٢).
- (٤) في الأصل زيادة (غير) مكناً: (على غير الصلاة) وهو خطأ، والمثبت دونها من «ج».
- (٥) انظر «شرح المعتمد» مع حاشية الفتاوى (٢٠١/٢)، «نهاية السؤل» (٦١٤/٦).
- (٦) انظر «شرح المعتمد» (٢٠١/٢).
- (٧) انظر «التشيف» (٤٤٢/١)، «الفتح» (٤٤٩/٢)، «التقرير» (٢٩٧/٣).
- (٨) هذا الجواب الذي ذكره الشيخ زكريا هو لشبه الكمال ابن المهيم. انظر «التقرير والتحير» (٩٧/٣)، «التيسير» (٢٢٠/٣).
- (٩) النسخة «ب» (١٥٨/ج).
- (١٠) النسخة «ج» (١٠١/س).

الزينة قلنا: لا نسلم اقتضاه تركها، والمقتضى للترك غيره.

ويتّوا على ذلك أنه لا يُعمل بأخبار الأحاد في زيادتها على القرآن، كزيادة التفريب على الجدل الثابتة بحديث الصحيحين^(١): «البكر جلد مئة وتغريب عام»، وزيادة اعتبار الشاهد واليمين على الرجلين، والرجل والمرأتين، الثابتة بحديث مسلم وأبي داود وغيره^(٢): «أنه ﷺ قضى بالشاهد واليمين»، بناءً على أن المتواتر لا يُستخ بالأحاد.

اللائحة قوله (والمقتضى للترك غيره) أي كالبراءة الأصلية، إذ الأصل البراءة من القدر الزائد. وكعموم تحريم الإيذاء، لحبر «لا ضرر ولا ضرار»^(٣)، بالنظر لزيادة [التفريب]^(٤) وغيره.

- (١) البخاري كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا (١٦٥/١٢) رقم ٦٨٢٧، ومسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه (١٧٧٤/٤) رقم ١٦٩٧.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (١٧٩٠/٤) رقم ١٧١٢، وأبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (٣٠٨/٣) رقم ٣٦٠٨، والترمذي في سننه، كتاب «الإحكام»، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (٤٠٤/٣) رقم ١٣٤٤، وابن ماجه في سننه، كتاب «الإحكام»، باب القضاء بالشاهد واليمين (٤٦/٤) رقم ٢٢٧٠.
- (٣) أخرجه مالك بن موطأ (ص ٧٤٥)، أحمد في المسند (١٨٤/٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب «الإحكام»، باب من يني في حقه ما يضر بجاره (٢٧/٤) رقم ٢٣٤٠، والحاكم في المستدرک (٥٧/٢)، وصححه ووافقه الذهبي. «النظر الداربية» (٢٨٢/٢)، «الإرواء» (٤٠٨/٣) رقم ٨٩٦.
- (٤) في الأصل (التعريف) وهو تحريف والمثبت من «ب» «ج».

وَلَا يَأْتِيهِمْ فِيهَا الْمَأْكُولُ الْمَذْكُورُ (عودُ الأقوالِ الْمُفَصَّلَةِ والفُرُوعِ الْمَبْنِيَّةِ)، أي التي يَبْنِيها العلماءُ، حاكِمينَ أن الزيادة فيها نَسْخٌ أو لا، منها ما تَقَدَّمَ من زيادةِ التَّغْرِيبِ، والشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ.

وَمِمَّ الْأَقْوَالِ الْمُفَصَّلَةِ: إِنَّ الزيادةَ إِنْ غَبِرَتْ الْمَزِيدَ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَجَبَ اسْتِنَافُهُ، كزيادةِ رُكْعَةٍ فِي الْمَغْرَبِ مَثَلًا، فَهِيَ نَسْخٌ، وَإِلَّا كزيادةِ التَّغْرِيبِ فِي حَدِّ الزَّوْنِ. وَمِنْهَا: أَنَّ الزيادةَ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ اتَّصَلَ اتِّصَالُ التَّحَادِ، كزيادةِ رُكْعَتَيْنِ فِي الصَّبْحِ، فَهِيَ نَسْخٌ، وَإِلَّا كزيادةِ عَشْرِينَ جُلْدَةً فِي حَدِّ الْقَذْفِ فَلَا.

لَمَّا قَوْلُهُ (الْأَقْوَالِ الْمُفَصَّلَةِ) بِكسر الصاد، (وَالْفُرُوعِ الْمَبْنِيَّةِ) بِفتح الباء.

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي جُزْءِ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطِهَا.

(وَكَذَا الْخِلَافُ فِي) نَقَصَ (جُزْءَ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطِهَا)، كَنَقَصِي رُكْعَةً، أَوْ نَقَصِي الْوُضُوءَ، هَلْ هُوَ نَسْخٌ هَا؟ قَبِيلٌ: نَعَمْ^(١)، إِلَى ذَلِكَ النَّاقِصِ، لِمُجَاوِزِهِ أَوْ وَجُوبِهِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ^(٢): لَا، وَالنَّسْخُ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْزِلُكَ. وَقَبِيلٌ^(٣): نَقَصَ الْجُزْءُ نَسْخٌ، بِخِلَافِ نَقَصِ الشَّرْطِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُتَّصِلِهِ وَمُنْفَصِلِهِ، كَالِاسْتِقْبَالِ وَالْوُضُوءِ^(٤)، وَقَبِيلٌ^(٥): نَقَصُ الْمُنْفَصِلِ لَيْسَ بِنَسْخٍ اتِّفَاعًا.

لَمَّا قَوْلُهُ (فِي نَقَصِ جُزْءِ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطِهَا) ذَكَرَهُ كَغَيْرِهِ^(٦): الْعِبَادَةُ مَثَلًا، فَغَيْرُهَا مِثْلُهَا: نَقَصَ الْجُلْدَاتِ فِي جُلْدِ حَدٍّ^(٧). قَوْلُهُ (نَعَمْ إِلَى ذَلِكَ النَّاقِصِ) أَيُّ هُوَ نَسْخٌ تِلْكَ الْعِبَادَةُ إِلَى بَدَلٍ، هُوَ ذَلِكَ النَّاقِصِ. قَوْلُهُ (مُتَّصِلَةٌ) أَيْ الشَّرْطُ وَالِاسْتِقْبَالُ، مِثَالٌ لِلْمُتَّصِلِ لِاتِّصَالِهِ بِالصَّلَاةِ، وَالْوُضُوءُ مِثَالٌ لِلْمُنْفَصِلِ لِانْفِصَالِهِ عَنْهَا.

(١) وهو قول الحنفية. انظر التقرير (٩٨/٣)، «التحجير» (٢٢٠/٣)، «الفوايح» (١٦٧/٢).

(٢) وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة. انظر فترح التلخيص من (٣٢٠)، «البحر» (١٥٠/٤)، «التحجير» (٣١٠٥/٦).

(٣) وهو قول القاضي عبد الجبار، ووافقه الغزالي في الجزء. وتردد في الشرط. انظر «المعتمد» (٤١٥/١)، «المستصفى» (٢٥١-٢٥٢/١)، «البحر» (١٥١/٤).

(٤) انظر «البحر» (١٥١/٤)، «التلخيص» (٤٤٣/١)، «التحجير» (٣١٠٥/٦).

(٥) وهو قول المجاهد ابن تيمية والصفى لفتاويه. انظر المرددة (ص ١٩٢)، «الفتاوى» (٢٠٥/٣)، «التحجير» (٣١٠٦/٦).

(٦) كاليضاوي. انظر «نهاية السؤل» (٦١٤/١).

(٧) انظر «نهاية السؤل» (٦١٤/١)، «البحر» (١٤٣/٤)، «التحجير» (٣٠٩٨/٦).

طَرِيقُ مَعْرِفَةِ النَّاسِخِ وَالْمُنْسُوخِ [

لِللَّيْثِ خاتمة للنسخ: يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ بِتَأْخُرِهِ، وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِتَأْخُرِهِ: الْإِجْمَاعُ، أَوْ قَوْلُهُ، ﷺ: «هَذَا نَاسِخٌ»، أَوْ «بَعْدَ ذَلِكَ»، أَوْ «كَتَبْتُ نَبِيَّتُ عَنْ كَذَا فَاَفْعَلُوهُ»، أَوْ النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ، أَوْ قَوْلُ الرَّاوي: «هَذَا سَابِقٌ». وَلَا أَثَرَ لِيُؤَافِقَهُ أَحَدُ النَّصْبِ لِلْأَصْلِ

لِللَّيْثِ خاتمة للنسخ: يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ لِلنَّبِيِّ (بِتَأْخُرِهِ) عَنْهُ. (وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِتَأْخُرِهِ: الْإِجْمَاعُ)، بَأَن يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ، لِمَا قَامَ عَنْدهُمْ عَلَى تَأْخُرِهِ، (أَوْ قَوْلُهُ ﷺ: «هَذَا نَاسِخٌ») لِذَلِكَ، (أَوْ هَذَا) بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ «كَتَبْتُ نَبِيَّتُ عَنْ كَذَا فَاَفْعَلُوهُ»، كَحَدِيثِ مُسْلِمَ (١٧): «كَتَبْتُ نَبِيَّتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ قُرُورُهَا»، (أَوْ النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ) أَي أَن يَذْكَرَ الشَّيْءُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ أَوَّلًا، (أَوْ قَوْلُ الرَّاوي: «هَذَا سَابِقٌ») عَلَى ذَلِكَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُتَأَخِّرًا.

لِللَّيْثِ خاتمة: قَوْلُهُ (أَوْ قَالَ الرَّاوي هَذَا سَابِقٌ عَلَى ذَلِكَ) أَي أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، مِمَّا يَفِيدُ التَّرْتِيبَ، كَقَوْلِ جَابِرٍ ﷺ: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوَضُوءَ مَا مَسَّتِ النَّارُ» (٣)، وَتَعْيِينُ كُلِّ مِنَ الرَّاويَيْنِ (٤٤) التَّارِيخَ (٥).

- (١) انظر هذه الطريق التي ذكرها المصنف كذلك في: «المحصل» (٣٧٧/٣)، «الإحكام» (١٨١/٣)، «شرح التنقيح» ص ٣٢١، «شرح المعتمد» (١٩٦/٢)، «البحر» (٤١٥٣/٤)، «التشبيه» (٤٤٣/١)، «الغيت» (٤٥٠/٢)، «التحجير» (٣٠٥٤/٦)، «التفريغ» (٩٩/٣)، «التيسير» (٢٢١/٤)، «فوائد الرجوع» (١٦٩/٢).
- (٢) لفظة «نبييتكم». الحديث. انظر صحيح مسلم، كتاب الجنائز باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيادة قبر أمه (١٠١٥/٢) رقم ٩٧٧.
- (٣) أخرجه أبو حنيفة في سننه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء عما مسّت النار (٤٩/١) رقم ١٩٢، والشافعي في سننه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء عما غيّرت النار (١١٧/١) رقم ١٨٥. وانظر «التلخيص الخبير» (١١٦/١).
- (٤) في «ج»: (الرّاويين).
- (٥) انظر «التحجير» (٣٠٥٦/٦).

وَتُبَيَّنَ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الْآخَرَى، وَتَأْخُرُ إِسْلَامُ الرَّاويِ،

لِللَّيْثِ (وَلَا أَثَرَ لِيُؤَافِقَهُ أَحَدُ النَّصْبِ لِلْأَصْلِ) (١)، أَي الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ، فِي أَن يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنْ الْمَخَالَفِ لَهَا، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ (٢)، نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ مُخَالَفَةُ الشَّرْعِ هَا.

فَيَكُونُ الْمَخَالَفُ هُوَ السَّابِقُ عَلَى الْمَوَافِقِ. قُلْنَا: لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَجَوَازِ الْعَكْسِ.

(وَتُبَيَّنَ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الْآخَرَى) (٣)، أَي لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَأْخُرِ تَرْوِيهَا، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ (٤)، نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ مُوَافَقَةُ الْوَضْعِ لِلتَّرْوِيلِ. قُلْنَا: لَكِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ، لَجَوَازِ الْمَخَالَفَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي آيَتِي عَدَّةِ الْوَفَاةِ.

(وَتَأْخُرُ إِسْلَامُ الرَّاويِ) (٥)، أَي لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَأْخُرِ مَرْوِيهِ عَمَّا رَوَاهُ مُتَقَدِّمُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ (٦)، نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ الظَّاهِرُ. قُلْنَا: لَكِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ غَيْرُ لَازِمٍ لَجَوَازِ الْعَكْسِ.

لِللَّيْثِ قَوْلُهُ (فَيَكُونُ الْمَخَالَفُ هُوَ السَّابِقُ) أَي فَيَكُونُ الْمَوَافِقُ لِلْبَرَاءَةِ هُوَ النَّاسِخُ، عَلَى الْمَرْجُوحِ لِتَأْخُرِهِ، إِذْ لَوْ تَقَدَّمَ لَيَكُونُ مُنْسُوخًا لَمْ يَفِدْ (٧) [إِلَّا مَا كَانَ] (٨) حَاصِلًا قَبْلَهُ، فَيُغَيِّرُ عَنْ الْفَائِدَةِ.

- (١) وهو قول الجمهور. انظر «شرح المعتمد» (١٩٦/٢)، «البحر» (٤١٦٠/٤)، «التحجير» (٣٠٦١/٦)، «الفتاوى» (١٧١/٢).
- (٢) انظر «التشبيه» (٤٤٥/١)، «الغيت» (٤٥٢/٢)، «التحجير» (٣٠٦٢/٦).
- (٣) وهو قول الجمهور. انظر «التشبيه» (٤٤٥/١)، «الغيت» (٤٥٢/٢)، «التحجير» (٣٠٦٠/٦)، «التيسير» (٢٢٢/٣)، «فوائد الرجوع» (١٧٠/٢).
- (٤) انظر المراجع السابقة.
- (٥) انظر «البحر» (١٥٧/٢)، «التشبيه» (٤٤٥/١)، «الغيت» (٤٥٢/٢)، «التحجير» (٣٠٦١/٦)، «التيسير» (٢٢٢/٣)، «فوائد الرجوع» (١٧١/٢).
- (٦) مهمم الرازي وابن فائدة، انظر «المحصل» (٣٧٨/٣)، «الروض» (ص ٨١)، «التحجير» (٣٠٦١/٦).
- (٧) في «ج»: (يقدر).
- (٨) في «ب»: (الإمكان).

لِلنَّاسِ وَقَوْلِهِ: «هَذَا نَاسِخٌ»، لَا «النَّاسِخُ»، خِلَافًا لِزَوَاعِيهَا.

الْقَوْلُ (وَقَوْلِهِ) أَيِ الرَّاوي: («هَذَا نَاسِخٌ»)^(١)، أَيِ لَا أَثَرَ لِقَوْلِهِ فِي ثُبُوتِ النَّاسِخِ بِهِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ^(٢)، نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لِعِدَالَتِهِ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ. قُلْنَا: ثُبُوتُهُ عِنْدَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِاجْتِهَادِهِ لَا بِوِاقْفٍ عَلَيْهِ.

(لَا النَّاسِخُ)^(٣)، أَيِ لَا قَوْلَ الرَّاوي: «هَذَا النَّاسِخُ»، لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ مَنسُوخٌ وَلَمْ يُعْلَمْ نَاسِخُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَثَرًا فِي تَعْيِينِ النَّاسِخِ، (خِلَافًا لِزَوَاعِيهَا) أَيِ زَاعِي الْأَثَارِ لِمَا عَدَا الْأَخِيرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ.

لِلثَّانِيَةِ وَزَعَمَ الزَّرْكَشِيُّ^(٤) - وَمَنْ تَبِعَهُ -^(٥): «أَنَّ النَّاسِخَ هُوَ الْمَخَالِفُ، لِأَنَّ الْإِنْتِفَالَ مِنَ الْبَرَاءَةِ إِلَى اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ يَقِينٌ، وَالْعُودُ إِلَى الْإِبَاحَةِ شَاقِبَةٌ شَكٌّ». وَيُرَدُّ: بِأَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهِ، إِذْ عُودُ الْمَوَافِقِ إِلَى الْإِبَاحَةِ يَقِينٌ، وَتَأْخِرُ^(٦) الْمَخَالِفُ شَكٌّ، مَعَ أَنَّ مَا قَالَهُ يَسْتَلْزِمُ عُرْوَةً^(٧) الْمَوَافِقِ عَنِ الْمَافِدَةِ كَمَا مَرَّ.



(١) انظر إحكام التصور، البابي (ص ٣٦٠)، «المصنوع» (٣٨٠/٣)، «الإحكام» (١٨١/٣)، شرح التلخيص (ص ٣٢١)، «البحر» (١٥٥/٤)، «التلخيص» (٤٤٥/١)، «التحجير» (٣٠٥٨/٦).

(٢) إِذَا كَانَ الرَّاوي مُصْحَبًا بِثَبَتِ بِهِ النَّاسِخَ عِنْدَ الْخُصْمِ وَغَيْرِهِمْ. انظر «التبصير» (٢٢٢/٣)، «فرائح الرحمات» (١٦٩/٢)، «إحكام الفصول» ص ٣٦٠، «التحجير» (٣٠٥٨/٦).

(٣) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «التلخيص» (٤٤٥/١): «وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ قَلَّ مِنْ اسْتِثْنَائِهَا أَوْ ذِكْرِهَا». (٤) انظر «التلخيص» (٤٤٥/١).

(٥) انظر كاتيب العراقي والمرداوي. انظر «الغيث» (٤٥٢/٢)، «التحجير» (٣٠٦٢/٦).

(٦) فِي «دَب» (تَأْخِير). (٧) فِي «دَب» (عُود) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.